البحث العلمي

قواعده - إجراءاته - مناهجه



الدكتور
مسعود حسين التائب
أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية



البحث العلمي

قواعده – إجراءاته – مناهجه

أ.د. مسعود حسين التائب
أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية

الناشر
المكتب العربي للمعارف

عنوان الكتاب : البحث العلمي – قواعده – إجراءاته – مناهجة
اسم المؤلف : أ.د مسعود حسين التايب
تصميم الغلاف : عمرو حمدي

الناشر
المكتب العربي للمعارف
26 شارع حسين خضر من شارع عبد العزيز فهمي
ميدان هليوبوليس – مصر الجديدة – القاهرة
تليفون/ فاكس: 01283322273–26423110
بريد إلكتروني : Malghaly@yahoo.com

الطبعة الأولى 2018

رقم الإيداع : 2017/26623
الترقيم الدولي :I.S.B.N.978-977-812-226-8

بسم الله الرحمن الرحيم

وعلمك ما لم تكن تعلم

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الباحثين عن المعرفة في وطننا العربي الكبير

المحتويات

المقدمة

تعود فكرة هذا الكتاب إلى حوالي ثلاث سنوات مضت، عندما دار ذات جلسة علمية نقاشا بيني وبين عدد من الزملاء من اساتذة الجامعات ومن مختلف التخصصات في العلوم الانسانية حول ما يعانيه الطلاب في الجامعات الليبية، وتحديدا طلاب الدراسات العليا، من ضعف واضح في مناهج البحث العلمي، انعكس على مستوى البحوث التي يقومون بإعدادها بما في ذلك رسائل الماجستير، وقد كنت يومها أكثر المتحمسين لضرورة وجود مرجعا علميا شاملا يستعين به الدارسين والباحثين، وهو ما دفع بأحد الاصدقاء المشاركين في الحوار إلى ان يوجه سؤاله مباشرة باتجاهي، قائلا: لماذا لا تتولى انت هذه المسؤولية، وتتحفنا بكتاب مرجعي حول مناهج البحث، يكون عون ومرشدا لكافة الباحثين؟وقد اعتبرت لحظتها ان هذا السؤال يحمل في طياته تحديا كبيرا لي، وقررت من يومها التفكير جديا في هذا المشروع العلمي.

عاملا أخر كان ايضا بمثابة الدافع لإنجاز هذا الكتاب، وهو إنني وعلى مدى السنوات العشر التي توليت خلالها رئاسة تحرير مجلتين علميتين، هما: مجلة كلية الآداب التي تصدرها جامعة الزاوية، والمجلة الليبية للدراسات التي تصدرها دار الزاوية للكتاب، اطلعت على مئات البحوث التي كانت تصلني من أساتذة من مختلف الجامعات الليبية والعربية، والتي كان بعضها يعاني من ضعف شديد في المنهجية العلمية، وقد رفضت اللجان العلمية المسؤولة عن التحكيم العديد من البحوث لوجود خلل منهجي بها، وقد كنت أشرت إلى ذلك في العديد من الحوارات والحلقات العلمية، وكنت دائما اتسأل: أين يكمن الخلل؟ وإلى أي حد تعاني المكتبة العربية من نقص في مراجع تعنى بالكتابة البحثية؟ خاصة تلك التي

تغوص في التفاصيل، وتحاول ان تكون بمثابة دليل واف وشامل لإرشاد الباحثين في كتابة وإعداد البحوث العلمية.

كما انتدريسي لطلاب الدراسات العليا لأكثر من عشر سنوات متتالية، وإشرافي ومناقشتي حتى الأن لأكثر من خمسين رسالة ماجستير،وأطروحة دكتوراه، ورئاستي لقسم الإعلام بأكاديمية الدراسات العليا لما يزيد عن سبع سنوات، كل ذلك قد جعلني أدرك تماما ما يحتاجه طلاب الدراسات العليا وهم بصدد إعداد خططهم البحثية، وكتابة رسائلهم واطاريحهم العلمية، حيث كثيرا ما يلاقي اؤلئك الطلاب صعوبات تبدو واضحة في كيفية رصد مشكلة علمية جديرة بالدراسة، وفي كيفية صياغتها بلغة علمية، وفي اتباع الخطوات المنهجية العلمية في معالجتها وحلها وفق إجراءات موضوعية، تقود الباحث بسلاسة نحو عالم البحث العلمي،

وما يتطلبه من تفكير مؤسس على قواعد علمية رصينة، يسهم فهمها والالتزام بها في تشكل شخصية الباحث الجدير بالانتماء إلى جماعات البحث العلمي.

ولذلك فقد حاولت جاهدا في هذا الكتاب ألا اترك صغيرة ولا كبيرة لها علاقة بالبحث العلمي وبخطواته، ومناهجه وأدواته، إلا وخصصت لها جانبا ولو محدودا، بدء من اختيار عنوان البحث، إلى كتابة المقدمة والإهداء والملخص، إلى إعداد الخطة البحثية بشكل متكامل، مرورا بتحديد مشكلة البحث، ووضع الفروض والتساؤلات، وعرض الدراسات السابقة، وتحديد المناهج، والأدوات البحثية، والعينة، وتحديد المفاهيم، واختيار النظرية المناسبة، وتقسيم البحث، وانتهاء بطريقة عرض ومناقشة نتائج الدراسة، واستخدام اساليب الايضاح المناسبة لذلك، وكيفية صياغة المقترحات والتوصيات، وطرق تثبيت المصادر والمراجع والهوامش.

كل ذلك بنية توفير مرجع متكامل قدر الإمكان يكون عونا للباحثين والمشتغلين في البحث العلمي بالجامعات ومراكز البحث العلمي على مستوى وطننا العربي من اقصى المحيط الأطلسي، إلى أقصى الخليج العربي، حيث مئات الجامعات والأكاديميات والمعاهد العليا، وعشرات الألاف من الطلاب والباحثين وأساتذة الجامعات، في مختلف التخصصات العلمية.

ولا أدعي هنا بأي حال من الأحوال إن هذا الكتاب قد بلغ الكمال، ولا حتى أقترب منه، فالكمال لله وحده، جل جلاله وعظم شأنه، وما انا إلا طالب علم أحاول جاهدا بهذا الكتاب ان أضيف قطرة ماء عذبة في نهر العلم الغزير والواسع واللانهائي.

المؤلف

الفصل الأول

ماهية البحث العلمي

أولا: مفهوم البحث:

يرتبط مفهوم البحث العلمي بمصطلحين، هما: البحث، والعلم، يكمل كل منهما الآخر، ويتصل به اتصالا وثيقا، فالبحث لكي يكون جادا ومفيدا وله إضافاته لا يكون إلا علميا، كما ان العلم لا يمكن له ان يتطور ويتقدم إلا بالبحث.

وإذا كان البحث هو التقصي وتوظيف الامكانيات والأدوات المختلفة للوصول إلى الحقائق، فإن استخدام العلم في البحث يعني توظيف أساليب علمية منظمة في عملية التقصي، للوصول إلى نتائج مطمئنة يمكن القبول بها والاستفادة منها وتعميمها.

والبحث لغة كما جاء في المعجم الوجيز "بحث في الأرض بحثا: حفرها وطلب شيئا فيها .. وبحث عن الشيء طلبه وفتش عنه، أو سأل عنه واستقصى .. والبحث بذل المجهود في موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به، وثمرة هذا الجهد ونتيجته بحوث وابحاث"[1].

فالبحث كما يتضح هنا هو عملية سعي دؤوبة وراء المجهول بقصد المعرفة، وهي حالة انسانية مرتبطة بوجود الانسان في هذا الكون، فمحاولة رصد وتلمس الحقائق وفهمها وفك ما يحيط بها من غموض واسرار هي هاجس ظل يراود الانسان ويلازمه منذ ان خلق الله ادم وحواء ووضعهما في الجنة، ولعل ما قام به سيدنا ادم من معصية بأكله من الشجرة التي حرمها الله عليه إلا محاولة لفهم اسباب التحريم تلك، وبالتالي هي نوع من البحث عن معرفة متصلة بالشجرة وما يحيط بها من غموض.

1– مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، الهيئة العامة للمطابع الاميرية، 1996م، ص37

والانسان بهذا الفهم مجبول على البحث، مندفعا نحوه، وقد زود الله تعالى الانسان بالعقل ودعاه إلى التفكر والتأمل للوصول إلى المعرفة اليقينية، وهي معرفة لا تتأتى إلا بالبحث بمختلف السبل والوسائل، فقد قال تعالى (ألم ترى ان الله انزل من السماء ماء فأخرجنا يه

ثمرات مختلفا الوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف الوانها وغرابيب سود ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء ان الله عزيز غفور

[1] صدق الله العظيم، وقال تعالى (أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاما فهم لهم مالكون)[2] صدق الله العظيم، وقال تعالى ايضا (أولم ير الانسان أنا خلقناه من نطفة)[3] صدق الله العظيم ، كما جاء في القرآن الكريم الكثير من الدعوات التي تحث على التفكير والتدبر، كقوله تعالى في مواضع مختلفة: أفلا تتدبرون – افلا تعقلون – افلا تنظرون – وهي جميعها تحث العقل البشري على التأمل والفهم والادراك من خلال البحث والتقصي في نفسه وحوله، ورصد الظواهر وتفسيرها بغية التحكم فيها وتطويعها في خدمة الانسان.

ثانيا: مفهوم العلم وخصائصه:

لا يكون البحث مفيدا ومجديا إلا اذا عاد بالنفع على المجتمع الانساني، ولكي يكون كذلك لابد ان يكون البحث علميا، فما هو العلم؟ وما هي أهدافه وخصائصه؟ وما مراحل التفكير العلمي التي مرت بها البشرية؟

---

[1]– سورة فاطر، الآية 27، 28.

[2]– سورة يس، الآية 70.

[3]– سورة يس، الآية 76.

يعرف العلم بانه: سلسلة مترابطة من المفاهيم والقوانين والاطارات النظرية التي نشأت نتيجة للتجريب أو المشاهدات المنتظمة[1]، كما يعرف كذلك بانه "المعرفة المصنفة التي تتسق في نظام من الأفكار له مفاهيمه الخاصة"[2]، كما ان العلم هو "المعرفة المنظمة المتحصلة عن التجريب والدراسة والملاحظة التي تهدف إلى تحديد اصول الظواهر وطبيعة تلك الظواهر التي تخضع للدراسة والملاحظة"[3]، وجاء في قاموس اكسفورد المختصر بان العلم هو "ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة والتي تحكمها قوانين عامة، وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها لاكتشاف الحقائق الجديدة[4]، وتتمثل وظيفة العلم في اقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث والظواهر الواقعية والمسائل التي يبحثها[5]

والعلم وفقا لما تقدم يرتبط بالحقائق التي توصل اليها الانسان من خلال استخدام الاساليب المنظمة في البحث، وما يستدعيه ذلك من توظيف لمجموعة من الاجراءات الصارمة تقود إلى الوصول إلى الحقائق والأفكار المنظمة القائمة على الأسانيد والبراهين، فالعلم هو الحقائق التي يتم التوصل إليها نتاج جهود منظمة ووفق خطوات واجراءات متفق عليها ومعترف بها، تقود بالضرورة إلى نتائج معتبرة، نطلق عليها المعرفة العلمية.

1– عبدالحميد سيد واخرون، علم النفس العام، ط3، القاهرة، مكتبة غريب، 1990م، ص17.

2– محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه تقنياته، جدة، دار الشروق، 1987م، ص26.

3– السيد علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، الاسكندرية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م، ص316.

4– Shorter Oxford English Dictionary. 1961. P.1806 في: احمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، ط5، الكويت، وكالة المطبوعات،1979م، ص18.

5– جمال محمد ابوشنب، تاريخ التفكير العلمي وطرقه البحثية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996م، ص17.

"والعلم لا يكون علما إلا بالمنهج الذي يستخدمه، فالعلم منهج قبل ان يكون موضوعا أو مجموعة من المعارف أو النظريات لأننا لا نستطيع ان نتوصل إلى المعارف العلمية بدون استخدام طريقة أو منهج علمي".[1]

اما فيما يتعلق بخصائص العلم فإنه يمكن تحديدها في النقاط التالية[2]:

1 – العلم يعني بوضع الفرضيات، فهو يقترح الفروض الجديدة، ويختبرها.

2 – العلم يعني بتعريف المصطلحات.

3 – يستخدم العلم الطرق الموضوعية للملاحظة.

4 – العلم يسهم في تصنيف الظاهرة موضع الملاحظة.

5 – ينتهج العلم اسلوب التعبير بمصطلحات كمية قدر الامكان.

6 – العلم ينمي ويطور النظرية.

7 – العلم يسهم بصورة مستمرة في عملية النقد، وإعادة فحص التعميمات في ظل المعطيات الجديدة.

اهداف العلم:

ان المعرفة المنظمة التي توصف بالعلم وما تتضمنه من نظريات وقوانين تسعى في مجملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1 – الفهم:

أي فهم الظواهر المختلفة وتفسيرها من خلال الظروف المحيطة بها، والعوامل المؤثرة فيها .. فالفهم هنا معناه فهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى حدوث الظاهرة وليس الاكتفاء بتحديد صفاتها وخصائصها .. ويشمل الفهم كيف

[1]– محمد جلال شرف، محمد محمد قاسم، قراءات في فلسفة العلوم الانسانية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت، ص305.

[2]– السيد علي شتا، مرجع سابق، ص317، 318.

حدثت الظاهرة، ولماذا حدثت؟، وعلاقتها بالظواهر الأخرى.[1] وبالتالي فإن عملية الفهم التي يهدف إليها العلم هي عملية متكاملة هدفها النهائي هو فك الغموض الذي يحيط بالظواهر، وهي العملية التي تقود إلى تحقيق بقية الأهداف.

2 – التنبؤ:

تعتمد عملية التنبؤ على الأسس العلمية والأساليب الإحصائية، بدلا من الحدس والتخمين اللذان يفتقران إلى الأساليب الموضوعية في التفكير العلمي المنظم .. ويسهم التنبؤ في عملية التخطيط العلمي من خلال توفر بيانات ضرورية ومحددة، والتنبؤ هو عملية الاستنتاج التي يقوم بها الباحث بناء على معرفته السابقة لظاهرة معينة.[2]

وتقوم عملية التنبؤ العلمي على ما يتوصل إليه الباحث من نتائج علمية تمت وفق خطوات وإجراءات منهجية صارمة، وبالتالي فهي عملية محكمة لا تخضع للمزاج الشخصي أو الميول أو التوقعات أو الامنيات الذاتية.

3 – الضبط والتحكم:

يشير مفهوم الضبط والتحكم إلى السيطرة على الظواهر المختلفة، والتحكم بها، بغية انتاج ظواهر مرغوب فيها،[3]وتتم عملية السيطرة بالصورة المطلوبة كنتيجة للعمليتين السابقتين، وهما الفهم والتنبؤ، اللتان تقودان بدورهما إلى ضبط الظاهرة وتوجيهها والتحكم فيها، من خلال السيطرة على الظروف والأسباب والعوامل التي تحركها وتؤثر فيها، وهكذا من خلال عملية التحكم في الظاهرة يمكن توفير ظروف ملائمة لإنتاج ظواهر مفيدة، فغاية العلم هي التحكم، وإذا ما

---

[1]– محمد أحمد جرناز، اساسيات البحث العلمي ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، طرابلس، دار الرواد، 2012من ص18.

[2]– المرجع السابق، ص 18، 19.

[3]– ذوقان عبيدات، كايد عبدالحق، عبدالرحمن عدس، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، ط8، عمان دار الفكر، 2004م، ص23.

وصل إلى هذه المرحلة فإنه بالتالي يكون قد انجز ما يطمح إليه، من سيطرة على ما يعترضه من ظواهر في مختلف مجالات المعرفة العلمية.

ثالثا: مفهوم المعرفة العلمية:

قبل التطرق إلى مفهوم المعرفة العلمية لابد من التأكيد على ان المعرفة كمفهوم يبدو أكثر اتساعا من مفهوم العلم، وعلى ذلك فإن المعرفة تحتوي العلم، وتأسيسا على ذلك فإن كل علم يعد معرفة، في حين لا تعتبر كل معرفة علم، وهكذا يختلف مفهوم المعرفة عن مفهوم العلم، وبالتالي فهما ليسا مترادفان كما يتصور البعض، فالمعرفة مفهوم واسع يشمل كافة ما يتصوره ويدركه ويعتقده ويحسه الانسان، وما يكتسبه من خبرات ومعلومات وما يتشكل لديه من أراء جراء ما يمر به من مواقف وتجارب ومشاهدات.

"والمعرفة قد تكون علمية، او غير علمية، والتفرقة بين هذين النوعين من المعرفة هنا تستند على الأساس المنهجي، وأسلوب التفكير المتاح في عملية تحصيل المعرفة، حيث ان اتباع الباحث لقواعد المنهج العلمي في الكشف عن الظواهر وتفسيرها يمكنه من توفير المعرفة العلمية حول تلك الظواهر"[(1)].

والمعرفة العلمية هي المعرفة المنظمة والمرتبة المكونة من مجموعة من الحقائق التجريبية، والتي يقوم تفسيرها على أساس من مبادئ ثابتة متميزة، وعلى ذلك يقال للشيء إنه علمي لا لأنه صحيح أو صادق أو حقيقي، بل باتفاقه مع روح العلم وطرائقه، والاتجاه العلمي هو اتجاه نحو البحث عن الحقيقة بالاعتماد على الوقائع كما هي لا كما يريدها الباحث ان تكون.[(2)]

---

[1]– السيد علي شتا، مرجع سابق، ص314.

[2]– عبدالرحمن عيسوي، تطور التعليم الجامعي العربي، بيروت، دار النهضة العربية،1984م، ص56.

وتعتبر المعرفة العلمية معرفة جدلية، تقوم على البرهان وانتاجها يتم بشكل جماعي، وهو ليس عملا مزاجيا أو فطريا، فالنماذج والحلول المطروحة تخضع دائما للتقويم من طرف أفرادا اخرين يقيمون هدفها المنطقي والتجريبي[1].

وتتصف المعرفة العلمية بالصفات التالية:

1 – الموضوعية والحيادية : فالمعرفة العلمية تستند على درجة عالية من الموضوعية، المبتعدة عن التحيز، كما ان الباحث هنا يقف على الحياد الكامل وهو يقوم برصد ودراسة وتحليل الظواهر، دون تبني لأية أراء أو مواقف أو اتجاهات مسبقة.

2 – المعرفة العلمية تخضع للتجربة والملاحظة والقياس، والتفسير العلمي القائم على الحجج والبراهين والأدلة العلمية، ولا تخضع للآراء والانطباعات والأهواء الشخصية ولا للمسلمات والبديهيات.

3 – تلتزم المعرفة العلمية باتباع الخطوات المنهجية المتفق عليها في مجال البحث العلمي، وهذه الخطوات التي تعكس جهدا منظما هي التي تقود إلى الوصول إلى النتائج المطمئنة التي تؤسس لمعرفة علمية حقيقية.

4 – تتسم المعرفة العلمية بخاصية التراكمية، فهي نتاج جهود علماء وباحثين عبر الزمن، لكل منهم اضافاته العلمية التي تساهم في تطوير المعرفة وتحسينها.

5 – أية تعديلات جزيئة أو كلية في نتائج المعرفة العلمية، تظل رهينة بما تحققه تلك المعرفة من تقدم، وما تنتجه من اختراعات واكتشافات جديدة، ولا تخضع ابدا للمزاج أو الأهواء الشخصية.

---

[1]– مي العبدالله، البحث في علوم الإعلام والاتصال من الأطر المعرفية إلى الاشكاليات المنهجية، بيروت، دار النهضة العربية، 2011م، ص30.

وقد تطورت معارف الانسان عبر الزمن بالقدر الذي تطورت فيه اساليب الحصول على تلك المعارف، وبالتالي تطورت طريقة تفكيره، وانتجت في مرحلة متقدمة ما يمكن ان نسميه بالمعرفة المادية الحسية، وهي المعارف التي يتحصل عليها الانسان من خلال الملاحظة غير العلمية لما يجري حوله في الحياة، فهو يعرف – مثلا – ان الشمس تشرق في الصباح وتغيب مع الغروب، وان القمر يكون بازغا عند منتصف الشهر، وهو في معرفته هذه كثيرا ما يقف عاجزا عن تفسير العديد من الظواهر، وفي مرحلة لاحقة أكثر تقدما اتجه عقل الانسان إلى البحث فيما وراء الطبيعة متجاوزا المعرفة الحسية المادية ومتجاوزا كذلك حواسه المباشرة، وتحول بالتالي إلى المعرفة التأملية العقلية، واستخدم التأمل والتفكير العقلي لإثبات الحقائق، واتجهت المعرفة هنا إلى التفكير في كنه المخلوقات ومصيرها وخالقها وفي الحياة والموت والبعث، وغير ذلك من المعارف التي يستحيل اثباتها بالحواس المباشرة للإنسان، وهناك ايضا المعرفة الحدسية التي تعتمد على الحدس، الذي يعرف بانه مشاركة وجدانية ننتقل عن طريقها إلى باطن الموضوع لكي نندمج مع ما في ذلك الموضوع من اصالة فريدة، وبالتالي مع ما ليس في الامكان التعبير عنه[1].

وتتنوع المذاهب المتعلقة بمصادر المعرفة لتشمل كل من العقل والتجربة والحدس، وذلك كالتالي:[2].

---

[1]– عادل السكري، نظرية المعرفة من سماء الفلسفة إلى ارض المدرسة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999م، ص53، 54.

[2]– المرجع السابق، ص 44 – 57.

انظر كذلك كل من:

محمد جواد رضا، فلسفة التربية، ط2، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص 333،334

يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة، ط6، القاهرة، دار المعارف، 1979م، ص85.

1 – المذهب العقلي:

يقوم المذهب العقلي في المعرفة على أساس ان العقل هو المصدر الوحيد للمعرفة .. ويتفق العقلانيون على ان العقل قوة فطرية مشتركة بين الناس جميعا .. والصورة المثلى للمعرفة عند العقلانيين هي تلك التي يمثلها البرهان الرياضي، فمثل هذه البراهين تبدأ ببديهيات أو حقائق واضحة بذاتها، وتصل عن طريق سلسلة من الاستنباطات المتدرجة إلى نتائج منطقية ضرورية لا رجوع فيها .. ومن بين ابرز اصحاب هذا المذهب الفيلسوف الفرنسي ديكارت، الذي كان عالما رياضيا وفيلسوفا يرى ان الشك هو مفتاح المنهج، والعلم الرياضي هو مفتاح المذهب العقلي .. وفي المجمل يتخذ انصار المذهب العقلي من العقل الخالص وحده مصدر للمعرفة دون اعتماد على الحواس أو استنادا إلى التجربة.

2 – المذهب التجريبي:

في مقابل المذهب العقلي فإن المذهب التجريبي في المعرفة يقوم على أساس ان التجربة هي المصدر النهائي لكل معرفة، وان الحواس وحدها هي ابواب المعرفة، فليس في العقل شيء لم يمر بالحس أولا .. وقد نشأ المذهب التجريبي الحديث بوصفه رد فعل للمذهب العقلي .. ويعتبر جون لوك أول من طبق الاتجاه التجريبي في الفلسفة، على بحثه في نظرية المعرفة بالذات، واعلن رفضه لأهم مبادئ الاتجاه العقلي، وانكاره ان تكون المعرفة الانسانية اولية في العقل سابقة عن التجربة، ويذكر لوك ان أي فكرة تتولد في الذهن انما ترتد إلى مصدر واحد فقط هو التجربة، فالعقل في نظره صفحة بيضاء يستمد كل خبراته وافكاره من التجربة، فالتجربة الحسية هي التي تخط على هذه الصفحة البيضاء سطورها، ولذلك يرى لوك ان الانسان لا يبدأ في التفكير إلا حينما يبدأ في الاحساس،

فالإحساس سابق على التفكير، وليس هناك شيء في العقل ما لم يكن قبل ذلك في الحس.

3 – المذهب الحدسي:

يرد المذهب الحدسي المعرفة في صورها المختلفة إلى الحدس، والحدس هو الأدراك المباشر للواقع أو الفهم الفوري للحقيقة .. ويعتبر هذا المذهب في المعرفة ان الانسان لديه ملكة مستقلة تمكنه من فهم الحقيقة وادراك الواقع مباشرة، وهذه الملكة ليست حسية ولا عقلية .. وإذا كان مجال العقل هو العلم وموضوعه المادة والكم والمكان، ومنهجه التحليل والتصنيف، فإن الحدس مجاله الحياة وموضوعه الروح والكيف والزمان، ومنهجه التعاطف والوجدان .. والحدس يتابع الموضوع في صيرورته، وينفذ إلى باطنه، ويكشف عن حقيقته، ويحيط به في كليته .. وقد تطرق الامام الغزالي الى المعرفة الحدسية، ورفض الثقة في المعرفة التي تأتيه عن طريق الحواس، ولم يكتف الغزالي بادراك العقل، وإنما سعى نحو العلم اليقيني بحقائق الامور، فأنتهى إلى ان ذلك لن يكون بنظم دليل أو ترتيب كلام، وإنما بالحدس أو الكشف الصوفي، الذي وصفه الغزالي بأنه نور يقذفه الله تعالى في القلب، وجعله مفتاح أكثر المعارف.

ولكل مذهب من المذاهب المعرفية اهتمامه بالعلم ومجاله في المعرفة، فالمذهب العقلي يهتم بالعلوم الرياضية، ومجاله المعارف العقلية، والمذهب التجريبي يهتم بالعلوم الطبيعية ومجاله المعارف الحسية، والمذهب الحدسي يهتم بالعلوم الدينية والأخلاقية، ومجاله المعارف الصوفية.

رابعا: التطور التاريخي للتفكير العلمي:[1]

شهد التفكير العلمي تطورا ملحوظا عبر فترات متعاقبة من الزمن، وانتقل من مرحلة إلى اخرى حتى وصل إلى ما هو عليه في هذا العصر، وقد مر التفكير العلمي بالمراحل الآتية:

1 – المرحلة البدائية السحرية:

وهي المرحلة التي كان الانسان يعيد فيها كل ما يمر به في حياته من مواقف ومشكلات وقضايا إلى قوى شريرة، ويفسر حدوثها بسبب غضب تلك الأرواح والقوى، وكان يعتمد على السحر والشعوذة في تفسير ما يعترض حياته من مواقف، كالأمراض أو الزلازل أو الأمطار أو الرياح العاتية.

2 – مرحلة التفكير الفلسفي الميتافيزيقي:

وهي المرحلة التي ظهرت لدى الفلاسفة اليونانيين قبل ارسطو، ويعيد هذا الاسلوب من التفكير كل ما يحدث من ظواهر إلى قوة ما وراء الطبيعة.

3 – مرحلة التفكير الاستقرائي:

حيث توصلت الفلسفة اليونانية من خلال ارسطو إلى القياس المنطقي المؤسس على قواعد المنطق الصوري .. ووفقا لهذا المنطق فإنه يتم الاستدلال على المعارف الجديدة إما عبر الاستدلال الاستنباطي، أو عبر الاستدلال الاستقرائي، فالاستدلال الاستنباطي هو "مجموعة الاجراءات الذهنية التي تبدأ من العام متجهة إلى الخاص، فهي مجموعة من عمليات ذهنية تدور كلها في العقل وتنطلق من فكرة عامة لتصل إلى استنباط النتائج من مقدماتها المنطقية"،[2]مثل:

---

[1]– انظر: عبدالحميد صفوت ابراهيم، البحث العلمي – مفهومه، أدواته، تصميمه، ط2، الرياض، دار الزهراء، 2010م، ص12 – 16.

[2]– محمد بدوي، المنهج في علم السياسة، الاسكندرية، منشورات كلية التجارة، 1979م، ص117، 118.

"كل طلاب الشهادة الثانوية القسم العلمي بمدرسة الامل نجحوا" و"محمد احد طلاب الشهادة الثانوية القسم العلمي بمدرسة الامل"، فباستخدام الاستدلال الاستنباطي فإن محمد قد نجح.

وهكذا يتضح ان الاستنباط عبارة عن قضايا تضم مقدمات ونتيجة كانت موجودة لكنها غير مكتشفة، ثم اكتشفت بعد ذلك، وبالتالي فالاستنباط يتعلق بالانتقال من الكل إلى الجزء، وقد تكون هناك أكثر من مقدمة، ولكن هناك نتيجة واحدة.[1]

وقد استخدم التفكير الاستنباطي من قبل الانسان للتأكد من صدق المعرفة الجديدة بقيامها على معرفة أخرى سابقة من خلال افتراض صحة المعرفة السابقة، وايجاد صلة علاقة بينها وبين المعرفة الجديدة.[2] اما فيما يتعلق بالاستدلال عن طريق الاستقراء، "فإنه يقوم على دراسة افراد الظاهرة دراسة كلية أو جزئية وتسمى الدراسة الشاملة لأفراد الظاهرة بالاستقراء التام، اما الاستقراء الناقص فهو دراسة عينات محدودة للوصول إلى حكم عام ينطبق عليها وعلى غيرها من افراد الظاهرة، والاستقراء التام اقرب إلى الاحصاء العددي المحض منه إلى التحليل والبحث، ولذا يمكن ان يكون عاملا مساعدا أو برهانا قاطعا من البراهين الواردة في ثنايا البحث، اما الاستقراء الناقص فهو الأكثر استعمالا والأجدر باهتمام الباحثين في العلوم الانسانية والتطبيقية"[3].

[1]– احمد سليمان عودة، فتحي حسن مكاوي، اساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الانسانية،، اربد، مكتبة الكتاني، 1992م، ص11.

[2]– المرجع السابق، ص11.

[3]– ابراهيم الطاهر الشريف، المفيد في اصول كتابة البحوث، الزاوية – ليبيا –، جامعة السابع من ابريل، 2010م، ص24.

4 – مرحلة التفكير اللاهوتي:

وهو الفكر الذي ساد فيما يعرف بمرحلة العصور المظلمة في اوروبا "العصور الوسطى"، حيث كانت الكنيسة بتعاليمها وافكارها وآرائها الصارمة هي المهيمنة على الحياة العامة، ويتم تقديم الأفكار والحقائق لتبرر اراء وافكار ومعتقدات الكنيسة.

5 – مرحلة التفكير العلمي المنهجي عند فرنسيس بيكون:

"على الرغم من المحاولات التي سبقت فرنسيس بيكون إلا ان هذا الأخير يعتبر أول من استخدم المنهج التجريبي للوصول إلى نتائج ذات طابع علمي"[(1)]، "وقد استخدم بيكون الاستقراء ولكن بشكل مختلف عما استخدمه ارسطو، فبيكون يستخدم الملاحظة والتجربة من حلال دراسة الجزيئات، ومن ثمة الوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها، وذلك على عكس استقراء ارسطو الصوري الافتراضي."[(2)]

6 – مرحلة التفكير العلمي عند جون ستيورات ميل:

لعل من أهم ما اضافه ميل هو وضعه للفرض العلمي واعتباره مقدمة يجب ان يبدأ منها الباحث قبل الشروع في عملية جمع البيانات، وتتجه الدراسة بناء على ذلك نحو قبول الفرض أو رفضه، كما اهتم ستيورات ميل باستخدام المنهج البحثي العلمي في مجالات العلوم الانسانية ايضا بالإضافة إلى العلوم التطبيقية.

7 – مرحلة مراجعة علاقة السببية وظهور المنهج الوصفي:

"انتهى الاهتمام المتزايد بدراسة العلاقات السببية وفق رؤية كل من بيكون وستيورات ميل خلال عصر النهضة في اوروبا إلى الوصول إلى نتيجة مفادها

---

[1]– محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، الاسكندرية، دار الجامعات المصرية، 1977م.

[2]– ماهر عبدالقادر علي، المنطق ومناهج البحث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987م، ص227.

ان هذا الاسلوب وحده يظل قاصرا على تلبية حاجات المجالات البحثية المتزايدة، حيث ظهرت العديد من الابحاث التي لا تسعى إلى التحقق من فروض السببية، مثل دراسات نيوتن حول الجاذبية، وغيرها من الدراسات التي كان هدفها توصيف حركة الاجسام مستندة في ذلك على المعادلات الرياضية، وهو ما أدى إلى ظهور المنهج الوصفي ايضا بالتزامن مع المنهج التجريبي، وتحديد القواعد العلمية التي تتم بها دراسة الظواهر التي لا تضع العلل السببية شرطا لتفسيرها"[1].

خامسا: مفهوم البحث العلمي:

توصلنا فيما سبق إلى تحديد مفهوم البحث، وانتهينا إلى ان ليس كل بحث يتسم بالطابع العلمي، كما ان المعرفة يمكن ان تكون علمية، ويمكن ان تكون غير علمية، والفيصل هنا هو الطريقة التي استخدمت في الحصول على تلك المعرفة، فالمعرفة العلمية يتطلب الوصول إليها الالتزام بإجراءات وقواعد علمية صارمة ومنضبطة، ولكي نفهم وندرك تلك الاجراءات والقواعد فلابد من التعرف أولا على مفهوم البحث العلمي.

وفي حقيقة الأمر فإن هناك عشرات التعريفات التي يمكن ان نقدمها للبحث العلمي، والتي من شأنها ان تمكننا من تحديد هذا المفهوم بالطريقة الصحيحة والواضحة، بما يجعلنا لا ندرك فقط مفهوم البحث العلمي، بل تقودنا ايضا إلى ان نعي خصائصه وأهميته ووظائفه، وفوق كل ذلك اجراءاته وأسسه وقواعده.

وسوف نسرد هنا العديد من التعريفات التي قدمها الباحثون والمتخصصون والدارسون لمفهوم البحث العلمي، وقد حرصنا على ان نقوم بجمع الكثير منها

[1]– جمال محمد ابوشنب، تاريخ التفكير العلمي وطرقه البحثية، مرجع سابق، ص73.

بهدف ان يكمل بعضها بعض، وان يساعد بعضها في سد النقص الذي قد يكون قد اعترى البعض الأخر.

حيث يعرف البعض البحث العلمي بانه "عملية منظمة تهدف إلى التوصل إلى حلول لمشكلات محددة، أو اجابة عن تساؤلات معينة، باستخدام أساليب علمية محددة يمكن ان تؤدي إلى معرفة علمية جديدة،"[1] ويعرف كل من رومل وبلين Rummel and Ballaineالبحث العلمي كذلك بانه "الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والاجراءات المختلفة للوصول إلى حل أكثر كفاءة لمشكلة معينة، بدلا من الوسائل الأقل فاعلية بهذا الشأن، أما Tyrws فقد عرفه بانه الوسيلة التي يتم من خلالها الوصول إلى معالجة مشكلة معينة من خلال التقصي الدقيق والشامل لكافة البيانات التي يمكن التحقق من خلالها من الظواهر المختلفة".[2]

ويعرف البحث العلمي كذلك بانه " جهد علمي منظم، يقصد به الكشف عن معلومات جديدة تسهم في تطوير المعارف الانسانية وتطوير آفاقها،"[3]كما ان البحث العلمي هو "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا، بذكاء وادراك،[4] ومن تعريفات البحث العلمي ايضا انه "وسيلة للدراسة يمكن الوصول من خلالها لحل المشكلات المختلفة عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لكافة الظواهر والمتغيرات والأدلة التي ترتبط بمشكلة البحث، ولا يقتصر الأمر على مجرد

---

[1]– سامي محمد ملحم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، عمان، دار المسيرة، 2002م.

[2]– خضير كاضم حمود، موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي، عمان، إقراء للنشر والتوزيع، 2008م، ص24.

[3]– عبدالحميد عبدالله الهرامة، ورقات في البحث والكتابة، طرابلس، منشورات كلية الدعوة الاسلامية، 1989م، ص9.

[4]– ثريا عبدالفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية، ط3، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982م، ص43.

الوصول إلى الحقائق الجديدة والكشف عنها لتنمية المعرفة الانسانية، بل لابد من التطبيق، إذ ان مصطلح البحث العلمي يشير كذلك إلى هذه الجوانب التطبيقية من أجل حل المشكلات الحياتية".[1]

ومن التعريفات المهمة للبحث العلمي انه "التقصي المنظم باتباع اساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها، وتعديلها أو إضافة الجديد لها"،[2] كما ان التعريف الذي قدمه حسن الساعاتي للبحث العلمي يعد من بين التعريفات التي يجب التوقف عندها، حيث يعرف الساعاتي البحث العلمي بانه "استقصاء عن موضوعات أو مسائل معينة يتبع فيها الفكر نهجا علميا في إطار منهج منطقي عام يطبق في كل منها منهجا أو أكثر من مناهج اعمال الفكر، أي تشغيله في تقصي الموضوع أو المسألة محور البحث، يتحرى فيها الصدق والدقة والصلة الوثيقة بالموضوع محل البحث."[3]

وقدم عامر قنديلجي تعريفان للبحث العلمي في مؤلفين مختلفين يفصل بينهما أكثر من عشر سنوات، حيث جاء في الأول بان البحث العلمي هو: "عرض مفصل أو دراسة متعمقة، تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة واضافة شيء جديد لها، أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها"،[4] اما التعريف الثاني فمفاده ان البحث العلمي هو "استعلام دراسي جدي أو اختبار عن طريق التحري والتنقيب والتجريب، الذي يكون

---

[1]- محمد زاهر السماك وأخرون، الأصول في البحث العلمي، الموصل، العراق، جامعة الموصل، 1985م، ص21.

[2]- غازي حسين عناية، مناهج البحث، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1984م، ص75.

[3]- حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرقها وكتابتها، ط2، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت، 1992م، ص19.

[4]- عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي: دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد، مطبعة عصام، 1979م، ص15.

غرضه اكتشاف حقائق جديدة او تفسيرها أو مراجعة للنظريات والقوانين المتداولة والمقبولة في المجتمع، وذلك في ضوء حقائق جديدة، أو تطبيقات عملية لنظريات وقوانين مستحدثة أو معدلة".[1]

ويعرف حسن رشوان البحث العلمي بانه "نشاط علمي منظم، وطريقة في التفكير، واسلوب للنظر في الوقائع يسعى إلى كشف الحقائق، معتمدا على مناهج موضوعية من اجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة أو القوانين التفسيرية"،[2] اما ابوالنجا فقد عرف البحث العلمي بانه "عملية تتضمن تفسير الظواهر الاجتماعية التي لم يتم تفسيرها من خلال جمع البيانات حول هذه الظاهرة، وذلك كأحد العناصر الأساسية لعملية شاملة هدفها النهائي الكشف عن دلالة ومغزى الوقائع أو الحقائق المرتبطة بهذه الظواهر من اجل اكتشاف الحقائق."[3]

ويذهب عبدالرحمن بدوي إلى ان البحث العلمي هو "مجموعة من القواعد العامة المستخدمة من اجل الوصول إلى الحقيقة في العلم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة"،[4] اما احمد بدر فيقدم في مؤلفه القيم اصول البحث العلمي ومناهجه تعريفا للبحث العلمي مفاده انه "وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى

---

[1]– عامر ابرهيمقنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، 1993م، ص24.

[2]– حسن احمد رشوان، العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1982م، ص26،25.

[3]– ابوالنجا محمد العمري، أسس البحث في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999م، ص19.

[4]– عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977م، ص5.

تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا .. على ان يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات،"[1] وهناك من يعرف البحث العلمي بانه "محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وفحصها بتقص دقيق، ونقد عميق، وتطويرها ثم عرضها عرضا مكتملا، على ان يتم كل ذلك وفق اصول المنهج العلمي وقواعده .. وذلك من اجل اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، ونمو المعرفة الحالية، والتحقق منها."[2]

ومقاصد التأليف أو (البحث) لدى الباحثين كما قال ابن حزم هي:

اما شيء لم يسبق إليه ليخترعه.

أو شيء ناقص يتمه.

أو شيء مستغلق يشرحه.

أو شيء طويل يختصره دون ان يخل بشيء من معانيه.

أو شيء متفرق يجمعه.

أو شيء مختلط يرتبه.

أو شيء أخطأ فيه مؤلفه يصلحه.[3]

وتكاد تتفق اغلب التعريفات السابقة على العديد من الجوانب الجوهرية التي تحدد ملامح مفهوم البحث العلمي، حيث أكدت تلك التعريفات على ان البحث العلمي هو عملية منظمة، وانه بالتالي يستخدم الأساليب العلمية، والاجراءات المنهجية الصارمة والدقيقة، وان البحث العلمي هو عملية هادفة، يسعى إلى البحث عن الحقائق العلمية، ومراجعة النظريات والقوانين العلمية، للتأكد من

---

[1]– احمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، ط5، الكويت، وكالة المطبوعات،1979م، ص19،18.

[2]– بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص46.

[3]– احسان عباس "تحقيق"، رسائل ابن حزم: 126/2.

صحتها أو تعديلها، أو إضافة جديد لها، أو رفضها، وتقديم التفسيرات للظواهر ورصد العلاقات فيما بينها، مع مراعاة ان يتم كل ذلك بدقة وموضوعية وصدق.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكننا تعريف البحث العلمي بانه: الاستخدام المنظم والمحسوب والمدروس للوسائل والأساليب والطرق والأدوات المتفق والمتعارف عليها في حقول المعرفة العلمية، والمتمثلة في الاجراءات المنهجية التي تتيح للباحثين فك الغموض حول القضايا والمشكلات محل البحث، واكتشاف الحقائق المتعلقة بها، وتقديم التفسيرات العلمية للظواهر الاجتماعية والطبيعية، بهدف تقديم إجابات شافية ومقنعة بخصوصها، ووضع النظريات والقوانين العلمية، أو مراجعتها وتطويرها، أو رفضها والبحث بالتالي عن بدائل علمية لها، في دورة لا نهائية في عالم البحث العلمي.

وفي مجال الدراسات الإعلامية يمكننا تعريف البحث العلمي الإعلامي بانه: الجهود المنظمة والهادفة والواعية والمخططة، التي تستخدم المنهج العلمي، والأدوات العلمية المناسبة، وتتبع الاجراءات المنهجية الراسخة بهدف الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالظواهر والمشكلات الإعلامية والاتصالية، ومن ثمة تصنيف وتبويب وجدولة تلك البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المتعلقة بها، بقصد إثراء المعرفة بالظواهر الإعلامية، وفهم مكنوناتها، وفك ما يحيط بها من غموض، وتقديم التوصيات والمقترحات التي تفيد في حل ومواجهة المشكلات الإعلامية.

سادسا: خصائص البحث العلمي:

تأسيسا على كل ما تقدم يمكن رصد العديد من الخصائص التي يتصف بها البحث العلمي، التي يمكن تحديدها في الآتي:

1 – التنظيم:

ان البحث العلمي عملية منظمة مقصودة، لها قواعدها واجراءاتها وخطواتها التي يجب الالتزام بها، والتنظيم يعني تحديد الخطوات والمهام في كل مرحلة من

مراحل البحث، وعدم التداخل بينها، للوصول إلى تحقيق أهداف البحث بأيسر الطرق، واقصرها، دون الاخلال بالقواعد العلمية.

2 – التقصي:

يقوم البحث العلمي على التقصي والتنقيب والاكتشاف للحقائق العلمية، فهو عملية بحث مستمرة تهدف إلى التحقق من فروض معينة أو الاجابة على تساؤلات محددة، والتقصي هو الجهود التي يقوم بها الباحث على طول خط رحلة البحث، من اختيار وتحديد موضوع الدراسة وصياغة المشكلة، حتى كتابة التوصيات، مرورا بكافة الخطوات البحثية الاخرى، والتي تصب في مجملها في تحقيق اهداف البحث والاجابة على تساؤلاته.

3 – المنهجية:

يخضع البحث العلمي لقواعد واجراءات منهجية تتسم بالدقة والصرامة والانضباط، والمنهجية تعني الالتزام باتباع قواعد وإجراءات معينة متفق عليها في مجال البحث العلمي، حيث يجب ان تحدد المشكلة بوضوح، وان تصاغ الأهداف والتساؤلات بلغة لا تقبل التأويل، وان يحدد مجتمع الدراسة، واسلوب سحب العينة بطريقة علمية، وان تختار المناهج والأدوات وفق طبيعة الدراسة ومتطلباتها، حيث لا تخضع كل هذه الخطوات لمزاج الباحث، ولا تتم بطريقة عشوائية، وانما تتحدد وفق اجراءات وضوابط علمية.

4 – الموضوعية:

يقصد بالموضوعية الحياد، وتخلص الباحث من اهوائه ونزعاته ومعتقداته وميوله الشخصية، والنظر بتجرد إلى القضية التي يبحث فيها، حيث يتطلب البحث العلمي من الباحث ان يقف على مسافة واحدة من كافة المتغيرات والنتائج المحتملة لبحثه، وان يقبل بنتائج دراسته كما هي، سواء توافقت أم لم تتوافق مع

أرائه ومعتقداته الشخصية، وتتطلب الموضوعية كذلك ان تلقى كافة عناصر البحث واجزائه نفس الاهتمام من جانب الباحث، وان لا يغلب رأي على أخر إلا وفق ما يتوافر من اسانيد وحجج علمية تدعم هذا الموقف أو ذاك.

ان البحث العلمي يستدعي ان يتجرد الباحثون من مواقفهم السابقة عن إجراء البحث، وان يقوموا بوضع الإجراءات المنهجية الكفيلة بالفصل بين معتقداتهم الشخصية وما يرون انه صواب، وبين الحقائق التي يتوصلون إليها لاحقا وفق خطوات موضوعية محايدة ..وهو ما يقودنا إلى ممارسة التفكير العلمي المنطقي المبني على أسس وبراهين سليمة، والقائم على معطيات تستخدم أدلة وبراهين وحجج للوصول إلى نتائج منطقية.

5- إمكانية التنبؤ:

"ينبغي ان تحمل نتائج البحث في طياتها عناصر يمكن التنبؤ من خلالها بما سيحدث مستقبلا في الظاهرة موضوع البحث، وإمكانية التنبؤ اجمالا في العلوم الطبيعية تكون اكثر دقة منها في العلوم الاجتماعية، إذ ان الظواهر الاجتماعية يمكن ان تخضع للتغيير بمرور الزمن، وباختلاف الظروف."[(1)]

6- التعميم:

ان الالتزام بالتنظيم والمنهجية والموضوعية وقواعد التقصي من شأنه ان يساعد إلى حد كبير على جعل النتائج التي يتم التوصل إليها في البحث العلمي قابلة للتعميم في المجال الذي اجريت فيه، وعلى المجتمع الذي تمت فيه، مع مراعاة الحذر دائما عندما يكون المجتمع كبيرا ويفتقد إلى التجانس، إلا انه وفي كل الأحوال فإن البحوث الواسعة والتي تعتمد على عينات كبيرة افقيا وعموديا تكون نتائجها أكثر قابلة للتعميم من البحوث ذات العينات الصغيرة والمحدودة.

[1]– محمد جودة، أساليب البحث العلمي، في ميدان العلوم الادارية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012م، ص24.

7 – القابلية للأثبات:

"ينبغي ان يكون البحث قابلا للأثبات في كل الأوقات، وعملية تقديم البرهان ترتبط بمصداقية البحث والدقة في نتائجه، بالإضافة إلى تكرار النتائج نفسها إذا ما اعيدت التجربة في نفس الظروف، ان قابلية البحث للأثبات تتطلب شمولية المعلومات المستخدمة فيه ودقتها."[1]

سابعا: أهمية البحث العلمي:

يعد البحث العلمي على درجة عالية من الأهمية، ولعل ما يؤكد ذلك هو المبالغ المالية الضخمة التي تخصصها وتنفقها الدول خاصة المتقدمة منها، على هذا النشاط .. بل ان الأمر يصل في بعض الدول إلى تخصيص وزارات للبحث العلمي، وانشاء مراكز بحثية في مختلف المجالات والتخصصات، تكون هي المرجع الأساسي في اتخاذ أية قرارات استراتيجية، وذلك نظرا لما توفره هذه المراكز من معلومات اساسية لصناع القرار.

وبشكل أكثر دقة يمكن رصد أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

1 – انه الأسلوب الأمثل لرصد كافة المشكلات والظواهر والقضايا والموضوعات التي يكتنفها الغموض، ودراستها وتفحصها وتمحيصها وتحليلها بما يقود إلى ايجاد الحلول المناسبة لها، وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة بخصوصها.

2 – انه أقصر الطرق التي تتيح للإنسانية القفز بخطوات ثابتة إلى الأمام، فلا يمكن ان نتصور أي تقدم أو تطور حقيقي يمكن ان تحققه البشرية بدون بحث علمي، وليس أدل على ذلك من حالة التطور التي بلغتها المجتمعات والبلدان التي

---

1 – المرجع السابق، ص23

تمنح البحث العلمي المكانة اللائقة، وتخصص له الميزانيات المناسبة، وتضع الباحثين في المقام الجدير بهم.

3 – يعكس البحث العلمي وموقعه ومستواه في أي مجتمع درجة الوعي والتحضر والرقي، والنضج المعرفي والفكري التي وصل إليها هذا المجتمع، فالمجتمعات الأكثر وعيا وادراكا للبحث العلمي هي التي تولي هذا النشاط أولوية في حياتها، وتضعه في مراتب ودرجات عليا من اهتماماتها.

4 – يعزز البحث العلمي عملية التفكير المنطقي والعقلي، واستخدام الأساليب العلمية في الوصول إلى حلول للمشاكل المراد بحثها ودراستها، وتجنب بالتالي الأساليب التقليدية البدائية في التفكير، وفي حل المشكلات .. ان سيادة التفكير العلمي في المجتمع، والابتعاد عن الخرافات من شأنه ان يؤسس لثقافة لا تبقى فقط حكرا على النخب العلمية من الباحثين واساتذة الجامعات، بل تتجاوزهم إلى القاعدة العريضة من المجتمع، ويطال الامر كذلك مختلف المؤسسات في الدولة، التي بانتشار ثقافة البحث والتفكير العلميين ستتجنب العشوائية في قراراتها، وفي تعاملها مع جمهورها، وستنتهج أسلوب البحث والتقصي وفق الطرق العلمية التي من شأنها ان تقود إلى أفضل الحلول دائما، وترتقي بمستوى أدائها.

والتفكير العلمي المنطقي السليم هو اسلوب حياة؛ من شأنه ان يساعد الأفراد ايضا على تحسين أدائهم، والارتقاء بمستوى تفكيرهم وتعاملهم مع من حولهم، وطرحهم لوجهات نظرهم حول ما يطرح من قضايا بطريقة علمية، وتطوير ملكة الابتكار والابداع والنقد لديهم، كما يتيح التفكير العلمي إمكانية التفسير والتحليل المنطقي المؤسس على الحجج والبراهين والوقائع العلمية.

ثامنا: أهداف البحث العلمي:

تشترك البحوث العلمية على تعدد مجالاتها وتخصصاتها وانواعها في السعي إلى تحقيق أهداف محددة، وذلك بغض النظر عن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها

كل بحث علمي على حدة .. حيث يسعى البحث العلمي عموما إلى تحقيق الأهداف التالية[1]:

1 – وصف الظواهر:

ويعني ذلك جمع البيانات المتعلقة بالظواهر والأحداث وتصنيفها وترتيبها، ومن أمثلة ذلك: أعداد العاطلين عن العمل، ومعدلات الجريمة في المناطق المختلفة، والاحصائيات التي تصدر عن بعض الجهات، وتجدر الاشارة إلى ان الوصف بحد ذاته ليس هو الهدف النهائي للبحث العلمي، بل هو الخطوة الأولى التي تمهد الطريق لتحقيق الأهداف الأخرى.

2 – تفسير الظواهر:

يتضمن تفسير الظواهر اكتشاف الأسباب التي أدت إلى حدوث الظواهر، ويعتمد على التحليل والمقارنة والربط بين العناصر المختلفة، للتوصل إلى معرفة الأسباب والعلاقات التي تربط بين الظواهر، ومن الأمثلة على ذلك معرفة أسباب ارتفاع البطالة أو العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في مناطق معينة.

3 – التنبؤ بالظواهر:

لا يكتفي البحث العلمي بوصف الظواهر وتفسيرها، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، وذلك على ضوء التفسيرات والتعميمات التي تم التوصل اليها، فالتنبؤ بمعدلات البطالة يستند إلى معرفة العوامل التي تحكمها، كحجم الاستثمارات والانتعاش الاقتصادي وأنظمة التعليم والتدريب المهني وغيرها.

---

[1]– فوزي غرايبة واخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002م، ص15.

وغني عن القول ان التنبؤ في العلوم الاجتماعية والانسانية أمر صعب ونسبي، وغير دقيق كالعلوم التطبيقية.

4 – الضبط، أو السيطرة على الظواهر:

ويقصد به التحكم في العوامل التي تحكم الظواهر، وتؤدي إلى وقوعها، أو تمنعها من الوقوع، وإذا كان ضبط الظواهر الطبيعية ممكنا في الغالب، نظرا لان العوامل التي تحكمها محددة وثابتة، فإن ضبط الظواهر الاجتماعية والانسانية كالسلوك صعب نسبيا نظرا لتعقد الظواهر الاجتماعية والانسانية، وصعوبة تحديد العوامل المتعددة التي تحكمها.

ولا تخرج أهداف البحث العلمي عن سعيه للتأكد من بعض الحقائق العلمية، أو تعديل تلك الحقائق بالإضافة او الرفض، وتعميق وإثراء المعرفة العلمية، وتقديم قوانين، أو تعديلها أو رفضها، أو تعزيز موقف نظرية سابقة، أو تعديلها أو رفضها، وتقديم تفسيرات علمية للمشكلة محل الدراسة، والتنبؤ بما سيكون عليه وضعها من خلال النتائج التي تم التوصل اليها، ثم واخيرا التحكم في الظاهرة محل الدراسة والسيطرة عليها وتوجيهها بالطريقة المطلوبة.

تاسعا: وظائف البحث العلمي:

البحث العلمي ليس عمل ترفيا، ولا غاية ثانوية، كما قد يتصور البعض، بل انه حاجة اساسية للمجتمعات الحديثة التي تسعى إلى تحقيق طموحاتها في التنمية والتطور والتقدم بأيسر الطرق واضمنها واسرعها، حيث تعول تلك المجتمعات على البحث العلمي في انجاز نهضتها، وتجاوز عثراتها والوصول بمستوى حياة أفرادها إلى الدرجات التي تليق بها.

وهكذا فإن للبحث العلمي العديد من الوظائف التي يمكن اجمالها في الآتي:

1 – تطوير المعرفة العلمية:

ذلك ان المعرفة العلمية عملية تراكمية تتطور بفعل البحث العلمي المستمر والمتواصل، والذي بدونه تتعطل المعارف وتتأخر، فالبحث العلمي هو الكفيل بتزويد المكتبة العلمية بكل جديد في مجالات المعرفة المختلفة والمتعددة، وتطوير وتحديث العلوم على اختلاف تخصصاتها ومجالاتها، وعندما نذكر المعرفة العلمية فإننا نقصد تحديدا المعرفة المؤسسة على البحث والتجربة والأساليب العلمية في التقصي، ذلك ان المعرفة العلمية ليست انطباعات شخصية، وليست أراء فردية، ولا وجهات نظر، بل انها نتاج اجراءات منهجية صارمة، يلتزم بها الباحثين لتطوير حقولهم المعرفية، وتحصيل المعارف المطلوبة، وبالتالي فإن هذه المعرفة تتسم بالمصداقية، وتتمتع بمستوى عال من الثقة.

2 – تقديم حلول للمشاكل العالقة:

كما سبقت الاشارة فإن البحث العلمي ليس مهمة إضافية، بل هو حاجة ملحة لمواجهة ما يعترض المجتمع والمؤسسات من تحديات ومشكلات، حيث وفي ظل تعقد وتشعب وتزايد وظائف وادوار المؤسسات الانتاجية والخدمية وغيرها، وزيادة حدة المنافسة بين تلك المؤسسات والشركات، بهدف تقديم الأفضل والمتميز في المجال الذي تنشط فيه، فإنه ليس من سبيل امامها سوى الدفع بالبحث العلمي لتولي وظيفة اجراء الدراسات، والحصول على المعلومات التي يمكن ان تؤسس لبناء قاعدة معلوماتية داخل المؤسسة، تجعلها أكثر قدرة على الأداء والانجاز والتواصل مع محيطها.

لقد صار هناك اتفاقا بين المؤسسات في المجتمعات المتحضرة بانه لا سبيل لحل المشكلات التي تعترضها إلا بالبحث العلمي، ولذلك تنشئ المؤسسات والشركات الضخمة إدارات واقسام وفرق تتولى عملية البحث العلمي، والانفاق

عليه بسخاء، والتعاقد كذلك مع المراكز البحثية المتخصصة لإنجاز البحوث التي تحتاجها.

وفي ذات الوقت ايضا تتولى الدول المتقدمة تأسيس المراكز البحثية المتخصصة في حقول العلم المتعددة، (الاجتماعية والطبيعية) وتغدق عليها الأموال الطائلة، لإدراكها انه الوسيلة الأهم للتعامل بعلمية مع ما يعترضها ويواجهها من مشكلات، ومع ما تتعامل معه من قضايا واحداث متوقعة وطارئة، ولذلك فإن قرارات هذه الدول ومواقفها وسياساتها وتصريحات قادتها تتخذ بناء على ما توفره لها مراكز البحث العلمي في مجال العلوم السياسية والاستراتيجية والاجتماعية من معلومات وبيانات وحقائق، هو ما يجعلها أكثر قدرة على تحديد اهدافها، وتنفيذ سياساتها بنجاح.

ولا يختلف الأمر طبعا في مجالات العلوم الطبيعية، حيث تنتشر في البلدان المتقدمة مراكز البحث العلمي التي تعنى بالطاقة والفضاء والسلاح، والطب وتصنيع الأدوية، وتقنيات الحاسوب والاتصال، وانتاج الأغذية، والمحاصيل الزراعية، وتطوير الانتاج الحيواني، والصناعات المختلفة، وهي جميعها مراكز للبحث تعنى بتطوير وتحسين والارتقاء بمستوى الحياة في جوانبها ومجالاتها المتعددة.

ان كل تلك المراكز البحثية سواء كانت في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، او العلوم الطبيعية والتطبيقية، انما تهدف في نهاية الأمر إلى التغلب على المشكلات التي تعترض الانسانية في مسيرتها، وتوفر ايقاع اسهل وايسر واسرع للحياة، يقود البشرية نحو عوالم ارحب من التطور والتقدم.

3 – وضع النظريات والقوانين العلمية، ونقضها:

العلم هو الوحيد الكفيل بوضع النظريات والقوانين العلمية، فالدراسات العلمية المتعددة والمتكررة القائمة على وضع واختبار الفروض هي القادرة على إحالة تلك الفروض إلى نظريات، بناء على اختبارها المتكرر من قبل عدد من

الباحثين، حتى إذا ما تم التأكد من صدق تلك الفروض في ظروف مختلفة، ومن باحثين متعددين فإنها تتحول إلى نظرية متكاملة، لها فروضها واركانها وأسسها العلمية.

ان الوصول إلى هذه المرحلة وهذا المستوى من المعرفة العلمية المنظمة هو نتاج منطقي للبحث العلمي، كما ان وضع القوانين التي هي أكثر ثباتا وعمومية، تعد حالة تطور أكثر تقدما في ضروب المعرفة العلمية، ولا يمكن وضع القوانين إلا عبر المرور بعالم النظريات، وجميعها نتاج جهود بحثية متواصلة ومستمرة ومتراكمة، إلا انه يجب الانتباه إلى ان البحث العلمي الذي وضع النظريات والقوانين العلمية هو ذاته دون غيره المخول بنقضها وهدمها أو تعديلها، من خلال المزيد من البحث العلمي ايضا، فالنظريات والقوانين العلمية متغيرة، وقد تكون موضع للتعديلات أو الرفض في ظل ما ينتجه البحث العلمي من معطيات جديدة، وبهذه الكيفية تتطور النظريات والقوانين العلمية، التي بموجبها يتم تقديم التفسيرات المنطقية للظواهر، وبدون البحث العلمي لن يكون بالإمكان وضع النظريات والقوانين التي توفر لنا فهما عميقا وشاملا وسلسا ومنظما ومنطقيا للظواهر المختلفة، كما انه بدون البحث العلمي المستمر ايضا لن يكون بالإمكان اعادة فحص أو رفض تلك النظريات والقوانين، وبالتالي الولوج نحو مرحلة جديدة تكون أكثر تطورا، وهكذا دواليك، فكم من نظرية عاشت ردحا من الزمن ثم صارت جزء من التاريخ في ظل الاكتشافات والاختراعات الجديدة التي تمت بفضل البحث العلمي وجهود العلماء.

4 – التنبؤ بمستقبل الظواهر العلمية:

لا يسعى البحث العلمي إلى رصد الواقع، ومعالجة الظواهر الآنية فقط، بل انه يتجاوز ذلك إلى استشراف المستقبل، وما ستؤول إليه الظواهر محل الدراسة

فيما بعد، فالبحث العلمي هو نشاط تراكمي، يتواصل عبر الزمن، وما يوفره من نتائج حول ظواهر أو مسائل معينة أو قضايا محددة تظل محط نقاش وجدل مستمر، مما يقود إلى إعادة البحث وانتاج دراسات جديدة تقود جميعها إلى التطلع نحو تحكم انجع في الظواهر على اختلاف مجالاتها.

فالجهد البشري في مجال البحث العلمي هو جهد مستمر ومتواصل، ولا يمكن ان يتوقف عند نقطة معينة، أو عند اكتشاف أو اختراع محدد، فكل اختراع أو اكتشاف جديد مهما بلغ تطوره يظل مصحوبا بجملة من السلبيات والمخاطر التي بدورها تدفع الباحثين والعلماء إلى المزيد من الجهد والبحث العلمي في محاولة دؤوبة لسد الثغرات.

وتتيح تلك الجهود العلمية وما يترتب عليها من نتائج للباحثين والعلماء في مختلف مناحي العلوم التطلع إلى المستقبل، واستشراف ظروفه وامكانياته، ومحاولة فك ما يحيط به من غموض، وما سيطرأ على الظواهر الطبيعية والاجتماعية من تغيرات في قادم الأيام، وبالتالي فإن ما يتوصل إليه البحث العلمي من نتائج سوف يجعلنا أكثر ادراكا وفهما واستيعابا وتوقعا لما سيكون في المستقبل، وهو الأمر الذي يساعد على وضع الخطط والاستراتيجيات، ورصد الامكانيات لمواجهة كافة الاحتمالات المتوقعة لأية ظاهرة من الظواهر، حتى يتم الحد من أثارها ونتائجها السلبية، وهو ما نراه اليوم بوضوح في الظواهر الطبيعية كالفيضانات والأعاصير مثلا، أو الظواهر الاقتصادية، كحالات الافلاس البنكي، وانهيار الاسواق والعملات، أو الظواهر الاجتماعية على اختلاف مستوياتها .. حيث يتيح البحث العلمي القدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه العديد من تلك الظواهر بناء على ما يتوصل اليه البحث العلمي من نتائج، ويقترح بالتالي الحلول التي تساعد على تجاوز ما يصاحبها من سلبيات.

عاشرا: مؤسسات البحث العلمي:

البحث العلمي هو جهود علمية منظمة تحتاج إلى دعم ورعاية واهتمام من جهات تتكفل بتوفير كافة الظروف الملائمة، التي تهيئي البيئة المناسبة والامكانيات المادية من معامل، وعينات، وباحثين، وأموال، وغير ذلك مما تتطلبه العملية البحثية، لذا فإن الجهود الفردية تظل عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة من البحث العلمي.

وفي حقيقة الأمر فإن أنواع ومستويات وحجم حضور مؤسسات البحث العلمي تختلف من مجتمع لأخر تبعا لعدد من العوامل، يأتي في مقدمتها مدى الاهتمام الذي يلقاه البحث العلمي، وما يتوفر له من دعم مادي ومعنوي في كل مجتمع، وينتج عن ذلك وجود تفاوت بين المجتمعات فيما يتعلق بحجم المؤسسات البحثية بمعايير الكم والكيف.

وتشمل هيئات وجهات البحث العلمي عادة المؤسسات التالية:

1 – الجامعات والمؤسسات الأكاديمية:

تمثل الجامعات والأكاديميات التعليمية احدى أهم المؤسسات البحثية في أي مجتمع، حيث تعتبر مهمة البحث العلمي في مقدمة مهام الجامعات ، ويمارس عادة الأساتذة الجامعيون مهمة البحث العلمي، إلى جانب وظيفتهم التدريسية، كما تلزم الجامعات اساتذتها بضرورة انجاز عدد معين من البحوث لكل منهم حتى تتم ترقيته إلى الدرجة العلمية التالية.

وتتولى الجامعة كذلك تنظيم المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية المحلية والدولية، وتتيح الفرصة لأساتذتها للمشاركة ببحوثهم في المؤتمرات والندوات العلمية في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الكليات والجامعات بتأسيس المخابر

العلمية المتخصصة، والمراكز البحثية، لتتولى مهمة القيام بالبحث العلمي ودعمه وتطويره.

وتعتبر بذلك الجامعة مركزا استشاريا يقدم الاستشارات والآراء والفتاوى العلمية لمؤسسات المجتمع المختلفة، بناء على ما تجريه من تجارب وابحاث ومناشط علمية.

وفي هذا المجال ايضا تتولى الجامعة مهمة اصدار الدوريات العلمية البحثية العامة والمتخصصة، والتي تتيح المجال للأساتذة لنشر ابحاثهم العلمية تعميما للفائدة.

وفي واقع الأمر فإننا نلحظ تفاوتا كبيرا بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في اهتمامها بالبحث العلمي، وتلعب الإدارة العليا في الجامعة دورا مفصليا في ذلك .. ففي حين تنشط بعض الجامعات وتخصص جزء كبير من اهتماماتها العلمية للبحث العلمي، وتصدر الدوريات المنتظمة، وتشكل الفرق البحثية، نجد في المقابل جامعات أخرى تهتم بدرجة أقل بالبحث العلمي، وكما سبقت الاشارة فإن الادارة العليا بالجامعة، بالإضافة إلى عدد من العوامل الأخرى كالمخصصات المالية، والثقافة السائدة يكون لها الدور الحاسم في هذه العملية.

2 – المراكز البحثية المتخصصة:

تعد المراكز البحثية من المؤسسات المهمة المخولة بإنجاز البحوث العلمية، والاهتمام بحركة البحث العلمي، ودعم الباحثين وتزويدهم بالإمكانيات اللازمة لإتمام بحوثهم، وإذا كانت الجامعات تمارس مهمة البحث العلمي إلى جانب دورها التعليمي، فإن المراكز البحثية يقتصر دورها فقط على البحث العلمي، وبالتالي فإنها تكرس كل وقتها وجهودها وامكانياتها للعملية البحثية دون غيرها، كما ان المراكز البحثية تبدو أكثر تخصصا في مهامها البحثية من الجامعات.

وتضم مراكز البحث العلمي اعدادا كبيرة من الكفاءات البحثية من المتخصصين في مختلف العلوم، سواء من المتفرغين للعمل في تلك المراكز، أو من المتعاونين من الباحثين العاملين في الجامعات، حيث تتشكل في هذه المراكز الفرق العلمية المتخصصة، وتوفر لها الامكانيات المطلوبة وفقا لما تكلف به من ابحاث في مجالها، وتحتوى هذه المراكز على المكتبات، والمعامل والمختبرات وقاعات البحث، وتتوفر لها قاعدة من البيانات والمعلومات التي تؤهلها لإنجاز مشاريعها البحثية بصورة ميسرة.

وتتفاوت تبعية المراكز البحثية من بلد إلى أخر، ففي بعض المجتمعات تحتكر الدولة ممثلة في مؤسساتها المتعددة ملكية تلك المراكز وادارتها والانفاق عليها، في حين تتولى بعض المؤسسات والشركات الكبرى في مجتمعات أخرى دعم المراكز البحثية، كما تدار بعض المراكز في بعض المجتمعات بطريقة شبه مستقلة، وتتلقى معونات من الدولة، أو مما تخصصه لها المؤسسات الداعمة من اموال.

وتدار بعض المراكز البحثية في العديد من الدول من قبل الوزارات ذات العلاقة، فتتولى مثلا وزارة الخارجية ادارة المراكز المتخصصة في دراسة ومتابعة القضايا السياسية والاستراتيجية، في حين تتولى وزارة الصناعة الاشراف على مراكز البحوث الصناعية، وتقوم وزارة الزراعة بمتابعة مراكز البحث الزراعي، وتتولى رئاسة الوزراء الاشراف على مراكز دعم القرار، كما تتولى وزارة الدفاع مسؤولية متابعة مراكز البحث العسكري المتعلق بالصناعة العسكرية، وهكذا ...

وفي جميع هذه الاحوال فإن الوزارات المعنية هي المكلفة بالإنفاق على المراكز البحثية التابعة لها، وتتولى وزارات البحث العلمي وضع السياسات والخطط والاولويات البحثية، وتتفاوت الميزانيات المخصصة للبحث العلمي

عموما من بلد إلى أخر، ففي حين تخصص الدول الصناعية الكبرى، والدول الغنية المبالغ المالية الضخمة للأنفاق على البحث العلمي، فإن البلدان النامية، وبلدان العالم الثالث لا تخصص الا الجزء اليسير من ميزانياتها للبحث العلمي.

وينعكس ذلك على سلامة القرارات المتخذة في كل مجتمع، فالمؤسسات التي تلجأ إلى المراكز البحثية وتستند عليها في اتخاذ القرارات والمواقف ووضع السياسات والخطط تكون مواقفها أكثر صوابا، في حين ان حالة التخبط والفشل تكون دائما من نصيب المجتمعات والمؤسسات التي لا تستعين بتلك المراكز.

كما ينعكس ذلك ايضا في حجم الاختراعات والاكتشافات في كل بلد، وبالتالي مستوى المساهمة في الحضارة الانسانية، ففي حين تقدم المجتمعات التي تنتشر فيها المراكز البحثية، والتي تولى اهتماما بالغا للبحث العلمي الأف المخترعات والاكتشافات الجديدة سنويا، فإن مساهمة غيرها من المجتمعات تكون محدودة، وربما معدومة احيانا.

3 – مؤسسات المجتمع المدني:

زاد حجم حضور ومساهمة منظمات المجتمع المدني في السنوات الاخيرةفي البحث العلمي، خاصة في البلدان التي توفر تشريعاتها مناخا ملائما لعمل تلك المؤسسات.

ويتلقى الكثير من تلك المؤسسات دعما مجزيا من بعض المؤسسات والشركات والهيئات الكبرى، في بلدانها، أو من خارجها، وتتولى بعض تلك المؤسسات انجاز بعض البحوث الصغيرة، خاصة البحوث الواقعة في نطاق العلوم الاجتماعية والانسانية، وهي تستعين في ذلك ببعض الباحثين المتخصصين وفقا لحاجتها.

وفي واقع الأمر فإن الكثير من هذه المؤسسات تشوبها بعض الشكوك، وتلحق بها بعض الشبهات، خاصة تلك القادمة من راء الحدود، أو التي تتلقى

دعما من الخارج، من جهات ومؤسسات أجنبية، وتقوم بإنجاز بحوثا لصالح جهات خارجية.

الحادي عشر: أخلاقيات البحث العلمي:

على الرغم من التعريفات المتعددة لمفهوم الاخلاق إلا إنه يمكننا ان نقدم تعريفا محددا للأخلاق يتمثل في انها: مجموعة من المعايير والاجراءات والقواعد التي يتبناها المجتمع ويتفق حولها، والتي تمثل عدد من المبادئ لا يجب الخروج عليها أو تجاوزها.

ولكل مهنة من المهن أو حرفة أو وظيفة أو غير ذلك مما يدخل تحت ممارسات الأفراد من أنشطة على اختلاف مجالاتها واتجاهاتها وطبيعتها مجموعة من القواعد، التي تحكم وتنظم وتحدد وتوجهوترسم حدود ما يجب ان تلتزم به وتخضع له من ضوابط، وهي ما يمكن ان نطلق عليه الاخلاقيات المتصلة بكل مهنة او نشاط.

والبحث العلمي كمجال يتصل بكل ما يتعلق بالحياة في مختلف ابعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاعلامية، وغير ذلك، يتطلب الالتزام بمنظومة من المعايير الاخلاقية المتفق عليها، والتي تلزم الباحثين بمجموعة من القواعد العامة التي يجب مراعاتها والتوقف عندها.

ونظرا للتطور الهائل والضخم في مجالات البحث العلمي، والتوسع في استخدامه في كافة الحقول العلمية، وازدياد الاعتماد عليه في مختلف مناحي الحياة وبدون استثناء، فقد صار لزاما على المجتمع الانساني ان ينتبه إلى أهمية الالتزام بوضع ضوابط اخلاقية تحكم سير البحث العلمي، بما يمكن من الاستفادة من نتائجه بالصورة المثلى من ناحية، ويحفظ الكرامة الانسانية للأفراد والمجتمعات من ناحية أخرى، ويضمن عدم خروج الباحثين على الأهداف

الانسانية والنبيلة للعلم، وتوظيف نتائج البحث العلمي في خدمة التطور الانساني، دون المساس بالقيم العليا، أو النيل من كرامة البشر، أو التعدي على حقوقهم، أو استغلال ظروفهم المادية أو الصحية أو الاجتماعية، أو غير ذلك.

ان عدم الالتزام بالضوابط الاخلاقية في البحث العلمي من شأنه ان يقود إلى أزمة حقيقية تهدد استقرار واستمرار المجتمع الانساني،وتنذر بعواقب وخيمة، خاصة في ظل ما تشهده البشرية من اختراعات مذهلة في التكنولوجيا واستخداماتها المتزايدة في حياتنا اليومية، كما ان اهمال البعد الاخلاقي في البحث العلمي سيؤثر ليس فقط في تهديد استقرار المجتمع، بل سيشكك ايضا في قيمة البحث العلمي، وفي أهميته، وسيؤثر في مكانة الباحثين والدور المنوط بهم، وهو ما يتطلب من الباحثين ان يعوا أهمية وخطورة وحساسية دورهم في المجتمع، لذلك فإن على من يرغب في الولوج إلى عالم البحث العلمي في حقوله المختلفة ان يكون على اطلاع ودراية ومعرفة عميقة بأخلاقيات البحث العلمي، بما يمكنه من ممارسة دوره البحثي في اطار انساني، يحفظ مكانة البحث وهيبة الباحثين، ويعلي من قدر ما يتوصلون اليه من نتائج تفيد في حل مشكلات المجتمع، وتسهم في تطوره.

ونقدم هنا مجموعة من المبادئ والمعايير الاخلاقية التي يجب ان يلتزم بها الباحثين في حقول العلم المختلفة، وذلك كالتالي:

1-مبادئ أخلاقية عامة:

- يجب على الباحث ألا يتعرض بالازدراء أو التحقير أو الاهانة للأديان السماوية.

- يجب على الباحث الا ينشر أية معلومات تحصل عليها في بحثه من شانها ان تضر بالأمن القومي للدولة.

- يجب على الباحث ان يحترم القيم والمبادئ والمثل العليا للمجتمع الذي يعمل فيه.

– يجب على الباحث ان يتجنب كل ما من شأنه ان يتسبب في إحداث ضرر للحياة البشرية، أو للبيئة المحيطة بأي صورة من الصور.

– يجب على الباحث ان ينتقي المشكلات والقضايا البحثية التي تسهم دراستها في حل قضايا المجتمع، وتكون ذات فائدة وجدوى للإنسانية جمعاء.

– على الباحث ان يعي ان الانتهاء من إجراء البحث لا يعني الشروع في نشره فورا، ذلك إنه إذا ما تبين للباحث ان عملية النشر قد ينتج عنها ضرر للمجتمع على أي صعيد وعلى أي مستوى فيجب التخلي عن فكرة نشره، وتأجيل ذلك إلى حين توفر الظروف الملائمة.

2– المصداقية: تمثل المصداقية الخاصية الأولى التي يجب ان يلتزم بها الباحث، وللمصداقية في البحث العلمي عدة أوجه، تبدأ منذ اللحظة الاولى في شروع الباحث في عمله، ويمكن تحديدها في ما يلي:

– ان يكون الباحث صادقا في تحديد الهدف من بحثه، ويجب ان يدلي بكافة الحقائق المتعلقة بذلك للمبحوثين الذين يقوم بدراستهم، أو الذين يقوم بإجراء التجارب عليهم، ولا يجوز إخفاء اية معلومات تتعلق بما يريد الباحث ان يتوصل إليه من خلال بحثه.

– ان يكون الباحث صادقا فيما يتعلق بتكاليف البحث المادية، فلا يجوز له ان يخفي الحقائق المتعلقة بما يحتاجه البحث من مصاريف ونفقات، خاصة عندما تتولى جهة ما أو مؤسسة بحثية ما تبني المشروع البحثي والانفاق عليه، فلا يبالغ في التقديرات المالية التي يتطلبها انجاز البحث.

– الا يبالغ الباحث في حجم الصعوبات التي واجهته أثناء قيامه ببحثه، ليظهر انه قد بذل جهودا كبيرة ومضنية في انجاز البحث، ويجب ان يكون واقعيا في ذكر تلك الصعوبات.

– ان يكون الباحث صادقا في عرض كافة الخطوات البحثية التي قام بإجرائها، دون تكلف أو تصنع أو زيادة، أو مبالغة، وان يقدم معلومات صادقة وحقيقية عن كل خطوة، سواء تعلق ذلك بمجتمع البحث أو العينة أو الدراسات السابقة، أو نتائج الدراسة أو غير ذلك.

3–الأمانة العلمية:

من المهم جدا ان يتصف الباحث بالأمانة العلمية في كل خطواته البحثية، وتقتضي الأمانة العلمية من الباحث ان يلتزم بالآتي:

– ان ينسب كل ما استعان به في بحثه من أراء وأفكار وحقائق ومعلومات وبيانات إلى اصحابها الأصليين الذين اقتبس منهم كل ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفق الأساليب المتعارف عليها في البحث العلمي.

– ان يكون امينا في نقل آراء المبحوثين سواء اتفقت أو اختلفت مع آرائه، والايستبعد أية وجهة نظر مهما كانت.

–ان يحافظ على نقل المعلومات والأفكار والآراء من الأخرين الذين يستعين بمجهوداتهم العلمية دون تحريف أو تأويل في غير محله، أو تحميلها أكثر مما تحتمل، أو ان يضعها في غير سياقها المقصود.

– ان يدرك تماما ان البحث العلمي عملية تراكمية ومتواصلة عبر الزمن، تتطلب ألا ينكر الباحث جهود الذين سبقوه، وألا ينسب لنفسه إلا ما قد أضافه فعليا.

– ان يلتزم بالقواعد المتعارف عليها في البحث العلمي فيما يتعلق بشروط الاقتباس، كعدد الأسطر المسموح باقتباسها دفعة واحدة، واستخدامطرق الاقتباس الصحيحة سواء كانت حرفية أو ضمنية أو متقطعة، أو غير ذلك.

– تجنب أي نوع من السرقات العلمية، والتي قد تأخذ عدة صور، تتمثل في: سرقة عنوان البحث من بحث سبق اجرائه، مع عدم ذكر ذلك – سرقة بعض او كل خطة البحث بشكل مباشر او غير مباشر – سرقة بعض أجزاء البحث.

4- الموضوعية والنزاهة:

يجب ان يتحلى الباحث بالموضوعية، وان يكون نزيها ومحايدا في كل خطوة من خطواته البحثية، ولكي يكون الباحث موضوعيا يجب ان يتصف بالآتي:

–ان يقف على مسافة واحدة من كل الآراء والمواقفالتي ينقلها، والا يتحيز لأي منها بدون سند علمي مقنع.

– ان يحترم وجهات نظر الأخرين سواء كانوا باحثين سابقين، أو المبحوثين الذين يخضعهم للدراسة، والا يقلل من وجهات النظر التي يختلف معها، او يحقرها.

– الا يهمل أو يغفل اية معلومات أو آراء أو بيانات يتوصل إليها من خلال بحثه، مهما اختلفت مع توجهاته أو توقعاته.

– ان يدون بدقة كافة الملاحظاتوالمشاهدات والمعلومات التي يحصل عليها أثناء إجراء المقابلات أو التجارب طوال فترة الدراسة.

– اختيار الاساليب الاحصائية المناسبة وفقا للمبررات العلمية، وتجنب انتقاء اساليب احصائية معينة من شانها ان تقود إلى نتائج بذاتها وبشكل مقصود.

– عدم التركيز على حقائق وأدلة ومعطيات معينة واهمال غيرها، إذ من شأن ذلك ان يقود إلى نتائج غير حقيقية.

– تقديم النتائج التي يتم التوصل إليها في البحث كما هي دون أدنى تدخل من الباحث.

– إعطاء النتائج نفس الدرجة من الأهمية، وعدم ابراز أو اهمال نتائج معينة بشكل مقصود على حساب غيرها.

– تجنب تقديم ايحاءات معينة بأي صورة كانت، تهدف إلىتوجيه المبحوثين لتبني مواقف او آراء او توجهات وفق رغبة الباحث.

5–احترام المبحوثين:

تجرى الكثير من الأبحاث على عينات بشرية، سواء كان ذلك من خلال المقابلات أو الاستبيانات أو الملاحظة أو التجربة، وفي كل الأحوال فإن التعامل مع هذا النوع من العينات يتطلب من الباحث ان يضع في اعتباره عدد من الأمور، وذلك كالتالي:

–ان يحترم الباحث خصوصية المبحوثين، والا يتدخل في شؤونهم الخاصة.

– ان تحظى المعلومات التي يدلي بها المبحوثين بالسرية التامة، وان يتعهد الباحث بالالتزام بذلك.

– يجب ان تبقى أسماء المبحوثين سرية وغير معروفة، وعلى الباحث ان يؤكد ذلك للمبحوثين وان يتعهد به.

– تجنب تحقير وازدراء المبحوثين، أو التقليل من اهميتهم واهمية ما يدلون به من آراء ومواقف واتجاهات.

–توفير كافة الظروف التي تضمن سلامة المبحوثين، خاصة عندما يتعلق الأمر بإجراء بعض التجارب عليهم.

– إذا ما تبين للباحث ان بحثه سيتسبب في إحداث ضرر مادي أو معنوي للمبحوثين، أو للمجتمع عموما فإن عليه ان يتخلى تماما عن القيام بالبحث أو الاستمرار فيه.

– عدم وضع المبحوثين في ظروف قد تعرضهم للمسألة، أو التهديد، أو الخطر، أو أي نوع من الضرر.

-حرية المبحوثين في المشاركة أو الانسحاب من البحث دون أية ضغوطات.

- حق المبحوثين في التعرف على البيانات الأساسية للبحث، ومن ذلك: الجهة التي تقوم بإجراء البحث – الجهة التي يجرى لصالحها البحث – الجهة الممولة للبحث – الهدف من البحث.

- حق أولياء الأمور في منح الموافقة أو الرفض عندما يتعلق الأمر بإجراء بحوث على ابناءهم القصر.

- عدم التدخل لجعل المبحوثين يتصرفون بطريقة معينة، أو حثهم على تبني آراء ومواقف واتجاهات معينة.

- يجب على الباحث ان يبلغ المبحوثين مسبقا في حال رغبته في استخدام آلة تسجيل أو تصوير، وان يتحصل على موافقتهم بالخصوص، ومن حق المبحوثين ايضا ان يكونوا على بينة بالأشخاص أو الجهات التي ستتطلع على ما يتم تسجيله او تصويره، وحقهم في قبول أو رفض ذلك.

- على الباحث ان يتجنب استخدام الكذب أو التحايل او المخادعة لغرض الحصول على بيانات ومعلومات معينة، ويستثنى من ذلك بعض الحالات المحدودة التي يستنفذ فيها الباحث تماما كل امكانياته للحصول على المعلومات والبيانات بطريقة طبيعية، مع الانتباه دائما إلى عدم تعريض أيا كان للخطر.

- ضرورة تقديم الشكر الخاص للمبحوثين، وتقدير جهودهم في التعاون مع الباحث.

الفصل الثاني
أنواع البحوث العلمية

تقسم البحوث العلمية إلى عدة انواع، وذلك وفقالمجموعة من المعايير التي يمكن الاستناد عليها في عملية التصنيف، حيث يمكن تقسيم أنواع البحوث العلمية وفقا لأهدافها وطبيعة التحليل والبيانات المطلوبة، كما يمكن ان تصنف وفقا لحجمها وعمقها، وقد تصنف بناء على ما يتوف لها من معرفة علمية في الحقل الذي تجرى فيه، وبمزيد من التفصيل يمكن اعتماد التصنيفات التالية للبحوث العلمية، وذلك كما يلي:

أولا- أنواع البحوث العلمية وفقا لأهدافها[1]:

حيث يتم تقسيم البحوث العلمية وفق هذا المعيار إلى الأنواع التالية:

أ- البحث الذي يهدف إلى الكشف عن الحقيقة:

وهذا يقتضي جمع المعلومات والحقائق التي تساعد الانسان على معرفة جوهر القضية، وهذا النوع من البحوث يستعمل بصفة خاصة في معالجة المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لان هذه المشكلات مثل الأمراض التي يعالجها الطبيب، فلا يمكن وصف أي دواء ناجع إلا إذا قام الطبيب بفحص المريض ومعاينته والتأكد من ان حقيقة المرض معروفة لديه .. والباحث هنا يقوم بجمع كافة الأدلة والشواهد التي تثبت له ماذا جرى فعلا، ومن هو المتسبب في ذلك، ومعنى هذا ان الباحث هنا ليس ملزم بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وانما هو مطالب فقط بالتثبت من صحة الحقائق ودقة المعلومات التي حصل عليها، وتحليل تلك المعلومات بأسلوب علمي منطقي يثبت الكشف عن صحة الحقائق المتجمعة لديه.

---

[1]- نوال محمد عمر، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص13 – 15.

ب- البحث الذي يهدف إلى التفسير النقدي:

هذا النوع مكمل للنوع السابق، فإذا كانت الحقائق هي الهدف الأساسي للباحث في النوع الأول، فإن الهدف الرئيسي للباحث هنا هو الوصول إلى نتيجة معينة عن طريق استعمال المنطق والأفكار المتجمعة لديه، والباحث هنا يهتم بترتيب المعلومات وتحليلها وتوضيح نقاط القوة والضعف التي تتوافر في أية قضية يدرسها، كما ان الباحث يسعى لإبراز الطريقة المثلى لمعالجة المشكلة التي يدرسها بعد ان يوضح البدائل واسباب ترجيحه وتفضيله لحل معين على أخر.

ج- البحث الكامل:

يجمع هذا النوع من البحوث بين النوعين السابقين، فهو يعتمد على الحقائق والطرق التي تساهم في حل المشكلة المطروحة، ثم اختبار النتائج والتأكد من ان ما وصل اليه الباحث من نتائج متفق مع جميع الحقائق المتوفرة حول الموضوع، والباحث هنا يعتمد على الحقائق القابلة للبرهان، وتحليل تلك الحقائق وتبويبها، بحيث يمكن ان يتحقق الاثبات المنطقي لتلك الفروض التي يتوصل إليها الباحث معتمدا في هذا كله على المنطق والعقل في التحليل بحيث يقوده في النهاية إلى حلول مثبتة محددة للمشكلة.

ثانيا: أنواع البحوث العلمية وفقا للوظيفة ومستوى المعرفة المتوفرة في مجال البحث:

وفقا لهذا التصنيف الذي يستند ايضا على ما يمكن ان يخرج به البحث من نتائج، فإنه يمكن تقسيم البحوث العلمية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، هي البحوث الاستكشافية الاستطلاعية، والبحوث الوصفية، والبحوث التفسيرية،

ونقدم هنا عرضا تفصيليا لكل منها، وذلك كالتالي:[1]

أ- البحوث الاستكشافية الاستطلاعية:

تعد البحوث الاستكشافية الاستطلاعية من البحوث الارتيادية الاولية، التي يكثر استخدامها في المراحل الاولى لدراسة الظواهر المختلفة في كل انواع العلوم، فهي كما يفهم من اسمها تقوم بدور الاستطلاع والاكتشاف، وهي عمليات وخطوات بحثية يلجأ اليها الباحثون لتوفير قاعدة من المعلومات والبيانات تساعد في البحث العلمي.

ونظرا لان استخدام هذا الاسلوب يلجأ اليه الباحث في حالة عدم توفر بيانات ومعلومات عن الظاهرة موضوع دراسته، وهو ما يتطلب من الباحث ضرورة الاطلاع على التراث العلمي في ميدان تخصصه حتى يتأكد من عدم وجود هذه البيانات، وهنا يقوم بإجراء دراسة استطلاعية استكشافية لجمع بيانات عن جوانب وابعاد المشكلة، وعن اماكن انتشارها ومعدلاتها ومدى اختلاف نسبتها من مجتمع لأخر، واستخدام الباحث للأسلوب الاستطلاعي يفرض عليه ان يحدد مشكلة بحثه في شكل تساؤل عام ليس لديه اجابة عنه، ويحاول جمع المعلومات الكافية للإجابة عنه .. وفي هذه الحالة يمكن للباحث ان يجمع معلومات وبيانات عن الظاهرة موضوع دراسته من مصادر مختلفة كالهيئات والمؤسسات والأفراد والجماعات .. الخ .. كما يمكنه ايضا استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة مثل المقابلات الفردية والجماعية والاستبيان .. وغير ذلك من ادوات بحثية لتحقيق اهداف الدراسة.[2]

---

[1]- للمزيد انظر: بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص56 – 59.

[2]- سعيد ناصف، طرق البحث الاجتماعي، ط2، القاهرة، د.ن، 2009م، ص25،24.

وتجدر الاشارة إلى ان البحوث الكشفية غالبا ما تكون ممهدة لبحوث كبرى، وفي هذه الحالة تكون خطوة اساسية في المرحلة الأولى التمهيدية، اذ تفيد في بلورة مفاهيم موضوع البحث وتحديد مجالاته .. وصقل خطواته المتعلقة بالإجراءات التنفيذية التي يتم فيها انجاز العمل الميداني .. وفي بعض الاحيان يكتفى بالبحث الكشفي بوصفه بحث قصير المدى سريع الانجاز يمكن ان يفصح عن مؤشرات وسمات وحقائق اجتماعية[1].

• حالات استخدام الدراسات الاستكشافية الاستطلاعية:

تستخدم الدراسات والبحوث الاستكشافية الاستطلاعية في الحالات الأتية:

1 – في حال توجه الباحث نحو التعرف على ظاهرة جديدة لم يسبق التعرف عليها أو دراستها.

2 – يستخدم هذا النوع من البحوث كمقدمة أو تمهيد لدراسات أخرى تليها تكون أكثر عمقا.

3 – يستخدم هذا النوع من البحوث كذلك في حالة عدم توفر البيانات والمعلومات والحقائق حول الظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها.

4 – تستخدم الدراسات والبحوث الاستطلاعية أو الاستكشافية احيانا كجزء من دراسة أخرى تعد هي الدراسة الرئيسية، وذلك بهدف توفير المعلومات التي تساعد على تحديد الاساليب البحثية سواء من حيث الحصول على معلومات أو بيانات تقود الباحث إلى الاحاطة الكاملة بالظاهرة التي يقوم بدراستها .. أومن حيث التعرف على مجتمع الدراسة، (مكوناته وحجمه وعناصره وكافة التفاصيل المتعلقة بمفرداته) بما يساعد على دراسته بالصورة الصحيحة.

[1]– حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، ط4، بيروت، دار النهضة العربية، 2003م، ص157.

5 – تستخدم الدراسات والبحوث الاستطلاعية أو الاستكشافية كذلك في الحقول المعرفية الحديثة التي لم تشهد بعد تراكم معرفي، وهي قد تكون حقول علمية جديدة تفرعت عن حقول أخرى بسبب التطور العلمي الذي شهدته.

• أهمية استخدام الدراسات الاستكشافية الاستطلاعية:

تكمن أهمية الدراسات والبحوث الاستكشافية في الجوانب الأتية:

1 – المساعدة على صياغة المشكلات البحثية المطروحة للدراسة بصورة واضحة.

2 – توفير قاعدة من البيانات والمعلومات حول الظواهر الجديدة تتيح للباحثين مجالا للبحث والدراسة.

3 –تمكن هذه الدراسات الباحثين من طرق ابواب ظواهر بحثية جديدة لم يسبق دراستها والالمام بها.

4 – تساعد هذه الدراسات الباحثين على تحديد وصياغة فروض مشكلاتهم البحثية.

5 – تعد الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية ذات أهمية خاصة بالنسبة لبعض العلوم الحديثة، ففي مجال الإعلام – مثلا – ترجع أهمية اجراء الدراسات الاستطلاعية أو الاستكشافية لكونه يعتبر من العلوم الحديثة نسبيا إذا ما قورن بالعلوم الطبيعية مثلا، او ببعض فروع الدراسات الاجتماعية والنفسية التي حققت درجة عالية من التقدم العلمي، ولكي تتقدم البحوث في مجال الإعلام وهو مجال بكر، فلابد ان تتلمس خطاها في البداية حتى تصل إلى بلورة نظرياتها وصقل وسائلها وأدواتها في البحث، وهو ما يتاح عن طريق البدء بالدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية أو الارتيادية أو الأولية.(1)

---

[1] – عاطف عدلي العبد، تصميم وتنفيذ استطلاعات وبحوث الرأي العام والإعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002م، ص306.

• أهداف استخدام الدراسات الاستكشافية الاستطلاعية:

للدراسات والبحوث الاستكشافية الاستطلاعية عدد من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1 – زيادة معرفة الباحث بالظاهرة التي يرغب في دراستها، والتوصل إلى معارف جديدة.

2 – توضيح بعض المفاهيم التي قد تكون غامضة وغير مفهومة في كثير من الاحيان.

3 – تحديد وترتيب اولويات القضايا والموضوعات الجديرة بالبحث.

4 – جمع المعلومات حول الامكانية العملية لأجراء البحث في مواقف الحياة الفعلية.

5 – تزويد الباحثين بأهم القضايا التي قد تكون جديرة بالدراسة والاهتمام من قبل ذوي الخبرة والاختصاص. (1)

6 – تهدف البحوث الاستكشافية والاستطلاعية كذلك إلى الوصول إلى مؤشرات حول الظواهر المختلفة، وليس إلى اثبات وجود علاقات سببية بين المتغيرات، وتساعد هذه المؤشرات في وضع تساؤلات بحثية أو صياغة فروض علمية قابلة للدراسة في مراحل لاحقة.(2)

ب – البحوث والدراسات الوصفية:

على الرغم من وجود اختلاف بين الباحثين فيما إذا كان الوصف نوع أو منهج، إلا انني سأتعامل معه هنا باعتباره نوع من أنواع الدراسات التي تستخدم

---

[1]– عبدالله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1988م، ص89.

[2]– شيماء ذو الفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الاعلامية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009م، ص61.

في اطارها عدد من المناهج والأساليب البحثية، كالمنهج المسحي بأساليبه المتعددة،ودراسة الحالة والدراسات التطورية أو التتبعية، ويمكن تعريف البحوث الوصفية بانها "تلك البحوث التي تستهدف وصف موضوع معين كما هو في الواقع الحالي من حيث الخصائص العامة والتفصيلية للموضوع بما فيه من متغيرات وعناصر وعلاقات ومؤثرات، وذلك باستخدام المنهج العلمي في كافة اجراءات البحث."[(1)]

ويرى هويتني ان البحوث الوصفية تستهدف دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف او مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع، وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عنها دون الدخول في اسبابها او التحكم فيها[(2)]، وتستخدم البحوث الوصفية في مرحلة توافر قدر كاف من البيانات والمعلومات عن الموضوعات المختلفة .. والحقائق المتعلقة بطبيعتها وكيفية حدوثها والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة،[(3)]حيث يلجأ الباحث إلى استخدام هذا الاسلوب حين يكون على علم بأبعاد وجوانب وعناصر الظاهرة التي يريد دراستها نظرا لتوافر المعرفة عنها من خلال بحوث استطلاعية أو وصفية سابقة تناولت هذه العناصر[(4)]،وهي بذلك تختلف عن الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التي تستخدم في حال انعدام او

---

[1]– بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الاعلامي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص56،57.

[2]– سمير محمد حسين، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، القاهرة، دار الشعب، 1976م، ص123.

[3]– بركات عبد العزيز، مرجع سابق، ص57.

[4]– سعيد ناصف، طرق البحث الاجتماعي – نماذج البحوث الميدانية، ط2ن الاسكندرية 2009م، ص24 – 28.

ضآلة البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، وبالتالي يمكن القول ان الدراسات الوصفية تعد أكثر عمقا وتأتي في مرحلة أكثر تطورا وتقدما.

وتعنى الدراسات الوصفية بالرصد والتشخيص والوصف للظواهر والحالات والمواقف والأفراد محل الدراسة، "حيث تهتم البحوث الوصفية بوصف ما هو كائن وتفسيره، وتهتم بتحديد الظروف والعلاقات القائمة بين الوقائع كما تهتم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الافراد والجماعات"[1]،وهي بالتالي تعتبر بحوثا تقريرية في جوهرها[2]، حيث تتولى وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل جوانبها وابعادها المختلفة وصفا كميا وكيفيا والتعرف على العوامل المختلفة المسؤولة عن انتشار الظاهرة خلال مرحلة معينة، كما تفيد نتائج البحوث المسحية الباحثين الاجتماعيين في اجراء مزيد من البحوث المتعمقة[3]، وتفيد البحوث الوصفية في تزويد العاملين في المجالات الاجتماعية والتربوية والنفسية بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظاهرات المتنوعة التي يتأثرون بها في عملهم، ومن الناحية العلمية فإن البحوث الوصفية تقدم الحقائق والتعميمات .. مما يساعد على فهم الظواهر والتنبؤ بحدوثها[4].

ويتضح مما سبق ان الدراسات الوصفية تسعى إلى تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات والحقائق عن الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك كمرحلة

1- محمد لبيب النجيحي، محمد منير مرسي، البحث التربوي: اصوله ومناهجه، القاهرة، عالم الكتب، 1983م، ص133.

2- فؤاد ابوحطب، آمال الصادق، مناهج البحث وطرق التحليل الاحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1991م، ص105.

3- سعيد ناصف، مرجع سابق، ص24 – 28.

4- جابر عبدالحميد جابر، احمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، دار النهضة العربية، 1973م، ص187.

سابقة لتحليل وتفسير تلك المعلومات والبيانات والحقائق، حيث لا يتوقف دور الدراسات الوصفية عند الوصف والتشخيص فقط وانما يتعداه إلى التحليل والتصنيف وذلك وفقا لأهداف الدراسة، بما يمكن من التعرف على الاتجاهات والآراء والمواقف والوقائع وفهمها بالصورة الصحيحة والسليمة بما يساعد على الخروج باستنتاجات والوصول إلى تعميمات بشأنها.

وبالإضافة إلى الرصد والتحليل والتصنيف فإن الدراسات الوصفية تتولى كذلك مهمة مناقشة النتائج التي يتم التوصل إليها مما يساعد على الفهم الصحيح والموضوعي للظاهرة التي يتولى الباحث دراستها، وبالتالي فك ما يحيط بها من غموض.

ويكثر استخدام الدراسات الوصفية في مجال البحث الاعلامي على وجه الخصوص وفي العلوم الاجتماعية عموما، فعلى صعيد الدراسات الإعلامية يزداد الاهتمام بوصف مضامين وسائل الاعلام من خلال استخدام تحليل المضمون، ومسح جمهور تلك الوسائل، ومسح القائم بالاتصال، وذلك كله بهدف التعرف على طبيعة الرسائل الإعلامية واهدافها وتوجهاتها، وموقف المتلقي منها، وخصائص المرسل وخبراته ونواياه.

ويرتبط الوصف بالدراسات الكمية التي توظف الاساليب الاحصائية المختلفة، كما يرتبط ايضا بالدراسات الكيفية التي تتجاوز التكميم إلى التفسير والفهم والتوضيح والاستدلال، وتسعى البحوث الوصفية إلى فهم الواقع وتشخيصه بهدف تقديم رؤى وتصورات ومقترحات لتطويره بصورة افضل مما هو عليه.

وقد تتضمن الدراسات الوصفية اسئلة يحاول الباحث الاجابة عليها من خلال دراسته، كما يمكن ان تتضمن فروضا مبدئية بين متغيرين أو اكثر، إلا ان هذه الفروض ليست من النوع الذي يقول بان متغير ما يسبب أو يحدث المتغير الأخر، فهذا النوع الأخر يحتاج إلى دراسات أكثر دقة وعمقا وهي الدراسات

التجريبية[1]، إلا انه في المقابل فإن الدراسات الوصفية يمكنها دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات بعيدا عن دراسات الأثر، ففي مجال الدراسات الإعلامية – مثلا – يمكن رصد العلاقة بين الجنس (النوع) من ناحية ونوعية البرامج التلفزيونية المفضلة، أو العلاقة بين التخصص العلمي واستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي، أو العلاقة بين مستوى الدخلوارتياد دور العرض السينمائية.

• أهمية البحوث والدراسات الوصفية:

للبحوث الوصفية أهمية كبيرة في دراسة المشكلات العلمية ورصد الظواهر المختلفة في المجتمع بقصد التعرف عليها، وفك الغموض الذي يحيط بها، والوصول إلى نتائج بخصوصها، وبشكل أكثر تفصيلا يمكن تحديد أهمية البحوث الوصفية في النقاط التالية:

1– **قدرتها على رصد الواقع:** نظرا لان البحوث والدراسات الوصفية تتجه إلى دراسة الظواهر كما هي في الواقع الاجتماعي من حولنا واضعة في اوليات اهدافها الحصول على المعلومات الكافية والوافية حول ما تقوم بدراسته، فإنه وبموجب ذلك ومن خلال مناهجها وأدواتها البحثية تستطيع هذه البحوث رصد الواقع والتعرف عليه والحصول على أكبر قدر من المعلومات والبيانات والحقائق المتعلقة به، وبذلك تستطيع هذه النوعية من البحوث والدراسات ان تقدم لنا وصفا حقيقيا للظواهر والمواقف والحالات التي تخضعها للبحث، ويشمل هذا التوصيف رصد كل ما يتعلق بها من مظاهر بما يقود إلى ازالة اللبس والغموض بشأنها وبالتالي تقديم مستويات أعلى من الفهم.

---

[1]– ابوالنجا محمد العمري، أسس البحث في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999م، ص252.

2 – قدرتها على تفسير الواقع: فضلا عن كون ان الدراسات الوصفية تعد اسهام مباشر وحيوي في توفير المعلومات وتصنيفها، فإنها كذلك تنطوي على جانب من جوانب التفسير وخاصة فيما يتعلق بدلالة ومعنى ما يعنى بوصفه، وهي بذلك تقدم لنا تفسيرا معينا للنتائج التي يتوصل إليها[1]، حيث لا تقف البحوث الوصفية عند عملية الرصد وجمع المعلومات والبيانات والحقائق حول الظواهر المختلفة كما قد يتصور البعض، وانما تتجاوز ذلك إلى تحليل وتفسير الواقع من خلال ما تحصل عليه من معلومات، ومن خلال الربط بين المتغيرات التي تقوم بدراستها بما يساعد الباحثين على تقديم تفسيرات علمية للظواهر، وتستطيع البحوث العلمية بذلك ان تقدم لنا فهما أكثر اتساعا وعمقا للواقع، والتفسير الذي تقدمه الدراسات الوصفية يبنى ويؤسس على ما تم رصده والتوصل إليه من بيانات، ولا يخضع لأهواء واجتهاد الباحث، ولعل دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات تعد من أكثر المجالات القادرة على تقديم تفسيرات واضحة ومقنعة.

ويذهب كل من "لوفيل" و "لوسون" إلى حد القول بان "البحث الوصفي يهتم بملاحظة العوامل ذات الفاعلية في موقف ووصفها وتحديد ما بينها من علاقات، هذا بالإضافة إلى اهتمامه بتقديم تحليل تفسيري لكل ما يوصف، وذلك بعينه ما جعلهما يقرران بان البحث الوصفي يمكن استخدامه لتحديد الأهداف والاشارة إلى كيفية تحقيقها والطرق الموصلة لذلك"[2].

---

[1]– السيد علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، الاسكندرية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م، ص356.

[2]– المرجع السابق، ص357،356 . نقلا عن: LOVELL and LAWSON .understanding research in Education. London . university Of London Press. 1970

3 – المساهمة في وضع النظريات العلمية وتطوير المعرفة: تستطيع البحوث الوصفية بما يتوفر لها من مناهج وادوات بحثية وبما هو متاح لها من بيانات ومعلومات وحقائق وتصنيفات للعلاقات بين المتغيرات ان تساعد في تقديم تصورات من الممكن ان تقود إلى صياغة نظريات وقوانين علمية في مجال الظاهرة التي تتولى دراستها، الأمر الذي من شأنه ان يسهم في تطوير المعرفة الانسانية.

• أهداف البحوث والدراسات الوصفية:

تهدف البحوث والدراسات الوصفية إلى تحقيق ما يلي[1]:

1 – وصف الظواهر والتعرف على عناصرها ومكوناتها عن طريق جمع المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها بما يتيح تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن الظاهرة قيد البحث.

2 – تشخيص الظاهرة بمعرفة العلاقات القائمة بينها وبين المتغيرات أو العوامل التي ترتبط بها.

3 – دراسة نماذج ومراحل التغير او التطور اللذان سادا الظاهرة عبر فترة زمنية محددة حسب مجال البحث، والأغراض التي يحققها.

ج – البحوث والدراسات التفسيرية:

البحوث التفسيرية هي تلك البحوث التي تعنى بالتعرف على الأسباب التي تكمن وراء الموضوع او الظاهرة أو السلوك من خلال رصد وتحليل العلاقات السببية، كما تهتم بواقع الظاهرة أو الموضوع في المستقبل بناء على تحليل الماضي ومعطيات الحاضر، والبحوث التفسيرية هي المستوى الأرقى في البحث

[1]– السيد احمد مصطفى، البحث الإعلامي: مفهومه واجراءاته ومناهجه، بنغازي، جامعة قاريونس، 1994م، ص211.

العلمي، فهي تستخدم في المرحلة المتقدمة ومرحلة النضوج العلمي من مراحل نمو المعرفة العلمية في التخصصات المختلفة، وترتكز على التحقق من فروض ومفاهيم خاصة بالعلاقة السببية بين متغيرين أو مجموعة من المتغيرات[1].

وتعتبر مشكلة السببية من اعقد المشاكل المنهجية في مجال البحث العلمي، وخاصة في مجال الدراسات الاجتماعية، وقد ادى هذا التعقيد إلى مجموعة من الصعوبات التي يرى البعض انها تحول دون اجراء التجارب على الظواهر الاجتماعية، ومرد هذه الصعوبات يرجع إلى اختلاف النظرة العلمية لمفهوم السببية التي يجري تفسيرها في العلوم الطبيعية على اساس العامل أو المتغير الذي يؤدي إلى حدوث الظاهرة، بينما في العلوم الاجتماعية يصعب تفسير السببية على هذا الأساس إلا في اطار بعض الظروف أو المتغيرات التي يجب دراستها أو عزلها أو التحكم فيها[2].

وإذا كانت الدراسات التفسيرية تستهدف الكشف عن الأسباب والعوامل المفسرة للظواهر او التي تفسر العلاقات بين المتغيرات المختلفة، فإن اجراءاتها تهتم بالإجابة على السؤال لماذا؟ أي ان الهدف هنا معرفة الأسباب التي تفسر الظاهرة أو الموضوع، وتعتمد الدراسات التفسيرية في جوهرها على تكوين شبكة علاقات السبب والأثر، وبعض التفسيرات المبدئية تنتمي إلى فئة الفروض التي يقترحها الباحث بناء على معلومات علمية ثم يختبر هذه الفروض في ضوء البيانات التي يجمعها بالطرق الصحيحة[3]، ويتحقق التفسير في البحث العلمي عندما يمكن عرض العلاقة بين اسباب وتأثيرات معينة .. واساس التفسير هو طبيعة علاقة تلك الظواهر وارتباطها ببعضها، والاسهام الذي يقدمه التفسير هنا

1- بركات عبدالعزيز، مرجع سابق، ص57.
2- السيد احمد مصطفى، مرجع ساق، ص274.
3- بركات عبدالعزيز، مرجع سابق، ص37، 38.

هو مقارنة الظواهر ببعضها، وايضاح لماذا يتم ذلك الارتباط بين الظواهر وبعضها البعض[1].

ويلجأ البحث إلى استخدام هذا الاسلوب حينما يكون على معرفة جيدة والمام كامل بجوانب وابعاد وخصائص الظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك يكون على معرفة جيدة بالعوامل والمتغيرات المسؤولة عن انتشارها ..لكنه في حاجة إلى التعرف على أي من هذه العوامل هو المؤثر الأساسي والفعال في الظاهرة وايهما غير مؤثر بنفس الدرجة[2].

ويتضح مما سبق ان البحوث التفسيرية تخضع في الغالب للتجربة، وهي تشكل مع البحوث الوصفية البحث الامبيريقي الذي يجمع بين الوصف والتفسير، بما يساعد على فهم الظواهر فهما كاملا والتنبؤ بما ستؤول اليه في المستقبل.

ويقوم التفسير غالبا في العلوم الانسانية وخاصة علوم الإعلام والاتصال على تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة، مع استخدام عدة اساليب احصائية في عزل او تحييد متغيرات معينة لمعرفة التغير الكمي في متغير معين ضمن علاقته بمتغير آخر، كما يمكن للباحث بناء نموذج سببي يفسر الظاهرة أو الموضوع ويقوم باختبار صحته باستخدام عدد من الأساليب، كما هو الحال – مثلا – عندما نسأل عينة من الجمهور عن اسباب استخدام أو عدم استخدام وسائل الإعلام، أو اسباب التعرض أو عدم التعرض لبرامج إذاعية معينة .. أو عندما يتم اجراء تحليل احصائي للبيانات لرصد العوامل التي تتضمن مبدأ الاقتران أو الارتباط، كما يمكن استخدام أدوات التحليل الكيفي في بلورة تفسير مقنع للسلوك والظواهر المختلفة .. وعلى الرغم من ان البحوث التفسيرية ترتكز على التجريب وضبط المتغيرات والتحكم فيها، إلا ان هناك دراسات تفسيرية لا تقوم على

---

[1]– السيد علي شتا، مرجع سابق،

[2]– سعيد ناصف، مرجع سابق، ص29.

التجريب أو ضبط المتغيرات وانما تقوم على الرصد والتحليل الكيفي للأفكار والمعطيات الكمية المتاحة ذات الصلة بالموضوع، وذلك مثل دراسة المتغير البعدي، وهي تلك الدراسات التي تهتم ببحث التغيرات التي طرأت على الظاهرة أو الموضوع بعد وقوع حدث معين بما انعكس على هذه الظاهرة أو هذا الموضوع، ولذلك تعرف تلك الدراسات بدراسات ما بعد الواقعة، ومن امثلتها: ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي للصحفيين في الجريدة اليومية بعد الاحلال الشامل للتكنولوجيا في مكان العمل، والمتغير المستقل هنا هو احلال التكنولوجيا اما المتغير التابع فهو الرضا الوظيفي .. وتنطلق اجراءات دراسة المتغير البعدي من ان المتغير المستقل قد حدث بالفعل وبعد هذا الحدوث طرأت تغيرات من نوع ما على الموضوع مجال البحث.[1]

ومن كل ما سبق يمكن رصد ما يلي:

1 – ان الدراسات التفسيريةتتوجه اساسا إلى التعرف على الأسباب الحقيقية التي تقف خلف وقوع الظاهرة، وتفسر وجودها.

2 – تعكس الدراسات التفسيرية مرحلة متطورة من مراحل البحث العلمي، وتعتبر هذه النوعية من الدراسات دليل على حالة التطور التي وصل إليها علم من العلوم خاصة في شقها التجريبي.

3 – تستخدم الدراسات التفسيرية التجربة، كما يمكن ان تستخدم ايضااسلوب تحليل العلاقات بين المتغيرات بعد ضبطها، وخاصة في العلوم الانسانية، وتوظيف عدد من الأساليب الاحصائية.

4 – تعتبر الدراسات التفسيرية مرحلة لاحقة للدراسات الوصفية، فإذا كانت الدراسات الوصفية تتجه إلى دراسة ماذا يحدث؟ فإن الدراسات التفسيرية تتجاوز ذلك إلى معرفة لماذا يحدث؟.

---

[1]– بركات عبدالعزيز، مرجع سابق، ص58،59.

5 – يقوم التفسير على الضبط الصارم للمتغيرات، وهو ما يساعد على فهم طبيعة علاقات الارتباط بينها، وبالتالي القدرة على تفسير تلك العلاقات، والتعرف على الأسباب الكامنة وراء ظهورها.

6 – تتطلب الدراسات التفسيرية خطوات واجراءات منهجية صارمة ومعقدة، حتى تصير عملية التفسير مقنعة ومطمئنة.

7 – تقوم الدراسات التفسيرية على وجود سبب ونتيجة، أي وجود متغير مستقل يكون سبب مؤكدا في حدوث التغيرات التي طرأت على المتغير التابع.

ثالثا – أنواع البحوث العلمية وفقا لطبيعة وعمق البيانات المجمعة:

يتم التعامل مع البحوث العلمية وفق هذا التصنيف على نحو مختلف مع ما تم تناوله، حيث نركز هناووفق هذا التصنيف على طبيعة البيانات التي يقوم الباحث بجمعها، وهل هي نتاج عمل مكتبي، ام تنظيري فكري، ام تطبيقي، حيث تختلف طبيعة وعمق ونوعية واسلوب جمع البيانات في كل منها، وبناء على ذلك فإن هذا التصنيف يضم ثلاثة أنواع من البحوث العلمية، وذلك كالتالي:

أ – البحوث المكتبية:

وهي البحوث التي تعتمد فقط على الكتب والدوريات وغير ذلك من المراجع والمصادر المتاحة في المكتبات، ويقتصر دور الباحث هنا على نقل آراء ووجهات نظر المؤلفين والباحثين السابقين، دون تقديم أية اضافة علمية حقيقية من الباحث الذي يتوقف دوره في الغالب على تأييد أو معارضة ما يتعرض له من آراء ومواقف، بالإضافة إلى محاولة تجميع وتنظيم بعض الأفكار والآراء

والحقائق السابقة ونشرها، وفي الحقيقة فإن هذه النوعية من البحوث يقوم بها غالبا الباحثين المبتدئين، الذين لم يكتسبوا الخبرة العلمية بعد.

ب – البحوث التنظيرية:

وهي نوع من أنواع البحوث التي تتم غالبا في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية،وتقومبمناقشة الأفكار والرؤى وتحاول ان تنقدها أو تعيد قراءتها وتحليلها تعزيزا أو تفنيدا لها أو تشكيكا فيها .. وهذه النوعية من البحوث لا يستطيع القيام بها إلا من اكتسب خبرة طويلة في مجال البحث العلمي، ممن يتميزون بالقراءة الواعية والناقدة، والقدرة على الرصد والتحليل الثاقب، وتحتاج هذه البحوث إلى مستوى عال من التفكير والنقد والتحليل العلمي لا تتوافر لدى كل الباحثين، فالقدرة على المناقشة العلمية الرصينة والواعية للأفكار والقضايا والنظريات العلمية وتقييمها من خلال عمليات الاستقراء والاستنباط والقياس والتحليل العميق، تحتاج إلى جهد وصبر ومثابرة ومداومة على القراءة الناقدة والبحث والتفكير العميقين .. وهذه النوعية من البحوث هي التي تقود إلى وضع نظريات جديدة، أو إعادة النظر في نظريات قائمة، أو تعديلها، أو التأكيد عليها، أو تقويم اوضاع وحالات ومواقف علمية، واعادة تصنيف جهود معرفية ووضعها في اطارها الصحيح، وسياقها التاريخي والموضوعي.

ج – البحوث التطبيقية:

وهي البحوث التي تنطلق من مشكلة علمية محددة تسعى إلى حلها والوصول بخصوصها إلى نتائج علمية من خلال دراسة امبيريقية، وتنقسم الدراسات التطبيقية إلى ثلاثة أنواع هي:

1 – الدراسات الميدانية: وهي الدراسات التي تتطلب النزول إلى الميدان، وإجراء البحوث من خلال أدوات الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة العلمية،

وتتطلب هذه البحوث اجراءات منهجية صارمة، حتى تكون العينات المختارة ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع الذي سحبت منه، وتستخدم هذه النوعية من البحوث بكثرة في الدراسات الاجتماعية والاعلامية والتربوية والنفسية، وتقيس آراء واتجاهات ومواقف وخصائص الجمهور الذي تجرى عليه الدراسة.

2 – الدراسات التحليلية: ونقصد بها هنا دراسات تحليل المضمون، وهي ايضا لها اجراءاتها المنهجية المعقدة والصارمة، ويدرس الباحثون من خلالها مضامين وسائل الإعلام والاتصال بأنواعها المختلفة، وخطب القادة والزعماء، كما تستخدم ايضا في دراسة مضامين الكتب المنهجية، والكتب الأدبية، والمنشورات على اختلاف انواعها ومجالاتها ومحتوياتها، وتعتمد دراسات تحليل المضمون على العديد من الأساليب الاحصائية التي يتم من خلالها التوصل إلى نتائج كمية وكيفية تقدم فهما واضحا للمضمون الذي تتم دراسته.

3 – الدراسات المعملية: وهي الدراسات التي تجرى داخل المعامل المعدة والمجهزة خصيصا للبحث العلمي، والتي تتوفر فيها إمكانيات تقنية كبيرة تتيح اجراء التجارب بيسر وسهولة، وتخضع هذه البحوث للتحكم والضبط الشديدين في متغيراتها من قبل الباحثين، وتعتبر نتائجها دقيقة ومحل ثقة إلى درجة عالية، ويقوم بإجراء هذه الدراسات الباحثين في مجالات العلوم الطبيعية والطبية.

رابعا – أنواع البحوث العلمية وفقا لمستوى الباحثين ومؤهلاتهم:

بالإضافة إلى التقسيمات والتصنيفات السابقة للبحوث العلمية يمكن ايضا اضافة تصنيف آخر يعتمد علىنوعية الباحثين ومستواهم، ومستوى البحوث

المقدمة، ودوافع إجراء البحث، وبناء على ذلك يمكن تقسيم البحوث العلمية كالآتي:

أ–بحوث طلابية:

وهي البحوث التي يقوم بها طلاب الجامعات والمؤسسات العلمية العليا، ويتم انجازها كواحدة من متطلبات دراستهم الجامعية، ويتفاوت مستوى هذه البحوث وأهميتها لاعتبارات متعددة، وتنقسم البحوث العلمية وفقا لهذا التصنيف كالآتي:

1 – بحوث طلابية في المرحلة الجامعية الاولى:

وهي البحوث التي يقوم طلاب المرحلة الجامعية في مختلف التخصصات العلمية بإنجازها بناء على تكليفات من اساتذتهم، ومن أهدافها"تعلم طريقة الحصول على المعرفة، واعطاء الطالب الفرصة للتعامل مع قضايا تعبيرية وتنظيمية معقدة في ورقة مطولة جاءت مادتها من مصادر متعددة وحملت وجهات نظر مختلفة .. وتمكين الطالب من ممارسة القراءة الناقدة .. وتدريبه على استخدام ذكائه في وزن المادة واختيارها ورفض اجزاء منها، وتشكيلها في شكل نهائي يحمل الكثير من ملامح اسلوب الطالب ولغته ومقدرته على اصدار الأحكام والترجيح بين الآراء في موضوع بحثه"[1].

وتنقسم بدورها إلى:

اوراق بحثية: وهي الأعمال البحثية القصيرة التي يعدها طلاب الجامعة في مراحل الدراسة الأولى للتدرب على التعامل مع المكتبة، والحصول على المعلومات من الكتب والدوريات وشبكة المعلومات الدولية والمراجع المختلفة، وتهدف هذه البحوث إلى تعويد الطلاب على التردد على المكتبة، وتزويدهم بمهارات التواصل مع المراجع والمصادر وكيفية استخدامها والاستفادة منها، ومن

---

[1]– محمد علي ابوحمدة، كيف تكتب بحثا جامعيا، عمان، دار عمار، 1997م، ص11،10.

شأن هذه الأوراق البحثية ان تساعد الطالب الجامعي على اكتساب مهارات جديدة تتمثل في القراءة العلمية، والتفكير السليم، ونقد الآراء والأفكار.

تقارير علمية: تهدف هذه النوعية من البحوث الطلابية إلى اكساب الطالب مهارة الربط بين الدراسة النظرية وجوانبها التطبيقية، حيث يتم تكليف الطلاب بإعداد تقارير علمية حول مواقف دراسية معينة، ومن ذلك زياراتهم العلمية والحقلية إلى مواقع لها علاقة بدراستهم النظرية، كزيارات طلاب أقسام الآثار مثلا أو اقسام الإعلام أو اقسام الخدمة الاجتماعية أو الجغرافيا، أو التربية أو طلاب الكليات الطبية أو الزراعية أو الهندسية للمؤسسات والمواقع والأماكن التي لها علاقة بدراستهم وتخصصاتهم العلمية، وكذلك اعداد التقارير حول نتائج التجارب العلمية التي تجرى في المعامل كما هو الحال في الكليات الطبية وكليات العلوم مثلا.

بحوث التخرج: بعد ان يكون الطالب قد وصل إلى السنة النهائية أو الفصل الأخير من دراسته الجامعية يكلف من قبل قسمه العلمي بإعداد مشروع تخرج اما بمفرده أو بصحبة عدد من زملائه ممن هم في نفس تخصصه، حيث يكون مشروع التخرج هذا بمثابة تطبيق عملي للطالب لما تعلمه في قسمه أو كليته خلال فصول وسنوات الدراسة، وغالبا ما تكون هذه البحوث ذات طابع عملي تطبيقي تجعل الطالب يخرج إلى ميدان البحث، ففي الدراسات الإعلامية – مثلا – يكلف الطلاب غالبا أما بأصدر صحيفة، أو اعداد برنامج اذاعي مسموع أو مرئي، أو بحث ميداني له علاقة بالدراسات الإعلامية، وهكذا يجرى غالبا في بقية التخصصات العلمية.

2– بحوث طلابية في مرحلة الدراسات العليا:

وهي البحوث التي يجريها طلاب الدراسات العليا في مرحلة الدبلوم أو المرحلة التمهيدية، التي تسبق انخراطهم في برنامج الماجستير سواء من خلال

كتابة الرسالة أو دراسة عدد من المواد كما يحدث في بعض مؤسسات التعليم العالي، حيث يقوم الطلاب في هذه المرحلة بناء على توجيهات اساتذتهم بإجراء عدد منالبحوث كجانب تطبيقيللمواد التي يقومون بدراستها، ويعد ذلك أحد معايير التقويم العلمي للطلاب في هذه المرحلة، وغالبا ما ينجز هؤلاء الطلاب بحوثا بعدد المواد التي كانوا قد درسوها في كل فصل دراسي، حيث يشترط اساتذة الدراسات العليا غالبا على طلابهم ضرورة اجراء عدد من البحوث التي تظهر قدراتهم ومهاراتهم وتميزهم العلمي وميولهم البحثية.

وتعد هذه المرحلة الدراسية غاية في الأهمية، حيث تتوطد فيها العلاقة بين الطالب والمكتبة، ويتعرف فيها الطالب على اساسيات البحث العلمي ومناهجه وأدواته وحقوله، ويجري كل ذلك في اطار تدريبه واعداده العلمي لإعداد رسالة الماجستير بعد ان ينتهي من مرحلة الدبلوم أو السنة التمهيدية.

3–رسالة الماجستير:

يبدأ الطالب في اعداد رسالة الماجستير وذلك بعد موافقة القسم العلمي الذي يتبعه على مشروعه البحثي واعتماده من الكلية والجامعة المسجل بها، وصدور قرار رسمي بذلك من المؤسسة العلمية يحدد عنوان الرسالة واسم الاستاذ الذي سيتولى الاشراف على الطالب، والذي يجب الا تقل درجته العلمية عن استاذ مساعد.

ورسالة الماجستير هي عبارة عن بحث موسع لموضوع محدد بدقة، لم تسبق دراسته ويقع في اطار تخصص الطالب، وتتكشف في هذا البحث امكانيات الباحث العلمية في الرصد والعرض والتحليل والتفسير والصياغة، والوصول إلى نتائج علمية محددة، وتتم مناقشة رسالة الماجستير بصورة علنية أو سرية، وذلك وفقا للتقاليد المتبعة في كل جامعة، ويحصل الطالب بعدها في حال اجازتها من

اللجنة العلمية المكلفة بمناقشتها على درجة الاجازة العالية (الماجستير) في تخصصه.

4-اطروحة الدكتوراه:

يتقدم بعض الطلبة المتميزين الذين حصلوا على درجة الماجستير لمواصلة دراستهم في مرحلة الدكتوراه، حيث يكلف الطالب هنا بإعداد اطروحة علمية هي عبارة عن بحث علمي رصين يتسم بالتخصص الدقيق والعمق والشمول والجدة والاضافة والأهمية العلمية، في موضوع يختاره الباحث في مجال تخصصه، وذلك بعد موافقة المجلس العلمي والمؤسسة التي يدرس بها الطالب، حيث يتم اصدار قرار من المؤسسة العلمية بتحديد عنوان الدراسة وتكليف أحد أعضاء هيئة التدريس ممن لا تقل درجته العلمية عن استاذ مشارك للأشراف على الطالب.

وتشترط بعض المؤسسات الاكاديمية على الطالب في هذه المرحلة دراسة عدد من المواد خلال فصلين دراسيين على الأقل، ثم اجتياز الامتحان الشامل، وذلك قبل تقديم مخطط مشروعه البحثي وتسجيل عنوان الاطروحة.

وفي بحث الدكتوراه يكون الطالب قد اكتسب خبرة ودراية بقواعد البحث العلمي خلال فترة اعداده لرسالة الماجستير، وبالتالي فإن بحوث الدكتوراه تعد من بين أكثر البحوث العلمية رصانة، وفيها تتضح معالم شخصية الباحث العلمية، وتتفتق ذهنيته النقدية وقدرته على الابتكار والتجديد والاضافة في مجال تخصصه.

"وتجدر الاشارة إلى ان لقب دكتور لاتيني في اصله، يهودي في نشأته، حيث اطلقه اليهود على حاخام الشريعة اليهودية، وأخذه عنهم المسيحيون، وأطلقوه على عالم اللاهوت، وشعار الدكتوراه الروب والخاتم والقبعة المربعة يلبسها الباحث أثناء وقوفه أمام لجنة المناقشة .. وتأخذ الجامعات في البلدان

العربية والاسلامية بشكل الروب بالنسبة للباحث، ولكنها استبعدت الخاتم والقبعة".[1]

ب – بحوث اساتذة الجامعات:

وهي البحوث العلمية التي يقوم بأجرائها اساتذة الجامعات اثناء تأدية عملهم الاكاديمي، حيث تشترط الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العلمية على اساتذتها انجاز عدد من البحوث العلمية خلال سنوات معينة قبل التقدم للترقية للدرجة العلمية التالية، وبالإضافة إلى ذلك يقوم بعض الاساتذة بإنجازات بحثية لأغراض علمية بحتة لا علاقة لها بالترقيات الجامعية، وذلك بعد ان يكونوا قد تحصلوا على الدرجة العلمية العليا وهي درجة استاذ، ومن أهم أنواع البحوث التي يقوم بإجرائها اساتذة الجامعات تلك التي يتم تقديمها ونشرها من خلال ما يلي:

1 – بحوث المجلات العلمية المحكمة:

وهي بحوث في مجال التخصص العلمي للأستاذ، تقدم للنشر في المجلات العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعات والاكاديميات ومراكز البحث العلمي، ونشترط بعض تلك المجلات الالتزام بعدد محدد من الصفحات لا يتجاوزها الباحث، بالإضافة إلى مجموعة من القواعد البحثية، كطريقة التهميش مثلا ونوع وحجم الخط المستخدم، وضرورة كتابة ملخص باللغة الانجليزية .. وغير ذلك .. وتعرض هذه البحوث على لجان علمية تختارها المجلة تتولى تحكيمها وتقرر مدى صلاحيتها أو عدم صلاحيتها للنشر.

2– بحوث المؤتمرات العلمية:

وهي ورقات بحثية علمية رصينة مركزة تكتب في محاور محددة سلفا، من قبل الباحثين الراغبين في المشاركة في المؤتمرات العلمية التي تعلن عنها

---

[1]– غازي عناية، إعداد البحث العلمي: ليسانس – ماجستير– دكتوراه، بيروت، دار الجيل، 1992م، ص24.

وتنظمها الجامعات والمراكز البحثية، وتخضع لشروط البحث العلمي، حيث تقوم الجهة المنظمة بتحديد عنوان المؤتمر ومحاوره ووقته، ووضع شروط المشاركة فيه، ويلتزم الباحثون عادة في هذه البحوث بعدد معين من الصفحات تحدده اللجنة العلمية للمؤتمر، وتعرض البحوث المشاركة على لجنة علمية تقرر لاحقا قبولها او رفضها، وتشترط اللجان العلمية على الباحثين عرض بحوثهم في مدة زمنية محددة لا تتجاوز خمسة عشر دقيقة في أكثر الأحوال، وتتجلى هنا قدرة الباحث على تقديم بحثه بصورة مختصرة غير مخلة، ومركزة تعطي لمحة واضحة عن البحث، وتقنع الحاضرين بأهمية البحث وما توصل إليه من نتائج.

3– بحوث المراكز والمؤسسات والهيئات العلمية:

تقوم احيانا بعض المراكز والمؤسسات العلمية، بتوقيع عقود مع الباحثين من اساتذة الجامعات لإنجاز مشاريع بحثية علمية في مجالات تحددها تلك المراكز والمؤسسات، وفقا لسياساتها واستراتيجياتها واهدافها، ويقوم بالعمل هنا غالبا فريق بحثي متكامل يتولى دراسة موضوع معين وفقا لما تحدده المؤسسة، وتتسم هذه النوعية من البحوث عادة باتساع حجم عيناتها، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تبنى عليها سياسات وقرارات واولويات مجتمعية.

الفصل الثالث

المشكلات البحثية: مفهومها – شروطها – مصادرها

اولا: مفهوم مشكلة الدراسة:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا وبإلحاح هو ماذا نقصد بمشكلة الدراسة؟، وما دلالة استخدام مصطلح "مشكلة" دون غيره؟، وما أهمية وضرورة تحديد مشكلة الدراسة؟، ولماذا تنطلق البحوث العلمية دائما من مشكلة محددة؟

وللإجابة على كل هذه التساؤلات نؤكد أولا على ان خطوة تحديد مشكلة الدراسة تعد من أولى الخطوات في البحث العلمي، حيث لا يمكن إجراء أي بحث علمي دون تحديد مسبق ودقيق للمشكلة البحثية، وهو أمرا يبدأ من احساس الباحث بوجود غموض يكتنف قضية أو موضوع ما، مع وجود رغبة لديه في فك ذلك الغموض.

وقد يقضي الباحث وقت طويلا في تلمس مشكلته البحثية، حتى يستطيع رصدها وتحديدها بصورة دقيقة، مستندا في ذلك على القراءة العميقة في الحقل العلمي الذي يبحث فيه، وعلى التحاور مع زملائه من الباحثين والاستماع إلى أراءهم ووجهات نظرهم قبل ان يصيغ مشكلته البحثية في صورتها النهائية.

وتعرف مشكلة البحث بانها " موضوع أو مسألة يحيط بها الغموض، أو موقف او ظاهرة تحتاج إلى تفسير أو تحليل، أو قضية تكون موضع خلاف، بحيث يمكن استخدام وتطبيق المنهج العلمي عند دراستها"[(1)]، كما ان المشكلة هي "المجال الموضوعي أو القضية التي يتناولها البحث بالدراسة والتفحص من أجل اكتشاف جوانبها، وتوظيف مختلف ابعادها، أو التعرف على مختلف مسبباتها وطبيعة تداخل وعلاقات عناصرها[(2)]، ويرى عبدالباسط محمد حسن بان المشكلة

---

[1]- السيد احمد مصطفى، اعداد المقترحات الأولية لمشروعات البحوث: نموذج للتطبيق، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1992م، ص28.

[2]- شريف درويش اللبان، هشام عطية عبدالمقصود، مقدمة في مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، 2008م، ص44.

البحثية هي "موضوع يحيط به الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير، أو قضية موضع خلاف"[1]، ويعرف محمد عبدالحميد المشكلة البحثية بانها " موقف أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى الدراسة العلمية، للوقوف على مقدماتها، وبناء العلاقات بين عناصرها ونتائجها الحالية واعادة صياغتها من خلال نتائج الدراسة ووضعها في الاطار العلمي السليم"[2]

وقد تتمثل المشكلة البحثية في غموض يكتنف موضوع معين، أو ندرة في المعرفة بهذا الموضوع، أو تناقض التوجهات والآراء بشأنه، أو غياب التفسيرات والأسباب المقنعة، وقد تتمثل المشكلة في مظاهر فشل أو اخفاق تتطلب الدراسة والتقصي، كما قد تتمثل المشكلة في نجاح ملموس مع غياب بلورة واضحة لمقوماته وأسبابه للحفاظ عليه والاستفادة منه، أو وجود ممارسات أو واقع معين يقتضي التقييم وتشخيص هذه الممارسات أو هذا الواقع.[3]

فالمشكلة اذا هي حالة غموض تحيط بظاهرة ما تقع في نطاق تخصص واهتمام الباحث، فيدفعه حسه البحثي إلى رصدها وتحديد معالمها وابعادها في محاولة لدراستها وفك ما يحيط بها من غموض، وهو ما يعني بان مشكلة الدراسة هي السؤال البحثي الأساسي الذي يسعى الباحث للإجابة عليه من خلال القيام ببحثه، وبالإجابة على هذا السؤال يكون قد حقق الهدف من البحث، وبالتالي فان نجاح البحث يتوقف الى درجة كبيرة على قدرة الباحث على الاجابة على السؤال او الاسئلة التي تتضمنها مشكلة البحث، وهي الاسئلة التي يتم التعبير عليها في

---

[1]– عبدالباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط7، القاهرة، مكتبة وهبة، 1980م، ص148.

[2]– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، دار الكتاب، 2004م، ص70.

[3]– بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص72،71.

مرحلة لاحقة بصورة اكثر تفصيلا من خلال تساؤلات البحث او فرضياته، او هما معا.

والمشكلة بناء على ما تقدم هي "أساس عملية البحث العلمي، فالبحث الذي يبدأ من فراغ لا ينتهي إلا إلى فراغ، ولهذا فإن السمة الرئيسية التي تميز البحوث العلمية هي ان تكون هناك مشكلة محددة"[(1)].

وتتحدد اصالة البحث العلمي بناء على المشكلات التي تثيرها، والموضوعات التي يتناولها والمجالات التي يمتد اليها، كذلك مدى قيمة هذه المشكلة بالنسبة للمجتمع، وبالنسبة لغيرها من مشكلات العلوم الأخرى، ومدى اهتمام الأخرين بها[(2)]، وتمثل مشكلة الدراسة نقطة التحول الأولى في الانتقال من الوضع التصوري إلى العملي، أو من الفكرة إلى الواقعة، وتعد صياغة المشكلة صياغة دقيقة وصحيحة وواضحة الخطوة الأهم من خطوات البحث العلمي، فإنجازها بالشكل المأمول يكشف بذاته عن الجزء الأكبر من الافتراضات والحلول المتعلقة بذلك[(3)].

وفي حقيقة الأمر فإنه ومن الناحية المنطقية، ووفقا للتفكير العلمي السليم لا يمكن القيام بأي خطوة في البحث العلمي قبل التعرف على المشكلة واستيعابها وتحديدها تحديدا كاملا وواضحا ودقيقا، حيث يؤثر كل ذلك وبصورة كبيرة على كافة خطوات البحث اللاحقة، فبدون تحديد المشكلة لن يكون بمقدور الباحث ان يحدد أهدافه البحثية بدقة، وبالتالي لن يكون بإمكانه ان يضع تساؤلاته وفروضه، حيث تتدخل هذه الخطوة في تحديد مجتمع وعينة الدراسة، والمناهج والأدوات

1- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، القاهرة، دار الفجر، 2000م، ص22.

2- غازي حسين، البحث العلمي، الرياض، مؤسسة شباب الجامعة، ص179.

3- غازي زين الدين عوض الله، الخطاب الإعلامي مادته واشكاله، القاهرة، دار الكتب، 2002م، ص124.

البحثية المناسبة، ونوع البيانات المطلوب جمعها، وغيرها من الخطوات والاجراءات المنهجية التي يسلكها الباحث في طريقه نحو حل مشكلته البحثية.

ولعل استخدام مصطلح المشكلة هنا واطلاقه على الموضوعات العلمية الجديرة بالبحث والدراسة، يعكس أهميتها، وضرورة الوصول إلى حل بشأنها، فالمشكلة تتعلق بموقف معقد وصعب وغامض، ويخلق لدى الباحث هما وقلقا بحثيا، يسيطر على تفكيره ووجوده، ويجعله يندفع نحو العمل على حله، فالموضوعات البحثية الجديرة بالدراسة هي مشكلات علمية حقيقية يقود البحث فيها إلى الاجابة على التساؤلات الغامضة المرتبطة بها، والتي تظل تنتظر من يفك غموضها من الباحثين الجديرين بذلك، فالمشكلات البحثية الملحة هي التي تحفز الباحث وتدفعه للبحث والدراسة، وهي التي تقوده للاختراعات والاكتشافات تحت ضغط ما يعترضه من مشكلات وتساؤلات لا تتوقف.

والباحث خلال رحلة تلمس مشكلته وتحسسها وتحديدها انما يسعى إلى معايشتها بكل احاسيسه، فهي تظل تسيطر على تفكيره ونقاشاته، حتى يتمكن من تحديدها وحصرها بالصورة والدرجة التي تتيح له دراستها وفق الأسلوب العلمي المتعارف عليه.

ويتجسد تحديد المشكلة العلمية للباحث في النقاط التالية:

1 – التعرف وبصورة كاملة على الموضوع الذي سيقوم بدراسته.

2 – الاحاطة الكاملة بكافة جوانب الموضوع الذي سيدرسه، ورصد حدوده الموضوعية، والمكانية، والزمانية.

3 – الصياغة الواضحة لمشكلة الدراسة بما يتيح للباحث سهولة دراستها والاجابة على كل التساؤلات التي تطرحها.

4 – وضوح الهدف من الدراسة، ومدى إمكانية تحقيقه.

ولابد ان يدرك الباحث ان التحديد الدقيق لمشكلته البحثية سوف يساعده كثيرا في تحديد بقية الخطوات العلمية، مثل تحديد أهداف الدراسة، وتبيان أهميتها العلمية، وصياغة فروضه وتساؤلاته بوضوح، وطبيعة المعلومات التي يتطلب جمعها، والمناهج والأدوات التي تمكنه من الحصول على تلك المعلومات، وغير ذلك مما يتطلبه البحث.

ويعكس ما قاله داروين DARWIN أهمية وصعوبة تحديد المشكلات البحثية، حيث يقول: " انك لتعجب كم قضيت من الوقت لأتبين بوضوح نوع المشكلات التي تحتاج إلى بحث وتفسير، وإنني إذ اعود بذاكرتي إلى الوراء، بعد ان انجزت ابحاثي بنجاح، أرى ان تحديد المشكلات العلمية الصالحة للبحث أكثر صعوبة من دراستها وإيجاد الحلول لها"[1]، وهو ما يؤكد على الجهد والعناية التي يجب ان يحيطها الباحث بهذه الخطوة، التي تحتاج إلى جد واجتهاد ومثابرة وصبر، وهي صفات يجب ان يتحلى بها الباحث الجاد، حتى يتمكن من وضع يده على المشكلات البحثية الجديرة بالبحث والدراسة.

ويترتب على عدم التحديد الدقيق للمشكلة البحثية بالنسبة للباحثين ما يلي:

1-ان عدم التحديد الدقيق للمشكلة البحثية يفقد الباحث وقتا طويلا هو في امس الحاجة اليه.

2- ان عدم التحديد الدقيق لمشكلة البحث يجعل الباحث غير قادر على فهم ما الذي سيدرسه بالضبط، وما هي حدود بحثه الموضوعية والمكانية والزمنية.

3 – ان عدم التحديد الدقيق لمشكلة البحث قد يجعل الباحث عاجزا عن تحديد اولويات البيانات والمعلومات التي يجب ان يتجه للبحث عنها.

4 – ان عدم التحديد الدقيق لمشكلة البحث يضع الباحث في حالة ارتباك، ويجعله عاجزا عن تحديد أهدافه البحثية.

---

[1]– زيدان عبدالباقي، قواعد البحث العلمي، القاهرة، مكتبة السعادة، 1972م.

5 – ان عدم التحديد الدقيق لمشكلة البحث قد يجعل الباحث يقوم بجمع معلومات يكتشف لاحقا انه ليس في حاجة حقيقية إليها.

6 – ان عدم التحديد الدقيق لمشكلة البحث يجعل الباحث غير قادر على الوصول إلى حل للمشكلة، فهذه المرحلة (مرحلة تحديد المشكلة) هي اصعب كما يقال دائما من ايجاد حل للمشكلة ذاتها.

7 – ان عدم التحديد الدقيق لمشكلة البحث يجعل الباحث غير قادر على الانتقال إلى ما يليها من خطوات بحثية، مما يعني عجزه عن انجاز بحثه بالصورة المطلوبة.

وتتفاوت قدرة الباحثين فيما يتعلق بمهاراتهم البحثية، وبالتالي فإن العثور على مشكلة جديرة بالدراسة وذات قيمة علمية هي عملية ليست متاحة لكل الباحثين، وبالتالي فإننا نلحظ دائما تفاوتا في أهمية ما يقدم من مشاريع بحثية بالنسبة لطلاب الدراسات العليا في الجامعات، ففي حين يفلح بعض الطلبة في تقديم افكار بحثية جديدة ومبتكرة وجديرة بالبحث، نجد عددا أخر منهم يعجز عن ذلك، بل ويظل يتخبط إلى وقت طويل، غير قادر على تلمس موضوع متميز ويستحق الدراسة.

وللتحقق من وجود مشكلة بحثية للدراسة لابد من توفر شروط معينة، تتمثل في الآتي:[1]

1 – ان يشعر الباحث ان هنالك مشكلة.

2 – ان يشعر الباحث ان هنالك بدائل مختلفة يمكن ترجيح بعضها على البعض الأخر.

[1]– السعيد السيد الشلبي، مقدمة في بحوث العمليات والتحليل الكمي، القاهرة، مركز التنمية الصناعية، الجامعة العربية، 1974، ص60.

3 – ان يشعر الباحث ان هنالك لكل بديل مزايا ونتائج متوقعة، ولكن لا تتوفر فرصة كاملة في أي بديل من هذه البدائل.

ثانيا: شروط اختيار المشكلات البحثية:

تتفاوت أهمية المشكلات والموضوعات البحثية الجديرة بالبحث والدراسة، وبالتالي فليس كل موضوع يصلح من الناحية العملية للبحث، فالأمر يظل متوقف على عدد من الشروط التي يجب على الباحثين مراعاتها عند الشروع في اختيار وتحديد مشكلة للبحث، حيث تتمثل تلك الشروط والعوامل التي يجب على الباحثين الالتفات اليها ومراعاتها في الآتي:

1 – الجدة أو الحداثة:

من المهم جدا ان تكون المشكلة البحثية المطروحة للدراسة جديدة ولم يسبق دراستها، وان يكون بالإمكان الاستفادة من نتائجها في الواقع المعاش، وهو ما يتطلب ان يواكب البحث العلمي المستجدات الحياتية للمجتمع، ويعالج المشكلات التي تعترضه، ويرتبط بهمومه وقضاياه، ومعنى ذلك ان على الباحثين الجادين مراقبة ورصد كل ما يطرأ على المجتمع من احداث لها تأثير عليه، ومن ثمة اخضاعها للبحث والدراسة، لذا فإن على المؤسسات البحثية كالجامعات والمراكز البحثية، ان تتولى تحديد اولويات المجتمع البحثية، بما يتلائم مع احتياجاته وتطلعاته، وهي مسؤولية لا تقل اهمية عن إجراء وتنفيذ البحوث العلمية، ذلك ان رصد وتحديد المشكلات البحثية الجديرة بالدراسة عملية تحتاج إلى جهد ذهني، وقدرة على تلمس المشكلات قد لا تتوفر لأي باحث، كما ان اختيار الباحثين وفقا لطبيعة كل موضوع أو مشكلة بحثية هي ايضا عملية على غاية من الأهمية، فالمراكز البحثية انطلاقا من خبرتها، هي الأكثر قدرة على تحديد ليس فقط

المشكلات، ولكن ايضا من يكون بإمكانه دراسة تلك المشكلات والتوصل إلى الحلول الملائمة لها.

2 – الإضافة:

ان أهمية أي بحث علمي هي فيما يضيفه للمعرفة الانسانية، وما يقدمه من اكتشافات أو اختراعات جديدة، وما يساهم به من حلول للمشكلات العالقة، وبالتالي فإن البحث الذي لا يقدم معرفة جديدة يمكن توظيفها عمليا لا أهمية ولا ضرورة له، وللإضافة في البحث العلمي عدة أوجه، فهي من ناحية تعني عدم تكرار واجترار الموضوعات والمشكلات التي تم دراستها، كما تعني ايضا انجاز معارف جديدة ذات دلالة وقيمة، وهي كذلك ايضا مساهمة في ركب الحضارة الانسانية، وتذليل للصعاب، كما انها تتمثل في طرق قضايا ومجالات وحقول معرفية وعلمية لم يسبق دراستها، بما يساهم في تراكم علمي ومعرفي، فالعلم كما سبقت الاشارة هو عملية تراكمية يضيف لها كل باحث شيء جديد، ومع مرور الزمن يصير للمجتمع رصيد معرفي وعلمي يسهم في تطوره وتقدمه.

وبالتالي فإن على الباحث دائما وهو بصدد اختيار مشكلته البحثية ان يسأل نفسه ما الذي ستضيفه دراسته الحالية لمجتمعه وللمعرفة العلمية؟ وهل بالفعل هذه الاضافة حقيقية وذات فائدة، ام ان الأمر لا يعدو كونه مجرد جهد سوف لن يسفر علميا وعمليا في أية إضافة للمجتمع؟، وعلى الباحث ان يعي ان الإضافة المتوخاة قد تشمل ايضا ابعاد أخرى، فهي قد تكون إضافة للبحث العلمي عموما، أو اضافة للتخصص العلمي الذي يعمل فيه الباحث، وقد تكون إضافة للإنسانية ككل، أو إضافة لمجتمعه.

وعلى الباحث ان يدرك ان العمل البحثي ليس عمل ترفي، ولا هو مجرد فانتازيا فكرية، بل عليه ان يعي ان مجتمعه بأكمله يعول على مجهودات الباحثين

في تقديم حلول حقيقية للمشكلات التي تعترضه، وبالتالي فإنه وبقدر ما تتركه نتائج البحث من آثار في تطور المعرفة العلمية في الحقل العلمي للباحث ، وبقدر مساهمتها في تطوير المجتمع تكون اهميتها وجدواها.

3 – الصلاحية:

لا يكفي ان تكون المشكلة العلمية الخاضعة للدراسة جديدة بل يجب ان تكون كذلك صالحة للدراسة، بمعنى ان تكون واقعية، وخالية من الشطحات والخيال، فكثير من الباحثين خاصة المبتدئين قد يقعون في اختيار موضوعات اما ان تكون واسعة جدا وغير محددة، او تكون غامضة وغير واضحة المعالم.

ومن مظاهر عدم الصلاحية – مثلا – اختيار بعض الباحثين لموضوعات ذات عناوين رنانة ومثيرة، لكنها غير واقعية، أي انها غير موجودة على أرض الواقع في المجتمع الذي ستجرى فيه، فأحيانا كثيرة قد يقع الباحث المبتدئ في فخ موضوعات وعناوين من هذا النوع، ومن خلال خبرتي في تدريس طلاب الدراسات العليا لاحظت ان العديد من الطلاب يقعون في هذا الخطأ، وينتهون إلى ان الموضوع غير قابل للدراسة، أو ان المشكلة التي ينوون دراستها غير موجود اصلا، فكيف مثلا يمكن دراسة موضوع (دور العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية لمؤسسة معينة) ثم يكتشف الباحث ان المنظمات التي اختارها لا توجد بها علاقات عامة من الأساس، او (استخدام ممارسي العلاقات العامة للانترنت في مؤسسة معين) ثم يتضح ان المؤسسات المستهدفة بالدراسة لا يوجد بها انترنت.

وقد تقدم لي ذات مرة أحد الطلاب بعنوان مقترح لرسالة ماجستير يبدو مثير، وهو (صورة المرأة في الإعلانات التجارية في الصحف الاسبوعية الليبية)، وعندما طلبت من الطالب ان يحضر لي عينة من إعلانات تلك الصحف عاد بعد

شهر خالي الوفاض، حيث لم يكن هناك استخدام للمرأة في إعلانات تلك الصحف، وتحول بالتالي يبحث عن موضوع جديد يصلح للدراسة.

وهنا اريد ان اؤكد ان بعض الموضوعات قد تكون جيدة وجديرة بالدراسة في مجتمعات معينة، لكنها في مجتمعات أخرى لا وجود لها، كموضوع الإعلانات سالف الذكر.

كما ترتبط عملية الصلاحية بقدرة الباحث على الابتعاد على الموضوعات الفضفاضة، والواسعة جدا، مثل: (دور الإعلام في التنمية)، فهذا الموضوع بهذا الشكل لا يصلح للدراسة في بحث علمي، فالإعلام مفهوم واسع جدا، والتنمية ايضا لها ابعادها المتعددة، كما ان قياس عملية الدور بهذا الوضع امرا يستحيل علميا، فأي الوسائل سيقوم الباحث بدراستها؟، وأي ابعاد التنمية سيكون محل البحث والدراسة؟، واي جمهور سيدرس؟، ومن الممكن ان يصاغ العنوان مثلا بطريقة مختفة كأن يكون مثلا: دور الصحافة النسائية في التنمية الصحية للمرأة العاملة – دراسة تحليلية – ميدانية، حيث بالإمكان جدا دراسة هذا الموضوع المحدد الأبعاد.

وترتبط الصلاحية ايضا بأدوات البحث والقياس المستخدمة في البحث، فلكل مشكلة بحثية طبيعتها التي تتطلب أدواتها الخاصة بها، فبحث – مثلا –يجرى على الأطفال في العاشرة من العمر يفضل فيه استخدام وسيلة المقابلة، كما ان بحوث الدور في الدراسات الإعلامية مثلا تتطلب استخدام أداة تحليل المضمون، بالإضافة إلى الاستبيان أو المقابلة العلمية، بمعنى ان هذه الدراسات لها شقين؛ تحليلي، وميداني، وبالتالي فإن هذا النوع من الدراسات لا يصلح للبحوث ذات الطابع التاريخي، فلا يمكن مثلا اجراء دراسة في اطار البحوث الإعلامية حول (دور الصحافة العثمانية في ليبيا تشكيل الصورة الذهنية عن الاستعمار

الايطالي)، فالدور هنا يظل ناقصا ما لم تجرى دراسة ميدانية على الجمهور المستهدف لمعرفة مدى قيام الصحافة العثمانية بدورها ذاك.

وهكذا فإن شرط الصلاحية يعد من بين أهم الشروط التي على الباحث مراعاتها عند اختياره لمشكلة بحثية ذات قيمة وجديرة بالدراسة.

4 – توفر الامكانيات:

ترتبط الامكانيات بالعديد من الاعتبارات، منها ما يتعلق بالجانب المادي المطلوب لإنجاز البحث، ومنها ما هو شخصي يتعلق بالباحث مباشرة، ومنها ما يتصل ببعض العوامل الاخرى المساعدة، حيث يقصد بالإمكانيات مجموع العناصر المتاحة للباحث والتي تمكنه من انجاز بحثه بالصورة المطلوبة.

فالإمكانيات المادية تشمل؛ توفر المال اللازم لإنجاز البحث، حيث قد يتطلب الأمر تنقل الباحث من مكان إلى أخر، وقد يتطلب منه السفر إلى خارج البلاد، وان يقيم في أماكن متعددة، و قد يحتاج الباحث إلى طباعة وسحب وتصوير كميات كبيرة من الورق، واقتناء المراجع والكتب والوثائق والمؤلفات والدوريات التي يحتاجها الباحث لإتمام بحثه، كما قد يتطلب البحث حجز معامل ومختبرات ومواد معينة لإجراء بعض التجارب المعملية، حيث يتطلب كل ذلك أموال كثيرة للإنفاق على مراحل وعمليات البحث.

وقد أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة فبادرت بتأسيس المراكز البحثية وتزويدها بكافة الامكانيات اللازمة، التي تتيح للباحثين الظروف والأجواء المناسبة لإنجاز ابحاثهم العلمية بالصورة المطلوبة.

وتشمل الامكانيات التي يتطلبها البحث العلمي ايضا جوانب أخرى تتعلق بالباحث وشخصيته العلمية، كخبرة الباحث، ومهارته، وكفاءته العلمية، وجديته،

ورغبته، وقدرته على التحليل والكتابة العلمية والاستنتاج والاستخلاص والصياغة العلمية، وهي ما يمكن ان نطلق عليها مجتمعة الامكانيات العلمية للباحث.

كما يتطلب اختيار المشكلات العلمية ودراستها توفر العناصر البشرية البحثية المساعدة، والمتمثلة في فرق العمل البحثي التي يحتاجها البحث في جمع المعلومات والبيانات وتنفيذ التجارب المطلوبة، والنزول إلى الميدان ومقابلة المبحوثين والتواصل معهم، حيث يجب ان تتصف تلك العناصر بالخبرة والمهارة والكفاءة.

ان عدم توفر كل أو بعض تلك الامكانيات قد يقف حائلا دون استكمال وانجاز البحوث العلمية، وتعثر الباحثين في انجاز بحوثهم، وقد لاحظت من خلال التجربة الشخصية في الاشراف والمتابعة الادارية والاكاديمية للعديد من طلاب الدراسات العليا ان بعض الموضوعات والمشكلات العلمية على الرغم من أهميتها وجدتها وصلاحيتها إلا انها تنجز بطريقة متواضعة جدا بسبب امكانيات الباحث العلمية المتواضعة، وافتقاره إلى المهارة البحثية، كما قد يعجز بعض الباحثين على انجاز موضوعات بحثية على الرغم من أهميتها، ويتوقف البعض الأخر عن الاستمرار في البحث، وهي كلها امور تعود في الغالب إلى مجموع الامكانيات المتاحة للباحثين.

5 – وجود الرغبة والحماس:

يعد عامل الرغبة من بين العوامل المهمة التي يجب ان تكون حاضرة لدى الباحث، والتي تتدخل إلى حد كبير في اختياره لمشكلة بحثية معينة ودراستها، وهي التي ترفع من درجة الجدية عنده، وتزيد من حيويته ونشاطه البحثيين، وتجعله أكثر قدرة على الاستمرار حتى في ظل وجود العقبات التي قد تعترض طريقه البحثي، وتشكل الرغبة داعما نفسيا مهما للباحث، حيث تحول بينه وبين

التوقف على انجاز دراسته، وتقوده إلى العمل على تحقيق أعلى مستويات الجودة العلمية.

كما ان توفر عامل الحماس لدى الباحث يجعله يتقد حيوية ونشاطا، ويرفع من درجة رغبته في انجاز مشروعه البحثي في زمن قياسي، ويضاعف الجهد لديه، ويجعله متابعا لكل صغيرة وكبيرة في بحثه، ملما بكافة تفاصيله، ساعيا للحصول على كل ما هو جديد من معلومات في موضوع دراسته.

والحماس هو الذي يجعل الباحث ينفق المال اللازم بسخاء لإنجاز دراسته، ويتفرغ لبحثه على حساب ظروف اخرى كثيرة، ويتنقل من مكان إلى أخر لاستكمال كل نقص، كما ان الحماس يجعل الباحث قادر على الدفاع على بحثه أمام اللجان العلمية التي تتولى تقويم البحث ومناقشة الباحث، في مقابل ذلك فإن غياب الرغبة والحماس لدى الباحث في دراسة مشكلات علمية معينة يجعله مترددا في اختيارها ودراستها.

وهكذا فإن رغبة الباحث وحماسه تجاه الموضوع الذي اختاره لنفسه تسهم إلى درجة كبيرة في جعل الباحث يبذل كل جهده ووقته وامكانياته من أجل انجاز بحثه وتحقيق أهدافه العلمية بالصورة المثلى، وترفع من درجة دافعية الانجاز لديه، في مقابل ذلك فإن غياب الرغبة وتراجع الحماس لدى الباحث يجعله مترددا، وغير واثقا فيما يتخذه من خطوات، بطيئا في انجازه، وهو ما ينعكس بعد ذلك سلبا ليس فقط على مستوى أدائه ونشاطه البحثي، لكن ايضا على مستوى وجودة ما يقوم به من عمل علمي.

6 – القيمة العلمية:

من المهم جدا ان يختار الباحثين مشكلات لدراستها تكون ذات قيمة علمية، بمعنى ان تكون ذات أهمية علمية، وجديرة بالدراسة والبحث، وانها تستحق ان

يبذل الباحث لأجلها وقته وجهده وماله، نظرا لما ستحققه من فائدة على الصعيد العلمي والعملي ايضا.

ومفهوم القيمة العلمية يجمع بين الاصالة والمكانة والأهمية، فكلما كانت المشكلة اصيلة ولها جذورها العلمية، وذات مكانة بارزة تجعلها جديرة بالدراسة، وتتمتع بأهمية في مجالها العلمي، ومحيطها الاجتماعي، كلما كان للمشكلة العلمية قيمة عالية تعزز من قرار اختيارها للدراسة والبحث.

وبالتالي فإن على الباحث ان يبذل قصار جهده للعثور على المشكلات الحقيقية، وان يكون قادرا على اقتناص الأفكار البحثية التي تستحق ان يمنحها الوقت والجهد والمال، والتي تسهم في وضعه في مصاف الباحثين المتميزين.

7- مدى الافادة من نتائج الدراسة:

من الحقائق المهمة التي يجب ان يعيها الباحثون هو ان البحث العلمي ليس غاية في حد ذاته، وانما هو وسيلة وأداة لتحقيق غايات لها انعكاساتها الايجابية على المجتمع الذي ينتمي اليه الباحث، وعلى الانسانية عموما، وبالتالي فإن على الباحث ان يسأل نفسه قبل ان يحسم امره في اختيار وتحديد مشكلة علمية لدراستها، ما الذي ستقدمه هذه الدراسة من فائدة لمجتمعه خصوصا وللبشرية عموما.

ان كل المعايير والشروط السابق ذكرها تكون غير ذات معنى ما لم تكن المشكلة البحثية ذات فائدة علمية او تطبيقية، وان نتائجها سيستفاد منها في تطوير المعرفة العلمية، أو في حل قضايا عالقة، ويعكس مفهوم الفائدة مدى اهمية وواقعية البحث العلمي، التي تترجم في صورة نتائج ملموسة وحقيقية.

لذا فإن على الباحثين ان يتجهوا لاختيار المشكلات التي من المنتظر ان تكون لنتائجها فائدة حقيقية، كأن توفر معلومات يحتاجها المجتمع، أو تقدم تصور عملي لحل قضايا معينة، او تساهم في التنمية في مجالها، وبالإمكان تطبيق

نتائجها وتعميمها، وانها تضيف جديد للباحثين والدارسين، أو تسهم في تطوير نظرية قائمة، أو تعزز قانون أو تعدله، أو ما إلى ذلك مما يساعد على تقدم المجتمع وتطوره.

انه وبالإضافة إلى الشروط السبع السابقة التي على ضوئها يتم اختيار المشكلات البحثية، فإن على الباحث ايضا وقبل ان يقدم على اختيار مشكلته البحثية ان يجيب على الأسئلة التالية:

1 – هل لديه ميل شخصي لدراسة المشكلة العلمية المقترحة؟

2 – هل المشكلة العلمية المطروحة امامه تتوافق مع تخصصه العلمي؟

3 – هل يمتلك القدرة على معالجة مشكلته البحثية بحيادية وموضوعية؟

4 – ما مدى توفر وكفاية المصادر والمراجع التي يحتاجها لإنجاز بحثه؟

5 – هل يمتلك الوقت الكافي الذي يمكنه من انجاز بحثه بالصورة المطلوبة؟

6 – هل تتطلب المشكلة التي يعتزم دراستها اجادة لغة اجنبية؟

7 – هل تسمح قيم المجتمع الدينية وثقافته ومعتقداته بدراسة المشكلة البحثية المقترحة؟

ثالثا: مصادر اختيار المشكلات البحثية:

تتعدد المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في الحصول على المشكلات العلمية الجديرة بالدراسة، إلا انه وقبل التعرض بالتفصيل لتلك المصادر نشير إلى ما ذكره (فيوتني) (FIWHITNEY) من وجود اربعة مقترحات تدور حولها مصادر المشكلة تمثل مرشدا للباحث، وانه باتباعها يستطيع الباحثون ان يلمسوا موضوعات جديدة لم يسبق تناولها، أو التأكد من صحة النتائج التي تم التوصل إليها الباحثون السابقون.

وتلك المقترحات هي:

1 – تحليل ما امكن الوصول إليه من معلومات أو معارف.

2 – اظهار الجوانب الناقصة او الغامضة في البحوث السابقة.

3 – بيان وضع تضارب واختلاف آراء الباحثين التي لم يتم اختبارها علميا.

4 – القاء الضوء على النقاط التي لم يتم بحثها، واختلفت حولها وجهات النظر.[1]

اما فيما يتعلق بمصادر المشكلات البحثية فإنه يمكننا تحديدها في الآتي:

1 – القراءة العميقة للباحث:

ان القراءات العميقة الناقدة والتحليلية والمستمرة تسهم في تشكيل أفكار الباحث ورؤيته، وتساعده على ادراك الواقع من حوله بصورة افضل من غيره، كما ان القراءات الناضجة تقود الباحث إلى تلمس مواطن القوة والضعف في كثير مما كتب حول القضايا والمشكلات التي تقع في نطاق اهتمامه وتخصصه، وتفتح ذهنه تجاه ما يطرح من أراء وأفكار، وتمكنه من رصد المشكلات والقضايا الجديرة بالبحث والدراسة، والتي لم يسبق دراستها من قبل، أو لم تدرس بالصورة الكافية ومازال يحيط بها بعض الغموض واللبس، كما يمكن ان تضع تلك القراءات يد الباحث على الاولويات البحثية التي يحتاجها مجتمعه، ذلك ان لأي مجتمع قضايا وموضوعات تشكل أولوية بالنسبة له، من حيث حاجته لدراستها، وتقديم حلول بشأنها.

وتتمثل القراءات التي يجب على الباحث أن يلجأ اليها ويتابعها في: الدوريات العلمية والكتب والمنشورات التي تقع في تخصصه، والتقارير والاحصائيات التي تعدها وتصدرها جهات الاختصاص، ورسائل الماجستير والدكتوراه، وبحوث المؤتمرات والندوات والحلقات العلمية، والبحوث التي تجريها الجامعات والمراكز البحثية.

---

[1]– محمد انور محروس، مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص32.

2 – الملاحظة العلمية للباحث:

تتيح الملاحظة العلمية الواعية للباحث الجاد القدرة على رصد وتتبع المشكلات البحثية المهمة الجديرة بالبحث والفحص والدراسة، وتختلف الملاحظة العلمية كثيرا عن الملاحظة العابرة التي يمارسها الشخص العادي في حياته اليومية، فالقدرة على رصد وتشخيص وتخير المشكلات البحثية هي صفات يتسم بها الباحثون المتميزون الذين يمتلكون بصيرة نافذة وقدرة على توظيف الملاحظة في التعرف على المشكلات والقضايا البحثية المهمة التي تؤرق المجتمع وتحتاج إلى حلول.

3 – الاهتمامات الشخصية للباحث:

تتدخل الاهتمامات الشخصية للباحث لتشكل هي الأخرى مصدر احساسا بالمشكلات البحثية الجديرة بالدراسة، ذلك ان الموضوعات والقضايا والمشكلات التي تقع في نطاق متابعة الباحث واهتماماته لابد ان تكون لها الأولوية في البحث والدراسة، حيث لكل باحث ميول بحثية معينة تجاه موضوعات وحقول بحثية معينة، تكون محط اهتمامه الدائم سواء من حيث القراءة أو المتابعة او البحث.

فالباحث الإعلامي مثلا الذي يهتم بقضايا تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة تنصب اهتماماته على استخدامات تلك التكنولوجيا في وسائل الإعلام وتأثير ذلك الاستخدام على المتلقي، والاشباعات التي تحققها له، ومخاطر استخدام تلك التكنولوجيا، ومع مرور الوقت يتكون لديه اتجاه بحثي معين في هذا الحقل العلمي، وبالتالي تتركز قراءاته وكتاباته ومناقشاته في هذا المجال، وتتشكل لديه رؤية معينة، وتتراكم عنده المعرفة والخبرة في هذا الحقل، ويصير على درجة عالية من الالمام بكل ما ينشر حوله.

وهكذا تقود الاهتمامات والميول الشخصية الباحث نحو موضوعات محددة دون غيرها.

4 – التخصص العلمي للباحث:

يلعب التخصص العلمي ايضا دورا اساسيا في اتجاه الباحث نحو موضوعات معينة، بل ان الملاحظة العلمية والاهتمامات الشخصية والقراءات غالبا ما تستند على تخصص الباحث، وتتم في اطار هذا التخصص، وذلك على الرغم من ان اهتمامات بعض الباحثين – احيانا – قد تتجه إلى خارج نطاق تخصصهم العلمي، ولعل ذلك يكون أكثر وضوحا في مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، حيث تتقارب وتتداخل تلك العلوم، وتقع العديد من موضوعاتها على تماس من بعضها البعض، فالدراسات الإعلامية مثلا لها ابعاد اجتماعية وسياسية ونفسية واقتصادية وتربوية، وهكذا ايضا بالنسبة لبقية العلوم الانسانية.

إلا ان الغالب هو ان يتجه الدارس إلى البحث في الحقل العلمي الذي اختار التخصص فيه، حيث يكون أكثر دراية فيه من غيره من الباحثين القادمين من مجالات وتخصصات أخرى، وبالتالي أكثر قدرة على سبر اغواره والابداع فيه وفهمه، وأكثر قدرة كذلك على التعامل مع الحقائق المتعلقة به وفق المنهجية المتبعة والمتعارف عليها في هذا التخصص، واستخدام المناهج والأدوات العلمية التي تتناسب معه، وأكثر قدرة على التفسير العلمي لما يصل إليه من نتائج في اطار العلم الذي يبحث فيه، ومقارنة ما توصل إليه في ابحاثه مع نتائج دراسات وابحاث الأخرين الذين سبقوه بالبحث والدراسة في ذات الحقل.

5 – الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة الواقعة في نطاق تخصص الباحث و القريبة من تخصصه ارثا علميا مهما، ومجالا خصبا يتيح للباحث رصد أهم ما توصلت إليه تلك الدراسات من نتائج، وما تثيره من دراسات مستقبلية قد يقترحها الباحثين الذين اجروا تلك الدراسات.

وتتيح الدراسات السابقة للباحثين المجال للتعرف على المشكلات التي اخضعت للدراسة، وتلك التي لم يتم دراستها بعد، فالدراسات السابقة توفر ببلوغرافيا مهمة يستفيد منها الباحثين، كما ان نتائج تلك الدراسات من شأنها ان تثير لدى الباحثين تساؤلات تتعلق بمشكلات جديدة جديرة بالدراسة.

ويتيح الاطلاع على الدراسات السابقة التعرف على الجوانب التي لاتزال في حاجة للمزيد من البحث، وتقود الباحثين إلى ملامسة موضوعات وقضايا ومشكلات بحثية متصلة بتلك الدراسات، كما تمكنهم من رصد الجوانب التي اهملتها تلك الدراسات، وبالتالي محاولة تغطيتها وسد النقص المتصل بها.

كما ان من شأن الدراسات السابقة ان تفتح الأفاق امام الباحثين للتعرف على مشكلات لم يكونوا على دراية كافية بها، وتوسع مداركهم البحثية، وتجعل اذهانهم تتفتق على مشكلات علمية جديدة، وتثير الدراسات السابقة الخيال العلمي للباحثين، وتوجههم نحو أكثر القضايا والمشكلات الحاحا، وتجعلهم على درجة عالية من الوعي البحثي، الذي يقودهم للتعرف على انسب وايسر السبل لاقتناص الأفكار والمشكلات البحثية.

وبالتالي فإن الدراسات السابقة تعد مصدرا مهما واساسيا للباحثين الجادين الذين يبحثون عن قضايا ومشكلات ملحة وجديرة بالبحث والدراسة، وهي لذلك مصدرا لا غنى عنه للتعرف على الاتجاهات والقضايا البحثية الحديثة، وما يتطلب من الباحثين دراسته.

رابعا: المشكلات التي تواجه الباحثين في اختيار المشكلات البحثية:

سبق ان اشرنا إلى ان خطوة اختيار المشكلة البحثية تعد من الخطوات المهمة والرئيسية في البحث العلمي، وهي بالتالي من اصعب الخطوات والتي قد يقضي الباحث المبتدئ وقت طويل في تحديدها، حتى انني اذهب دائما إلى ان اختيار وتحديد الباحث لمشكلته البحثية، ومعرفته بأبعادها المتعددة وصياغتها بإحكام تجعل من انجاز بقية مراحل البحث اسهل بكثير مما قد يتصور، لذلك نلاحظ ان الكثير من الباحثين وخاصة الجدد منهم يقضون اوقاتا طويلة قبل ان يكونوا قادرين على وضع ايديهم على معالمها، ويكون من الصعب عليهم وضع الصياغة المناسبة والمحكمة للمشكلة التي ينوون دراستها، ولذلك نجد الكثيرون يتخبطون في هذه المرحلة، غير قادرين على وضع ايديهم بالصورة الصحيحة على مشكلة بحثية ذات قيمة ودلالة علمية، ولذلك يتردد دائما ان اختيار مشكلة بحثية جديرة بالدراسة هي عملية أكثر صعوبة وتعقيدا من دراسة تلك المشكلة وتقديم الحلول المناسبة لها.

وتتحدد كافة الخطوات المنهجية اللاحقة بناء على المشكلة البحثية، فهي النتي بناء عليها سيتم تحديد نوع الدراسة ومناهجها وأدواتها، وتحديد مجتمع الدراسة، ووضع الأهداف والتساؤلات والفروض البحثية.

ويلاحظ ان الكثير من الباحثين المبتدئين يقعون في أخطاء كثيرة عند اختيار وصياغة مشكلاتهم البحثية، وذلك كالتالي:

1 – صياغة المشكلة بطريقة فضفاضة وواسعة، وغير محددة المعالم، مما يجعل من الصعب دراستها والوصول إلى نتائج بخصوصها، فقد يصيغ الباحث المبتدئ عنوان كالتالي: (دور وسائل الإعلام في التوعية السياسية للشباب) وهو

عنوان عريض ومتشعب وغير محدد، والأصح ان يصاغ هذا العنوان كالتالي: (دور الصحافة اليومية في التوعية السياسية للشباب الجامعي بمدينة طرابلس)، فالعنوان الأخير يعكس مشكلة محددة وواضحة المعالم ، وبالإمكان دراستها.

وعلى الباحث ان يدرك وهو بصدد اختيار مشكلة بحثية للدراسة "ان الدراسات الجيدة هي التي تبتعد في موضوعاتها عن الشمولية والتوسع"[(1)]

2 – التعجل في اختيار وتحديد المشكلة البحثية قبل ان يكون قد ادرك جوانبها المتعددة، وفهم ما يحيط بها من لبس وغموض، فهو لم يقم بالقراءة المعمقة حول جوانب الموضوع الذي يرغب في دراسته، مما يجعله غير قادر على ادراك بعض الأبعاد الأساسية المتعلقة بموضوعه قبل الشروع في دراسته.

3 –قد يقع بعض الباحثين المبتدئين في فخ الابهار، حيث ينبهرون ببعض العناوين البراقة، والتي قد تبدو جذابة ومبهرة ورنانة للوهلة الاولى، لكنها قد تخلو من الواقعية العلمية، وتصعب بالتالي عملية دراستها، وكمثال على ذلك العنوان التالي: (دور وسائل الاعلام في الثورات العربية)، فقد يبدو عنوان كهذا ملفت للنظر وجذاب نظرا لارتباطه بالثورة والحرية والتغيير والإعلام، وهي جميعها عناصر براقة، إلا ان الواقع البحثي يجعل من المستحيل دراسة موضوع كهذا بهذه الطريقة.

4 – اختيار موضوعات بحثية تفوق امكانيات الباحث وقدرته، وهو ما قد يتسبب في تعثر الباحث وتأخره في انجاز بحثه، بل وربما توقفه تماما في مرحلة من مراحل البحث، وتشمل الامكانيات جانبين، احدهما مادي يتمثل في المصاريف المالية التي يحتاجها الباحث لإنجاز بحثه، والثاني معرفي علمي يتمثل في قدرة الباحث العلمية ومدى ما يتوفر له من مهارات بحثية، وقدرة على

---

[1]– خليفة شحاته الباح، طرق البحث العلمي في التربية البدنية، بنغازي، جامعة قاريونس، 2992م، ص45.

الرصد والتحليل والتفسير والمقارنة والاستنتاج، خاصة وان بعض الموضوعات قد تحتاج إلى جهد إضافي من الباحث، كالموضوعات الجديدة التي لم يسبق اخضاعها للبحث والدراسة.

خامسا: صياغة المشكلة البحثية:

تتطلب صياغة المشكلة البحثية مهارة عالية من الباحث، تتجسد في قدرته على وضع يده على الكلمات المناسبة التي تتسم بالوضوح والدقة والتركيز، والتي تحدد معالم المشكلة وحدودها، وتبرز من خلالها المسألة الجوهرية التي يريد الباحث دراستها وفهمها، وهذه الصياغة يتطلب ان تكون مختصرة وواضحة بذاتها ومنضبطة، وتعكس هدف الدراسة، ومتغيراتها وسؤالها الرئيسي، وما الذي يريد ان يقوم به الباحث عبر رحلته البحثية.

وفي العادة تصاغ المشكلة البحثية بطريقتين اثنتين، وذلك كالتالي:

1 – الطريقة الاولى، ان تصاغ المشكلة في شكل سؤال رئيس كبير، تتم الاجابة عليه من خلال البحث، بمعنى ان يكون الجواب على هذا السؤال هو الهدف الأساسي من البحث، ومن أمثلة ذلك:

- ما اتجاهات مشاهدي القنوات الفضائية محل الدراسة نحو الإعلانات التجارية التي تبثها تلك القنوات؟
- ما استخدامات الأطفال لبرامج الرسوم المتحركة في التلفزيون الليبي والاشباعات المتحققة جراء ذلك؟
- ما دور الاذاعات المسموعة المحلية موضع الدراسة في التنمية الثقافية لربات البيوت؟
- ما دور العلاقات العامة في تحسين الصورة الذهنية لصندوق الضمان الاجتماعي للعاملين لحساب انفسهم؟
- ما اتجاهات الخطاب الصحفي في ليبيا نحو قضية المصالحة الوطنية؟

نلاحظ من الأمثلة السابقة وضوح المشكلات البحثية، والتي تمت صياغتها على شكل سؤال واضح يحتاج إلى اجابة محددة، تمثل الغرض النهائي من البحث، ويجب ان نفرق هنا بين السؤال الذي تدور حوله المشكلة البحثية، وبين اسئلة الدراسة التي سيأتي الحديث عنها لاحقا، حيث يخلط بعض الباحثين بين الأثنين، فالسؤال الذي تصاغ من خلاله المشكلة البحثية يمثل الاطار العام للدراسة، وهو سؤال رئيسي يحدد مسار البحث بالكامل، وتتجسد فيه مشكلة البحث، اما تساؤلات الدراسة فهي مجموع التساؤلات الرئيسية والفرعية التي تتحدد بعد ذلك بناء على الهدف العام للدراسة، وهي اسئلة تفصيلية من شأنها ان تجيب مجتمعة على السؤال العام لمشكلة الدراسة، ويتحدد نجاح البحث برمته على مدى قدرة الباحث على الاجابة اجابة واضحة وكاملة على السؤال الذي تنطلق منه المشكلة البحثية، ثم على قدرته على الاجابة على التساؤلات التفصيلية لدراسته.

2 – اما الطريقة الثانية التي تتم بها صياغة المشكلة البحثية فهي كتابتها في شكل عبارة تقريرية، تصف الحالة التي يرغب الباحث في دراستها، وهنا فإن على الباحث ان ينتبه إلى ان هذه العبارة التقريرية يجب ان تصاغ بلغة واضحة بذاتها لا لبس فيها، وان تكون جامعة مانعة، بمعنى ان تتضمن كل ابعاد المشكلة، ومن أمثلة ذلك:

- علاقة مشاهدة تلاميذ المرحلة الابتدائية بمدينة طرابلس للتلفزيون بالسلوك العدواني لديهم.
- القيم التي تعكسها إعلانات قناة m b c واتجاهات الطلاب الجامعيين في ليبيا نحوها.
- التطور التاريخي للصحافة الليبية المتخصصة في شؤون المرأة.

ويفضل اغلب الباحثين صياغة مشكلته من خلال سؤال محدد ومركز وواضح، حيث يعد ذلك اسهل، واكثر دقة، خاصة بالنسبة للباحثين الجدد، فالصياغة التساؤلية اكثر وضوحا وتجعل الباحث يتجه مباشرة إلى الاجابة على السؤال الذي تنطلق منه مشكلته البحثية.

سادسا: معايير صياغة المشكلة البحثية:

يضع المتخصصون اربعة شروط تمثل المعايير التي يجب الالتزام بها عند صياغة المشكلات البحثية، وتتمثل تلك المعايير أو الشروط في ما يلي:[1]

1 – يجب ان تكون صياغة المشكلة في عبارة محددة أو سؤال واضح.

2 – يجب ان توضح المشكلة علاقة بين متغيرين أو اكثر، مع تحديد المجتمع الذي تشمله الدراسة.

3 – يجب ان تكون المتغيرات التي تحددها المشكلة متفقة مع المتغيرات التي تعالجها ادوات الدراسة في الجزء الخاص بالإجراءات، كما يجب ان يكون المجتمع كما حددته المشكلة متفقا مع عينة البحث أو الأفراد الذين تشملهم عينة الدراسة.

4 – يجب ان تكون المشكلة قابلة للبحث أو التحقق الامبيريقي.

سابعا: كيفية اختيار المشكلات البحثية:

نقصد هنا بكيفية اختيار المشكلات البحثية الجهة التي تحدد المشكلة البحثية الجديرة بالدراسة، أو ترشد الباحث وتوجهه إلى دراسة مشكلات بحثية معينة،

---

1 – Moor. G. W . Developing and evaluating educational research. Boston: little. Broon. And combany. 1983. Bb. 42 – 83. في: مفتاح محمد عبدالعزيز، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية أساليبها وتقنياتها، بيروت، دار النهضة العربية، البيضاء ليبيا، مكتبة الزهراء للنشر والتوزيع، 2010م، ص85.

حيث يختلف الحال في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، عنه في المراكز البحثية، وبالمجمل هناك خمس جهات يمكن ان تحدد أو تتدخل في تحديد مشكلة البحث الجديرة بالدراسة، وذلك كالتالي:

1 – في حال طلاب الدراسات العليا والدقيقة قد يتولى الأساتذة بالقسم العلمي الذي يدرس به الطلاب اقتراح مجموعة من المشكلات البحثية المهمة، وتوجيه انظار واهتمامات الطلاب اليها، بمعنى ان يتولى بعض أو احد الأساتذة اقتراح موضوعات محددة للدراسة، ويختار منها الطلاب ما يناسبهم ويتوافق مع اهتمامات كل منهم.

2 – ان يقترح الطالب – في حال الدراسات العليا والدقيقة ايضا – مجموعة من الأفكار يتناقش فيها مع أحد او بعض الأساتذة من ذات التخصص، ويتم الاتفاق بناء على ذلك على مشكلة بحثية محددة.

3 – في حال المراكز البحثية تتولى اللجان العلمية بتلك المراكز تحديد المشكلات البحثية التي تدخل في اولوياتها واهتماماتها وتدعو الباحثين للبحث فيها.

4 – اما في الأبحاث الموجهة للنشر في المجلات العلمية المحكمة فإن الباحث هو الذي يختار بنفسه المشكلة البحثية التي يرى انها تستحق الدراسة.

5 – وفي المؤتمرات العلمية يتولى الباحثون الذين يرغبون في المشاركة في تلك المؤتمرات تحديد المشكلات البحثية التي تتفق واهتماماتهم، وفق ما يتم تحديده من محاور تتولى اللجنة العلمية بالمؤتمر وضعها وتعميمها عبر وسائل النشر على الباحثين.

ثامنا: ارشادات وملاحظات عامة حول اختيار المشكلات البحثية:

نقدم هنا بعض الارشادات والملاحظات الموجهة تحديدا لطلاب الدراسات العليا والدقيقة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والتي من الممكن ان تلفت انتباههم إلى جملة من القضايا المهمة عند اختيارهم للمشكلات البحثية التي يرغبون في دراستها، وذلك كالتالي:

1 – عدم التعجل في اختيار موضوعات دون الالمام بكافة الجوانب المتعلقة بها، في مقابل ذلك فإن على الطالب التريث في اختيار مشكلة تستحق البحث والدراسة، وعلى الطالب ان يعي ان العبرة ليست في التعجل بتقديم موضوع معين للمجلس العلمي بالكلية أو القسم الذي يدرس به، وانما العبرة في قيمة وأهمية ومكانة الموضوع الذي يقدمه.

2 – على الطالب ان يدرك ان عملية اختيار مشكلة بحثية تستحق البحث والدراسة ليست من الأمور الهينة، وان امامه جهد وعمل ذهني كبير ومضني يتطلب منه ان يقضي وقتا طويلا بين رفوف المكتبات الجامعية، خاصة تلك التي تتضمن بحوث ودراسات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتخصصه العلمي، وان يطلع على كل اكبر عدد ممكن من الدراسات والبحوث، وان يراجع توصيات ومقترحات الباحثين الذين سبقوه، وان يطلع على ملخصات البحوث المنشورة على بعض المواقع العلمية بشبكة المعلومات الدولية، كما ان عليه ان يطلع على الدوريات العلمية في مجال تخصصه الصادرة في بلده وخارج بلده، وان يسعى للوصول إلى بحوث المؤتمرات والندوات العلمية التي تنظمها الجامعات والمراكز البحثية، ان كل هذه المراجعات العلمية ستساعد الباحث على تلمس الكثير من المشكلات البحثية الجديرة بالدراسة.

3 – على الطالب ان يكثر في هذه المرحلة من مجالسة اساتذته والتواصل معهم، وفتح حوارات علمية معهم حول القضايا والمشكلات الملحة في مجال تخصصه، وان يستمع بنهم إلى كل ما يطرحونه من افكار وأراء علمية، حيث من الممكن ان تقود تلك الحوارات إلى الخروج بأفكار بحثية مهمة.

4 – من المهم جدا للطالب ان يحضر مناقشات الرسائل العلمية في مجال تخصصه، وان يستمع إلى الملاحظات والأفكار العلمية التي تطرح اثناء المناقشة، حيث من شأن كل ذلك ان يلفت انتباه الطالب إلى مشكلات بحثية مهمة.

5 – من المناسب ان يبدأ الطالب بالتفكير في تحسس ومحاولة اختيار مشكلة بحثية منذ مرحلة دراسة مواد دبلوم الدراسات العليا، حيث يكلف الطلاب من قبل اساتذتهم بإعداد ورقات بحثية معينة في موضوعات مختلفة، وعندئذ قد يقع في يد الطالب موضوع يستهويه ويرى انه من الممكن دراسته، وفي هذه الحالة من المهم ان يستشير الطالب اساتذته، وان يستمع إلى آرائهم في ما يتعلق بصلاحية الموضوع للدراسة من عدمه، وفي حال التوصل إلى اتفاق بخصوص صلاحيته للدراسة فإنه من الممكن ان يبدأ في تطويره بما يجعله في مستوى مشكلة قابلة للبحث من خلال رسالة ماجستير، أو اطروحة دكتوراه.

وهنا ننبه الطلاب إلى ان بعض الورقات البحثية التي يعدونها خلال مرحلة الدبلوم من شأنها إذا ما احسنوا واجادوا اختيار موضوعاتها ان تتحول بعد التطوير إلى موضوعات قابلة للبحث في شكل رسالة أو اطروحة علمية، والأمر يتوقف على عدة اعتبارات، من اهمها مدى جدية الطالب البحثية، وقدرته على اختيار موضوع ملائم، واقتناعه به، وتحمسه له، ومدى ما يتوفر له من مهارات تواصل وحوار علمي مع اساتذته.

6 – من المفيد جدا ان يجلس الطالب في حلقات علمية مع زملائه الطلبة، في جلسات خارج قاعات الدرس، للتحاور والتداول وتبادل الآراء والأفكار

العلمية، حول الموضوعات التي يروا انها مناسبة للدراسة، وسيكون النقاش والحوار أكثر فائدة وجدوى في حال مشاركة الطلاب ممن اجتازوا هذه المرحلة، وبدأوا في إعداد رسائلهم، ان من شان هذه الحوارات العلمية ان تفتح الأذهان على قضايا ومشكلات علمية جديرة بالدراسة.

7 – على الطالب الا يقف عند موضوع معين ويحصر فيه نفسه، بل عليه ان يضع امامه خيارات لموضوعات متعددة، حتى إذا ما رفض المجلس العلمي بالقسم أحد تلك الموضوعات يكون مستعدا لتقديم موضوع اخر، وعليه في هذه الحالة ان يتمتع بنفس طويل وسعة بال وصبر ومثابرة، وان يتخلص من العناد، والا يتحسس او يتضايق أو يتبرم من عملية الرفض لما يقدمه من موضوعات ومقترحات، بل عليه ان ينصت جيدا للملاحظات التي يبديها الأساتذة، وان يدرك ان الهدف دائما هو دفع الطالب إلى اختيار موضوع ذا قيمة علمية، وان عملية الرفض لما يقدمه من مقترحات ليست موجهة لشخصه، وإنما للموضوعات التي يرى المجلس العلمي انها غير صالحة للدراسة لاعتبارات علمية محضة.

الفصل الرابع

الفروض العلمية

مفهومها – مصادرها – شروطها –انواعها – خصائصها – أهميتها

اولا: مفهوم الفرض العلمي:

يبنى التفكير العلمي على عدة خطوات واجراءات علمية، لا يمكنه تجاوزها أو تخطيها، وبالتالي فإن حل المشكلات العلمية يتطلب من الباحثين تحديد مجال وخط سير ذلك التفكير، حتى يستمر في السير في الاتجاه الصحيح، بدون تخبط واضاعة للوقت، وهو ما يستدعي وضع وتقديم واقتراح التفسيرات والرؤى والحلول والتخمينات والتوقعات المحتملة كحل مبدئ للمشكلات العلمية، وهو إجراء علمي سوف يساعد الباحث على ان يتوجه مباشرة إلى اختبار تلك الحلول للتأكد من صحة أي منها، والباحث وهو يقوم بهذه الخطوة فإنه يوفر على نفسه الكثير من الوقت والجهد والمال، وبدون ذلك سوف يظل يتخبط غير قادر على الاهتداء إلى حل علمي ومنطقي للمشكلة التي يدرسها.

تلك الحلول والتفسيرات والتخمينات هي ما يطلق عليه الفروض العلمية، التي تمثل افتراضات محتملة لحل وتفسير المشكلة العلمية التي يقوم الباحث بدراستها.

وإذا كان الفرض العلمي هو تصور مقترح لتفسير الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، فإن هذا التفسير ينبغي ان يبنى على أسس منطقية وواقعية وبالإمكان التأكد منها في الواقع الممارس، فإذا لاحظ الباحث مثلا ان هناك تراجع في نسبة توزيع الصحف في المجتمع، وانه اراد ان يدرس قضية التوزيع هذه من خلال بحث علمي، فإنه وبعد صياغة المشكلة بدقة واحكام وتحديدها بشكل دقيق ينتقل إلى تحديد الحلول المقترحة للمشكلة التي سيذهب الباحث في اتجاهها للوصول إلى الحقيقة، ذلك ان التحديد الدقيق للمشكلة لا يعني فهم ظروفها أو الوصول إلى تفسير علمي لها، وتلك الحلول المقترحة هي الفروض، ولا يستطيع الباحث ان يضع فروضا واقعية إلا إذا كان يعيش داخل هذا المجتمع ومتابع لما يجري فيه،

ولحركة الصحف ووسائل الإعلام والقوانين والتشريعات التي تنظمها، وعدد الصحف ووسائل الإعلام المتاحة في المجتمع، ودرجة انتشار التعليم، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وما انتهت إليه الدراسات السابقة والمشابهة، حيث يتيح كل ذلك وضع فروض بالإمكان قياسها والتأكد من صحتها أو عدم صحتها، وعلى الباحث هنا ان يضع فروضه وفق قاعدة الاحتمالات الأقرب للواقع، ولا يجنح بخياله بعيدا، وان يختار اقرب الفروض للمنطق واسهلها للتحقق والاختبار.

وعلى الباحث ان يدرك انه ليس مطالبا بإثبات صحة الفرض الذي حدده، ففي البحث العلمي تتساوى المكانة العلمية لمن اثبت صحة الفرض مع الذي اثبت عدم صحة فرض في بحث اخر، وليس مطلوبا في البحث العلمي ممن توصل إلى عدم صحة فرض معين ان يثبت صدق غيره من الفروض، ولا يقلل ثبات صحة الفرض من عدمه من اهمية البحث، ذلك ان مهمة الفرض هي توجيه الباحث نحو وجهة معينة وليس العمل بكل الأساليب على اثبات صحته، حيث ان أهمية البحث وقيمته لا تتوقف على صدق الفرض.

وفي المثال السابق المتعلق بتوزيع الصحف يمكن ان يعود نسبة توزيع الصحف المحلية عامة إلى: اختفاء مضامين معينة في تلك الصحف، أو عدم وجود اساليب علمية للتوزيع من حيث انتشار نقاط البيع والتوزيع كالأكشاك والمكتبات، وقد يكون لظهور وسائل إعلام اخرى منافسة للصحف، أو قد يكون لتراجع مستوى الأداء المهني للصحف، أو عدم وجود صحفيين أكفاء، أو تشابه الصحف، او وجود رقابة صارمة وتراجع الحريات الصحفية.

وإذا تأكدت صحة الفرض في أكثر من دراسة علمية فإنه في هذه الحالة يتحول إلى حقيقة علمية يمكن تعميمها، فإذا تأكد باحث – مثلا – من وجود ارتفاع في مستوى المعرفة السياسية لدى متابعي القنوات الاخبارية، واثبتت جميع

الدراسات المشابهة في مجتمعات مختلفة صحة الفرض المتعلق بوجود ارتفاع في مستوى المعرفة السياسية لدى متابعي القنوات الاخبارية فإن ذلك قد يتحول إلى حقيقة علمية تقود إلى وضع مبادئ لنظرية إعلامية تلخص ما توصلت إليه هذه الدراسات، إلا ان الوصول إلى نظرية معينة تفسر حالة ما لا يعني بأي حال نهاية المطاف في البحث العلمي، "فالنظرية العلمية رهينة باستمرار تأكيد الواقع لها، وبالتالي فهي ليست نهاية المطاف .. كما ان النظرية نفسها تثير اسئلة جديدة في ذهن الباحث، وتوحي بفروض او علاقات جديدة بين الظواهر"[1].

ونشير هنا إلى ضرورة ان يميز الباحث بين فروض البحث والفروض الاحصائية، ففروض البحث تكون عامة ومبنية على نظرية عليمة، أو نتائج بحوث ودراسات سابقة أو أسس منطقية، ومثل هذه الفروض تتضمن توقعات لنتائج البحث، ويستدل الباحث منها إلى فروض احصائية قابلة للاختبار الاحصائي، وتصاغ الفروض الاحصائية لتقييم فروض البحث، علما ان الفروض الاحصائية هي تعبير عن واحد او أكثر من معالم المجتمع الاحصائي الذي سحبت منه العينة، وفرض العدم أو فرض البديل هما شكلان من الفروض الاحصائية التي تصاغ عادة لتقييم فروض البحث.[2]

وقد وضعت العديد من التعريفات للفروض العلمية، "التي تمثل في اصلها الاغريقي مجموعة المبادئ الاولية التي يسلم العقل بصحتها، والتي لا يستطيع البرهنة عليها بطريقة مباشرة لشدة عموميتها[3]،ويعرف فان دالين الفروض بانها "تفسير مؤقت او محتمل يوضح العوامل أو الأحداث او الظروف التي يحاول

---

[1]– محمد انور محروس، مرجع سابق، ص180، 181.

[2]– عبدالرزاق شربجي، خالد الملا، الاحصاء الوصفي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م، ص20،19.

[3]– عبدالباسط محمد حسن، اصول البحث العلمي، ط8، القاهرة، مكتبة وهبه، 1982، ص124

الباحث ان يفهمها"[1]، كما تعرف الفرضية بانها "تفسير مقترح للمشكلة موضوع الدراسة يوضح العوامل أو الأحداث او الظروف التي يحاول الباحث فهمها"[2]، وتعرف ايضا بانها "إجابات محتملة لأسئلة البحث مستمدة من خلفية علمية، ويمكن التحقق من قبولها أو رفضها بواسطة ما يجمع حولها من معلومات وتحليل هذه المعلومات"[3]، ويعرف الدكتور احمد بدر الفرض العلمي بانه "تخمين أو استنتاج ذكي يصيغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من الحقائق والظواهر .. وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها"[4].

ويعرف كل من الدكتور خضير كاظم، والدكتور موسى سلامة اللوزي في كتابهما منهجية البحث العلمي الفرض بانه "عبارة عن توقعات منطقية عن اساليب حل مشكلة البحث .. وانه علاقة منطقية قابلة للاختبار بين متغيرين او أكثر"[5]، ويرى الدكتور عبدالغني عماد بان الفرضية هي "جواب افتراضي مبدئي مقترح ومؤقت لتفسير ظاهرة او واقعة اجتماعية ما .. ويضيف: الفرضية اذا هي احتمالية مشكوك بها تحتاج إلى اختبار لإثباتها، فالقطعي والثابت لا داعي لصياغته كفرضية احتمالية الحدوث أو الوقوع، وشرط الفرضية انها قد تصدق

1- ديوبولد فان دالين، منهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل وأخرون، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1969م، ص256.

2- عمار عوايدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية، ط4، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002م.

3- صالح بن حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض، مكتبة العبيكان، 1995م، ص47.

4- احمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، ط5، الكويت، وكالة المطبوعات، 1979م، ص88.

5- خضير كاظم حمود، موسى سلامة اللوزي، منهجية البحث العلمي، الشارقة، مكتبة الجامعة، عمان، اثراء للنشر والتوزيع، 2008م، ص128.

وقد لا تصدق، انها نتيجة ملاحظة علمية ومشاهدات وتجارب مر بها الباحث، انها تأتي نتيجة معطيات لم تثبت صحتها نهائيا .."[1].

ويرى بركات عبدالعزيز بان الفرض هو "جملة أو مقولة او حكم مؤقت يتضمن علاقة بين متغيرين أو اكثر بحيث تكون قابلة للاختبار، أي للتحقق منها"[2]، ويرى الدكتور محمد انور محروس بان الفرض العلمي هو "تفسير أو حل محتمل للمشكلة التي يدرسها الباحث يحتاج إلى تحقيق واثبات"[3]،والفروض بصفتها قضايا تصورية فإنها تحاول ان تقيس العلاقة بين اثنين او اكثر من المتغيرات والافكار[4].

ونستخلص من هذا العرض الوافي لتعريفات الفروض العلمية ما يلي:

1 – ان الفرض العلمي حكم مبدئي غير نهائي.

2 – ان الفرض العلمي حكم قد يصدق وقد لا يصدق.

3 – ان الفرض العلمي اسلوب علمي يقود إلى معرفة وتفسير المشكلات البحثية.

4 – ان الفرض العلمي لا يكون إلا في ظل وجود مشكلة بحثية تستدعي الدراسة والتفسير والحل.

5 – ان الفرض العلمي يعد مرشدا للباحث في طريقة تعامله مع المشكلة التي هو بصددها.

---

[1]– عبدالغني عماد، البحث الاجتماعي: منهجيته– مراحله – تقنياته، طرابلس لبنان، 2002م، ص44.

[2]– بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص105.

[3]– محمد انور محروس، مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص37.

[4]– اسماعيل حسن عبدالباري، تصميم البحوث الاجتماعية، القاهرة، مطبعة الكيلاني، 1983م، ص75.

6 – ان الفرض العلمي يبنى على أسس منطقية وعلمية، وليس على اهواء وميول ذاتية.

7 – ان الفرض العلمي لا يتجاوز الحقائق العلمية الراسخة والمتعارف عليها في الحقل العلمي الذي يبحث فيه الباحث.

8 – ان الباحث يقف على الحياد مما وضعه من فروض علمية.

9 – ان الفروض العلمية هي نتاج خبرة الباحث وتجاربه وقراءاته.

10 – ان استخدام الأساليب العلمية في البحث والدراسة هو وحده الكفيل بقبول أو رفض الفرض العلمي.

11 – ان الفرض العلمي لابد ان يكون قابل للاختبار.

وتأسيسا على ذلك فإنه يمكننا تعريف الفرض العلمي بانه: حل مبدئي مبني على أسس منطقية يتصوره الباحث إزاء مشكلة معينة يقوم بتحليلها ودراستها، هذا الحل المبدئي يتدخل في تحديد خط سير الباحث، بما في ذلك المنهج المتبع والمعلومات المطلوب الحصول عليها، ونوعية الاختبارات والتجارب التي عليه ان يقوم بها.

ثانيا: شروط الفروض العلمية:

يتطلب وضع وصياغة الفروض العلمية بالصورة الصحيحة ان يلتزم الباحث بمجموعة من المعايير والأسس والقواعد بما يؤهله إلى تحديد فروضه بطريقة سليمة، تحقق الأهداف والأغراض التي وضعت لأجلها، وذلك كالتالي:

1 – الوضوح والبساطة والايجاز: فالفروض يجب ان تكون واضحة لا لبس ولا غموض فيها، ويتم ذلك باستخدام الفاظ سهلة الفهم والادراك ومختصرة، وتساعد التعريفات الاجرائية للمتغيرات في تحقيق عملية الوضوح، ومما يساعد

في كل ذلك تقسيم الفرضية الواحدة التي قد تتسم بالعمومية إلى عدة فرضيات اكثر دقة وتحديدا.

2 – يجب ان تقوم الفروض بوظيفة تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

3– ان تكون الفروض ممكنة القياس، وبالإمكان التحقق منها واختبارها بالأساليب والأدوات العلمية المتعارف عليها، "بمعنى انه يمكن استخلاص الاستنتاجات أو النتائج او الاستدلالات من الفرضية بطريقة تجعل الملاحظة التجريبية ممكنة، بحيث تدعم أو لا تدعم الفرضية ذاتها .. والفرضية الصالحة للاختبار تجعل الباحث قادرا على تحديد فيما إذا كانت تلك النتائج اللازمة عنها قابلة للحدوث فعلا، وخلافا لذلك سوف يكون من المستحيل تأكيد أو عدم تأكيد الفرضية، ولكي تكون الفرضية صالحة للاختبار ينبغي ان تربط بين المتغيرات التي يمكن قياسها، وإذا لم تتوفر وسيلة لقياس المتغيرات سيكون عندئذ من المستحيل جمع البيانات الضرورية لاختبار صحة الفرض."[(1)]

4 –الا تكون الفروض متعارضة مع الثوابت والحقائق والفرضيات العلمية في الحقل العلمي الذي يقوم الباحث بالبحث فيه، ويكون الأمر اكثر ضرورة وأهمية بالنسبة للباحثين الجدد، الذين لا تتوافر لديهم بعد الخبرة والدراية الكافية، مع مراعاة ان بعض الفرضيات قد تعيد النظر في نظريات قائمة، وبالتالي عدم اعتبار ذلك مسلمة لا يجوز الاقتراب منها، وفي كل الأحوال فإن ذلك يتطلب من الباحث مراجعة التراث العلمي في مجال بحثه.

5 –الا تخضع الفروض لمعتقدات وأهواء وميول الباحث الشخصية.

[1]– دونالد اري . لوكي شيزرجاكوبس .اسكار رازفيه، مقدمة للبحث في علم التربية، ترجمة سعد الحسيني، العين، الامارات العربية المتحدة، 2004م، ص 112.

6 – ان تكون الفروض قادرة على تقديم اجابات، ويتم بموجبها تفسير الظاهرة او الموقف محل الدراسة.

7 – ان تكون الفروض واقعية، بمعنى ان تكون مجردة من الخيال والأفكار الفلسفية التي يصعب قياسها واختبارها عمليا.

8 – "ان تتضمن الفرضيات تحديد العلاقة بين متغيرات محددة"[1].

9 – يجب ان تكون الفروض محدودة العدد، حتى لا تؤدي كثرتها إلى تشتت ذهن الباحث.[2]

10 – الا تكون الفرضيات متناقضة مع بعضها البعض.

11 – ان تكون طبيعة المتغيرات محددة وواضحة لا تقبل اللبس، بحيث لا يتم الخلط بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

12 – من المهم الا يحتوي البحث على فرض واحد بل يجب ان يحتوي على عدة فروض، وهو ما يضع الباحث امام عدة خيارات تساعده على تغطية جوانب البحث المختلفة.

13 – من الضروري ان يكون الفرض منسجما مع اهداف البحث، ومعبرا عنها، وان يقدم اجابة محددة وواضحة للمشكلة، وان يغطي كل فرض من فروض البحث جانب معين من المشكلة محل الدراسة.

ثالثا: أهمية الفروض العلمية:

تكتسب الفروض العلمية أهميتها من أهمية البحث العلمي عموما، ومن أهمية ما تعكسه الاجراءات المنهجية من صرامة علمية تجعلنا نطمئن إلى ما يقود إليه

---

[1]– محمد انور محروس، مرجع سابق، ص36.

[2]– مفتاح محمد عبدالعزيز، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية – اساليبها وتقنياتها، بيروت، دار النهضة العربية، البيضاء ليبيا، مكتبة الزهراء للنشر والتوزيع، 2010م، ص273.

من نتائج، فالفروض العلمية هي من الخطوات البحثية المهمة التي تلزم الباحثين على اتباع القواعد والأسس العلمية في اجراء البحوث العلمية، وبصورة أكثر تفصيلا يمكن تحديد أهمية الفروض العلمية في النقاط التالية:

1 – انها وسيلة لتوجيه عملية البحث العلمي، ورسم الطريق لمراحله اللاحقة، وذلك لتحديد مصادر المعلومات، وتحديد نوع المعلومات والبيانات المطلوبة، واختيار المنهج البحثي المناسب لطبيعة المشكلة.

2 – الاسهام في زيادة المعرفة، إذ ان اثبات الفرضيات يساعد على تعميم النتائج على الحالات المشابهة، كما انها تسهم في صياغة النظريات.

3 – ان الفرضيات تساعد ايضا على ايجاد فرضيات اخرى جديدة.

4 – تكشف الفروض على الحاجة إلى ابحاث أخرى جديدة، وذلك استكمالا للمعرفة وللوصول لحلول أكثر نضجا(1).

5 – تساعد الفروض في تحديد ابعاد المشكلة أمام الباحث تحديدا دقيقا يمكنه من دراستها وتناولها بعمق، وكذلك تحليل العناصر المطلوبة للمشكلة، وتحديد علاقتها ببعضها، وعزل وربط كل المعلومات التي لها علاقة بموضوع البحث ومشكلته.

6 – تمثل الفروض القاعدة الأساسية لموضوع البحث، والتي تجعل من السهل اختيار الحقائق المهمة واللازمة لحل المشكلة وعدم التخبط، وجمع كميات من المعلومات الفائضة عن الحاجة دون هدف، وفي ذلك يقول كوهن " .. نحن نجهل اية وقائع نجمعها إن لم يكن بين ايدينا فرضية تقودنا، كما اننا نعجز عن تمييز الملائم من الوقائع من المنافي، ان لم يكن في متناولنا شيء نسعى إلى تبريره".(2)

1– مهدي زويلف، تحسين الطراونه، منهجية البحث العلمي، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص47،48.

2– ميخائيل اسعد، فنون البحث في علم النفس، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ص72.

7 – تقود الفروض الباحث إلى توجيه عملية التحليل والتفسير العلمي على أساس ان العلاقات المفترضة بين المتغيرات المختلفة المستقلة منها والتابعة تدل الباحث إلى ما يجب ان يقوم به ويعمله.

8 – تمكن الفروض الباحث من استنباط النتائج، حيث انه سيصل إلى الاستنتاج الذي يؤكد له بان الفرض الأول صحيح او غير صحيح، وان الفرض الثاني غير صحيح أو صحيح، وهكذا.(1)

9 – توضع الفروض للكشف عن بعض العلاقات الثابتة، أو القوانين الخاصة التي تسيطر على طائفة معينة من الظواهر أو تستخدم لربط بعض القوانين الخاصة التي سبق الكشف عنها، فتؤدي إلى تكوين النظرية.(2)

10 – تقديم تفسير أو عدة تفسيرات تحيل الوقائع المبعثرة أو المشتتة إذا ما اصبح الفرض قانونا إلى وقائع مفسرة وأكثر نسقية.(3)

11 – إذا كانت الفروض خاطئة تنبه العلماء إلى اخطاء سابقيهم، ويفتح ذلك مجالات أوسع لفروض جديدة.(4)

12 – تقيد الفروض خطى الباحث، وتوجهه نحو الحل، وتحدد التجارب أو الملاحظات التي عليه القيام بها، وانتقاء الآلات التي تعين الباحث على إجراء التجارب الدقيقة، وتحدد هدف الباحث الذي يرمي إليه، وهو وضع القانون العلمي.(5)

---

[1]– جابر عبدالحميد جابر، احمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط2، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978م، ص66،67. في: عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار اليازوري، 1999م، ص76،77.

[2]– علي عبدالمعطي محمد، رؤية معاصرة في علم المناهج، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص100.

[3]– مفتاح محمد عبدالعزيز، مرجع سابق، ص274.

[4]– علي عبدالمعطي محمد، مرجع سابق، ص101.

[5]– مفتاح محمد عبدالعزيز، مرجع سابق، ص275.

13 – تساعد الفروض الباحث على ترتيب وتكييف بياناته ومعطياته طبقا للفروض العلمية المطروحة بما ييسر عليه مهام التحليل لتفسير الظاهرة المدروسة.[1]

14– توفر الفروض للباحثين الكثير من الوقت والجهد، بحيث يتجه الباحثين إلى القيام فقط بما يجب القيام به، سواء ما يتعلق بالمعلومات والبيانات المطلوب جمعها، أو التجارب والاختبارات والقياسات المطلوب إجرائها، أو الخطوات المطلوب اتخاذها على طول خط سير العملية البحثية، وهي جميعها اجراءات تساعد في اختصار الكثير من الوقت والجهد.

ولابد من الاشارة في الختام إلى ان اهمية الفرض العلمي تظهر اساسا في انه مدخل لتنظيم تفكير الباحث، ومرشد له في تنظيم خطواته المنهجية واجراءاته الفنية وتفسيراته النهائية، ولا ترتبط صياغة الفروض بمنهج بذاته او دراسة بعينها من تصنيفات الدراسات والمناهج، ولكنها ترتبط اولا وأخيرا بهدف البحث في العلاقات بين المتغيرات التي تعكس اسباب حركة الظاهرة أو تأثيراتها، والتي يمكن اثباتها من خلال الوصف او التجريب او من خلالهما معا[2].

رابعا: مصادر الفروض العلمية:

سبق وان ذكرنا بان الفروض ليست مجرد تخمينات ذاتية مبنية على ميول او أهواء أو أراء أو معتقدات شخصية، لكنها تخمينات وتوقعات منطقية لحل مشكلة علمية محددة، تستمد من عدة مصادر تتمتع بثقة علمية، وتشكل موردا مهما للأفكار العلمية، وتتمثل تلك المصادر في الآتي:

---

[1]– محمد ازهر سعيد السماك، مناهج البحث الجغرافي بين النظرية والتطبيق، ط2، فاليتا مالطا، منشورات القا ELGA، 2004م، ص60.

[2]– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص127

1 – النظريات العلمية:

تشكل النظريات العلمية في مجال دراسة الباحث ومجال تخصصه رافدا علميا مهما يستقي منه فروضه، الأمر الذي يتطلب من الباحث ضرورة العودة إلى تلك النظريات والاطلاع عليها وفهم الأسس والأفكار والمبادئ العلمية التي تقوم عليها، وذلك بهدف الاحاطة الكاملة بتلك النظريات واستيعاب الظروف والعوامل التي ساهمت في تشكلها.

فالنظريات العلمية هي في الأساس نتاج العديد من البحوث العلمية المتراكمة التي افضت مجتمعة إلى من خلال الدراسة والبحث والاختبار المتكرر لفروضها إلى وضع أسس النظرية وعناصرها، وقدمت تفسيرا مقنعا لمتغيراتها.

وفي الواقع فإنه من المهم جدا للباحثين الذين يوظفون نظريات علمية في دراساتهم ان يستعينوا بفروض تلك النظريات في وضع وصياغة فروضهم العلمية، حيث تقدم تلك النظريات فروض جاهزة للباحثين، فإذا كان الباحث مثلا يجري دراسة حول الممارسة الصحفية للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية فإن بإمكانه الاستفادة من الفروض العلمية التي تقدمها نظرية حارس البوابة، وذات الآمر ينطبق على دراسة حول: استخدامات الشباب الليبي لمواقع التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة، حيث من المناسب هنا توظيف فروض نظرية الاستخدامات والاشباعات في الدراسة .. وهكذا بالنسبة لبقية البحوث.

وفي كل الأحوال وسواء استعان الباحث بنظرية معينة أم لا فإن امكانية الاستفادة من فروض النظريات العلمية الواقعة في نطاق دراسة الباحث تظل امرا ممكنا، بل ومفضلا، كما ان ذلك التوظيف لفروض النظريات العلمية يعكس مدى سعة اطلاع الباحث وفهمه وفطنته وقدرته العلمية، وهي أمور قد لا تتوفر لكثير من الباحثين.

وبقدر ما تمثل النظريات العلمية مجال خصبا للخروج بتصورات لفروض علمية منطقية وجديدة فإنها كذلك تشكل محددا موجبا وملزما خاصة للباحثين المبتدئين، الذين عليهم الانتباه إلى عدم تعارض فروضهم مع تلك النظريات، حيث تلزم النظريات العلمية الباحثين بعدم اقتراح فروض تتعارض مع ما تم التوصل اليه، ومع ما انتهت إليه النظريات السابقة، وهي امورا تحتاج دراستها ونقضها إلى خبرة وحنكة علميتين، وبالتالي فليس بمقدور كل باحث ان يتصور انه بإمكانه إعادة النظر في تلك النظريات، والتشكيك في ما توصلت إليه وتقديم البديل العلمي الملائم.

ان الاطلاع العميق والناقد والواعي، والفهم الواسع والناضج، والاستيعاب الجيد من قبل الباحث للنظريات الواقعة في مجال تخصصه من شأنه ان يلفت انتباهه إلى شواهد وعلاقات جديدة، ويثير في مخيلته استفسارات تقود بالضرورة إلى اقتراح فروض علمية مبنية على أسس متينة تثري البحث، وتضفي عليه المكانة العلمية اللائقة، وتنعكس من خلالها كذلك شخصية الباحث، وقدراته ومهاراته العلمية في التفكير السليم.

2– الدراسات السابقة:

يشكل التراث العلمي في ذات تخصص الباحث مجال خصب ومهم للباحثين لاستقاء الكثير من الأفكار التي تفيد في مراحل الدراسة المختلفة، ويخصص الباحثون الجادون وقتا مناسبا للاطلاع على ما كتب ونشر من بحوث ودراسات وأراء وأفكار في مجال تخصصهم العلمي، بغرض تحقيق أكبر فائدة ممكنة من تلك القراءات.

وعلى صعيد وضع الفروض العلمية تعد الدراسات السابقة وما تمخضت عنه، وما توصلت إليه من نتائج مصدرا اساسيا يستند إليه الباحثين في تحديد ووضع فروضهم العلمية، حيث تشكل تلك الدراسات رافدا اساسيا يعين الباحثين

على تلمس ما يناسبهم من فروض، وذلك انطلاقا من ان النتائج التي تم التوصل اليها يمكن ان تكون دليل ومرشدا لباحثين اخرين عند وضع فروضهم، لما لها من سند علمي، خاصة عندما يتعلق الأمر بنتائج متشابهة أو متفقة تم التأكيد عليها في دراسات مختلفة، مما يجعلها محل ثقة الباحثين.

وبالتالي فإنه من المهم جدا ان يقوم الباحثين بمراجعة عميقة وواعية لكل الدراسات التي اجريت في مجال تخصصهم والتي بالإمكان الاطلاع عليها، بما في ذلك ملخصات بعض الدراسات التي تتيحها المواقع العلمية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، واستيعاب وتحليل وتفسير ما توصلت إليه من نتائج، حيث يوفر كل ذلك مجالا واسعا لرصد وتحديد وصياغة الفروض العلمية، بناء على ما انتهت إليه تلك الدراسات، وهو ما يعني ان هذه العملية تمت بشكل يدعو إلى الاطمئنان العلمي، ويحقق جانب مهما من الشروط التي يجب ان تتوفر في الفروض العلمية.

3 – خبرة الباحث:

لا يجد الباحثون الذين امضوا زمنا طويلا في مجال البحث العلمي صعوبة في تحديد ووضع الفروض العلمية المناسبة لأبحاثهم، وذلك نظرا للخبرة الواسعة التي يتمتعون بها، والتي اكسبتهم اياها التجربة البحثية الثرية التي تشكل رصيدا علميا مهما يتكئون عليه في وضع وصياغة فروضهم العلمية.

ذلك ان الممارسة والتجربة البحثيتين من شأنها ان تخلق لدى الباحث افق واسع ومجال معرفي فسيح، وتكسبه قدرة متميزة في انجاز البحوث العلمية، ويشكل كل ذلك مصدرا اساسيا في وضع الفروض العلمية.

وتوفر الخبرة التراكمية للباحث القدرة على التخمين والتحليل والرصد والربط بين العلاقات، واستخدام طرق القياس والاستنباط والتفكير العلمي الرصين.

وتظهر الوقائع انه كلما كانت تجربة الباحث طويلة وحقيقية، وكلما كان رصيده البحثي كبيرا ومتميزا كلما كان باستطاعته ان يجد الفروض الملائمة لبحوثه، ونستثني من ذلك بالطبع أولئك الباحثين الذين امضوا جل وقتهم البحثي في إجراء البحوث المكتبية التي لا تستند إلى إي فروض علمية حقيقية، ولم يتوفر لديهم بالتالي رصيد علمي حقيقي ومفيد في هذا المجال.

في المقابل فإنه لا يمكن الاعتماد على هذا المصدر بالنسبة للباحثين المبتدئين في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، نظرا لمحدودية خبرتهم، ولضعف رصيدهم البحثي في الغالب، وبالتالي فإنه من المناسب ان يلجأ هؤلاء الباحثين المبتدئين إلى المصادر الاخرى.

4– حلقات النقاش العلمي:

ونقصد بها الحوارات والمناقشات والسيمنارات العلمية التي تجمع المتخصصين من الباحثين والدارسين والمهتمين في ذات الحقل العلمي حول مشكلة علمية أو موضوع علمي معين، حيث من الممكن ان تقود تلك الحوارات إلى الخروج بالعديد من الأفكار التي تساعد على اكتشاف بعض الفروض العلمية، من خلال تبادل وجهات النظر وما يتم من مراجعات علمية، خاصة عندما تضم تلك الحلقات من يمتلكون خبرة علمية عميقة، وحس نقدي، وتجربة بحثية واسعة.

وتمثل الحلقات العلمية (السيمنارات) التي تعقدها الأقسام العلمية بالجامعات لمناقشة الموضوعات التي يتقدم بها طلاب الدراسات العليا للتسجيل لدرجة الماجستير أو الدكتوراه أحدى أهم اوجه تلك الحلقات، حيث تطرح الموضوعات المقدمة للدراسة للنقاش أمام الأساتذة المتخصصين، ويتم تبادل الآراء والأفكار حولها، بهدف توجيه وارشاد الباحث، ويجعل كل ذلك ذهن الباحث يتفتق حول فروض جديدة لحل مشكلته.

وبالإضافة إلى كل ما ذكر فإن عملية بناء الفرضيات بالصورة الصحيحة ووفق الشروط السالفة الذكر تتطلب من الباحث جهدا ووعيا علميين، وهي عملية تعتمد على مدى تمتع الباحث بالمزايا التالية[1]:

1 – المعرفة الواسعة:

ان بناء الفرضيات عملية عقلية تتطلب جهدا واعيا، ومعرفة عميقة تتوفر لدى الباحث من خلال القراءات المتعددة التي تنطلق منذ اللحظة التي يقرر فيها الباحث اختيار الموضوع الذي سيدرسه، والتي تشمل الدراسات السابقة والدراسات المشابهة التي اجريت من قبل باحثين آخرين، وتوفر هذه القراءات للباحثين القدرة على بناء ووضع فرضياته بالصورة السليمة.

2– التخيل:

لابد ان يمتلك الباحث قدرة واسعة على التخيل، وهو ما يعني ان تكون عقلية الباحث متحررة قادرة على تصور الأمور .. فالتخيل يعني ان يحرر الباحث نفسه من انماط التفكير التقليدية، ويتجاوز حدود الواقع، ويتخيل دون خشية .. فالباحث لا يتمكن من وضع فرضياته من خلال تعامله مع الواقع، بل لابد من ان يتجاوز هذا الواقع، ويتخيل وجود علاقات يخضعها للتجريب .. لذلك كله فلابد ان يخصص الباحث وقتا طويلا لبناء فرضياته.

3 –الجهد والتعب:

الباحث الجاد هو الذي يقضي وقتا طويلا مستغرقا في التفكير في موضوع بحثه، يناقشه مع زملائه الباحثين، ومع المتخصصين في نفس المجال، ويحاول دائما رصد وتسجيل المعلومات والأفكار التي يحصل عليها .. بمعنى اخر ان

---

[1]– عمار بوحوش، محمد محمود الذبيان، مناهج البحث العلمي – أسس واساليب، الزرقاء، الاردن، مكتبة المنار، 1989م، ص42،41.

موضوع البحث يكون مهيمنا تماما على تفكير الباحث، وفي كل اوقاته، وهو ما يساعده على بناء فرضياته بطريقة منطقية.

خامسا: أنواع الفروض العلمية:

توجد العديد من التصنيفات التي يتم على اساسها تحديد انواع الفروض، وذلك كالتالي:

أ: أنواع الفروض وفقا لطريقة اشتقاقها:

تقسم الفروض بناء على طريقة اشتقاقها، إلى نوعين[1]:

1 – فروض استقرائية: وهي الفروض التي يتم التوصل إليها من خلال الاستقراء، وملاحظة الجزء للوصول إلى التعميمات الكلية .. بحيث يتم التعامل مع العديد من الحقائق التفصيلية الخاصة بموضوع البحث او مشكلته، ومحاولة اقامة بناءات للعلاقات بين هذه الحقائق وبعضها للوصول إلى تفسيرات اولية تقوم على هذه العلاقات، وهذا هو جوهر عملية الاستقراء باعتبار ان هذه الحقائق هي قضايا فرعية او تفصيلية يمكن من خلال الربط بينها الوصول إلى قضايا أكبر واشمل.

2 – فروض استنباطية أو استدلالية:

وهي الفروض التي يتم اشتقاقها من نظريات قائمة اعم واشمل، أي الانتقال من قضايا كلية أو عامة إلى قضايا أو تفسيرات جزئية تستفيد من هذه النظريات .. فتقدم دليلا يدعم هذه النظرية أو يطورها او يناقضها، فتظهر قيمة الفرض في هذه الحالة في الدراسات المستقبلة التي يقترحها الباحث نتيجة اختبار الفروض وتفسيرات هذه النتائج

1– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص113،110.

ب: أنواع الفروض وفقا لطريقة صياغتها:

نقصد بذلك الأسلوب الذي تتم به صياغة الفروض، حيث تصاغ الفروض بإحدى الطريقتين التاليتين:

<u>الطريقة الاولى</u>:وتسمى فرضية الاثبات أو صيغة الأثبات:

أي ان الفرضية تتم صياغتها بطريقة تؤكد وجود علاقة ايجابية أو سلبية بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، كان نقول مثلا: توجد علاقة بين قراءة الصحف والمشاركة في الانتخابات، أو نقول: توجد علاقة بين تعرض الأطفال للتلفزيون وارتفاع السلوك العدواني لديهم، أو ان نقول: توجد علاقة بين التعرض للقنوات الفضائية الاخبارية ومستوى المعرفة السياسية بالقضايا الدولية، أو نقول: توجد فروق في مستوى المعرفة السياسية لصالح الأفراد الذين يقرؤون باستمرار الصحف الاخبارية .. وهكذا، وتسمى صياغة الفروض بهذه الطريقة صياغة الاثبات، حيث تثبت وجود علاقة ايجابية بين المتغيرات المستقلة وهي في الأمثلة السابقة: قراءة الصحف، وتعرض الأطفال للتلفزيون، والتعرض للقنوات الفضائية الاخبارية، والمتغير التابع المتمثل على التوالي في: المشاركة في الانتخابات، والسلوك العدواني، ومستوى المعرفة السياسية بالقضايا الدولية.

وفي نفس الاطار توجد صياغة اثبات لكنها سلبية، كأن نقول مثلا: توجد علاقة بين عدم متابعة وسائل الإعلام وضعف المشاركة السياسة، أو: توجد علاقة بين عدم التعرض للصحف وتراجع مستوى المعرفة السياسية بالقضايا الدولية، أو: توجد علاقة بين عدم قراءة الأطفال للمجلات وضعف التحصيل العلمي لديهم.

وهكذا .. ففي الحاتين: صيغة الاثبات الايجابية، أو صيغة الاثبات السلبية فإن فرضية الاثبات تذهب إلى التأكيد على وجود علاقة بين متغيرات الدراسة.

<u>الطريقة الثانية</u>:وتسمى فرضية النفي، أو الفرضية الصفرية:

وفي هذه الحالة تتم صياغة الفرض بأسلوب ينفي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كأن يقول الباحث: لا توجد علاقة بين متابعة الصحف الإلكترونية وزيادة الوعي السياسي للشباب، أو ان يقول: لا توجد فروق احصائية بين اتجاهات الإناث والذكور نحو القنوات الاخبارية العربية .. أو ان يقول: لا توجد علاقة بين تعرض التلاميذ للتلفزيون والتحصيل العلمي لديهم .. أو ان يقول: لا توجد علاقة بين تعرض الأطفال لمشاهد العنف في التلفزيون والسلوك العدواني لديهم .. وهكذا..

ويذهب البعض إلى ان الفرضية الصفرية أكثر سهولة لأنها أكثر تحديدا، وبالتالي يمكن قياسها والتحقق من صدقها،[1] في مقابل ذلك فإنه يجب الحذر تماما من التوسع في استخدام الفرض الصفري لان قبوله او رفضه لا يعبر بشكل ثابت عن هذا القرار، لأنه إجراء إحصائي مؤقت يجب إعادته متى توافرت بيانات كافية لاختبار فروض تجريبية .. كما انه لا نلجأ إلى الفرض الصفري إلا في حالات ندرة البيانات وعدم كفاية الاطار النظري للبحث.[2]

وأساس الفروض الاحصائية هو الفرض الصفري الذي يفترض بداية عدم إمكانية الحصر الكافي والدقيق لبارامترات الأصول أو العينات نتيجة ندرة البيانات أو المعلومات أو عدم كفاية الاطار النظري للبحث بالشكل الذي يجعل الباحث يطمئن بداية إلى عدم وجود فروق، أو عدم وجود علاقة ذات دلالة أو مغزى احصائي، واي نتيجة خلاف ذلك تكون بسبب عوامل أخرى وليس بسبب الاتفاق في الخصائص أو السمات الخاصة بالعينات أوالأصول.[3]

1- عمار بوحوش، محمد محمود الذبيان، مرجع سابق، ص39.

2- محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص120.

3- المرجع السابق، ص117

وإذا كانت الصيغة الاولى "صيغة الاثبات" تؤكد وتثبت وجود علاقة بين متغيرات الدراسة إيجابا أو سلبا، فإن الصيغة الثانية "فرضية النفي" تؤكد عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وفي الحالتين فإن الباحث يتجه في دراسته للتأكد من صحة أو عدم صحة ما ذهبت إليه تلك الفروض.

ج: الفروض الموجهة والفروض غير الموجهة[1]:

1 – الفروض الموجهة: هي تلك الفروض التي تقرر وجود العلاقة واتجاهها وتقديرها اللفظي (أقل – أعلى – تتزايد – تتناقص)، وتظهر في الفروض الموجهة توقعات الباحث حول اتجاه العلاقة أو الأثر وقدرها، ويسميها الدكتور عبدالغني عماد "الفرضية المشروطة، وهي تصاغ على أساس العلاقة بين متغيرين قد يأخذ الواحد قيمتين، وكمثال على ذلك: كلما ارتفع المستوى الثقافي تحسن المستوى الصحي، فالمتغيرات هنا: صحي – ثقافي، والفرضية اشتراطية، فإذا ثبت هذا الشرط كان الفرض صادفا، وإذا لم يثبت تحسن المستوى الصحي بسبب ارتفاع المستوى الثقافي يكون الفرض خاطئا".[2]

ومن أمثلة الفروض الموجهة ايضا:

- كلما زاد تعرض الأطفال للتلفزيون زاد معدل العنف لديهم.
- يوجد ارتباط طردي بين قراءة الشباب للصحف ومشاركتهم السياسية.
- كلما زاد تعرض الأطفال للتلفزيون قل معدل تحصيلهم الدراسي.

ويعتبر الفرض الموجه اكثر ثراء ويعبر عن المام الباحث بالجوانب النظرية والأدبيات السابقة التي ساعدته على إدراك صورة العلاقة المتوقعة من نتائج

1– محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص115، 116.

2– عبدالغني عماد، البحث الاجتماعي: منهجيته– مراحله – تقنياته، طرابلس لبنان، 2002م، ص46.

التجريب كاملة، بينما لا يقدم الفرض غير الموجه والفرض الصفري إلا بداية ضعيفة للاختبار لا تساعد الباحث على توجيه ادواته المنهجية وطرقه الاحصائية للوصول إلى النتائج التي يستهدفها من صياغته للفروض العلمية.

2– الفروض غير الموجهة:

وهي الفروض التي تكتفي بتصور وجود العلاقة بين المتغيرات فقط، دون ان تحدد اتجاهها أو قدرها، وكمثال على ذلك:

- توجد علاقة بين كثافة قراءة الصحف ومستوى التعليم.
- توجد علاقة بين التعرض للإعلانات التلفزيونية واقتناء السلع.
- توجد علاقة بين قراءة المجلات والمستوى الاقتصادي.

د: الفروض المطلقة والفروض الاحتمالية:[1]

1 – الفروض المطلقة:

قد تأخذ الفروض طابعا تعميميا مطلقا، مثل قولنا: ان كل الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة.

2 – الفروض الاحتمالية:

كما يمكن ان تأخذ الفروض صيغة احتمالية والتي تعطي نسبا لحدوث ظاهرة من الظواهر، مثل قولنا: ان 85% من الانقلابات العسكرية قام بها ضباط من الطبقات الوسطى.

وفي كل الأحوال فإنه يجب على الباحث الا يتعامل مع الفرض باعتباره حقيقة علمية مؤكدة، والا يقوم بجمع معلومات وبيانات محددة ليؤكد صحة ما ذهب اليه، ولكن عليه دائما ان يختبر ويقيس الفروض وفق الأدوات البحثية التي يستخدمها في دراسته، وان يقف على الحياد من كل ذلك، والا يتخذ موقفا متحيزا

---

[1]– محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة – قضايا منهجية ومداخل نظرية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1994م.

تجاه ما وضعه من فروض، "ذلك ان بلورة الفرضيات لا يعني سلامتها مادامت تمثل حلولا أولية محتملة مبنية على الحدس والتخمين والتفكير النشط، وانها لا ترقى إلى مستوى الحقيقة المسلم بها ما لم يثبت البحث صحتها"[(1)]. فالتجربة والدراسة والملاحظة العلمية هي ما يحدد بعد ذلك صحة الفرض من عدمه.

واختيار صيغة الاثبات أو النفي في وضع الفروض لا يتم بصورة عشوائية، وانما هي عملية تؤسس على خبرة الباحث وتمرسه واطلاعه، دون ان يعني ذلك – وكما سبق الاشارة – ان يتحيز الباحث اثناء جمع البيانات والمعلومات إلى ما يؤكد صحة افتراضاته كونه هو الذي قام بوضعها واختيارها كحل مقترح لمشكلته بناء على خبرة سابقة، بل عليه دائما ان يظل على الحياد، وان يترك المجال للأدوات البحثية لتحدد صحة أو عدم صحة فروضه، وهو امرا يتطلب تدريب الباحث على استخدام الأدوات البحثية بصورة صحيحة، وعلى الموضوعية والحيادية والابتعاد عن الأهواء والنزعات والميول والقناعات الشخصية.

ويظهر تاريخ البحث العلمي بان الفرضيات التي اخفقت في الحصول على الدعم والقبول فاقت بكثير في عددها تلك التي لاقت الدعم، ويدرك الباحثون من ذوي الخبرة بان الفرضيات التي لم تجد التأييد تمثل جزء مفيدا للخبرة العلمية، ويمكن لهذه الفرضيات ان تقود إلى إعادة النظر في النظرية، وغالبا ما تقربنا من التفسير الصحيح للأمور[(2)].

وفي جميع الظروف فإنه يجب على الباحث ان يقبل النتائج التي تتوصل إليها دراسته فيما يتعلق بصحة الفروض أو عدم صحتها، دون ان يعني ذلك في

---

[1]– علي سليم العلاونة، اساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1997م، ص22.

[2]– دونالد اري، لوكي شيزرجاكوبس، اسكار رازفيه، مرجع سابق، ص117.

حال قبول الفرضية – مثلا – ان الفرضية صالحة بالضرورة، فالأمر هنا قد يرتبط فقط بعدم توفر الأدلة الكافية على رفضها.

سادسا: اهداف الفروض العلمية:

تسعى الفروض العلمية إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن تحديدها في الآتي[1]:

1 – توجيه الدراسة: فالدراسات التي لا تنطلق من فروض بحثية تفتقر إلى الموجه، كما تفتقر إلى نقطة البدء الصحيحة، حيث ان الفروض تعد بمثابة خطة عمل تحدد للباحث الخطوات التي يجب عليه اتباعها.

2–التقليل من احتمالات التجربة والخطأ:وهي الاحتمالات التي تنتج عن الدراسة العشوائية لموضوع معين.

3 – المساعدة على استبعاد تأثير المتغيرات الوسيطة: وهي المتغيرات التي من الممكن ان تؤثر على سير الدراسة ونتائجها.

4 – المساعدة على تحويل المتغيرات إلى وحدات قابلة للقياس الكمي: وذلك من خلال التعريف الاجرائي للمتغيرات التي تتضمنها الفروض.

سابعا: تساؤلات البحث:

تتفاوت اهداف البحوث بين الاجابة على تساؤلات أو اختبار فروض معينة والتحقق منها، أو الجمع بين كل من التساؤلات والفروض في آن واحد،

1– شيماء ذوالفقار زغيب، مناهج البحث والاستخدامات الاحصائية في الدراسات الإعلامية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2009م، ص62.

وتساؤلات الدراسة هي عبارة عن جمل أو عبارات تتم صياغتها بطريقة استفهامية تتطلب إجابة مباشرة وواضحة، وهي تجئ انعكاسا لأهداف الدراسة، ففي دراسة – مثلا – عن تعرض طلاب جامعة الزاوية لمواقع التواصل الاجتماعي والاشباعات المتحققة يتم وضع عدد من التساؤلات وذلك كالتالي:

ما معدل تعرض طلاب جامعة الزاوية لمواقع التواصل الاجتماعي؟

ما دوافع تعرض طلاب جامعة الزاوية لمواقع التواصل الاجتماعي؟

ما الاشباعات المتحققة لطلاب جامعة الزاوية جراء التعرض لمواقع التواصل الاجتماعي؟

وهكذا .. بحيث تصاغ كل هذه التساؤلات وفقا لأهداف البحث، وهي هنا تختلف عن الفروض التي تقدم إجابات وتفسيرات متوقعة للمشكلة، ولتأكيد علاقة أو نفيها بين متغيرين أو أكثر.

وتعرف التساؤلات بانها "مجموعة اسئلة دقيقة تدور في ذهن الباحث ويسعى عن طريق استخدام بعض المناهج والأدوات العلمية إلى الإجابة عليها في باقي فصول الدراسة"[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: متى يقرر الباحث استخدام الفروض؟ ومتى يقر استخدام التساؤلات.؟

وللإجابة على ذلك نقول؛ ان ذلك يتوقف على عدة اعتبارات، كالهدف من الهدف، "فإذا كان الاتجاه العام لأهداف البحث هو وصف وتشخيص مشكلة من المشكلات، أو تحليل خصائص مجتمع من المجتمعات، فقد لا نحتاج في هذه الحالة إلى صياغة فروض، اما إذا كان البحث يهدف إلى تحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كالتعرف على مدى ارتباط المستوى الاقتصادي والاجتماعي

[1]– احسان الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، بيروت، دار الطليعة، 1983م، ص4.

بالإقبال او الاحجام عن تنظيم الاسرة، فانه في هذه الحالة يمكن استخدام الفروض والتحقق من صدقها"[1].

كما تستخدم التساؤلات ايضا بدل الفروض في البحوث التي تتعرض لموضوعات جديدة لم يسبق التعرض لها، ولا توجد لها خلفيات نظرية يمكن الاستفادة منها في وضع فروض محددة وواضحة، وتعد هذه البحوث ضمن فئة البحوث الاستكشافية، حيث يلجأ الباحثون في هذه الحالة إلى وضع تساؤلات تحكم سير الدراسة وتوجيهها للإجابة عليها، وتبنى التساؤلات في هذه الحالة على ما يسعى الباحث إلى تحقيقه من اهداف لدراسته، حيث يتم ترجمة الأهداف وإعادة صياغتها في شكل تساؤلات، وتتولى هذه التساؤلات تحديد خط سير الدراسة برمتها، بحيث تكتمل الدراسة بالإجابة على التساؤلات التي قام الباحث بطرحها، من خلال ما قام بجمعه من بيانات ومعلومات.

وتستخدم التساؤلات بدل الفروض لان هناك بعض المشكلات التي لا تسهل صياغة فرضياتها على شكل علاقة بين متغيرات، وكذلك عندما يتعلق الأمر بالباحثين المبتدئين، حيث لا تتطلب التساؤلات إلا مجرد صياغتها فقط[2].

ويرى ذوقان عبيدات واخرون انه إذا كان البحث يهدف فقط إلى الوصول إلى حقائق فلا قيمة للفرضيات، ويمكن بالتالي الاكتفاء بالتساؤلات، اما إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدروسة فلابد من وجود فرضيات[3].

---

[1]– نوال محمد عمر، مناهج البحث، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1995م، ص60.

[2]– العجيلي سركز، الأسس العلمية لإعداد الخطط وكتابة البحوث والاطروحات الجامعية، ط3، الزاوية، ليبيا، دار اساريا للطباعة والنشر، 2000م، ص43

[3]– ذوقان عبيدات وأخرون، البحث العلمي: مفهومه – أدواته – اساليبه، عمان، 1982م، ص97،96.

ووفقا للدكتور محمد عبدالحميد فإن الباحث قد يطرح عددا من التساؤلات في اطار منهجي توفر اجاباتها الحقائق التي تلبي حاجات البحث وتحقق أهدافه، فعلى سبيل المثال لا تحتاج البحوث الوصفية إلى صياغة فروض علمية لأنها تستهدف في مجموعها الإجابة على الأسئلة: من؟ وماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟، وهي اسئلة تستهدف وصف الواقع الراهن، دون ان تتجاوز هذا الوصف إلى بناء علاقات أو اختبار هذه العلاقات، بينما في الدراسات التجريبية وشبه التجريبية التي تستهدف وصف أو اختبار العلاقات السببية تتطلب صياغة فروض علمية تضع تفسيرا اوليا للعلاقات التي يستهدف وصفها أو اختبارها من خلال تعامل منهجي مع قاعدة وخبرة من المعلومات والحقائق[1].

ويعتبر بعض الباحثين ان التساؤل اكثر اتساعا من الفرض، فالتساؤل الواحد ربما يحتوي على أكثر من فرض[2].

وهكذا نخلص إلى أنه في حالة الدراسات التي لا تقيس متغيرات معينة، والتي لا يتعدى هدفها استكشاف وتشخيص موقف معين، أو حالة تاريخية معينة، أو ان موضوع البحث جديد، وان الباحث يفتقر فيه إلى الخبرة والدراية والاطلاع بسبب ندرة المراجع والدراسات السابقة وقلة المعلومات المتوفرة، مع نقص خبرة وتجربة الباحث، فإن الأمر من الممكن ان يقتصر على تساؤلات فقط، اما إذا كانت الدراسة تسعى إلى قياس متغير أو أكثر مع وجود رصيد علمي وخبرة للباحث، وفي ظل وجود ايضا دراسات وبحوث اجريت في ذات الحقل، فإن

---

[1]– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص120.

[2]– محمد شفيق، البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، 1998، ص80.

الأمر يتطلب وضع فروض تستند على تلك التجربة والخبرة العلمية، والحقائق العلمية السابقة.

وتجدر الاشارة إلى ان بعض الأسئلة البحثية قد تقود إلى انجاز دراسات تفوق في قيمتها العلمية غيرها من الدراسات، فقد توصل كامبل وزملائه من خلال مقارنة بعض البحوث المنجزة إلى ان اختبار اسئلة البحث ليس عمل بسيط، او مجرد قرار يتخذه الباحث، فالبحث الهام هو عملية أو اتجاه او طريقة من طرق التفكير[1]، ويرى كل من mc millan and Schumacher انه سواء استخدم الباحث اسئلة ام فروضا فلابد ان يحتوي أيا منهما على مصطلحات محددة وموضوعيةتوضح العلاقات بين المتغيرات بشكل مختصر.[2]

ونخلص مما سبق إلى ان الاكتفاء بالفروض فقطدون التساؤلات أوالاكتفاء فقط بالتساؤلاتدونالفروض امرا تفرضه طبيعة الدراسة التي يقوم بها الباحث، إلا انه بإمكان الباحث ان يضع لدراسته فروضا وتساؤلات في نفس الوقت، ويتجنب بالتالي ما تتعرض له الفروض من انتقادات منهجية من حيث ان بنائها قد يخضع لأهواء وميول وتفسيرات الباحث الشخصية، وان الاكتفاء بالفروض قد يجعل الباحث يتحرك في دائرة صغيرة وضيقة، بحيث يكتفي برصد ما له فقط علاقة بالمتغيرات التي قام بتحديدها، ودراسة العلاقات المحددة في اطار فروضه دون النظر إلى متغيرات وعلاقات اخرى قد يكون لها تأثير في الظاهرة التي يدرسها،

1- مفتاح محمد عبدالعزيز، مرجع سابق، ص14، نقلا عن: Campbell, G. T, Draft, R. L. and Hulim, C. L.what to study: Generating: Generating and developing Research questions. London sage. 1982. P. 109.

2- مفتاح عبدالعزيز، مرجع سابق، ص114، نقلا عن: mc millan and Schumacher , S. Research in education: A concebtual Introduction. Boston: Little, Brown, and company, 1984.p35.

ولذلك فإننا نعتقد بان وضع الفروض إلى جانب التساؤلات سوف يجعل البحث اكثر عمقا وثراء وشمولا وقدرة على تغطية كافة جوانب المشكلة البحثية.

ويمكن تصنيف التساؤلات البحثية إلى ثلاثة أنواع، هي تساؤلات وصفية، واسئلة علاقات ، واسئلة فروق، وذلك كالتالي، [1] :

1 – الأسئلة الوصفية:

يتناول هذا النوع من الاسئلة ماذا حدث، أو ماذا يمكن ان يحدث، كما تستخدم ايضا للتعرف على اتجاهات المبحوثين نحو موضوع معين، وكمثال على ذلك:

- ما المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة الشرق الأوسط في تغطيتها للقضايا العربية؟
- ما نوع القضايا الدينية المنشورة في صحيفة العرب؟
- ما دوافع قراءة الشباب الليبي للصحف الإلكترونية؟
- ما القنوات الاخبارية المفضلة لدى المشاهد الليبي؟
- ما اتجاهات طلاب جامعة طرابلس نحو القنوات الفضائية الليبية التي تبث من الخارج؟

2– اسئلة العلاقات:

وهي الأسئلة التي تسعى إلى التعرف على العلاقات بين متغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة[2]، وكمثال على ذلك:

- ما العلاقة بين المستوى التعليمي والتعرض للقنوات الفضائية الاخبارية؟
- هل توجد علاقة بين النوع "الذكور والإناث" ومشاهدة المسلسلات المدبلجة في القنوات الفضائية العربية؟

---

[1]– انظر: مفتاح محمد عبدالعزيز، مرجع سابق، ص115، 117.
[2]– المرجع السابق، 115– 117.

- ما درجة الارتباط بين مكان الاقامة "حضر – ريف" واستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي للشباب الليبي؟

3– اسئلة الفروق:

يتم استخدام هذا النوع من الأسئلة للمقارنة بين متغيرين أو أكثر من متغيرات الدراسة، وكمثال على ذلك:

- هل توجد فروق بين الذكور والإناث في قراءة الصحف اليومية؟
- هل توجد فروق بين طلاب العلوم الانسانية، وطلاب العلوم التطبيقية في استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي؟
- هل توجد فروق وفقا لمتغير مكان السكن "ريف – حضر" فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة؟

الفصل الخامس

المتغيرات

مفهومها – أنواعها – أهميتها

أولا: مفهوم المتغيرات:

يعتبر التحديد الواضح للمتغيرات احد الخطوات المهمة في البحث العلمي، ذلك انه كلما كانت المتغيرات واضحة ومحددة أمكن التوصل إلى نتائج اكثر دقة بشأنها، مما يقود إلى التعرف على الظاهرة، وفهمها وقياسها، والوصول بالتالي إلى نتائج مفيدة بشأنها.

وتفيد دراسة المتغيرات في تحقيق فهم اعمق لمشكلة الدراسة، وذلك من خلال التعرف على العلاقات بين المتغيرات المؤثرة في المشكلة، والتي تؤثر في الظاهرة موضوع الدراسة، وكلما كانت المتغيرات واضحة ومحددة كلما ساعد ذلك في الوصول إلى نتائج ذات دلالات واضحة وأقرب للثقة.

ويقصد بالمتغيرات الخصائص التي يشترك فيها افراد المجتمع الاحصائي، وتأخذ قيما متغيرة بين فرد وأخر، فطلاب الصف الثاني الابتدائي يختلفون من حيث الطول والوزن ومستوى التحصيل، وفي المقابل هناك خواص ثابتة في افراد المجتمع الاحصائي، حيث ان طلبة الصف الثاني الابتدائي كلهم في نفس المستوى التعليمي،[(1)] كما يعرف المتغير بانه "خاصية يمكن ان تتغير أو تختلف بمرور الزمن أو من مكان لأخر، أو من شخص أو جماعة لأخرى، فالفروق في العمر والجنس والسلالة والطبقة الاجتماعية انما هي متغيرات.[(2)]

ويعرف المتغير كذلك بانه خاصية تجريبية تتضمن قيمتين أو اكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتغير كما أو نوعا نظر اليها كمتغير، وعلى سبيل المثال: متغير الطبقة الاجتماعية يمكن ان يأخذ أكثر من قيمتين: طبقة عليا –

---

[1]– محفوظ جودة، اساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الادارية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012م، ص54،53.

[2]– يونس حمادي علي، الاحصاء الاجتماعي، الزاوية ليبيا، جامعة السابع من ابريل، 2008م، ص22.

طبقة وسطى – طبقة دنيا[1]، والمتغير مفهوم يأخذ قيما عديدة[2]، والمتغير بالمعنى البحثي والاحصائي هو الخاصية، أو الصفة أو السلوك عند مجموعة او عينة من الأفراد أو الظاهرة الخاضعة للبحث[3]، وترتبط المتغيرات بالفروض، حيث تربط الفرضية عادة بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

فالمتغيرات إذا هي الحالة التي عليها الظاهرة موضوع البحث وتتخذ مستويات متعددة، ومصطلح المتغير هنا يشير إلى تلك المستويات، فمتغير الجنس مثلا يشير إلى الذكور والإناث، ومتغير العمر يشير إلى الأطفال والمراهقين والشباب والرجال والشيوخ، وكذلك متغير السكن او الاقامة يمكن ان يكون: ريف – حضر .. وهكذا ..

ويشير المتغير عادة إلى أي صفة أو قدرة يتغير بالنسبة إليها الأفراد، وتختلف الخصائص من فرد لأخر، او من شيء لأخر، او من وحدة لأخرى، كل حسب طبيعته .. فالمتغير اذا هو عبارة عن الخاصية أو الصفة التي يمتلكها الشخص والقابلة للتغيير،[4] فعلى سبيل المثال فإن: درجة تعرض الأفراد لوسائل الإعلام، أو اتجاهاتهم نحو موضوعات معينة منشورة في الصحافة، أو ترددهم على دور العرض السينمائي، جميعها تعد متغيرات.

ويمكن تحديد المتغيرات في البحث العلمي من خلال صياغة المشكلة البحثية بطريقة واضحة، والتي من خلالها تظهر العلاقة بين المتغيرات التي تؤثر في

1– عبدالله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي، جامعة قاريونس، 1988م، ص66

2– محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1989م، ص27.

3– بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص95.

4– عبداللطيف جاسم الحشاش، مبادئ الاحصاء في العلوم النفسية والتربوية، ط2، الرياض، دار الزهراء، 2011م، ص35.

المشكلة، وبالتالي الخروج بنتائج واستنتاجات تتيح فهم واستيعاب وادراك وتفسير المشكلة محل الدراسة، وهو ما يعني ان دقة وعمق ودلالات النتائج التي نتوصل إليها في البحث العلمي انما تتوقف إلى حد كبير على مدى قدرة الباحث على تحديد وضبط المتغيرات، وتحديد اتجاهات العلاقات بينها بصورة صحيحة وصارمة، ومدى وضوح تلك العلاقة، ولذلك فمن المهم وضع تعريفات دقيقة للمتغيرات المستخدمة في البحث، وتحديد اتجاهاتها، وطبيعة وشكل العلاقة بينها، وهي امور سوف تساعد الباحث ايضا على اختيار الطرق الاحصائية، والأدوات البحثية، واساليب القياس المناسبة.

ثانيا: أنواع المتغيرات:

أ – المتغير المستقل:

وهو المتغير المؤثر، الذي يترك تأثيرا واضحا على المتغير التابع، ويمكن تشبيه المتغير المستقل بالمثير او المنبه الذي يؤدي إلى تغييرات في المتغير التابع، والمتغير المستقل هو الذي يفسر حدوث ذلك التغير، فالتعرض للقنوات الاخبارية قد يكون متغير مستقل يؤثر على مستوى المعرفة السياسية (الذي هو المتغير التابع) للشباب.

وتحديد المتغير المستقل يأتي بناء على تصور الباحث المسبق، واعتقاده بانه السبب الذي يحدث تغييرا في المواقف أو السلوك أو الآراء أو الاتجاهات، وهو تصور واعتقاد مبني على معرفة وخبرة الباحث وليس امرا مزاجيا، فإذا أردنا – مثلا – معرفة تأثير العنف التلفزيوني على سلوك الأطفال فإن العنف التلفزيوني هنا هو المتغير المستقل، في حين ان سلوك الأطفال الناتج عن التعرض لهذا

العنف هو المتغير التابع .. وهكذا فإن المتغير المستقل هو بمثابة البوصلة التي تتحكم في المتغير التابع، وتؤثر عليه وتفسره.

وإذا اردنا ان ندرس – مثلا – العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية للشباب والتعرض لوسائل الإعلام الجديد، فإن المتغيرات الديمغرافية تمثل هنا المتغيرات المستقلة، حيث تتمثل تلك المتغيرات في: النوع (ذكور وإناث)، والمستوى التعليمي، (ابتدائي – اساسي – ثانوي – جامعي – فوق الجامعي)، مكان الإقامة (حضر – ريف)، المستوى الاقتصادي للأسرة (مرتفع – متوسط – منخفض).

ب– المتغير التابع:

المتغير التابع هو المتغير الذي يقع عليه التأثير بسبب وجود المتغير المستقل، وهذا التغير قد يكون تغيرا عكسيا، أي كل زيادة أو نقصان في المتغير المستقل ينتج عنها في المقابل وبنفس الترتيب نقصان أو زيادة في المتغير التابع، وذلك عكس ما هو عليه الحال في المتغير المستقل، كما قد يكون التغير ايضا تغيرا طرديا بمعنى ان أي زيادة في المتغير المستقل تنتج عنها زيادة في المتغير التابع، وكذلك أي نقصان في المتغير المستقل ينتج عنه نقصان ايضا في المتغير التابع .. وهكذا ..

والمتغير التابع هو المتغير الذي يتوجه الباحث لشرحه وفهمه وفك ما يحيط به من غموض، ففي المثال السابق المتعلق بدراسة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية للشاب والتعرض لوسائل الإعلام، فإن عملية التعرض لوسائل الإعلام تمثل المتغير التابع، وهو المتغير الذي يتأثر بالمتغيرات الديموغرافية التي تمثل هنا المتغير المستقل.

وفي دراسة أخرى – مثلا – حول الإعلانات التجارية التلفزيونية ودورها في السلوك الشرائي للمرأة، فإن الباحث هنا سوف يفترض ان تعرض المرأة للإعلانات التجارية التلفزيونية سوف يزيد من اقتنائها للسلع، وفي هذه الحالة فإن

المتغير التابع هنا هو زيادة الشراء الذي يمكن تفسيره بزيادة التعرض للإعلانات، فالمتغير التابع هو السلوك والموقف أو الاتجاه الذي ينتج عن المتغير المستقل، وهو ما يعني دائما ان المتغير المستقل يسبق دائما من حيث وجوده المتغير التابع، ففي المثال الأخير نجد ان التعرض للإعلانات التلفزيونية من قبل المرأة قد سبق زيادة اقبالها على اقتناء السلع المعلن عنها، ذلك انه وكما هو معروف فإن السبب يسبق دائما النتيجة.

ج- المتغير الوسيط:

بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة قد تظهر متغيرات وسيطة، من الممكن ان يكون لها تأثير على المتغير التابع، وبالتالي تتدخل هذه المتغيرات في تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، مثال ذلك العلاقة بين قراءة الصحف كمتغير مستقل، والمعرفة السياسية كمتغير تابع، فقد تظهر لنا عوامل أخرى تمثل متغيرات وسيطة، مثل المستوى التعليمي، والتخصص العلمي، والتعرض لوسائل الإعلام الأخرى، والانتماء لتنظيمات سياسية كالأحزاب مثلا حيث كل هذه العوامل تمثل متغيرات وسيطة يمكن ان يكون لها تأثير على المتغير التابع الذي هو هنا المعرفة السياسية، فهذه المعرفة قد تتدخل في تشكيلها عوامل اخرى مجتمعة، غير المتغير المستقل الذي حدده الباحث في قراءة الصحف، وهذه امور يجب ان يراعيها الباحث ويضعها في حسبانه دائما، ويعمل على ضبطها بما يساعده على فهم كل العوامل المؤثرة في الظاهرة التي يقوم بدراستها، ذلك ان عدم ضبط هذه العوامل سيقود إلى نتائج مشوشة وغير دقيقة.

إلا ان ما يجب الانتباه إليه هو ان المتغيرات ليست ثابتة في كل الأحوال، فالمتغير المستقل - مثلا - في دراسة معينة قد يصير متغير تابع في دراسة أخرى، والمتغير التابع في دراسة ما قد يتحول إلى متغير مستقل في دراسة أخرى ايضا، فلا وجود لمتغيرات مستقلة تكون دائما مستقلة، أو متغيرات تابعة

تصنف بانها تابعة دائما، أو متغيرات وسيطة تظل دائما تحت هذا المسمى، فالباحث هو الذي يسمي متغيرا ما بانه متغير مستقل، ويسمي متغير أخر بانه متغير تابع، ومتغير ثالث بانه متغير وسيط، وهكذا .. ففي المثال الأول المتعلق بدراسة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية للشباب والتعرض لوسائل الإعلام، من الممكن ان يتحول المتغير التابع الذي هو هنا انماط التعرض لوسائل الإعلام إلى متغير مستقل في دراسة حول: تعرض الشباب لوسائل الإعلام ودوره في المشاركة السياسية لهم، حيث يصير التعرض هو المتغير المستقل والمشاركة السياسية المترتبة على ذلك التعرض هي المتغير التابع، كما ان المتغير المستقل في دراسة حول: قراءة الصحف وعلاقتها بالممارسة السياسية، الذي هو هنا قراءة الصحف، قد يتحول إلى متغير تابع في دراسة أخرى حول: العلاقة بين مستوى المعرفة السياسية وقراءة الصحف، حيث يتحول المتغير المستقل في الدراسة الاولى الذي هو كما ذكرنا قراءة الصحف إلى متغير تابع ينتج عن مستوى المعرفة السياسية، الذي يصير هنا سببا في قراءة الصحف، كما ان الممارسة السياسية قد تتحول من متغير تابع في الدراسة المذكورة إلى متغير مستقل عندما تكون الدراسة حول: أثر الممارسة السياسية للأفراد على قراءاتهم للصحف اليومية، وفي دراسة للتعرف على العلاقة بين تعرض المرأة للصحف الرياضية وممارستها للرياضة، من الممكن ان يكون التعرض للصحف الرياضية هو المتغير المستقل، وممارسة الرياضة هو المتغير التابع عند التعرض للصحف الرياضية، وهذا صحيح، لكن في المقابل من الممكن ان يحدث العكس تماما، بمعنى ان تكون ممارسة الرياضة هي المتغير المستقل الذي يجعل المرأة تتعرض للصحف الرياضية وتتابعها انطلاقا من عشقها للرياضة وممارستها لها واهتمامها بها .. وهكذا.

ان الأمر هنا يقرره الباحث كما سبقت الاشارة وفق العديد من الاعتبارات العلمية، لكن يظل المتغير المستقل دائما وفي كل الأحوال هو الذي يؤدي إلى وجود المتغير التابع، ولابد من الاشارة هنا إلى انه وفي بعض الحالات لا يمكن ان يحل المتغير المستقل محل المتغير التابع، وذلك بسبب طبيعة الدراسة، فإذا اردنا معرفة علاقة متغير الجنس أو النوع باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، فإن المتغير المستقل هنا هو الجنس، اما المتغير التابع فهو استخدام تلك المواقع، ولا يمكن في هذه الحالة ان يتحول الاستخدام إلى متغير مستقل، ذلك لان الجنس ثابت، فالاختلاف بين الذكور والإناث قد يترتب عليه استخدامات مختلفة لكل منهما، اما استخدامات مواقع التواصل فلا يترتب عليها تغيير في الجنس .. وهكذا.

وبالإضافة إلى المتغيرات الثلاثة السابقة، المستقل، والتابع، والوسيط، فإن بعض الباحثين يضيفون عدد من المتغيرات الأخرى، ومن ذلك ما قدمه الدكتور محمد الوفائي على النحو التالي:[1]

1 – المتغير السابق أو المتقدم:

يقع المتغير السابق في الترتيب السببي قبل المتغير المستقل، وهو ما يجعله يختلف عن المتغير الوسيط الذي يقع بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويقدم الوفائي مثلا بالعلاقة بين مستوى التعليم والاقبال على التصويت، حيث من الممكن ان يوجد متغير سابق وهو المستوى الاجتماعي او الطبقة الاجتماعية للأسرة او نوع وظيفة الأب .. فهنا نجد ان المستوى الاجتماعي للأسرة أي الطبقة التي جاء منها المبحوث تسبق مستوى تعليم الفرد.

[1]– محمد الوفائي، مرجع سابق، ص 32 – 37.

2 – المتغير الزائف أو المختفي:

يقول الوفائي: قد يجد الباحث علاقة قوية بين متغيرين اثنين، ويعتقد ان هذا المتغير ربما حدث صدفة أو ارتبط بالأخر نتيجة وجود متغير ثالث هو الذي تسبب في إحداث كليهما .. فقد يلاحظ الباحث وجود علاقة بين الاستماع إلى الراديو وبين ارتفاع مستوى الحالة الاجتماعية في مجتمع ما، إلا ان ذلك قد يرجع إلى عامل أخر هو مكان الاستماع إلى الراديو، لان ذوي المستوى الاجتماعي المتميز يمتلكون سيارات خاصة بهم أكثر من الفئات الأخرى، ولذلك فهم يستمعون أكثر إلى الراديو، فلو ادخلنا متغير "مكان الاستماع" قد نجد المستوى الاجتماعي ليس هو المتغير المستقل في هذه الحالة وانه تفسير خادع.

3– المتغير المتضمن:

ينتج المتغير المتضمن بسبب استخدام بعض الباحثين لمتغيرات ضخمة أو واسعة وغير محددة، كأن يفترض الباحث ان البيئة الاجتماعية عامل من العوامل المؤثرة في شخصية الفرد .. فهذه المقولة صحيحة لكنها لا تشرح شيء، وبالتالي فعلى الباحث ان ينقب عن المتغيرات المتضمنة داخل مثل هذا المتغير الشامل .. ويضرب الوفائي مثال على ذلك بدراسة دور كايم حول الانتحار، والتي توصل فيها إلى ان الظاهرة تنتشر بين غير المتزوجين عنها لدى المتزوجين والذين لديهم اطفال .. ووجد ان المسألة ليست مرتبطة بالزواج كمتغير كبير، وانما فيما يخلقه الزواج من استقرار نفسي وشعور بالانتماء وعدم العزلة.

4– المتغير المحبط:

في بعض الحالات لا يكتشف الباحث وجود علاقة بين متغيرين، إلا انه عندما يقوم بإدخال متغير ثالث للاختبار "عامل الاختبار"، قد يكتشف وجود

علاقة، أي ان هناك متغيرا ثالثا أحبط هذه العلاقة او خفضها فهو لهذا متغير محبط.

5- المتغير المشوه أو المحرف:

وهو ذلك المتغير الذي يقلب الحقائق، أي يعكس النتيجة ويجعلها بخلاف الحقيقة، وهو اخطر أنواع المتغيرات لأنه مضلل، فهو لا يخفي الحقيقة او يقلل منها بل يقلبها تماما، ففي دراسة دوركايم السابقة انتهى إلى نتائج مختلفة مع سابقيه الذين كانوا يرون ان معدلات الانتحار بين المتزوجين مرتفعة وذلك لما يخلقه الزواج من ضغوط، وادخل دوركايم متغير جديد وهو عامل السن، وقال ان المتزوجين يبدون أكثر ميلا للانتحار وفقا للإحصائيات، لانهم ببساطة أكبر سنا، وبالفعل عرض دوركايم الاحصائية من جديد مع التحكم في متغير السن واثبت ان نسبة الانتحار بين المتزوجين أقل من غير المتزوجين إذا قورنت المجموعتان داخل فئة عمرية واحدة، أي ان عدم التحكم في متغير الاندماج الاجتماعي (عكس الوحدة أو العزلة)، أدى في بداية التحليل إلى تحريف الواقع، وبالتالي إلى خطأ التفسير.

ثالثا: المتغيرات المتصلة والمتغيرات المنفصلة:

يكمن الفرق الرئيسي والجوهري بين المتغيرات المتصلة والمتغيرات المنفصلة في ان الأولى أي المتغيرات المتصلة يمكن قياسها بواسطة ارقام صحيحة او كسرية، في حين ان المتغيرات المنفصلة يعبر عنها دائما بقيم صحيحة ولا يمكن ان تأخذ رقم كسري ولا يعبر عنها بأرقام كسرية، بل يعبر عنها دائما برقم صحيح.

"ان أي متغير يمكن ان يأخذ أي قيمة بين قيمتين يسمى متغيرا متصلا، ومثال على ذلك درجات الحرارة، والعمر، فمن الممكن ان يكون عمر الشخص 40 سنة أو 40,2 أو 40,9 سنة، اما المتغيرات المنفصلة او المنقطعة فلا يمكن

ان يأخذ أي قيمة بين قيمتين، ومثال ذلك عدد أطفال الأسرة، حيث لا يمكن القول بانه لدى الأسرة 2,5 طفل."[1]

كما ان الزمن الذي يخصصه المبحوث للتعرض لمواقع التواصل الاجتماعي، أو الزمن الذي يخصصه لقراءة الصحف، أو الاستماع إلى الإذاعة المسموعة أو مشاهدة التلفزيون أو المطالعة يعد متغيرا متصلا، إذ قد يخصص المبحوث ساعتان ونصف – على سبيل المثال – للاستماع إلى الاذاعة او متابعة التلفزيون، أو في التعرض لمواقع التواصل الاجتماعي، في مقابل ذلك فإن عدد المرات التي يتردد فيها المبحوث على السينما أو المسرح شهريا، او عدد الصحف التي يقوم بقراءتها، او عدد الكتب التي اطلع عليها، او عدد الحواسيب الموجودة في بيته تعد جميعها متغيرات منفصلة، لان الاجابة عليها من قبل المبحوث لا يمكن ان تكون إلا في شكل رقم صحيح، فهو قد يكون تردد على السينما مرتان في الشهر، وعلى المسرح مرة واحدة خلال الشهر، وانه يمتلك ثلاثة اجهزة حواسيب، ولا يمكن ان يذهب للسينما مرة ونصف، أو ان يكون لديه ثلاثة حواسيب ونصف، وهكذا فإن المتغيرات المنفصلة تظهر دائما في شكل قيمة صحيحة، ولا يمكن ان تأخذ قيمة كسرية ابدا.

رابعا: المتغيرات الكمية والمتغيرات النوعية:

من الممكن ان يتم النظر إلى المتغيرات من زاوية الكم والنوع، وذلك عندما نعبر عن المتغير بلغة الأرقام في مقابل لغة الخصائص التي يتصف بها، ففي المثال السابق فإن عدد الحواسيب التي يمتلكها المبحوث في بيته، أو عدد الصحف

---

[1]– عبدالرزاق شربجي، خالد الملا، الإحصاء الوصفي، بيروت، دار العلم للملايين، 1987م،ص21.

التي يقوم بشرائها، او مرات تردده على السينما او المسرح، أو الزمن الذي يقضيه في مشاهدة التلفزيون، او استخدام الانترنت تعد جميعها متغيرات يعبر عنها بلغة الارقام فقط، وفي هذه الحالة يتم تصنيف المبحوثين وفق معيار تراتبي يحدده الباحث، كأن ينتقل من الأكبر إلى الأصغر، أو من الأصغر إلى الأكبر، ليعبر في النهاية عن موقف أو وضعية معينة.

في مقابل ذلك فإن المتغيرات النوعية تعبر عن صفات أو خصائص معينة يتصف بها المبحوثين وفق هذا النوع من المتغيرات، وفق تقسيمات تعكس حالة محددة، كتقسيم المبحوثين – مثلا – بناء على متغير الجنس: ذكور وإناث، أو متغير التخصص العلمي: علوم إنسانية، وعلوم تطبيقية، أو متغير مكان الإقامة: ريف – حضر .. وهكذا يتم تقسيم وتصنيف المبحوثين وفق معايير واضحة ومحددة.

خامسا: أهمية المتغيرات:

ثمة سؤال يطرح نفسه هنا وهو: ما أهمية دراسة المتغيرات؟ ولعل الاجابة تكمن في ان المتغيرات تساعد الباحث في الكشف عن الكثير من الحقائق التي تتصل بالظاهرة التي يقوم بدراستها، فالمتغيرات تقدم الكثير من الاجابات التفصيلية للأسئلة المطروحة، ويساعد الربط بين المتغيرات في الوصول إلى الحقائق والبيانات والمعلومات التي تثري البحث وتطور المعرفة العلمية، وتساهم في وضع النظريات والقوانين العلمية.

ان دراسة المتغيرات تعني التعرف على العلاقة القائمة بينها، بما يساعد في تفسير الظواهر والمشكلات البحثية، وأهمية المتغيرات في البحث العلمي تكمن اساسا في دراسة علاقتها بعضها ببعض، حيث تقدم لنا دراسة المتغيرات

تفسيرات علمية ومنطقية للظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، فدراسة العلاقة – مثلا – بين السلوك العدواني للأطفال ومشاهدة أفلام العنف من شأنها ان تقدم لنا تفسيرا علميا إذا ما تم التحكم في بقية المتغيرات بالصورة الصحيحة لظاهرة تعرض الأطفال لأفلام العنف، وانعكاس ذلك على سلوكهم تجاه اقرانهم.

سادسا: الارتباط بين المتغيرات:

ان الارتباط بين ظاهرتين يعني اقتران التغير في ظاهرة بالتغير في ظاهرة أخرى، أي ان هناك علاقة بينهما .. فالارتباط هو علاقة بين متغيرين، بحيث إذا حدث تغير في المتغير الأول سبب تغيرا في المتغير الثاني سلبا او ايجابا،اما معامل الارتباط فهو مقدار قوة العلاقة ين متغيرين، وقد يكون هذا المعامل سالبا مما يدل على ان العلاقة بين المتغيرين عكسية، أو موجبا مما يدل على ان العلاقة بين المتغيرين طردية، أو قد تكون صفرا، وهذا يدل على انه لا علاقة بينهما .. وتنحصر قيمة معامل الارتباط بين +1 ، – 1، أو أي قيمة بينهما، ويلاحظ انه كلما اقتربت قيمة معامل الارتباط من الصفر فإن ذلك يشير إلى ضعف العلاقة بين المتغيرين، وإذا وصلت إلى +1 و 1 اصبحت علاقة تامة. (1)

وتتجه دراسة العلاقات إلى دراسة نوعين منها، هما: اتجاه العلاقة، وحجم العلاقة، فاتجاه العلاقة يعني اما ان تكون علاقة موجبة، أو علاقة سالبة، فالعلاقة الإيجابية هي ان الزيادة في قيم أحد المتغيرات تؤدي إلى زيادة في قيم المتغير الأخر، بينما تشير العلاقة السالبة إلى ان الزيادة في قيم أحد المتغيرات تؤدي إلى النقصان في قيم المتغير الأخر.(2)

---

[1]– عبداللطيف جاسم الحشاش، مرجع سابق، ص165

[2]– عبدالله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص71.

وكمثال على العلاقة الايجابية: العلاقة بين التعرض للقنوات الاخبارية وزيادة معدل المعرفة السياسية، فكلما زاد التعرض للقنوات الاخبارية زاد معدل المعرفة السياسية، في مقابل ذلك فإن العلاقة السلبية يمكن التعبير عنها بالمثال التالي: كلما زاد تعرض الشباب للقنوات الدينية قلت لديهم نزعة الجريمة، وكلما زاد تعرض الأطفال للتلفزيون قل مستوى التحصيل العلمي لديهم .. وهكذا.

اما حجم العلاقة فيقصد به المدى الذي تتغاير فيه المتغيرات سلبا وايجابا وأعلى حجم للعلاقة هي العلاقة التامة، واقل حجم للعلاقة هو صفر، حيث تعبر العلاقة التامة على قوة العلاقة، اما حين يكون حجم العلاقة صفر (أي علاقة صفرية) فذلك يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرات،[(1)] وقد تكون العلاقة محدودة أو متوسطة .. وهكذا، فقد تكون هناك علاقة مرتفعة – مثلا – بين النوع أو الجنس (ذكور وإناث)، ومتابعة برامج تلفزيونية معينة، أو وجود علاقة ضعيفة أو محدودة بين الجنس واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بمعنى ان متغير النوع هنا لا يتدخل بشكل واضح في استخدام أو عدم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

ففي المثال السابق المتعلق بالتعرض للقنوات الاخبارية وزيادة المعرفة السياسية، فإن حجم العلاقة يكون تام إذا ما اتضح وجود ارتباط قوي بين المتغيرين المستقل المتمثل في التعرض للقنوات الاخبارية، والتابع المتمثل في مستوى المعرفة السياسية، وحجم هذا الارتباط قد يكون سلبي او ايجابي، أي وجود علاقة ايجابية تامة، أو ووجود علاقة سلبية تامة، فحجم العلاقة لا يعكس اتجاه العلاقة، وانما يعكس شدتها.

---

[1]– المرجع السابق، ص71، 255

والارتباط بين متغيرين لا يعد كافيا للاستنتاج بان المتغيرين مرتبطان سببيا، فأحد المتطلبات الرئيسية للسببية هو بقاء الارتباط بين المتغيرين الأصليين بعد استبعاد آثار المتغيرات الأخرى السابقة لهما سببيا، ويمكن تحقيق هذا بواسطة عملية تسمى السيطرة، التي تعني إزالة آثار المتغيرات الأخرى أو الخارجية من العلاقة بين المتغيرين.[1]

[1]– يونس حمادي علي، مرجع سابق، ص243

الفصل السادس

العينات

أولا: مجتمع الدراسة والعينة:

قبل التطرق للعينات بشكل مفصل لابد من الاشارة اولا إلى المجتمع الذي تسحب منه العينة، وهو ما يعرف بمجتمع الدراسة، حيث بدون التعرف على هذا المجتمع وتحديد مجاله لا يمكن بأي حال من الأحوال سحب عينة صحيحة وممثلة، فما هو مجتمع الدراسة؟ وكيف يتم تحديده؟

يقصد بمجتمع الدراسة جميع الوحدات أو العناصر التي يتألف منه المجتمع الذي سيقوم الباحث بدراسته، وقد يكون هذا المجتمع أفراد، أو اشياء، كأن يكون صحف – مثلا –أو اذاعات، أو مؤسسات، او شركات، أو مناطق، أومدن، أو قرى، أو جامعات، أو بلدان، أو غير ذلك .. وذلك حسب طبيعة البحث والتخصص العلمي للباحث، فالباحث في مجال الإعلام على سبيل المثال والذي يرغب في دراسة اتجاهات الصحف الليبية نحو قضية ما فإن مجتمع الدراسة بالنسبة له هو كل الصحف الليبية، والباحث الذي يدرس واقع العلاقات العامة في الشركات النفطية العاملة في ليبيا فإن جميع هذه الشركات تمثل مجتمع الدراسة في هذا البحث.

وعلى الباحث ان يقوم بإعداد قائمة كاملة ودقيقة بمفردات المجتمع الاصلي وتسمى اطارا، وعند اعداد هذا الاطار يجب ان يراعى ان يكون كافيا، فيشتمل على جميع الفئات التي تدخل في البحث[1]، وتعرف اطار المعاينة بانها "قائمة بالمفردات أو الوحدات التي يضمها المجتمع الاحصائي، فيجب ان تمثل كل مفردة أو وحدة في هذا الاطار على سبيل الحصر الدقيق، مثل أسماء جميع الناجحين في

[1]– عبدالستار جبار الضمد، البحث العلمي وتطبيقات الاحصاء الرياضي، ط1، الزاوية، دار شموع الثقافة، 2002م، ص32.

الثانوية العامة – دليل العاملين في مؤسسة معينة .. حيث يجب ان يتوفر للباحث حصر دقيق لهذه الاسماء حتى يضمن نفس فرص الاختيار لجميع المفردات"[1].

وغالبا ما يبدو مجتمع الدراسة واضحا ومحدد من خلال عنوان البحث الذي تتحدد فيه معالم وحدود ذلك المجتمع، ومن أمثلة ذلك البحث الذي عنوانه: معالجة الصحف الليبية لقضايا التنمية الاجتماعية في الفترة من 1992م – 1999م، حيث تتضح حدود مجتمع الدراسة وملامحه بصورة دقيقة في الصحف الليبية التي صدرت في فترة زمنية محددة.

وفي الواقع فإن تحديد مجتمع الدراسة بصورة واضحة يعد خطوة مهمة في البحث العلمي، وذلك حتى يتجه الباحث مباشرة إلى دراسة مجتمعه وفق الحدود الموضحة والمرسومة، وكلما كان مجتمع الدراسة واضحا ومفهوما ومحددا للباحث كلما كان بإمكانه بعد ذلك ان يقوم بسحب عينته من هذا المجتمع بطريقة علمية وممثلة لكافة أفراد المجتمع، فالتحديد المثالي للمجتمع سوف يقود الباحث بعد ذلك إلى اختيار وسحب عينة مثالية وممثلة للمجتمع، وبشكل أكثر دقة يمكن رصد الأهمية العلمية لخطوة تحديد مجتمع الدراسة وذلك كالتالي:

1 – ان تحديد مجتمع الدراسة والتعرف على مكوناته وظروفه وواقعه وطبيعته يساعد الباحث بعد ذلك على اختيار المناهج والأدوات المناسبة التي من خلالها سيقوم بجمع البيانات والمعلومات المطلوب الحصول عليها، وفقا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها وفروضها، فطبيعة مجتمع الدراسة تتدخل إلى حد كبير في تحديد المناهج والأدوات المطلوب استخدامها في التعامل معه، والباحث في هذه الحالة يشبه الفلاح الذي يتوجه لجني الثمار من الحقل، حيث على الفلاح هنا ان يتعرف أولا على كل تفاصيل ذلك الحقل وما يحتويه من ثمار واشجار مختلفة،

---

[1]– عبدالحميد صفوت ابراهيم، البحث العلمي: مفهومه – أدواته – تصميمه، ط2، الرياض، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2010م، ص185.

حتى يصطحب معه الوسائل والأدوات التي تتناسب وطبيعة الثمار وطريقة جنيها بالصورة الصحيحة، وهو بالضبط ما يجب ان يفعله الباحث الذي عليه أولا ان يتعرف جيدا على مجتمع دراسته ليحدد بعد ذلك المناهج والأدوات والأساليب المناسبة التي تتيح له تحقيق أهدافه البحثية.

2 – ان التحديد الدقيق لمجتمع الدراسة والتعرف على حجمه وحدوده ومجالاته المكانية والزمنية والبشرية، سوف يسهل على الباحث تحديد حجم عينته بالصورة الصحيحة، والملائمة لحجم المجتمع ومكوناته، حيث ينعكس حجم المجتمع بصورة واضحة على حجم العينة، فإذا كان المجتمع متجانس فإنه بالإمكان الاكتفاء بدراسة عينة محدودة، اما في حالة وجود اختلافات وتباينات ظاهرة في المجتمع فيصير بالضرورة سحب عينة كبيرة، بما يضمن تمثيل كافة عناصر المجتمع.

3 – ان التعرف على طبيعة مجتمع الدراسة واطيافه ومكوناته وفئاته يساعد الباحث على طريقة سحب عينته بما يتناسب والحجم الحقيقي لكل فئة، فالتعرف مثلا على عدد الذكور في المجتمع، او عدد المنخرطين في كل مهنة سوف يتيح للباحث اختيار عينته لتكون ممثلة احسن تمثيل لكل تلك المكونات، سواء فيما يتعلق بالجنس (ذكور واناث)، أو المهنة (طلاب – موظفون – أطباء – معلمون .. الخ)، أو غير ذلك.

4 – يساعد التعرف على مجتمع الدراسة الباحث على تحديد نوعية العينة التي تتماشى وطبيعة المجتمع ومكوناته، فالعينة العشوائية – مثلا – بمستوياتها المختلفة تتناسب مع المجتمع المتجانس، كما ان العينة الطبقية يفضل استخدامها في حال تقسيم المجتمع إلى مجموعة من الطبقات، ويمكن تحديد ذلك التقسيم الطبقي على أساس المهنة أو الدخل .. الخ، اما العينة المساحية فإنها تصلح عندما

يتكون مجتمع الدراسة من مناطق جغرافية مختلفة، كمجموعة من القرى، أو المدن، أو البلدان.

ثانيا: مفهوم العينة:

العينة هي جزء من الكل، ولكن أي جزء؟ وأي كل؟ ذلك هو السؤال الذي ننطلق منه عند اختيارنا وتحديدنا للعينة، فليس أي جزء من أي كل هو عينة بالمفهوم العلمي للمصطلح، فللعينة في البحث العلمي شروط وقواعد لابد من الالتزام بها، حيث لا يمكن تحديد هذا الجزء الذي هو العينة إلا بعد التعرف على هذا الكل الذي هو المجتمع، فعينة الدراسة إذا ما سحبت بطريقة صحيحة ووفق أساليب وخطوات علمية فإنها حينئذ ستمثل الكل الذي هو المجتمع، وفي هذه الحالة فقط يمكن الاطمئنان إلى النتائج التي نتوصل إليها من دراستنا لعينة محدودة.

وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف العينة بانها "جزء من مجتمع الدراسة من حيث الخصائص والصفات، ولذا فبدلا من ان يلجأ الباحث إلى دراسة كل وحدات المجتمع، وهي قد تكون كبيرة جدا مما يصعب دراستها فإنه يلجأ إلى دراسة عينة مصغرة للمجتمع تغنيه عن دراسة كافة وحدات المجتمع[1]، كما يمكن تعريف العينة بانها "نسبة من الأفراد الذين يحددهم المجتمع الاحصائي، ويفترض ان النتائج التي نتوصل اليها من الدراسة التي تجرى عليها يمكن ان تعامل وكأمها نتائج الدراسة على المجتمع الاحصائي"[2]، اما وحدة المعاينة فهي المفردة،

---

[1]– حسين فرحان رمزون، قراءات في اساليب البحث العلمي، عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 1994م، ص60.

[2]– عبدالحميد صفوت ابراهيم، البحث العلمي: مفهومه – أدواته – تصميمه، ط2، الرياض، دار الزهراء للنشر والتوزيع، 2010م، ص184،183.

ويقصد بها الأفراد الين يضمهم المجتمع الاحصائي، ويشترط لذلك ان يتوافر حصر لجميع افراد هذا المجتمع، وفي حالة صعوبة الحصر الشامل او عدم امكان الحصول على أسماء كل مفردات المجتمع، فإننا نلجأ إلى تقسيم المجتمع إلى وحدات للمعاينة، ونختار نسبة من هذه الوحدات لتشكل عينة ممثلة لكل وحدات المجتمع(1)، ويلاحظ ان مفهوم وحدة (unit) مأخوذ من مفهوم مجموعة (blouk) وهو تقسيم مباني حي معين إلى بلوكات متجانسة في داخلها "فيلات – مجمع تجاري – مجمع سكني – مساكن للإيجار" وتميل الدراسات إلى تحديد وحدة المعاينة ب 5000 نسمة، فإذا كان البلوك يشمل عدد أكبر فإنه يقسم إلى وحدات للمعاينة تضمن التجانس مع تقارب الأعداد، وبهذه الطريقة نضمن وحدات متجانسة في طبيعة الحياة، ومتساوية في عدد الأفراد، وسنضمن ايضا صدق التمثيل النسبي للأماكن أو التجمعات المزدحمة للسكان(2).

نستنتج مما سبق ان العينة هي ما يتم دراسته نيابة عن المجتمع الذي تنتمي إليه، فالعينة هي ذلك الجزء الذي يقع عليه الاختيار لدراسته وفقا لاعتبارات علمية محددة، أهمها التمثيل الحقيقي للمجتمع الذي سحبت منه، حيث يتيح التمثيل الجيد امكانية تعميم النتائج وسحبها على كل المجتمع، وبالتالي فإنه لا يمكن ان نصف كل جزء من المجتمع بانه عينة، ويؤكد الدكتور محمد منير حجاب على هذا الاتجاه بقوله: "ان العينة ليست مجرد جزء من المجتمع حسبما اتفق، ولكنها اختيار واع تراعى فيه قواعد واعتبارات علمية معينة لكي تكون نتائجها قابلة للتعميم على المجتمع الأصلي"(3).

1- المرجع السابق، ص184.

2- المرجع السابق، ص184.

3- محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، ط3، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002م، ص31.

وكلما حرص الباحث على اختيار عينته بطريقة علمية سليمة كانت نتائجه أكثر دقة، كما لو طبقت على كافة وحدات المجتمع الأصلي الذي سحبت منه، وبالتالي فإن الثقة في النتائج لا تتحدد فقط بزيادة حجم العينة ولكن تتحدد أولا بطريقة اختيارها، فالعينة الكبيرة غير الممثلة تمثيلا صحيحا لمجتمعها لا تقود إلى نتائج يمكن تعميمها، في حين ان عينة صغيرة ممثلة تمثيلا صحيحا وعلميا لمجتمعها الأصلي ستقود إلى نتائج أكثر دقة وثقة ايضا.

ثالثا: لماذا نلجأ إلى استخدام العينات في البحث العلمي؟:

قلنا ان العينة في البحث العلمي هي الجزء الممثل تمثيلا صحيحا للكل الذي تنتمي إليه، وبالتالي فإن النتائج التي نصل اليها وفق هذا الأسلوب تمثل ذلك الكل، ولرب قائل: لماذا لا ندرس ذلك الكل حتى تكون نتائجنا أكثر دقة ومصداقية؟ .. وفي الواقع فإنه يظل من الأفضل دراسة الكل إذا كان ذلك متاحا وممكنا، وهو امرأ غير متوفر في أغلب الحالات، حيث من الصعب بل من المستحيل احيانا فعل ذلك خاصة في بعض التخصصات والحالات العلمية، وبالتالي فإننا نلجأ لاستخدام أسلوب العينات العلمية شرط وجود ضمانات تتيح تمثيلا حقيقيا لكافة عناصر المجتمع الأصلي.

وفي الواقع فإن اسلوب العينات يعد الأسلوب الأكثر استخداما بين الباحثين اثناء دراسات مجتمعات واسعة، وذلك لما يوفره هذا الأسلوب يمكن حصرها فيما يلي:

1 – يوفر اسلوب العينات الكثير من الجهد للباحثين، فبدلا من دراسة كافة وحدات وعناصر مجتمع الدراسة فإن الباحث يقتصر فقط على عدد مجدود من الوحدات، يرى انها تمثل ذلك المجتمع، مما يعني توفير واختصار الكثير من

الجهد للباحث أو الفريق البحثي، ويبدو الأمر أكثر وضوحا عندما يكون حجم مجتمع الدراسة كبير ومتسع، سواء تعلق الحجم بعدد الوحدات والعناصر، أو بالرقعة الجغرافية التي تمتد عليها تلك الوحدات والعناصر.

2 – يختصر اسلوب العينات الكثير من الوقت، ذلك ان تحديد وحدات معينة يتم اجراء الدراسة عليها دون مجتمع الدراسة بالكامل من شأنه ان يجعل الوقت الذي يقضيه الباحث في جمع بياناته وكتابة تقريره العلمي أقل بكثير مما لو قام بدراسة المجتمع ككل، وهو امرا مفيد وعلى درجة كبيرة من الأهمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بدراسة بعض الظواهر المرتبطة بظروف زمنية آنية ومحدودة، والمطلوب الوصول إلى نتائج سريعة بشأنها، ويمكن الاستفادة منها في تشخيص ومعالجة تلك الظواهر، كما ان اختصار الوقت واجراء البحوث في زمن قصير من شأنه ان يجعل النتائج التي يتم التوصل اليها تتسم بالجدة والحداثة.

3 – يساعد استخدام اسلوب العينات في ترشيد الانفاق المالي في مجال البحث العلمي، وذلك على عكس دراسات المسح الشامل، خاصة في المجتمعات الكبيرة، فصغر حجم العينة من شأنه ان يوفر ليس فقط الجهد والوقت، بل المال ايضا، حيث تحتاج البحوث إلى ميزانيات كبيرة ونفقات مالية مرتفعة لتغطية نفقات البحث، كتنقل الباحث من مكان لأخر لجمع البيانات والمعلومات واجراء المقابلات والتجارب، وشراء المعدات والوسائل اللازمة لإجراء البحث، وتأجير المعامل وتجهيزها، واقتناء الكتب وتصويرها، وعمليات الطباعة .. وغير ذلك.

ان اختصار الوقت وتوفير الجهد سوف يؤثران بالتأكيد بعد ذلك على الانفاق المالي، وسيساهمان بلا شك في توفير المال، الأمر الذي يساعد بدوره في انجاز بحوث أخرى.

4 –توفر العينات دقة اكبر من عملية الحصر الشامل في المجتمعات الكبيرة والضخمة، وذلك اثناء عمليات العد واستخراج النسب المئوية عند عرض وتحليل

النتائج، بحيث لا يقع الباحث في خطأ النسيان أو السهو أثناء عملية العد للمجموعات الكبيرة بسبب حجمها، "حيث يساعد استخدام العينة على تقليل التحيز الناتج عن عدم الدقة في قياس الظواهر، إذ ان اقتصار البحث على عدد محدود من المفردات يمكن الباحث من استخدام طرق سليمة في القياس، بينما قد يتعذر استخدام هذه الطرق إذا اجري البحث على أساس الحصر الشامل"[1] كما ان الفاقد من مفردات العينة عادة قليل وذلك على عكس الحصر الشامل، حيث يرتفع عدد الوحدات المفقودة خاصة عند اجراء الاستبيانات والمقابلات مع أفراد المجتمع، وهو ما يصعب تعويضه، وذلك على عكس استخدام اسلوب العينات الذي يتيح تعويض المفردات المفقودة بكل يسر وسهولة بمفردات أو وحدات اخرى، وكمثال على ذلك فإنه عند اجراء دراسة على بعض الصحف للتعرف على انواع الأخبار المنشورة فيها بأسلوب الحصر الشامل فانه على الباحث ان يلتزم بتحليل كافة أعداد هذه الصحف خلال الفترة الزمنية المحددة، وهنا قد تعترضه مشكلة عدم توفر بعض الأعداد، وهو أمرا كثيرا ما يواجه الباحثين، وبالتالي تعذر اتمام أسلوب الحصر الشامل، أما في حالة العينة فإن امام الباحث مجال لتعويض الأعداد المفقودة بأعداد أخرى.

إلا انه وعلى الرغم من كل ذلك فإن هذه الصعوبات تقتصر عادة على المجتمعات الكبيرة والواسعة، أما في حالة المجتمعات الصغيرة التي يسهل حصرها فإنه بالإمكان التعامل معها باستخدام اسلوب الحصر الشامل، وهو أمرا لا شك انه سوف يقود إلى نتائج أكثر دقة وثقة، وبالإمكان تعميمها بعد ذلك.

5 – ان العديد من الدراسات والبحوث انتهت إلى انه بالإمكان التوصل إلى نفس النتائج باستخدام اسلوب العينة، كما لو استخدمنا الحصر الشامل[2]، ويبدو

---

[1] – المرجع السابق، ص29.

[2] –Richard, W Budd (et al) Content Analysis OF Mass Communication London: The Mac Millan co., 1967, p21 : في: عابدين الدردير الشريف،

ذلك أكثر وضوحا في المجتمعات المتجانسة، وبالتالي وطالما تتيح لنا العينات نتائج مطابقة أو حتى قريبة ومشابهة لأسلوب الحصر الشامل فإنه من الممكن الاعتماد عليها كطريقة موثوق بنتائجها في البحث العلمي، بدل من اخضاع المجتمع بالكامل للدراسة.

6 –"استحالة دراسة المجتمع بالكامل في بعض الاحيان، حيث تتطلب بعض الحالات استخدام العينات حصرا، إذ لا يمكن مع تلك الحالات دراسة جميع وحدات المجتمع لما يسببه من خسائر كبيرة بسبب الاستحالة، فمثلا عند تحليل دم المريض يكتفي الطبيب بفحص عينة منه لأنه من غير الممكن أخذ كل دمه للاختبار، كذلك عند فحص جودة الانتاج لأية سلعة فإنه يكتفى بالضرورة بعينة صغيرة لاختبارها والا فإن اختبار جميع الوحدات سيؤدي إلى خسائر فادحة، وكذلك الأمر في المجتمعات اللانهائية مثل الطيور والاسماك"[1].

7 – قد يبدو للوهلة الاولى ان الاستنتاجات الخاصة بالمجتمع خلال دراسة العينة غير مطابقة لواقع المجتمع، إلا ان استخدام الاساليب والطرق الاحصائية العلمية من قبل ذوي الخبرة والاختصاص في تصميم العينة والحاجة إلى عدد قليل نسبيا من الملاكات التنفيذية من شأنه ان يقلل كثيرا من احتمال عدم مطابقة العينة لخصائص المجتمع، ومن احتمال وقوع الأخطاء، بل على العكس ان الحاجة لاستخدام أعداد كبيرة من العاملين في المسوحات الشاملة من شأنه ان يؤدي إلى تراكم أخطاء الأفراد، نتيجة لتباين كفأتهم ومستوى تدريبهم وصعوبة متابعتهم، كما ان توافر الطرق العلمية المناسبة للقياس والاختبار سيتيح لنا فرصة

الممارسة الاخبارية في الصحافة الليبية – دراسة تطبيقية، اطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، 1996م، ص255.

[1]– عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، الطرق الاحصائية التطبيقية للمعاينة، الزاوية، ليبيا، منشورات جامعة السابع من ابريل، 1995م، ص15،16.

التأكد من مستوى دقة النتائج ويجعلنا في مأمن من معطيات العينة واستخدام نتائجها كتقديرات جيدة لمعالم المجتمع الاحصائي.[1]

رابعا :شروط اختيار العينة:

يخضع اختيار العينة لعدد من الاعتبارات التي على الباحث ان يضعها في حسبانه، فالأمر ليس متروكا هكذا لمزاج الباحث واهوائه ورغباته وميوله الشخصية، بل تحدده ضوابط علمية صارمة .. حيث يجب على الباحث وقبل ان يختار طريقة سحب عينته ونوع العينة التي يريد سحبها ان يجيب على السؤال التالي: ماذا اريد من هذا البحث؟ وما الهدف من اجرائه؟ وهل مطلوب تعميم النتائج ام العينة لا تمثل الانفسها؟ وما نوع البحث الذي يرغب في اجرائه؟ هل هو – مثلا – بحث استطلاعي كشفي مبدئي يوفر فقط معلومات أولية تفيد بعد ذلك في اجراء دراسات لاحقة اكثر عمقا واتساعا؟ فالدراسات الكشفية الاستطلاعية غير الدراسات التجريبية، وهذه الأخيرة غير الدراسات المسحية .. وهكذا .. فالدراسات التجريبية في العلوم الانسانية – مثلا – تتسم بصغر عيناتها وشدة الضبط فيها.

وفي كل الأحوال فإن لسحب العينة شروط يجب على الباحث معرفتها والالمام بها، وهي كالتالي:

1 –على الباحث ان يراعي ان تكون العينة ممثلة تمثيلا حقيقيا وصادقا لكل وحدات وعناصر المجتمع، وهو امرا يتطلب من الباحث أولا معرفة مباشرة لمجتمعه من حيث حجمه ومكوناته وتقسيماته .. إلى أخر ذلك .. وثانيا ان يكون على اطلاع ومعرفة بأنواع العينات وشروط اختيار كل منها وطريقة سحبها –

---

[1]– المرجع السابق، ص15.

وهو ما سنتعرف عليه لاحقا بالتفصيل –وذلك حتى يضمن اختيار النوع الملائم منها لطبيعة مجتمعه، حيث لا توجد وصفة واحدة ومحددة لطريقة اختيار نوع العينة او آلية سحبها، فلكل بحث ولكل عينة ولكل مجتمع ظروفه التي تتدخل في ذلك، كما أن الأمر في كثير من الأحيان متروك للباحث في اختيار نوع وحجم العينة التي يرى انها تتناسب مع بحثه واهدافه، وانها الاقدر على تمثيل المجتمع الذي يقوم بدراسته، مع مراعاة الضوابط العلمية في كل الاحوال.

2 –على الباحث ان يتيح الفرصة لكافة افراد مجتمعه لكي يكونوا من ضمن العينة التي ستجرى عليها الدراسة، وذلك حتى لا يتهم بالتحيز في اختيار عينته، ويتطلب ذلك مجموعة من الاجراءات والضوابط العلمية، فإذا كان الباحث يجري دراسته – مثلا – حول استخدام طلاب جامعة الزاوية لمواقع التواصل الاجتماعي فإن عليه في هذه الحالة ان يجعل الأمر متاحا لكافة الطلاب في اطار حجم العينة المطلوبة، بحيث تشمل طلاب الكليات النظرية والتطبيقية، ثم ينتقي منها بأسلوب علمي وبالتمثيل المتساوي لأفراد المجتمع الاصلي كليات محددة ممثلة للكليات النظرية، وأخرى ممثلة للكليات التطبيقية، ثم يتم سحب عينة من الطلاب الدارسين بهذه الكليات بطريقة تكفل لكل واحد منهم احتمالية ان يكون من ضمن العينة، كأن يقسم عينته على التخصصات داخل كل كلية، مراعيا تمثيل الذكور والإناث وسنوات الدراسة وفق نسبة كل منها في المجتمع الاصلي، وبالتالي فإن هذه الاجراءات إذا ما تمت بطريقة صحيحة ومنضبطة علميا فإننا سوف نتيح الفرصة لكافة فراد ووحدات المجتمع الأصلي لكي يكونوا ضمن العينة المختارة للدراسة.

خامسا :حجم العينة:

قد يبدو مستغربا ان نقول بانه لا يوجد حجم معين للعينات يمكن ان يقدم كوصفة ثابتة ومتفق عليها لكل أنواع البحوث، وذلك على الرغم من وجود اتفاق

على معايير معينة لحجم العينة، ولا يعني كل ذلك ان الأمر متروك لمزاج الباحث ولرغبته الشخصية، بل ان هناك شروطا علمية وموضوعية هي التي تحدد حجم كل عينة وفق طبيعة كل دراسة، فمبدئيا يجب الا يقل حجم العينة الصغيرة – كما هو متفق عليه من الناحية العلمية – عن ثلاثين مفردة، والا يقل حجم العينة الكبيرة عن مائة مفردة، و"يقدم فقهاء المنهجية امثال: بورق Borg وجال Gallوستالي Stanley بعض المقترحات بخصوص حجم العينة، وهي: في البحوث الارتباطية يجب الا يقل حجم العينة عن ثلاثين فردا، وفي البحوث التجريبية يجب الا يقل حجم العينة عن 15 فردا في كل مجموعة، وفي البحوث المسحية يجب الا يقل حجم العينة عن 100 فردا، وفي البحوث الوصفية يجب الا يقل حجم العينة عن 20% في المئات، و10% في الألاف، و5% في عشرات الألاف"[1].

وفي مجال العمل الاحصائي يوجد اتجاهان عند تقدير حجم العينة، يعتمد الاتجاه الأول على الخبرة السابقة للباحث في هذا المجال، حيث اظهرت خلاصة الخبرات والتجارب ان حجم عينة في حدود 10% إلى 15% من حجم المجتمع الأصلي يبدو ملائما في معظم الدراسات والبحوث، ويتميز هذا الاتجاه في تقدير حجم العينة بالسهولة، كما يفيد بعض الباحثين قليلي الخبرة في مجال العمل الاحصائي، اما الاتجاه الثاني فيرتبط اساسا بنظرية الاحتمال، مما يتطلب من الباحث الالمام بقدر وافر من المعلومات الاحصائية والرياضيات حتى يستطيع استخدام الاساليب الاحصائية في تقدير الحجم المثل للعينة .. وتتمثل أهم العوامل

---

[1]– العجيلي عصمان سركز، عياد سعيد امطير، البحث العلمي : أساليبه – تقنياته، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002م، ص187. في : مفتاح محمد عبدالعزيز، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية – أساليبها وتقنياتها، بيروت، دار النهضة العربية، البيضاء ليبيا، مكتبة الزهراء، 2010م، ص24، 25.

والمتغيرات الرئيسية المحددة لحجم العينة في نسبة الخطأ المسموح به أو درجة الثقة أو الدقة، ومعامل التشتت أو الانحراف المعياري بين مفردات العينة أو المجتمع ان امكن، والاختلاف النسبي بين المتوسط الحسابي للعينة ومتوسط المجتمع[1]، ويتم ذلك من خلال معادلات احصائية وصيغ رياضية، ولذا فإنه من المهم للباحث الذي لا يمتلك الخبرة الاحصائية الكافية ان يستعين بمتخصص في الإحصاء اثناء الشروع في تحديد وسحب عينة الدراسة، بما يضمن الوصول إلى مستوى عال من الثقة.

وفي واقع الأمر فإن على الباحث ان ينتبه قبل ان يتخذ قرارا بحجم العينة إلى ان تكون العينة ممثلة تمثيلا صحيحا للمجتمع الذي سحبت منه، وهو الشرط الأساسي والأول للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، ولابد للباحث ان يدرك ان أي خلل في تحديد عينته من شأنه ان يجعل جهده العلمي برمته يذهب سدى، وبالتالي فإن عليه ان يكون على اطلاع واسع على أساليب اختيار العينة، ومدركا لأهمية العمل البحثي الذي هو بصدده، وأهمية النتائج التي سيتوصل إليها، وهو امرا يجعله محط مسؤولية علمية كبيرة، مما يلزمه بان يولي اختيار عينته عناية خاصة حتى تكون النتائج التي يتوصل إليها محط احترام وتقدير بقية الباحثين، ويكون بالإمكان الاستفادة منها علميا لصالح المجتمع، فالبحث العلمي ليس مجرد جهدا ينال به الباحث درجة علمية معينة، لكنه بالأساس عمل نبيل يسعى إلى المساهمة في تطوير المجتمع والارتقاء به.

وفي كل الأحوال فإن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب على الباحث ان يضعها في الحسبان لتحديد حجم عينته، وذلك كالتالي:

---

[1]– فتحي عبدالعزيز ابوراضي، الطرق الاحصائية في العلوم الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، 1998م، ص28،29.

أ – اعتبارات تتعلق بطبيعة المجتمع محل الدراسة:

وتتمثل هذه الاعتبارات في:

1 – حجم المجتمع:

فكلما زاد حجم المجتمع زاد بالتالي حجم العينة، فالمجتمعات الكبيرة تتطلب سحب عينات أكبر من المجتمعات متوسطة أو صغيرة الحجم، "والحجم الملائم للعينة هنا لابد وان يعكس الخصائص الفعلية للمجتمع المدروس"[1]، إلا انه وفي المقابل يجب التسليم بان زيادة حجم العينة لا يتبعه بالضرورة زيادة في الدقة المطلوبة، ذلك لان عينة من عشرة ملايين شخص مختارة اختيارا غير سليم يمكن ان تكون نتائجها أقل دقة من عينة من مائة شخص مختارة اختيارا صحيحا[2].

2 – درجة تجانس المجتمع:

فكلما كان المجتمع متجانسا اتاح ذلك للباحث مجالا لان تكون العينة أصغر، أما إذا كان المجتمع غير متجانس فإن ذلك يتطلب تمثيلا أعلى لكافة الشرائح والفئات التي يشتمل عليها المجتمع، وبالتالي يجب ان تكون العينة كبيرة، فإذا كان الباحث يجري – على سبيل المثال – دراسة على استخدام طلاب المرحلة الاعدادية للصحافة المدرسية في مدينة معينة فإن مجتمع الدراسة في هذه الحالة يعتبر متجانس إلى حد كبير، وبالتالي فإن الاكتفاء بعينة صغيرة نسبيا يعد ممثل في هذه الحالة، أما إذا كان الباحث يجري دراسة حول استخدامات المرأة الليبية للقنوات الفضائية والاشباعات المتحققة فإن العينة في هذه الحالة يجب ان تكون

1– عبدالله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي، جامعة قاريونس، 1988م، ص175.

2– احمد بدر، مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص161.

كبيرة، ذلك لان المجتمع هنا متشعب وغير متجانس، فهناك المرأة المتعلمة، والمرأة الأمية، والمرأة الريفية والمرأة الحضرية، والمرأة العاملة والمرأة غير العاملة، والمرأة المتزوجة والمرأة غير المتزوجة، وهي اعتبارات يجب ان تراعى جميعها مما يتطلب سحب عينة أكبر.

ب – اعتبارات تتعلق بطبيعة البحث ذاته من حيث أهدافه ونتائجه:

وتتمثل هذه الاعتبارات في:

1 –أهداف البحث:

حيث تتدخل الأهداف المتوخاة من البحث في تحديد حجم العينة، فإذا كان الباحث يرغب في تعميم النتائج التي توصل إليها في بحثه على مجتمع الدراسة بالكامل فإن ذلك يتطلب عينة أكبر، أما إذا كانت العينة لا تمثل إلا نفسها فقط وان النتائج لن يتم سحبها على بقية أفراد ووحدات المجتمع فإن عينة صغيرة قد تكون كافية، كما ان الدقة التي يسعى الباحث للوصول إليها في نتائجه تتدخل هي الأخرى في حجم العينة، فإذا كان الباحث يتطلع إلى الوصول إلى دقة عالية لنتائجه فإن ذلك يتطلب ان تكون العينة كبيرة، أما في حالة اكتفائه بنتائج أقل دقة فإن عينة صغيرة ستكون في هذه الحالة كافية.

2 – درجة التفاصيل المطلوبة في نتائج البحث:

"فإذا كانت تلك النتائج ستستخدم كتقدير أو مؤشر على المستوى الوطني كله فإن عدد الحالات المطلوبة في البحث تكون محدودة، أي ان نسبة أفراد العينة إلى مجموع الأشخاص في المجتمع الكلي موضوع البحث يمكن ان تكون نسبة صغيرة مثل 1%، اما إذا كانت التقديرات مطلوبة لتدل على أجزاء الوطن الواحد

كالولايات او المحافظات فإن الأمر يستدعي حالات أكثر من السابقة، وذلك لتمثيل كل واحدة من هذه الولايات أو المحافظات."[1]

3 – درجة تغير الصفة التي تقاس:

" إذا كانت العينة لازمة لقياس متغير مثل الدخل القومي فإن الحالات التي تتضمنها العينة يجب ان تكون أكثر من الحالات اللازمة لقياس متغير مثل السن أو الجنس، وذلك لان متغير الدخل يشمل مدى واسعا وقيما مختلفة كثيرة".[2]

4 –نوع العينة المستخدمة:

حيث تتطلب بعض أنواع العينات مفردات أكثر من غيرها، فالعينة العشوائية البسيطة تحتاج مفردات أكبر، في حين ان العينة العشوائية الطبقية تحتاج مفردات أقل[3].

ج – اعتبارات تتعلق بالباحث :

تتدخل ظروف الباحث وامكانياته الفردية في تحديد حجم العينة، وتتمثل تلك الظروف والاعتبارات في:

1– الامكانيات المادية المتاحة للباحث:

فكلما توفر للباحث ما يحتاجه بحثه من أموال وامكانيات مادية أخرى مساعدة كلما كان بالإمكان اختيار عينة كيرة وواسعة، اما في حال ندرة وشح الامكانيات والأموال فإن الباحث سيضطر للاكتفاء بعينة صغيرة الحجم وفق ما هو متاح له.

---

[1]– المرجع السابق، ص163،162.

[2]– المرجع السابق، ص162.

[3]– محمد منير حجاب، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002م، ص31.

2 – مدى توفر الوقت:

تتطلب بعض البحوث سرعة في الانجاز، وذلك نظرا لطبيعة الموضوعات والمشكلات التي تقوم بدراستها، والرغبة في الاستفادة من نتائجها بشكل آني وسريع، وفي هذه الحالة فإن الباحث سيضطر لاختيار عينة صغيرة ليكون قادرا على الوصول إليها في الوقت المحدد، فإجراء دراسة تحليلية – مثلا – للمسلسلات المذاعة خلال شهر رمضان في قناة معينة، أو دراسة كيفية تناول صحف معين لأزمة طارئة استمرت فقط بضعة ايام، سوف يجعل الباحث يختار عينة محددة تتماشى فقط مع طبيعة الحدث وظروف وقوعه.

هذا من جانب، ومن جانب أخر فإن بعض الباحثين تلزمه المؤسسة العلمية التي ينجز البحث لصالحها بزمن محدد لإتمام البحث، وهو ما ينطبق كذلك على الرسائل الجامعيةحيث تشترط غالبا الجامعات والمؤسسات الاكاديمية على الباحثين من طلابها في مجال الدراسات العليا تاريخ زمني محدد لإنجاز البحث، وهو ما يؤثر بالطبع على حجم العينة.

اما إذا كان الوقت متاحا للباحث فإن المجال يصير أمامه مهيأ لاختيار عينة كبيرة تساعد على الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

سادسا :اسلوب الحصر الشامل مقابل العينة:

يقصد بالحصر الشامل دراسة كافة مفردات أو وحدات أو حالات المجتمع محل الدراسة، فإذا كانت العينة تعني اقتصار الدراسة على عدد محدود من الحالات نرى انها تمثل المجتمع، فإن الحصر الشامل يعني دراسة كافة الحالات دون استثناء، ولهذا الاسلوب (الحصر الشامل) بعض الظروف والعوامل التي تدعو لاستخدامه، ومن ذلك:

1 – صغر حجم المجتمع: فإذا كان المجتمع محل الدراسة صغيرا وبالإمكان دراسة كل مفرداته فإنه في هذه الحالة يفضل استخدام اسلوب الحصر الشامل، كأن يجري الباحث دراسة حول الصحفيات الليبيات أو العاملين في اقسام الإعلان في الصحف الليبية اليومية، ففي هذين المثالين فإن اسلوب الحصر الشامل هو الأنسب نظرا لصغر ومحدودية الحالات التي سيدرسها الباحث.

2 – وجود اتجاه لدى الباحث للحصول على نتائج أكثر دقة وثقة، وخالية تماما من أخطاء المعاينة بأنواعها المختلفة.

3 – عندما لا تتوفر للباحث معلومات مؤكدة أو كافية وقوائم عن الحالات أو المفردات التي يضمها مجتمع الدراسة، مما يجعل من الصعوبة بمكان سحب العينة بطريقة صحيحة وسليمة، وكمثال على ذلك عندما يتوجه أحد الباحثين بإجراء دراسة حول تأثير المسلسلات المدبلجة على المرأة في الريف الليبي، حيث قد يضطر الباحث هنا نظرا لاتساع حجم الجمهور وعدم وجود حدود واضحة له إلى تحديد منطقة ريفية معينة، وإجراء دراسته على كافة النساء القاطنين بها بأسلوب الحصر الشامل.

4 – إذا كان الهدف من الدراسة هو الوصول إلى جميع وحدات مجتمع البحث، بحيث لا يمكن ان تنوب أية مفردة عن الأخرى، كالدراسات المتعلقة بإجراء المسوحات عن الدخل والمستوى التعليمي والسكن في مدينة معينة، حيث وفي مثل هذه الدراسات فإن كل مفردة تمثل ذاتها فقط، مما يستلزم استخدام أسلوب الحصر الشامل لكافة مفردات المجتمع للحصول على البيانات والمعلومات بدقة عالية.

وفي كل الأحوال يجب الانتباه إلى "ان النتائج التي يتم التوصل اليها عن طريق المسح الشامل لمجتمع معين لا يمكن تطبيقها على أي مجتمع أخر غير المجتمع الذي اجريت عليه الدراسة"[1].

سابعا :أنواع العينات ومعايير اختيار كل منها:

ان السؤال الذي كثيرا ما يدور بأذهان الباحثين فيما يتعلق بالعينة هو: ما نوع العينة التي يجب ان استخدمها في بحثي؟ أو بصيغة أخرى ما العينة الأكثر مناسبة أو الأفضل من غيرها؟ وفي حقيقة الأمر تتعدد أنواع العينات وتتعدد كذلك مسمياتها، وتتجلى مهارة الباحث في اختياره للعينة التي تتناسب وطبيعة دراسته، ولذلك يمكن القول انه لا يوجد نوع معين من العينات أهم أو افضل أو انسب من غيره، وانما يوجد نوع من العينات أكثر ملائمة من غيره لبحث معين، مع الانتباه إلى ان ذات هذه العينة قد لا تصلح لبحث أخر، وهو ما يؤكد عدم وجود عينة مثالية تصلح لكافة البحوث، وعلى الباحث ان يدرك هذه الحقيقة ويستوعبها جيدا، وان يكون على دراية تامة بان لكل بحث خصوصيته، "وان مهارته كباحث تتجلى في نوع العينات المناسبة لبحثه وحجم هذه العينات، بما يراعي الخصائص الرئيسية للمجتمع المدروس، بحيث تكون العينة ممثلة قدر الامكان"[2].

ولا يعني ذلك ابدا ان الأمر متروكا للباحث ليختار نوع العينة كما اتفق، بل ان عليه دائما ان ينتبه إلى مجموعة من الخطوات التي يجب ان يقوم بها عند الاتجاه نحو تحديد نوع العينة المناسب، وتتمثل هذه الخطوات في:

1– عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975، ص126.

2– عبدالغني عماد، البحث الاجتماعي: منهجيته– مراحله – تقنياته، طرابلس لبنان، منشورات جروس برس، 2002م، ص80.

1 – الاطلاع على أنوع العينات اطلاعا علميا يضمن معرفة تامة بها من قبل الباحث من جميع الجوانب، ومن ذلك استخدامات وعيوب ومزايا كل منها .. الخ، ومن ثمة ترجيح النوع الأكثر ملائمة لدراسته، ويتطلب ذلك من الباحث قراءة واعية ومتأنية للكتب والمراجع المتخصصة في مجال البحث العلمي من مؤلفين واساتذة متعددين ينتمون لمدارس علمية مختلفة، مع مراعاة دائما التخصص العلمي الذي ينتمي إليه.

2 – الاستعانة بالخبراء والمتخصصين من الاساتذة والباحثين الذين لهم خبرة وباع طويل في البحث العلمي، واستشارتهم في الأمر، وعرض مقترحاته عليهم، ومناقشتهم في ذلك، وعلى الباحث ألا يمل من السؤال والنقاش والاستماع إلى وجهات النظر المتعددة بالخصوص.

3 – مراجعة التراث العلمي من الدراسات السابقة في الحقل العلمي الذي يبحث فيه، والحقول العلمية المشابهة والقريبة من مجال تخصصه، حيث تعد الدراسات السابقة إذا ما جد الباحث في الوصول إليها والاطلاع عليها مجالا فسيحا وخصبا ومفيدا للباحثين – كما تمت الاشارة في موضع أخر من هذا الكتاب – في الاهتداء إلى نوع العينة المناسب، من خلال الاسترشاد بما استخدمه الباحثين الذين سبقوه في ذات التخصص.

4 – الجلوس إلى المشرف – إذا كان البحث رسالة ماجستير أو اطروحة دكتوراه، وعرض الأمر عليه ومناقشته والاستفادة من توجيهاته وخبرته في الموضوع، وعلى الباحث هنا ان يقوم بطرح كافة الأسئلة التي تدور في مخيلته، وطرح ايضا ما توصل إليه من أراء بالخصوص بعد القراءات العلمية، ومراجعة الدراسات السابقة واستشارة المتخصصين، فقد تكون للمشرف وجهة نظر معينة بصفته اكثر الأشخاص قربا وفهما لطبيعة البحث – بعد الباحث – وبالتالي فقد

يكون له رأيا مخالفا لأنه على دراية كاملة بكافة جوانب البحث وأهدافه ومتغيراته.

وبالإضافة إلى كل ما تقدم فإن هناك اعتباريين اساسيين يتعلقان بتحديد نوع العينة، وهما: المتغيرات المستهدفة بالدراسة، والفروض المطلوب اختبارها أو التساؤلات المطلوب الاجابة عليها، ففيما يتعلق بالاعتبار الأول فإن المتغيرات المطلوب دراستها تتدخل في تحديد نوع العينة، فدراسة تأخذ في الاعتبار – مثلا – متغيرات النوع والمهنة والتعليم وعلاقتها بدرجة التعرض لوسائل الإعلام تتطلب عينة تناسبية بحيث تكون كل الفئات المطلوب دراستها ممثلة وفق حجمها في مجتمعها الأصلي، اما إذا كان مجتمع الدراسة ممتدا على رقعة جغرافية واسعة كما موضوع الصحافة الرياضية في البلدان العربية، والمطلوب هو معرفة المتغير المتعلق بكل بلد أو منطقة جغرافية، فإن العينة الساحية تعد الأكثر ملائمة في هذه الحالة، وفي حالة وجود مجتمع صغير ومتجانس كما هو الحال في دراسة حول استخدامات طالبات المرحلة الثانوية بمدينة الجميل للإنترنت، فإنه بالإمكان استخدام العينة العشوائية البسيطة إذا ما استبعدنا وجود أية متغيرات أخرى قد يكون لها علاقة بالاستخدام، أما في حالة إجراء دراسة من قبل أحد أساتذة الجامعة حول مشكلات البحث العلمي التي تعترض الباحثين فإنه بالإمكان الاتجاه مباشرة إلى اساتذة الجامعات ممن تزيد درجتهم العلمية – مثلا – على استاذ مساعد، وذلك انطلاقا من خبرة الباحث ومعايشته ومعرفته المباشرة بمجتمع بحثه الذي هو اساتذة الجامعات، أي استخدام العينة العمدية أو عينة الخبرة، لعدم وجود متغيرات اخرى مؤثرة، أما في حالة البحوث التي تحتاج إلى سرعة في انجازها نظرا لضيق الوقت وقلة الامكانيات مع وجود تجانس كبير في مجتمع الدراسة، وعدم وجود حاجة لتعميم النتائج المتحصل عليها فإنه بالإمكان استخدام عينة الصدفة أو العينة العرضية.

وفي كل الأحوال فإن على الباحث ان يتعرف جيدا على المتغيرات التي سيقوم بدراستها، ثم يقر على ضوء ذلك نوع العينة الأكثر ملائمة لدراسته.

اما فيما يتعلق بالاعتبار الثاني، والمتمثل في الفروض المطلوب اختبارها أو الأسئلة المطلوب الاجابة عليها، فإن الأمر يحتاج من الباحث الاختيار المناسب لنوع العينة بما يتماشى وتلك الفروض، فإذا كان الباحث – مثلا – يرغب في التعرف على استخدامات الشباب في مدينة طرابلس للإنترنت والاشباعات المترتبة على ذلك الاستخدام، فإن ذلك يتطلب تمثيلا لكافة الاطياف الشبابية، وذلك لاختبار المتغيرات المتعلقة بالنوع والمستوى التعليمي والمهنة والدخل والسكن وغيرها، وعلاقتها بذلك الاستخدام، وهو ما يتطلب بالتالي من الباحث استخدام العينة الطبقية، اما إذا كان الباحث يجري بحثه حول الكتابات الصحفيات الليبيات، ويسعى للإجابة على سؤال بحثي حول ظروف العمل الصحفي النسائي ومضمون كتاباتهن في الصحف فإنه قد يكتفي بدراسة للصحفيات في طرابلس وبنغازي فقط، وهو بذلك يكون قد اختار العينة العمدية لمعرفته المسبقة – خاصة إذا كان قد سبق له ممارسة العمل الصحفي لفترة طويلة واجرى بحوثا مشابهة – بطبيعة المجتمع الذي يقوم بدراسته، أما إذا كان بحثه حول قراءة الصحف المحلية (صحف البلديات) في ليبيا، ويسعى لاختبار الفرضيات المتعلقة بنوع القراء وتفضيلاتهم لهذه النوعية من الصحف، فإن نوع العينة المناسب هنا هو العينة الساحية او الجغرافية التي تأخذ في الحسبان تمثيل مناسب لمجموع البلديات والمناطق على مستوى البلاد.

وبالإضافة إلى ما سبق يتوقف ايضا اختيار نوعية معينة من العينات دون غيرها على عدد من الاعتبارات الأخرى، أهمها حجم المجتمع، وطبيعة الدراسة، والهدف من البحث، وخبرة الباحث، وما إلى ذلك،

وعلى الباحث ان يضع في تصوره ان نجاح البحث الذي يقوم بإجرائه وحجم الاضافة العلمية التي يوفرها انما تتوقف إلى درجة عالية على قدرته على تحديد نوع العينة المناسب لبحثه، وان أي تهاون في اختيار نوع العينة أو طريقة سحبها وتمثيلها لمجتمعها الاصلي سوف يترتب عليه أخطاء فادحة قد تنسف البحث برمته، وهو أمرا يجب على الباحث ان يدركه تمام الادراك.

وفي الواقع فقد تناولت المراجع العلمية المتخصصة أنواع متعددة من العينات وبمسميات مختلفة واحيانا متشابهة، وسوف نقصر دراستنا هنا على أهم انواع تلك العينات،وأكثرها استخداما، والتي يوجد اتفاق كبير بشأنها بين الباحثين،وهي تلك التي يمكن حصرها فيما يلي:

أ – العينة العشوائية البسيطة:

تعرف هذه النوعية من العينات بانها "تلك التي تتيح فرصا متساوية امام جميع وحدات الظاهرة المدروسة"[1]، وعلى الباحث الذي يرغب في استخدام هذه النوعية من العينات ان يكون على دراية كاملة بجميع أفراد مجتمعه الذي يقوم بدراسته، كما انه من المهم جدا ان تكون هناك حالة من التجانس بين أفراد هذا المجتمع من حيث الخصائص الرئيسية، كالسن والمستوى التعليمي والنوع والاهتمامات، وغيرها من المتغيرات المؤثرة في البحث وفق أهدافه وتساؤلاته، حيث يعد هذا التجانس شرطا أساسيا لاستخدام هذه العينة، فطريقة الاختيار العشوائي لمفردات العينة لن تكون مقنعة إلا إذا كانت درجة التجانس عالية بين أفراد المجتمع، بحيث تكون العينة المختارة جزء حقيقي من المجتمع وممثلة تمثيلا صحيحا له، ونظرا لان طريقة سحب العينة سوف تتيح لكافة أفراد مجتمع

[1]– عبدالله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص157.

الدراسة فرصة لان يكونوا من ضمنها فإن ذلك يؤكد بالضرورة توفر مستوى عال من التجانس بين أفراد المجتمع حتى يكون تمثيل العينة لمجتمعها صحيح.

وتخضع العينة العشوائية لضوابط عند اختيارها، وذلك كالتالي:

1 – يتم اعداد قائمة تضم كافة مفردات مجتمع البحث.

2 – يتم اختيار احدى الطريقتين التاليتين (الجداول) أو (القرعة)، وذلك للحصول على العينة المطلوبة.

3 – إذا ما قام الباحث باختيار طريقة القرعة فإنه يمنح كافة أفراد المجتمع أرقام من واحد إلى أخر رقم في المجتمع، ويقوم بعد ذلك بإعداد قصاصات صغيرة يحمل كل منها رقم، ويضعها في سلة، ثم يسحب منها بطريقة عشوائية عدد من الأرقام وفق الحجم المطلوب للعينة، ويقوم بعد ذلك باختيار الأشخاص الذين يحملون الأرقام التي قام بسحبها من السلة.

4 – اما إذا قام الباحث باختيار طريقة الجداول فإنه عليه ان يقوم وبنفس الطريقة بعد اعداد قائمة مرقمة بمجتمع البحث بإعداد جداول الأرقام العشوائية، الذي يتضمن سلسلة من الأرقام العمودية والأفقية، ثم بعد ذلك يضع اصبعه على أحد الأرقام بطريقة عشوائية، ويحركه في أحد الاتجاهات، ويقوم بوضع علامة على كل رقم يمر عليه، حتى يصل إلى العدد المطلوب الذي يمثل العينة، وبعد انتهاء هذه الخطوة يعود لقائمة الاسماء ليختار منها الأفراد الذين توافقت ارقامهم مع ما تم تحديده من ارقام في الجداول، وبإمكان الباحث ايضا استخدام الحاسب الآلي في اختيار الأرقام العشوائية، وهي طريقة توفر الوقت والجهد.

ب – العينة العشوائية المنتظمة:

هي احدى أنواع العينات العشوائية، وتعتبر أكثر دقة من العينة العشوائية البسيطة، وعلى الباحث هنا ان يحدد أولا حجم المجتمع الأصلي الذي سيسحب مه

عينته، ويقوم بترقيمه، ثم بعد ذلك يقوم بتحديد حجم العينة التي سيقوم بإجراء الدراسة عليها، ثم يقوم بسحب عينته بالطريقة التالية:

1 – تحديد المسافة بين كل رقم والرقم الذي يليه، ويتطلب ذلك إجراء عملية حسابية يقسم بموجبها العدد الكلي للمجتمع على عدد العينة المطلوب، فإذا كان عدد أفراد المجتمع – مثلا – 4000 مفردة، وقرر الباحث ان تكون عينته 200 مفردة، فتكون بذلك العملية الحسابية كالتالي: 4000 ÷ 200 = 20 ، وعلى ضوء ذلك يتم تحديد المفردة الأولى التي سيتم سحبها من الأرقام دون العشرين.

2 – يتم اختيار وبطريقة عشوائية أحد الأرقام تحت العشرين، فإذا افترضنا ان العدد الذي وقع اختياره عشوائيا كان الرقم 4 الذي يمثل أول مفردات العينة، فإن العدد التالي سيكون: 4 + 20 = 24، والثالث هو 24 + 20 = 44، والرابع هو: 44 + 20 = 64 .. وهكذا حتى نصل إلى أخر مفردة من مفردات العينة وبطريقة منتظمة، وقد سميت العينة هنا بالعشوائية المنتظمة نظرا لاستخدامها الاسلوبين: العشوائي، والمنتظم، حيث استخدم الأول (العشوائي) عند تحديد الرقم الذي سنبدأ منه سحب العينة، وهو الرقم 4 في المثال السابق، واستخدم الثاني (المنتظم) بعد ذلك عند سحب بقية أفراد العينة، وهو ما يعني اتاحة الفرصة أمام كل أفراد المجتمع ليكونوا من ضمن أفراد العينة المختارة.

ج – العينة العشوائية الطبقية:

وهي "العينة التي يتم اختيارها عن طريق تقسيم المجتمع إلى أقسام وطبقات متجانسة، ثم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة"[1]،فقد يرى الباحث انه من المناسب ان يقوم بتقسيم مجتمعه طبقيا، خاصة إذا كان المجتمع أساسا يضم

---

[1]– نجيب حسن محمد، عبدالكريم عبدالامير عبدالرزاق، المدخل إلى علم الإحصاء، الزاوية ليبيا، دار شموع الثقافة، 2004، ص27،28.

طبقات وشرائح متعددة، حيث يتطلب تمثيل تلك الطبقات ان يستخدم اسلوب العينة العشوائية الطبقية، ومفهوم الطبقية هنا يأخذ اكثر من منحى، كأن يتم وفق التقسيمات المهنية، حيث يقسم مجتمع الدراسة حسب المهن: طلاب – موظفون – اطباء – عمال – فلاحون ... الخ، أو ان يقسم المجتمع حسب المستوى الاقتصادي أو الدخل: ذوي الدخل المرتفع، وذوي الدخل المتوسط، وذوي الدخل المحدود، أو ان يقسم حسب النوع: ذكور وإناث، أو ان يقسم حسب السن: أطفال – مراهقون – شباب – كهول – شيوخ.

وتنقسم العينة العشوائية الطبقية إلى نوعين، وذلك كالتالي:

1 – العينة العشوائية الطبقية التناسبية:

حيث يقوم الباحث في هذه النوعية من العينات بتقسيم المجتمع وفق احدى التقسيمات السابقة، التي تتحدد عادة وفق أهداف البحث وفروضه، ثم يقوم بعد ذلك بسحب عينة من كل فئة أو مجموعة وفق تمثيلها في مجتمعها الأصلي، فإذا كنا مثلا نجري دراسة حول مدى انتشار عادة قراءة الصحف بين أفراد المجتمع، وتم تقسيم مجتمع الدراسة وفق المهن، فإنه علينا في هذه الحالة ان نقوم بسحب عينة من كل فئة وفق حجم تمثيلها في المجتمع الأصلي، فإذا كان عدد الطلاب في المجتمع الأصلي الذي ستسحب منه العينة هو 7000 طالب، وعدد الموظفين 5000، وعدد المعلمين 6000، وعدد المتقاعدون 3000، والأعمال الحرة 1500، وربات البيوت 2000، فإن العينة الممثلة لكل فئة من هذه الفئات تكون بنفس النسبة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

الفئة	عدد كل فئة في المجتمع الأصلي	نسبة كل فئة في المجتمع الأصلي	حجم العينة المسحوبة من كل فئة	نسبة العينة لكل فئة
الطلاب	7000	28.6	114	28.5
المعلمون	6000	24.5	98	24.5
الموظفون	5000	20.4	82	20.5
المتقاعدون	3000	12.2	49	12.3
ربات البيوت	2000	8.2	33	8.25
الأعمال الحرة	1500	6.1	24	6
المجموع	24500	100	400	100

وإذا كان حجم العينة المطلوب دراستها هو 400 مفردة فإننا نقوم بتقسيم العدد الاجمالي لأفراد المجتمع الذي هو 24500 على حجم العينة المطلوب وهو 400، كالتالي: 24500 ÷ 400 = 61، وهكذا يتم اعتماد هذا الرقم 61 للتقسيم، بحيث يقسم عدد أفراد كل فئة في المجتمع الأصلي على العدد الذي ستمثله كل فئة في العينة، هكذا:

114 = 61 ÷7000

98 = 61÷ 6000

82 = 61÷ 5000

49 = 61 ÷ 3000

33 = 61÷ 2000

24 = 61 ÷ 1500

وهكذا نحصل على نسبة تمثيل كل فئة داخل العينة المسحوبة، بحيث تكون هذه النسب تتناسب مع حجم كل منها في مجتمعها الأصلي.

2- العينة العشوائية الطبقية غير التناسبية:

نقطة الاختلاف الرئيسية لهذه النوعية من العينات عن العينة الطبقية التناسبية هو انه في هذه النوعية من العينات (غير التناسبية) وبعد ان يتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات أو شرائح حسب المهن، أو النوع، او التخصص، أو التعليم، أو غير ذلك، يقوم الباحث بسحب عينة من كل شريحة من الشرائح التي تم التقسيم على ضوئها بالتساوي، بغض النظر عن حجم كل منها في مجتمعها الأصلي، فإذا كان الباحث يريد إجراء دراسة على عينة قدرها 400 مفردة من طلاب الجامعة، وكان عدد الكليات الجامعية عشر كليات فإنه يقوم بتقسيم 400 على 10 ليحصل على عينة حجمها 40 طالب من كل كلية، وبالتالي فقد صار امام الباحث عينة من كل الكليات بغض النظر عن التفاوت في اجمالي عدد الطلاب في كل كلية.

د - العينة الساحية او الجغرافية أو المكانية أو عينة التجمعات:

كما يتضح من مسميات هذا النوع من العينات فإن اختيارها هنا يتم وفق معيار التقسيم الجغرافي، ويكون اختيار هذا النوع من العينات عند كبر واتساع مساحة مجتمع الدراسة، مما يجعل الباحث يلجأ إلى تقسيم مجتمعه جغرافيا إلى عدة قطاعات أو مناطق أو بلديات، فعند إجراء دراسة حول دور القنوات الفضائية الليبية في تحديد أولويات الجمهور الليبي فإن الباحث يقوم بتقسيم مجتمعه إلى عدة مناطق، كأن يعتمد مثلا التقسيم المتبع: المنطقة الشرقية، والمنطقة الغربية، والمنطقة الجنوبية، وفي اطار كل منطقة يقوم باختيار بعض المدن بطريقة عشوائية داخل كل منطقة، ثم يقوم ثانية باختيار عشوائي لبعض الأحياء داخل تلك المدن.

ويستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون الهدف هو الحصول على بيانات من مجتمعات موزعة افقيا، بحيث نحصل على عينة من مناطق ومساحات جغرافية متعددة ومتباعدة، وتتسم هذه النوعية من العينات بكبر حجمها، وتتطلب امكانيات مالية، وفرق بحثية حتى يتم الوصول إلى كافة المناطق الجغرافية المستهدفة في الوقت المحدد.

ه – العينة العمدية أو الغرضية:

وهي من العينات غير العشوائية، وتسمى ايضا عينة الخبرة، لكونها تعتمد إلى حد كبير على خبرة الباحث وتجربته البحثية، مما يعني ان استخدام هذا النوع من العينات يحتاج إلى باحثين متمرسين يتمتعون بخبرة وتجربة واسعة وطويلة في البحث العلمي، وعلى ادراك ووعي ومعرفة بطبيعة المجتمع الذي يقومون بدراسته، والأهداف المنتظرة من البحث، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه (بولي) BOWLY بانه لا توجد قواعد جامدة تستطيع ان تحل محل تقدير الباحث وخبرته في اختيار العينات[1].

ان التجربة والمعرفة الذاتية للباحث وتقديره للموقف هي الفيصل في اختيار هذا النوع من العينات، إلا ان ذلك لا يعني عدم مراعاة الجوانب الموضوعية أو الاخلال بها، والا فقدت الدراسة مصداقيتها، " ويتم تحديد العينة هنا بواسطة اختيار الحالات التي يعتقد انها تمثل مجتمع البحث"[2]، وانها أكثر قدرة من غيرها لتقديم اجابات على تساؤلات بحثه، وأكثر فهما وادراكا للموضوع الذي يقوم بدراسته، فإذا كان الباحث – مثلا – يقوم بإجراء دراسة يسعى من خلالها إلى

---

[1]– عبدالباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1975م، ص533.

[2]– علي عبدالرازق جلبي، وأخرون، تصميم البحث الاجتماعي بين الاستراتيجية والتنفيذ، الاسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1983م، ص366.

تقويم الخطاب الديني في القنوات الفضائية الليبية، فإنه قد يلجأ بحكم خبرته ورؤيته إلى اختيار عينة نخبوية يرى انها الأقدر من غيرها على تقويم هذا الخطاب، وقد تكون هذه النخبة من اساتذة الجامعات المتخصصين في الدراسات الاسلامية، أو غيرهم ممن يعتقد ان لهم القدرة على فهم الخطاب الديني واستيعابه، والقدرة بالتالي على تقويمه والوقوف على جوانب القوة والضعف فيه، والباحث هنا احتكم في هذا الاختيار على خبرته الشخصية، واتجه عمديا إلى تحديد عينة يرى انها الأكثر ملائمة لطبيعة بحثه.

و – العينة العرضية أو عينة الصدفة:

على الرغم من سهولة استخدام هذا النوع من العينات ودراسته، إلا انه لا يمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلا صحيحا، وبالتالي فإن النتائج التي يتم التوصل اليها لا يمكن تعميمها على كل أفراد المجتمع الذي سحبت منه، فالعينة هنا لا تمثل إلا نفسها، خاصة إذا كان المجتمع غير متجانس، وتتم عملية اختيار وسحب العينة هنا بالمصادفة من أفراد المجتمع الذي يقوم الباحث بدراسته، فإذا كان الباحث يجري دراسته على طلاب الجامعة، وعدد أفراد عينته 400 مفردة فإنه يقوم بتوزيع استبيانه على من يصادفه من الطلاب داخل الحرم الجامعي، حتى يصل إلى العدد المطلوب، ومن المأخذ هنا ان الذين يلتقيهم الباحث قد يكونوا من كلية واحدة أو تخصص واحد، وقد يصادف ذلك اليوم عدم وجود محاضرات لتخصصات معينة، و ان يكون هناك ضيوف من خارج الجامعة، أو مجموعات من الخريجين تصادف وجودهم مع حضور الباحث.

ي – العينة متعددة المراحل "العنقودية":

"وهي العينة التي يتم اختيارها عن طريق تقسيم المجتمع إلى اقسام، حيث نقوم في المرحلة الأولى باختيار عينة من هذه الأقسام بطريقة عشوائية، ثم نختار

عينة عشوائية من العينة التي اختيرت سابقا، وهكذا حتى نحصل على حجم العينة المطلوب"[1]، ويتم تطبيق هذا النوع من العينات الاحتمالية أو العشوائية على المجتمعات البحثية التي لها تفريعات أو اقسام متعددة، فعند دراسة تكنولوجيا الاتصال في المدارس الثانوية بمدينة الزاوية، يتم تقسيم المدينة إلى أحياء، ثم يتم بطريقة عشوائية اختيار عدد من المدارس الثانوية في كل حي، ثم وفي مرحلة لاحقة نقوم بتحديد عدد من الفصول عشوائيا في كل مدرسة وقع الاختيار عليها.

ثامنا: اخطاء العينة:

يقع الباحث في خطأ العينة عندما يقوم بسحب مفردات عينته بطريقة غير ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه، مما يؤدي إلى اختلاف خصائص العينة عن خصائص المجتمع، وتتمثل أخطأ العينة في الآتي:

أ- أخطاء الصدفة:

وتسمى ايضا الأخطاء الاحتمالية أو اخطاء المعاينة العشوائية، ويحدث خطأ الصدفة لأحد الأسباب التالية:

1 – صغر حجم العينة المسحوبة مقارنة بحجم المجتمع الذي سحبت منه.

2 – تراجع درجة التجانس بين أفراد مجتمع الدراسة.

3 –عدم مناسبة نوع العينة الذي تم اختياره للدراسة.

وللتقليل من خطأ الصدفة فإن الأمر يتطلب من الباحث زيادة حجم العينة، ومراعاة تمثيلها للمجتمع الذي سحبت منه.

---

[1]– نجيب حسن محمد، مرجع سابق، ص27،28.

ب- أخطاء التحيز:

كما هو واضحا من أسمه فإن التحيز مسؤولية الباحث الذي قد يترك المجال لاجتهاداته وتفسيراته، وربما ميوله الشخصية، ويقع التحيز في الحالات التالية:[(1)]

1 – اعتماد الباحث على اطار غير شامل في اختيار العينة، كالاعتماد على دليل الهاتف، أو قوائم الكهرباء، أو المياه .. أو غير ذلك .. حيث قد يؤدي ذلك إلى تقديرات غير صحيحة، وبالتالي إلى عينة متحيزة.

2 – إذا قام الباحث باستبدال وحدات العينة المحددة بوحدات أخرى خارج العينة المحددة سلفا .. مما يؤدي إلى عدم الحصول على بيانات من الوحدات المختارة.

3 – يحدث التحيز كذلك إذا لم يراعي الباحث طبيعة المجتمع الذي ستسحب منه العينة.

4 – إذا لم تتوفر الامانة العلمية لدى الباحثين الذين يشرفون على تعبئة الاستبيانات، كذلك إذا لم تتوفر الأمانة والالتزام بشروط العينات.

5 – قد يحدث خطأ التحيز ايضا جراء الاستخدام الخاطئ لحساب التقديرات في العينة.

وبالإضافة إلى ما تقدم قد يقع خطأ التحيز ايضا في حالات أخرى، ومن ذلك[(2)]:

1 – أخطاء ناتجة عن عدم الاستجابة: وتقع بسبب عدم اجابة بعض وجدات العينة على أسئلة الاستمارة، بعضها أو كلها.

---

[1]– عبدالله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص178،177. نقلا عن: ناصر عبدالله الصالح، محمد محمود السرياني، الجغرافية الكمية والاحصائية، مطابع دار الفنون، 1979م، ص51،50.

[2]– عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، مرجع سابق، ص140 – 144.

2 – أخطاء القياس: وتنقسم إلى أخطاء ناتجة عن الاستجابة، واخطاء ناتجة عن اجراءات التعامل مع المعطيات، وتقع أخطاء الاستجابة اما نتيجة للغموض أو للفهم غير الصحيح للسؤال، أو بسبب الخطأ خلال تدوين الاجابة بصورة غير مقصودة، بينما يقع النوع الأخر من الأخطاء بسبب التعامل مع المعطيات في مرحلة ترميز الاستمارات أو تفريغها أو نقلها إلى الجداول الاحصائية.

3 – التحيز في حساب حقائق المجتمع من نتائج العينة، فإذا كنا بصدد تقدير الدخل الشهري لحي سكني يضم طبقتين متباينتين من الأسر، وكانت الطبقة الاولى مكونة من 100 أسرة، ومتوسط دخلها الشهري 250 دينار، وتضم الطبقة الثانية 200 أسرة ومتوسط دخلها الشهري 180 دينار، فإن التقدير الخاطئ يظهر من ايجاد متوسط الدخل الشهري في الحي عند جمع (250 + 180) ÷ 2 = 215 دينار، وذلك لإهمال الأهمية النسبية لعدد الأسر لكل من الطبقتين، مما يستوجب ترجيح متوسط دخل كل طبقة بعدد الأسر الممثلة فيها، ليصبح متوسط الدخل الشهري الصحيح في الحي هو: (180) (200) + (250) (100) ÷ (100+200) = 203.3 دينار.

تاسعا: طرق تعويض المعطيات المفقودة:

من المواقف الصعبة التي قد يتعرض لها الباحثينأثناء تفريغ البيانات هي وجود نقص في اجابات بعض افراد العينة على الأسئلة الواردة في استمارة الاستبيان، وقد تكون حالة عدم الاستجابة هذه من قبل المبحوث عن قصد أو عن غير قصد، لكنها تظل مسألة مزعجة بالنسبة للباحثين يتطلب الأمر ضرورة معالجتها بإحدى الصور الممكنة، وهي إما ان يعاود الباحث الاتصال بالمبحوثين غير المستجيبين، وهو امرا غير ممكن في كثيرا من الأحيان بسبب سرية

الاستمارات وعدم كتابة المبحوثين لأسمائهم على الاستمارات التي قاموا بالإجابة عليها، وبالتالي استحالة التواصل معهم ثانية، وقد يلجأ الباحث إلى حساب عدد الاستمارات الناقصة ويضعها في الحسبان عند استخراج النتائج، اما إذا كان عدد غير المستجيبين من المبحوثين كبيرا فقد يضطر إلى سحب عينة جديدة بحجم عدد غير المستجيبين من ذات المجتمع وبنفس الأسلوب الذي اتبعه في العينة الأولى، وفي كل الأحوال قد يبدو ذلك مكلفا أحيانا، ويحتاج إلى وقت وجهد إضافي من الباحث.

وبالتالي فإن انسب وايسر واسرع الطرق المستخدمة في هذه الحالة، هو تعويض الحالات المفقودة بالاعتماد على نتائج الاستمارات التي استجاب اصحابها للاستبيان، ويتم ذلك بإحدى طرق التعويض التالية:[1].

1 – طريقة التعويض الاستنتاجي:

وهي الطريقةالتي يشتق بموجبها البيان المفقود من خلال نمط الاجاباتعلى الأسئلة الأخرى، فاشتقاق معدل الأجر للشخص – مثلا – من خلال مدة خدمته الوظيفية وتحصيله الدراسي وطبيعة عمله.

2 – طريقة التعويض باستخدام المعدل العام:

وذلك باعتماد المتوسط العام لقيمة المتغير المتوفرة عنه المعطيات، أي التي ادلى بها المبحوثون المستجيبون في المسح.

3 – التعويض العشوائي العام:

وفيه يختار احدى الوحدات المتوافرة بطريقة عشوائية من بين الوحدات المستجيبة للعينة، وعلى غرار طريقة الاختيار في حالة العينة العشوائية البسيطة،

[1]– المرجع السابق، ص144 – 146.

ومن ثم استخدام قيمة الوحدة المختارة عشوائيا للاستعاضة بها عن كل قيمة من القيم المفقودة.

4 – التعويض العشوائي ضمن الفئة:

وفيه تقسم العينة إلى طبقات متجانسة لحصر القيمة المفقودة ذات العلاقة بالمتغير، ومن ثمة اختيار قيمة أحد المستجيبين عشوائيا في هذه الطبقة والتعويض بها عن القيمة المفقودة في تلك الطبقة.

5 – طريقة المسافة التوفيقية:

تعوض بموجب هذه الطريقة القيمة المفقودة بقيمة أقرب وحدة مبحوثة مستجيبة وفرها المسح الاحصائي.

عاشرا: العينات وتعميم النتائج :

في كثير من الأحيان تواجه الباحثين تساؤلات من قبيل: هل تصلح النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق استخدام العينات للتعميم؟ وإلى أي حد يمكن قبول ذلك؟

هذا السؤال هو الذي دفع ببعض الباحثين إلى عدم التسليم بنتائج العينات وشكك فيها، مدافعا عن استخدام أسلوب الحصر الشامل في البحث العلمي خاصة في العلوم الاجتماعية والانسانية التي تتعامل مع احاسيس ومشاعر وعواطف وميول واتجاهات وغرائز وحاجات تترجم في سلوك مختلف بين شخص وأخر(1).

---

[1] – عقيق حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999م، ص208 – 210.

وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأي في بعض جوانبه إلا انه من الناحية العملية يظل من الصعب إذا لم يكن من المستحيل في بعض الأحيان إجراء البحوث والدراسات على كافة مفردات ووحدات المجتمع، والأمر هنا يتعلق بكافة مجالات العلوم، التطبيقية والانسانية على حد سواء، والاستحالة هنا تتعلق غالبا بحجم المجتمع، وبالتالي لا مناص امام الباحثين سوى استخدام اسلوب العينة، مع مراعاة الشروط العلمية في طريقة سحبها، والتي من أهمها تمثيلها للمجتمع، واستخدام ما يتناسب منها مع طبيعة المجتمع بما يحقق أهداف الدراسة، وتوخي الدقة في ذلك، والحذر عند التعميم، ذلك ان أية أخطاء تصاحب عملية المعاينة سوف تقود إلى التشكيك في النتائج، وهو ما يعني ضياع جهد كبير بدون معنى.

ان الاجابة على السؤال الذي سبق طرحه، وهو هل تصلح النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق استخدام العينات للتعميم؟ هو نعم، ولكن بشرط، فليست كل البحوث تصلح نتائجها للتعميم، إنما التعميم يكون فقط على المجتمع الذي سحبت منه العينة بطريقة علمية وصارمة، ولا يمكن بذلك تعميم النتائج على مجتمعات أخرى قد تكون مشابهة، فلا يجوز – مثلا – تعميم نتائج دراسة حول استخدام طلاب جامعة الزاوية لمواقع التواصل الاجتماعي، على طلاب جامعة طرابلس، وذلك لاعتبارات متعددة، تتصل بطبيعة المجتمع الريفي البسيط والقبلي، واختلافه على مجتمع المدينة المركب، المختلف في نمط حياته وعلاقاته، إلا انه في المقابل يمكن تعميم تلك النتائج التي تم التوصل إليها بأسلوب العينة على كل طلاب جامعة الزاوية، إذا ما روعي في اختيار العينة المدروسة الاعتبارات العلمية المتعلقة –مثلا – بالتخصص والنوع والمستوى الاقتصادي .. وغير ذلك.

الحادي عشر: مشكلات استخدام العينات :

بغض النظر عن أخطاء العينة التي تم التعرض لها، فإن استخدام العينات لا يخلو من عدد من المشكلات والمصاعب والمعوقات التي قد تعترض الباحثين،والتي من المهم جدا الانتباه اليها، والتعامل معها بجدية علمية من شأنها ان تحد من تأثيراتها السلبية، ومن أهم تلك المشكلات التي تعترض استخدام العينات ما يلي:

1 – عدم تجانس أفراد العينة، ووجود تباين في مواصفاتهم[(1)]، وهي من أكثر المشكلات التي قد تواجه الباحثين وتربكهم عند سحب عيناتهم من المجتمعات البحثية غير المتجانسة، وقد تضطره إلى استخدام عينة كبيرة، حيث من المعروف إنه كلما قل تجانس المجتمع كان لزاما على الباحث ان يقوم بسحب عينة أكبر، أما في المجتمعات المتجانسة (الطلاب المتخصصون في الإعلام في جامعة معينة مثلا) فإنه بالإمكان سحب عينة أصغر.

2 – عدم تمثيل العينة تمثيلا صحيحا للمجتمع الذي سحبت منه، ذلك ان عملية سحب العينة تحتاج إلى إجراءات صارمة، ومهارة بحثية عالية، وبالتالي فإنه إذا لم تسحب العينة بطريقة تضمن تمثيل كافة مكونات المجتمع الأصلي فإن نتائجها تكون محل شك، لذا فإن على الباحث ان ينتبه إلى ضرورة ان تكون العينة تعبر تعبيرا صادقا عن مجتمعها، وهو ما يحتم عليه ان يكون على اطلاع تام وفهم واسع لقواعد سحب كل نوع من انواع العينات.

3 – ان عدم تعاون واستجابة بعض أفراد العينة مع الباحث، أو عدم قدرة الباحث على الوصول إليهم، وعدم قدرته على تعويض المفقود من العينة بالطريقة

---

[1]– مهدي زويلف، تحسين الطراونه، منهجية البحث العلمي، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص60.

العلمية الصحيحة قد يفسد العينة ويجعلها غير صالحة للدراسة، كما ان نتائجها تظل غير يقينية.

4 – عدم قدرة الباحث على تحديد الاطار العام للمجتمع الذي يقوم بدراسته بصورة صحيحة، وهو خطأ كثير ما يقع فيه الباحثين المبتدئين الذين لا يستطيعون رسم معالم وحدود واضحة لمجتمع الدراسة، وينتج هن ذلك الحصول على عينة لا تعكس الواقع ولا تمثله.

5 –عدم قدرة بعض الباحثين على وضع ايديهم بصورة صحيحة على العينة التي يجب دراستها وفقا لأهداف الدراسة وتساؤلاتها، ووفقا ايضا لطبيعة المشكلة البحثية، ففي إحدى الدراسات التي تدور حول ظروف الطلاب من ذوي التحصيل الدراسي المتدني وأسباب ذلك التدني، قام الباحث بسحب عينته من جميع الطلاب بما في ذلك المتفوقين منهم، والواقع انه كان عليه ان يقوم بسحب عينته فقط من الطلاب المتعثرين للتعرف على ظروفهم، والوقوف على عوامل واسباب الفشل الدراسي لديهم، وفي هذه الحالة فإن النتائج التي توصل إليها الباحث غير ذات أهمية بالنسبة للمشكلة التي تقوم عليها الدراسة، والسبب يعود بالتأكيد إلى عدم قدرة الباحث على تحديد عينته بالصورة الصحيحة.

6 – من المتعارف عليه ان هناك أنواع متعددة من العينات، وان طبيعة كل دراسة والمجتمع الذي نقوم بدراسته تتطلب اختيار نوعا معينا من العينات، حتى نضمن التمثيل المناسب لكافة أفراد المجتمع، إلا ان الباحث قد يستخدم نوع معين لا يتماشى مع المجتمع محل الدراسة، وعلى سبيل المثال قد يستخدم أحد الباحثين العينة العشوائية في مجتمع بحثي يتكون من عدد من الطبقات والفئات المهنية: موظفون – طلاب – عمال – فلاحون – محامون .. الخ .. ويكون لهذا التوزيع المهني تأثير واضح في مشكلة الدراسة، في حين كان يجب اختيار العينة الطبقية او الفئوية التي تتيح تمثيلا لكافة المهن والشرائح.

7 –عدم وجود اطار عام يحوي المعلومات والبيانات على اختلاف انواعها ومستوياتها عن أفراد المجتمع، يتم من خلاله تحديد العينة وسحبها بالطريقة السليمة، وهي حالة تعاني منها بلدان العالم الثالث عموما، بسبب غياب الاحصائياتالرسمية الدورية في مختلف المجالات، حيث من شأن تلك الاحصائيات ان توفر قاعدة بيانات متنوعة وموثوقة تتيح للباحثين سحب عيناتهم بالطريقة السليمة، وإجراء البحوث وفق المتغيرات التي يحددونها بكل يسر وسهولة وسرعة.

8 – في حال اتساع العينة وتوزعها على مناطق جغرافية متباعدة فإن ذلك قد يترتب عليه تكاليف مالية مرتفعة، وبذل جهد كبير، وقضاء وقت طويل في جمع البيانات، زد على ذلك صعوبة متابعة ومراقبة العمل الميداني والاشراف عليه، والتحكم فيهمن قبل الباحث.

وبالتالي وتأسيسا على كل ما تقدم فإنه ولكي تكون العينة صحيحة، ونتائجها مطمئنة، فإنه على الباحث ان ينتبه إلى الأمور التالية:

1 –على الباحث ان يتعرف جيدا على المجتمع الذي يقوم بدراسته، من حيث حجمه ومتغيراته المختلفة، كعدد الذكور والإناث فيه، والمتعلمين وغير المتعلمين، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية، والمهن السائدة، ونسبة العاملين إلى العاطلين عن العمل، حيث من شان كل ذلك ان يوفر قاعدة بيانات مهمة للباحث تساعده على التعرف على مجتمع الدراسة بصورة جيدة.

2 – على الباحث ان يقوم بسحب عينته بطريقة ملائمة ومقنعة، وهو امرا مرتبطا بالنقطة السابقة، إذ لا يمكن تحديد العينة بالصورة الصحيحة إلا بعد معرفة المجتمع معرفة تامة ومفصلة.

3 – على الباحث ان يحدد نوع العينة الذي يتناسب وطبيعة المجتمع محل الدراسة والأهداف المتوخاة من البحث.

4 – على الباحث ان يدرك ان العينة الصحيحة هي التي تكون أقرب إلى تمثيل المجتمع في صورته الكلية، لا من حيث العدد فقط، ولكن من حيث مكوناته وتقسيماته، ذلك ان العينة هي نموذج مصغر للمجتمع الكلي، ولابد بالتالي ان تكون صورة عنه.

الفصل السابع

الدراسات السابقة

أهميتها – مصادرها – مجالات الاستفادة منها

أولا: كيفية رصد الدراسات السابقة:

تعد خطوة مراجعة وعرض التراث العلمي في موضوع الدراسة من الخطوات العلمية المهمة جدا، التي تساعد بدورها في انجاز العديد من الخطوات العلمية الأخرى في البحث العلمي، وهي عبارة عن مسح علمي منظم يقوم به الباحث لما سبق ان اجري من بحوث ودراسات في المجال الذي يقوم بدراسته، وفي واقع الأمر فإن هذه المرحلة تتطلب جهدا كبيرا من الباحث يتمثل في الاطلاع على كل ما كتب حول موضوعه، وهو ما يحتاج منه إلى مراجعة المكتبات ومراكز البحوث، والتواصل معها مباشرة، أو عبر وسائل الاتصال الحديثة.

وفي واقع الأمر فإن "الباحث لا يستطيع ان يقوم ببحث دون مراجعة التراث العلمي لدراسته، وتفرض الرشادة والحصافة العلمية البحثية ان يبدأ الباحث من حيث انتهى الأخرون حفاظا على وقته وجهده، ليس فقط على المستوى المحلي بل والعالمي في ظل إمكانية الحصول على البحوث العلمية ونتائجها بسهولة عبر بنوك المعلومات وشبكات الانترنت."[(1)]

وتتم مراجعة التراث العلمي عبر مرحلتين، الأولى مبدئية حيث يقوم الباحث بمتابعة ورصد ما كتب حول موضوعه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من بحوث ودراسات وورقات علمية ورسائل ماجستير ودكتوراه، او من خلال ما تم تناوله في مؤتمرات وندوات وحلقات علمية، وعلى الباحث هنا ان يقوم بعملية مسح شامل لكل ما يستطيع ان يصل إليه .. صحيح انها عملية مضنية، لكنها أساسية ومفيدة جدا للباحث، وفي المرحلة الثانية وبعد ان يكون الباحث قد شكل فكرة عامة حول كل تلك الكتابات فإنه ينتقل إلى مرحلة التصنيف، بمعنى تصنيف

[1]– احمد سليمان، تقنيات ومناهج البحث، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002م، ص81.

كل ما اطلع عليه من بحوث علمية، حيث يقوم بتقسيمها إلى موضوعات لها علاقة مباشرة بدراسته، وأخرى لها علاقة غير مباشرة بها.

إلا ان الباحث وحتى يستطيع ان ينجز هذه المرحلة بطريقة ميسرة عليه ان يعمل بأسلوب منظم يتيح له الوصول إلى كل تلك الدراسات بطريقة سهلة وسريعة، وحتى يستطيع الباحث القيام بذلك عليه القيام بالخطوات التالية:

1 – رصد الجامعات والكليات والأقسام العلمية التي تضم تخصصات تقع في نفس التخصص الذي يقوم الباحث بدراسته، وعلى سبيل المثال إذا كان الباحث متخصصا في الإعلام فعليه أولا ان يعرف أي الكليات والأقسام والمؤسسات العلمية التي بها نفس هذا التخصص، حيث عادة ما تجرى وتنجز الأبحاث العلمية التي بها نفس تخصص الباحث في مثل هذه الكليات والأقسام، وهو الأمر الذي سيوفر له جهدا ووقت كبيرين، كما توفر مكتبات هذه الكليات والأقسام ايضا الكثير من المؤلفات والدوريات في ذات تخصصها.

2 – معرفة المراكز البحثية المهتمة بالموضوع الذي يبحث فيه الباحث، حيث من المتوقع ان تكون تلك المراكز قد انجزت بحوثا أو ندوات او مؤتمرات أو حلقات علمية في المجال الذي يبحث فيه الباحث، كما قد تحتوي هذه المراكز على مكتبات يستفاد من محتوياتها.

3 – إجراء عمليات بحث عبر شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" للتعرف على أهم المواقع الالكترونية الي لديها اهتمام بموضوع دراسته، حيث يوفر له ذلك الاطلاع على الكثير من البحوث والدراسات التي لم يكن بإمكانه الوصول إليها بالطرق التقليدية، مما يساعده على تكوين قاعدة معرفية مهمة حول ما يبحث عنه ويقوم بدراسته.

4 – التواصل الكترونيا وعبر شبكة المعلومات الدولية مع الجامعات والمراكز البحثية التي لا يستطيع الوصول إليها مباشرة، والواقعة خارج بلده،

حيث تتيح مواقع تلك الجامعات ومراكز المعلومات بيانات ومعلومات مهمة حول ما انجزته من دراسات وبحوث ومؤتمرات علمية تخص الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته، وتتيح بعض تلك المراكز والجامعات إمكانية الحصول على نسخ كاملة طبق الأصل وفق نظام (بي دي اف) PDF للبحوث والرسائل العلمية التي قامت بإنجازها.

ان انجاز هذه الخطوة بالطريقة الصحيحة من شأنه ان يحقق العديد من الفوائد للباحث، والتي من اهمها ما يلي:

1 – اختصار الكثير من الوقت للباحث، حيث يتوجه مباشرة نحو المؤسسات والمراكز البحثية التي تتيح له المعلومات التي يرغب في الوصول إليها، ويتخلص بالتالي من طريقة البحث العشوائي التي تهدر وقته.

2 – توفير الجهد، فبدل ان يقوم الباحث بالتنقل بين المؤسسات والمراكز البحثية والجامعات والمكتبات التي لها علاقة أو ليست لها علاقة بموضوع بحثه فإنه يقصر جهده بالتوجه مباشرة نحو المؤسسات البحثية التي لها اهتمامات بالحقل العلمي الذي يدرس فيه، وبالطبع فإن ذلك سيوفر على الباحث بذل جهود اضافية يمكن ان تستغل في جانب أخر من جوانب البحث.

3 – تجعل الباحث على دراية تامة بأهم المؤسسات العلمية والمراكز البحثية، وعلى معرفة ايضا بأهم الباحثين الذين لهم اهتمامات علمية بالموضوع الذي يدرسه، وهو ما يشكل رصيدا معرفيا للباحث يجعله قادرا مستقبلا على انجاز مشاريعه البحثية بطريقة أكثر سلاسة وسهولة، وتجعله أكثر افادة للباحثين الأخرين في نفس الحقل سواء كانوا من الزملاء الباحثين، أو طلاب الدراسات العليا الذين قد يلجؤون إليه للاستشارة في بعض القضايا والمسائل العلمية.

ثانيا: أهمية الدراسات السابقة:

تمثل خطوات البحث العلمي كتلة واحدة متماسكة يقوم كل جزء منها على الأخر، أو لنقل بانه اشبه بسلسلة تتكون من مجموعة حلقات ترتبط كل واحدة منها بالأخرى، وأي انفكاك تتعرض له واحدة يجعل العقد ينفرط بأكمله، وهو ما يعني مدى أهمية كل خطوات البحث العلمي، ومدى اتصال وارتباط كل خطوة من بما قبلها وبعدها، بحيث لا نستطيع بأي حال من الأحوال ان نغلب أهمية خطوة على غيرها من الخطوات، فلكل منها دوره، وبالتالي فإن مسح التراث العلمي هو خطوة لا غنى عنها لأي باحث جاد، يسعى إلى انجاز عمل بحثي يمكن ان يشكل إضافة علمية في مجال الحقل الذي يبحث فيه.

وتمثل خطوة مسح التراث العلمي والرجوع للدراسات السابقة وعرضها اهمية لكل من: الباحث، والبحث العلمي، والباحثين الأخرين، وذلك كالتالي:

أ – أهمية الدراسات السابقة بالنسبة للباحث الذي يقوم بإجراء الدراسة:

1 – التأكد من ان موضوع الدراسة الحالي لم يسبق اخضاعه للبحث والدراسة من جانب باحثين أخرين.

2 – معرفة ما إذا كان سبق لباحث أخر دراسة بعض جوانب موضوع الدراسة الحالي.

3 – تكوين فكرة عامة وشاملة للباحث عن الموضوع الذي يقوم بدراسته، من خلال القراءة والاطلاع على ما ينشر من بحوث وكتابات في المجال الذي يبحث فيه الباحث.

4 – التعرف على مواطن القوة والضعف في البحوث التي اجريت في مجال البحث، بحيث يستفيد اثناء تصميم بحثه من مواطن القوة، ويحاول عدم الوقوع في الهفوات، وعدم تكرار ما وقع فيه الباحثين من اخطاء.

5 – التعرف على مجالات التشابه والاختلاف بين دراسته والدراسات السابقة، بحيث لا يكرر ما قام الباحثين السابقين بدراسته.

6 – التعرف على ما ستوفره دراسته من معرفة علمية جديدة، تشكل اضافة علمية حقيقية في المجال الذي يقوم بدراسته.

7 – ان عدم عودة الباحث للدراسات السابقة والاطلاع عليها "سيجعل من جهده ضربا من التخبط الذي يقوده حتما إلى تكرار ما سبق ان توصل إليه أخرون، مع احتمال تعرضه لنفس الأخطاء التي تعرضوا لها من قبل، دون ان تتاح له الفرصة لإضافة أو ابتكار أي جديد في هذا المجال."[1]

وبالإضافة إلى ما تقدم يضيف الدكتور ابوالنجا محمد العمري عدد من النقاط التي تعكس مدى اهمية الدراسات السابقة للباحثين، والتي يحددها في:[2]

1 – تزيد عملية رصد وعرض واستيعاب الدراسات السابقة من ألفة الباحثين بموضوع دراستهم أو مشكلاتهم البحثية، وتزيد من بصيرتهم بكثير من المتغيرات التي يمكن تناولها بالدراسة والبحث.

2 – تساعد الدراسات السابقة على تكوين بصيرة لدى الباحثين بمستوى التقدم الذي وصل إليه الاهتمام بدراسة مثل هذه الموضوعات المرتبطة بموضوع الدراسة

3 – تمكن الدراسات السابقة الباحثين ان يدركوا الجوانب التي طبقت من هذه الدراسات، واصبحت اساليب ممارسة مفيدة في الواقع الميداني، أو بمعنى أخر تمكنهم من التعرف على الفائدة التي انعكست على المجتمع من نتائج الدراسات السابقة، فيعملون من خلال ابحاثهم على دعم هذه النتائج.

---

[1]– رفعت غريب ابوالعلا، زينب هارون التارقي، اساسيات الكتابة العلمية، طرابلس، اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2008م، ص20.

[2]– ابوالنجا محمد العمري، أسس البحث في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999م، ص138.

ب – أهمية الدراسات السابقة للباحثين الأخرين:

تشكل خطوة عرض الدراسات السابقة أهمية كبيرة بالنسبة لبقية الباحثين اللاحقين، فالحصر الذي يجريه كل باحث للبحوث السابقة خلال قيامه بإنجاز عمله البحثي هو بمثابة عملية تجميعية لما كتب في نفس الموضوع، تفيد كثيرا في توجيه الباحثين فيما بعد نحو الموضوعات التي لم يسبق دراستها، وتتيح لهم الوصول بيسر إلى المصادر والمعلومات والبيانات التي يرغبون في الوصول إليها، وتشكل لهم رصيدا معرفيا مهما يرشدهم نحو أماكن تواجد تلك الدراسات وكيفية الحصول عليها.

ج – أهمية الدراسات السابقة للبحث العلمي:

بالإضافة إلى ما تشكله الدراسات السابقة من اهمية للباحث الذي يقوم بإجراء الدراسة، ولبقية الباحثين اللاحقين، فإنها تعد كذلك ذات أهمية للبحث العلمي عموما كعملية تراكمية مستمرة، فهي تشكل مخزون معرفي في كافة مجالات وحقول العلم، وبالتالي فإن البحوث التي يمكن ان تشكل إضافة علمية حقيقية هي التي تنطلق مما انتهت إليه الدراسات السابقة، وبالتالي فإن رصد وتجميع وتصنيف الدراسات العلمية السابقة تعد خطوة تسهم في تطوير المعرفة في مجالاتها المختلفة، وتساعد الباحثين على انجاز المزيد من الدراسات والبحوث، نظرا لما توفره تلك الدراسات من معلومات وبيانات واحصائيات يمكن ان تبنى عليها دراسات اخرى .. وهكذا دواليك.

ثالثا: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتعدد مجالات استفادة الباحث من الدراسات السابقة التي يقوم بحصرها ومراجعتها وتصنيفها وعرضها، حتى يمكن القول بن الدراسات السابقة حاضرة

في كل خطوة من خطوات ومراحل البحث العلمي، وبشكل أكثر دقة يمكن تحديد اوجه استفادة الباحث من اطلاعه وعرضه للدراسات السابقة فيما يلي:

1 – تساعد الدراسات السابقة الباحث في وضع المشكلة وصياغتها بصورتها النهائية، وتحديد ابعادها ومجالاتها.

2 – تساعد الدراسات السابقة الباحث على تحديد اهدافه بشكل أكثر وضوحا، وهي الأهداف التي لم يسبق للباحثين الذين سبقوه ان حققوها، وهو ما يمكنه من تجنب ما تمت دراسته وبحثه من قبل.

3 – تساعد الدراسات السابقة الباحث على تحديد فروضه وصياغة تساؤلاته بالصورة المناسبة والملائمة لطبيعة الدراسة التي يقوم بإجرائها.

4 – توجه الدراسات السابقة الباحث نحو اختيار المناهج والأدوات التي تتماشى مع دراسته.

5 – توفر الدراسات السابقة معلومات مهمة للباحث في طريقة تحديد مجتمع دراسته واسلوب سحب عينته بالصورة المناسبة.

6 – ترشد الدراسات السابقة الباحث إلى اختيار النظرية الأنسب لموضوع بحثه.

7 – توفر الدراسات السابقة للباحث بيانات ومعلومات يمكنه توظيفها والاستفادة منها في دراسته.

8 – يتيح الاطلاع على الدراسات السابقة للباحث سهولة الوصول إلى المراجع والمصادر العلمية التي يحتاجها.

9 – تمكن الدراسات السابقة الباحث من "وضع البحث في اطاره الصحيح، وفي موقعه المناسب بالنسبة للبحوث الأخرى، وبيان ما سيضيفه للتراث العلمي."(1)

---

[1]– فوزي غرايبه وأخرون، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، ط3، عمان، وائل للنشر والتوزيع، 2002م، ص28.

10 – يمكن الاطلاع على الدراسات السابقة الباحث من" التعرف على أوجه القصور والسلبيات في الدراسات السابقة، حتى لا يتم الوقوع فيها مرة اخرى، وما هي الجوانب الايجابية حتى يستفاد منها."[1]

11 – تنبه الدراسات السابقة الباحث إلى عدم الوقوع في ذات الهفوات والأخطاء التي اعترضت الباحثين الذين سبقوه، وتضع امامه الصعوبات التي واجهتهم.

12 – واخيرا فإن الباحث يقوم خلال عرض نتائجه بإجراء مقارنات بين نتائج الدراسات السابقة وما توصلت إليه دراسته من نتائج، وهي عملية مهمة على الباحث ان ينتبه إليها ويوليها اهمية خاصة، حيث تدعم هذه العملية نتائج دراسته في حال الاتفاق، وتجعله يناقش اسباب وظروف الاختلاف في حالة حدوث العكس.

رابعا: مصادر الحصول على الدراسات السابقة:

تتعدد مصادر الحصول على الدراسات السابقة، بحيث يمكن للباحث الاستعانة بالعديد من تلك المصادر والتواصل معها، بغرض رصد الدراسات التي تقع في نطاق دراسته، وتتمثل تلك المصادر في التالي:

1 – البحوث العلمية المنشورة في المجلات المحكمة والمعترف بها من قبل المؤسسات والمراكز البحثية، وغالبا ما تتولى الجامعات وكلياتها، ومراكز البحث العلمي إصدار هذه المجلات.

2 – البحوث المقدمة والمقبولة في المؤتمرات والندوات العلمية المحكمة والمنشورة في الكتب الصادرة عن تلك المؤتمرات والندوات.

---

[1]– محمد شفيق، البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2005م، ص129.

3 – رسائل الماجستير والدكتوراه التي تمت مناقشتها واجازتها من قبل الجامعات والاكاديميات والمعاهد والمؤسسات العلمية المعترف بها.

4 – البحوث والدراسات المنشورة عبر المواقع العلمية الرصينة بشبكة المعلومات الدولية "الانترنت".

خامسا: طريقة عرض الدراسات السابقة:

من المهم ان يولي الباحث نفس القدر من الاهتمام بكل دراسة من الدراسات السابقة التي يقوم بعرضها، فمن غير المفضل ان – مثلا – ان يخصص الباحث صفحة كاملة لعرض دراسة معينة، في حين يخصص ربع او نصف صفحة لعرض دراسة أخرى، فالمساحات المخصصة لكل دراسة من الدراسات السابقة بجب ان تكون متقاربة، وذلك حتى لا يعطي الباحث للقارئ بتفاوت أهمية ما يقوم بعرضه من دراسات.

ويجب على الباحث ان يقدم عرضا مستوفيا ومركزا لكل دراسة يقوم بتقديمها، بدون إطالة أو اطناب، على ان يحتوي العرض على الآتي:

1 – عنوان الدراسة، الذي يجب ان يكتب كاملا في المتن، ثم تكتب بعد ذلك بقية بيانات الدراسة كاملة في الهامش.

2 – الهدف من الدراسة، وإذا كانت الدراسة تحتوي على عدة اهداف فيجب في هذه الحالة التركيز على أهم تلك الأهداف.

3 – المجتمع الذي اجريت فيه الدراسة، والعينة التي اخضعت للدراسة وحجمها وطريقة اختيارها وسحبها.

4 – المنهج أو المناهج التي قام الباحث باستخدامها في دراسته.

5 – الأداة أو الأدوات التي قام الباحث باستخدامها في دراسته.

6 – أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة، وعلى الباحث هنا ان يحدد أهم النتائج وفق معيار علاقتها بدراسته، بحيث يقوم بعد ذلك واثناء عرض نتائج دراسته بالمقارنة بين ما تم التوصل إليه من نتائج، ونتائج الدراسات التي قام بعرضها.

7 – بعد ان ينتهي الباحث من عرض الدراسات السابقة مكتملة عليه ان يقدم مناقشة علمية موضوعية لتلك الدراسات، تتضمن تحديد اوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين دراسته الحالية، والاضافة العلمية التي تقدمها دراسته، وموقع دراسته من تلك الدراسات، ومدى الاستفادة مما عرضه من دراسات سابقة، ومن الممكن ان تتم عملية المناقشة هذه اثناء عرض كل دراسة على حدة، بمعنى ان تتخلل المناقشة عملية العرض تلك.

سادسا: موقع عرض الدراسات السابقة من بقية الخطوات العلمية:

يختلف الباحثون في تحديد موقع الدراسات السابقة في اطار عرض الخطوات العلمية والمنهجية للدراسة، فهناك من الباحثين من يقوم بعرضها بعد تحديد اهداف دراسته، وهناك من يقوم بعرضها بعد تساؤلات الدراسة، ويذهب البعض إلى تخصيص فصل مستقل بعد عرض الخطوات العلمية الأخرى، في حين يستعرض بعض الباحثين الدراسات السابقة في بداية الاطار المنهجي، وقبل مشكلة الدراسة.

وفي تقديري ان انسب موقع لعرض الدراسات السابقة هو ان تأتي بعد تحديد مشكلة الدراسة مباشرة، وذلك للمبررات التالية:

1 – ان كل الخطوات اللاحقة كالأهداف والتساؤلات والمجتمع والعينة والمناهج والأدوات، وغيرها من الخطوات تتحدد وتصاغ وتوضع في صورتها النهائية بناء على ما تم الاطلاع عليه وعرضه في الدراسات السابقة، وبناء عليه فإن الترتيب المنطقي للدراسات السابقة هو ان تكون قبل كل هذه الخطوات.

2 – ان الاطلاع المعمق على الدراسات السابقة يفيد الباحث كثيرا في وضع الهيكل العام لدراسته، ويتيح له ليس فقط بناء الاطار المنهجي بشكل علمي ومتماسك، بل ايضا تحديد المعلومات والبيانات والمصادر والمراجع التي يحتاجها في دراسته، وطريقة الحصول عليها، مما يعني ان خطوة الدراسات السابقة تعد خطوة مبكرة في البحث العلمي، وبالتالي فإن موقعها الطبيعي ان تكون مباشرة بعد تحديد الباحث للمشكلة البحثية التي سيقوم بدراستها، فما ان يتم تحديد المشكلة وصياغتها في صورتها النهائية حتى ينتقل الباحث إلى مسح المكتبة العلمية والتراث العلمي للتعرف على ما كتب حول موضوع بحثه والاستفادة من جهود الباحثين السابقين في تصميم مخططه البحثي بكل تفاصيله.

سابعا: ترتيب عرض الدراسات السابقة:

يجب ان توضع الدراسات السابقة وتعرض وفق سياق علمي معين يتسم بالتنظيم والمنطقية، بعيدا عن العشوائية والارتجالية، وفي هذا الاطار هناك أكثر من اسلوب يمكن من خلاله ترتيب الدراسات السابقة، بعضها يعتمد على التقسيم الموضوعي، وبعضها يتم وفق متغيرات الدراسة، وبعضها وفق تاريخ انجازها، من الأحدث إلى الأقدم أو من الأقدم إلى الأحدث، والبعض يختار اسلوب التقسيم الجغرافي محلي ودولي، ويختار البعض تقسيم الدراسات السابقة وفق معيار مدى اتصالها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع دراسته.

والتصنيف الأنسب والأصح هو الذي يستفيد من كل هذه الأساليب في العرض، مع الاعتماد في الأساس على المعيار الزمني، من الأحدث إلى الأقدم، والذي تتم في اطاره عرض الدراسات السابقة وفق التصنيفات المذكورة.

فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات محلية، ودراسات عربية، ودراسات اجنبية، ويعرض كل من هذه الدراسات في إطاره مرتبة من الأحدث إلى الأقدم، بحيث يقوم في اطار الدراسات المحلية – مثلا – بالبدء بعرض احدث دراسة استطاع الحصول عليها، ثم التي تليها، إلى ان يصل إلى اقدم دراسة، وهكذا مع بقية الدراسات العربية والأجنبية.

أو ان يقوم بتقسيمها موضوعيا، وهذا يتم عندما يكون للدراسة أكثر من بعد، فدراسة – مثلا – حول العنف التلفزيوني وتأثيره على الأطفال لها شقين، الأول حول العنف في التلفزيون، والثاني يتعلق بتعرض الأطفال للتلفزيون، بحيث تصنف الدراسات السابقة تحت هذين الشقين، على ان ترتب كل منها زمنيا من الأحدث إلى الأقدم.

وقد يتسأل البعض عن سبب الاصرار عن الترتيب من الأحدث إلى الأقدم، وليس من الأقدم إلى الأحدث، والمبرر الذي نقدمه هنا هو انه من الصعب جدا على الباحث ان يحدد دراسة معينة ويقدمها لنا على انها الأقدم في الموضوع الذي يبحث فيه، فنقطة القدم غير متناهية، ومن الصعب تحديدها، وعلى العكس من ذلك يكون ايسر على الباحث ان يحدد البحوث الأحدث لينطلق منها.

ثامنا: الأخطاء التي يقع فيها الباحثون في عرض الدراسات السابقة:

من الممكن ان يقع بعض الباحثين خاصة الجدد منهم، والذين يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة في العديد من الأخطاء، التي من شانها ان تشكل خللا منهجي في طريقة عرض الدراسات السابقة، ويمكن إجمال تلك الأخطاء في الآتي:

1 – اعتماد بعض الباحثين في عرض الدراسات السابقة على بعض الملخصات المتاحة لها دون العودة إلى الدراسة بأكملها، مما يجعل الباحث غير ملم بصورة كاملة بالدراسة، وبالتالي تقديم معلومات ناقصة، وقد تكون مغلوطة وغير دقيقة احيانا.

2 – الاهتمام بالكم اثناء عرض الدراسات السابقة، حيث يلجأ بعض الباحثين إلى عرض أكبر عدد من الدراسات بغض النظر عن مدى صلتها او عدم صلتها بشكل مباشر مع الدراسة التي يقوم بإنجازها، وبالتالي يقع اولئك الباحثين في فخ عرض دراسات لا علاقة لها بموضوع الدراسة، الأمر الذي يعرضهم إلى الكثير من الانتقادات.

3 – تقديم معلومات ناقصة، حيث يكتفي بعض الباحثين بتقديم فقط بعض المعلومات الأساسية كاسم الباحث، وعنوان البحث، ومكان نشره، دون التطرق إلى البيانات التي يجب تناولها أثناء عرض الدراسات السابقة.

4 – عدم التعرض لمواطن القصور في الدراسات السابقة، واوجه اختلافها وتوافقها مع الدراسة التي يقوم الباحث بأجرائها، وعدم القدرة على توجيه النقد العلمي لها.

5 – عدم الاستفادة مما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج في عقد مقارنات تبين أوجه الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسة التي يقوم الباحث بأجرائها.

الفصل الثامن

مناهج وأساليب البحث العلمي

أولا: مفهوم المنهج العلمي وخصائصه

مفهوم المنهج العلمي:

يستخدم مصطلح المنهج في اللغة العربية بمعان متعددة ومتفاوتة، وذلك حسب السياق الذي يرد فيه استخدامه، فالمنهج من الناحية الدينية هو كافة طرق واشكال واساليب العبادات التي تقرب الانسان إلى ربه من خلال الايمان المطلق بما جاء في الكتب السماوية، حيث يقول تعالى في القرآن الكريم (ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا)(1)، والمنهج بهذا المعنى هو طريق الصواب الذي يعكس الالتزام بالأوامر والنواهي وكافة التعليمات الربانية ليسير بذلك الانسان وفق ما هو مخطط ومحدد له، وجاء في المعجم الوسيط: "النهج هو الطريق المستقيم الواضح .. نهج الطريق بينه وسلكه"(2)، وجاء في لسان العرب "النهج هو الطريق.. وانتهج الطريق صار نهجا .. ونهجت الطريق ابنته وأوضحته .. ونهجت الطريق سلكته".(3)

اما في المؤسسات التعليمية فيستخدم مصطلح المنهج ليشير إلى المقررات الدراسية ومفردات المواد التي يتم تدريسها في مراحل التعليم المختلفة، في حين يشير المنهج لدى اصحاب الأفكار والايدولوجيات إلى الرؤى والمعتقدات والمذاهب الفكرية، بحيث يعد المنهج وفقا لهؤلاء رؤية فكرية متكاملة ومعتقد فكري يهتدى به في طرح وتقديم وحل المشكلات السياسية والاقتصادية

1- سورة المائدة، الآية 48.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط5، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2010م، ص996.

3- ابن منظور، لسان العرب، ط3، المجلد الرابع عشر، بيروت، دار صادر، 2004م، ص365.

والاجتماعية، فيقال – مثلا – المنهج الماركسي، والمنهج الرأسمالي .. وغير ذلك.

ويطلق على المنهج في اللغة الانجليزية METHOD، وفي اللغة الفرنسية METHODE، وهي بنفس المعنى في العديد من اللغات الأخرى كاليونانية والايطالية، وتعني في كل هذه اللغات الطريقة أو الاسلوب أو التنظيم، واستعملها افلاطون بمعنى البحث أو النظر او المعرفة، واستخدمها ارسطو بمعنى البحث، واستخدمت ابتداء من عصر النهضة الاوروبية بمعنى طائفة من القواعد العامة المصاغة من اجل الوصول إلى الحقيقة في العلم.(1)

واستخدم "اوجست كونت" كلمة METHODOLOGY ليعني بها الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة، كما ان "راموس" هو صاحب الفضل في التأكيد الواضح على أهمية المنهج في العلوم، الأمر الذي وجد صدى واضحا في عصر النهضة .. ومنذ القرن السابع عشر تكونت فكرة المنهج العلمي بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه، وذلك على يد فرنسيس بيكون وغيره من الفلاسفة والعلماء الذين اهتموا بالمنهج التجريبي، وقد حددوا المنهج العلمي بانه: الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد التي تقود سير التفكير وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معينة.(2)

وقد تعددت التعريفات التي وضعها المتخصصون والباحثون لكلمة المنهج، حيث يعرف المنهج بانه "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى

---

[1] – ابوالنجا محمد العمري، اسس البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999م، ص363،362.

[2] – بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي – الاصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص34

يصل إلى نتائج معلومة،"[1] كما يعرف المنهج بانه "طريق اجرائي مركب ومتكامل يعتمده الباحث للوصول إلى حقيقة جديدة ينشدها للتغلب على مشكلة تستهويه أو غامضة عليه"[2]، والمنهج كذلك هو "طرقا منتظمة لاكتشاف وتحليل وتفسير الظواهر الغامضة، او توضيح حقائق لم تفهم بصورة دقيقة"[3]، والمنهج هو الطريقة الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود.[4]

وتعني كلمة منهج ايضا كيفية أو طريقة او فعل أو تعليم شيء معين وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة،[5] ويرى عبدالرحمن بدوي بان المنهج هو" فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة اما من اجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، أو من اجل البرهنة عليها للأخرين حين نكون بها عارفين، فثمة نوعان من المنهج: احدهما الكشف عن الحقيقة، ويسمى التحليل أو منهج الحل، ويمكن ان يدعى ايضا منهج الاختراع، والأخر هو الخاص بتحليلها للأخرين بعد ان نكون قد اكتشفناها، يسمى بالتركيب او منهج التأليف،"[6] ويعرف المنهج ايضا بانه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم

---

[1]- عبدالباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط5، مطبعة البيان العربي، ص329.
[2]- محمد زياد حمدان، البحث العلمي كنظام، سلسلة التربية الحديثة، 28، عمان، 1989م، ص60.
[3]- عاصم الاعرجي، الوجيز في مناهج البحث العلمي من منظور اداري معاصر، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1996م، ص5.
[4]- محمد احمد الزعبي، التغيير الاجتماعي، ط3، بيروت، 1982م، ص30.
[5]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999م، ص139.
[6]- عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977م، ص4،3 في: ابوالنجا محمد العمري، اسس البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999م، ص81.

بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[1].

ويشير مصطلح المنهج إلى طريقة البحث عن المعرفة والاستقصاء، ويستخدم ايضا ليشير إلى التيار أو المذهب او المدرسة .. والمعنى العام للمنهج هو الاسلوب الذي يقود إلى هدف معين في البحث والتأليف أو السلوك،[2] والمنهج عبارة عن خطوات منظمة يتبعها الباحث في دراسته لموضوع ما، تيسر عليه مهمة الوصول إلى النتائج العلمية، ولما كان المنهج مؤلفا من عدة خطوات متناسقة ومترابطة فهذا يحتم على الباحث ان يكون عارفا تماما بها حتى يستطيع ان يسير على هديها من بداية بحثه حتى أخره، ولا يحيد عن طريقها مطلقا، وإلا تاه في سبيله وضل عن منهجه، ولم يحقق النتائج المرجوة،[3]كما ان المنهج هو الطرق والاجراءات التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة البحثية، سواء بهدف الاستكشاف أو الوصف او التفسير او التنبؤ .. ويتضمن المنهج الاساليب والاجراءات والأدوات التي تتبع في دراسة الظاهرة أو الموضوع[4]، ويذهب البعض إلى ان المنهج هو علم التفكير أو طريقة اكتساب المعرفة، أو هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للوصول إلى الحقيقة أو الوصول إلى النتائج المرجوة، وهو ايضا خطوات منظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها للوصول إلى النتائج المرجوة.[5]

---

[1]– طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، 1984م، ص5.

[2]– نورالهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الشارقة، المكتب الجامعي الحديث، 2008م، ص285،284.

[3]– حسن محمد تقي سعيد، مناهج البحث في اللغة العربية، الزاوية، ليبيا، جامعة السابع من ابريل، 1992م، ص13..

[4]– بركات عبدالعزيز، مرجع سابق، ص34.

[5]– ابراهيم الطاهر الشريف، المفيد في اصول كتابة البحوث، الزاوية، ليبيا، جامعة السابع من ابريل، 2010م، ص15.

ويمكننا تعريف المنهج بانه مجموعة من الخطوات والاجراءات العلمية الصارمة والمنضبطة والمنظمة التي يستخدمها الباحث في رحلته البحثية بغية فك الغموض الذي يحيط بالظواهر والمشكلات التي يقوم بدراستها، وذلك بهدف الوصول إلى النتائج والاستنتاجات المتعلقة بها.

وعلى ضوء كل ما تقدم فإن علم المناهج هو العلم الذي يتولى دراسة الطرق التي يتبعها الباحثون من اجل البحث في ظاهرة معينة بغرض اكتشاف الحقيقة وفهمها وتفسيرها، وتتعدد المناهج العلمية البحثية، وتتعدد كذلك استخداماتها بتعدد العلوم، فهناك المنهج المسحي، والمنهج التجريبي، والمنهج التاريخي، .. وغير ذلك من مناهج البحث العلمي .. وقد تتطلب دراسة المشكلة البحثية استخدام منهج واحد، كما قد يتطلب الأمر استخدام اكثر من منهج من المناهج العلمية، وذلك وفقا لطبيعة الدراسة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، والفروض التي يريد اختبارها، والتساؤلات التي يريد الاجابة عليها.

ولابد من الاشارة إلى ان كل مجال من مجالات المعرفة يتميز باستخدام مجموعة من الطرق المناسبة للبحث في مجال المعرفة عن مزيد من المعرفة، وتختلف طرق البحث وقواعد البرهان واجراءات التحقيق ومعايير الحكم من مجال معرفي لأخر.[(1)]

ونستنتج من كل ما سبق ما يلي:

1 – ان المنهج العلمي هو طريقة يستخدمها الباحثون لحل المشكلات العلمية، وفك الغموض الذي يحيط بالظواهر التي تشغل بال الباحثين.

2 – ان المنهج هو طريقة علمية تتسم بالتنظيم والتنسيق والترتيب.

[1] – عادل السكري، نظرية المعرفة من سماء الفلسفة إلى ارض المدرسة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999م، ص195،194.

3 – ان هذه الطريقة العلمية هي وحدها الكفيلة بالكشف عن الحقائق وتفسيرها، والوصول إلى الأهداف العلمية.

4 – ان هذه الطريقة العلمية تخضع إلى مجموعة من الأسس والقواعد والاجراءات الصارمة التي لابد من اتباعها والالتزام بضوابطها.

5 –ان هذه الطريقة العلمية محل ثقة الباحثين، وبالتالي فإن نتائجها دقيقة ومطمئنة.

6 – ان لهذه الطريقة العلمية اهداف وغايات واضحة وملموسة.

وهذه بعض الحقائق التي يجب معرفتها حول مناهج البحث العلمي واستخداماتها، وذلك كالتالي:

1 – ان تحديد المنهج او المناهج التي يستخدمها الباحث في دراسته يتوقف على الهدف الذي يسعى إليه الباحث من تلك الدراسة، فإذا كان الباحث يهدف إلى الحصول على معلومات ذات طابع تاريخي – مثلا – متعلقة بأهداف ووقائع حدثت في وقت سابق، ومستعين في ذلك على الرواة والوثائق فإن المنهج التاريخي هو الأنسب في هذه الحالة، وإذا كان الباحث يسعى إلى معرفة أثر ظاهرة ما – مثلا – على مجتمع معين، كالتعرف على تأثير مشاهدة افلام العنف على الأطفال فإن المنهج التجريبي هو الأنسب في هذه الحالة، ويلجا البحث هنا إلى استخدام مجموعتين احداهما ضابطة والأخرى تجريبية، اما إذا كان الباحث يسعى إلى التعرف على اتجاهات واراء مجموعات معينة نحو قضية ما، او التعرف على محتوى إعلامي معين، صحفي او تلفزيوني او إذاعي، فإن المنهج المسحي هو الأنسب، حيث يتيح هذا المنهج تحليل مضامين وسائل الإعلام المختلفة.

وهكذا يتضح ان هدف الباحث من الدراسة الي يجريها يتدخل في تحديد نوعية المنهج الذي عليه ان يستخدمه.

2 – انه يجوز في كثير من الأحيان استخدام أكثر من منهج واحد في البحث الواحد، بل يكاد يكون هذا التعدد في استخدام المناهج هو الاسلوب الأمثل والاصح والانسب في دراسة الظواهر بصورة متكاملة، فقد يقوم الباحث بتوظيف بعض الجزئيات من مناهج مختلفة وفق ما يرى انه يخدم دراسته ويحقق اهدافه، وقد يستفيد من اساليب بحثية متعددة، كل منها يخضع لمنهج علمي مختلف، وقد يستخدم منهجين متكاملين دفعة واحدة، وهو امرا نرى انه يدعم الدراسة ويعزز موقف الباحث، ويساعد في الحصول على نتائج متكاملة ومحل ثقة، كما ان ذلك يؤكد خبرة الباحث وتميزه وقدرته على توظيف مختلف المناهج، وفهمه لتفاصيل كل منها وكيفية توظيفها.

وعلى سبيل المثال قد يستخدم الباحث المنهج المسحي لدراسة مضمون صحف، او قنوات تلفزيونية معينة، ثم يستخدم بعد ذلك المنهج المقارن للمقارنة بين مضامين الصحف والبرامج التي يقوم بتحليلها، وقد يستخدم اسلوب تحليل المضمون – مثلا – بالإضافة إلى استخدام المنهج التجريبي، ففي المثال المشار اليه سابقا بخصوص استخدام المنهج التجريبي قد يستخدم الباحث ايضا تحليل مضمون افلام العنف للتعرف على محتواها .. وهكذا.

3 – ان كل المناهج العلمية على ذات القدر من الأهمية، وانه لا يمكن القول ان منهج معين افضل من غيره، إلا في اطار دراسة معينة، والأمر فقط يتوقف على نوع الدراسة والهدف من البحث، اما غير ذلك فإن كل المناهج تتساوى من حيث اهميتها ودورها في البحث العلمي، ولا يمكن بأي حال الاستغناء عن أي منها في اطار البحث والكشف عن الحقيقة وفهمها وتفسيرها.

4 – ان مناهج البحث العلمي واساليبها وادواتها في حالة تطور دائم، ولا يمكن القول بان المناهج والاساليب والادوات المستخدمة الان في البحث العلمي هي فقط التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى الحقائق، فالطبيعة التطورية

للعلوم تجعل العقل البشري يمتلك القدرة الدائمة على اكتشاف وايجاد مناهج واساليب وأدوات بحثية جديدة، ربما أكثر تطورا وافادة وفاعلية مما سبقها، كما قد تظهر لنا أدوات واساليب بحثية جديدة من رحم المناهج القائمة، فالعلم في حالة تطور دائم، وامكانية استخدام مناهج جديدة، أو ظهور استخدامات جديدة للمناهج الحالية امرا ممكنا، وهو رهين فقط مجهودات الباحثين والعلماء وتطور البحث العلمي.

5 – ان لكل علم من العلوم مناهجه واساليبه وأدواته البحثية التي قد تختلف عن مناهج واساليب وأدوات واستخدامات العلوم الأخرى، ذلك ان لكل حقل من الحقول العلمية ظروفه ومتطلباته وخصوصياته التي قد تختلف عن بقية الحقول العلمية، كما قد نجد استخدامات لمناهج معينة في حقول علمية بطريقة مختلفة عن استخداماتها في حقول اخرى، وقد نلاحظ ارتفاع نسبة استخدام مناهج بحثية في حقول علمية معينة، مقابل تراجعها في حقول علمية أخرى، كما قد نجد مناهج واساليب وأدوات في علوم معينة، ولا نجدها في علوم أخرى، حتى انه يمكن القول ان كل علم ينتج مناهجه، أو ان كل علم ينحو باتجاه المناهج المناسبة له، والتي يساعد استخدامها على اكتشاف الحقائق الجديدة، وفك وحل المشكلات العلمية القائمة في اطاره.

6 – ان العلم أي علم لا يمكن تحصيله وادراكه إلا من خلال المناهج العلمية، وبالتالي فإنه ليس بالإمكان الحصول على المعرفة العلمية التي تقود إلى وضع النظريات والقوانين العلمية إلا عبر تلك المناهج، وهو ما يجعلنا نذهب إلى ان أهمية ومكانة المنهج العلمي لا تقل ابدا عن أهمية المعارف والحقائق العلمية التي يتم التوصل إليها، بل اننا نذهب اكثر من ذلك إلى القول انه يستحيل التأكد من صدق وصحة وثبات الحقائق العلمية بدون الاعتماد على المناهج والاساليب والطرق العلمية، وان العلم لا يكون علم إلا بالمنهج الذي يستخدمه.

خصائص المنهج العلمي:

يتصف المنهج العلمي بعدد من الخصائص التي يمكن تحديدها في الآتي[1]:

1 – يعتبر المنهج العلمي من انسب الطرق للحصول على المعرفة العلمية، بالإضافة إلى انه الوسيلة الفعالة للتحقق من مدى ثبات وصدق المعرفة المتحصلة عن طريقه، وهو ما يعكس أهمية استخدام المنهج العلمي في الحصول على المعرفة.

2 – يعتمد المنهج العلمي على استخدام الأدوات والاساليب البحثية العلمية كالملاحظة العلمية، والتجربة، والتفكير العلمي السليم، ويرفض الاستناد على التفسيرات الذاتية والغيبية، واعمال الشعوذة والسحر .. وما إلى ذلك للوصول إلى المعرفة العلمية السليمة.

3 – المناهج العلمية تمتلك القابلية للتطوير وللتعديل ايضا، فهي ليست جامدة، وذلك إذا ما تأكد عدم قدرتها على انجاز ما وضعت لأجله.

4 – يتسم المنهج العلمي بالموضوعية والحيادية وعدم التحيز، وهو يعتمد في ذلك على عدد من الخطوات العلمية، ويتجنب التفسير الذاتي والعاطفي للظواهر.

5 – يتسم المنهج العلمي بانه يجمع بين التفكير الاستنباطي الذي ينتقل من العام إلى الخاص، والتفكير الاستقرائي الذي ينطلق من دراسة الجزيئات ليصل إلى الكليات.

6 – يتصف المنهج العلمي بالتنوع، فلا يوجد مهج واحد لدراسة كافة المشكلات البحثية، بل ان المناهج واستخداماتها تتعدد وتتنوع، وفقا لتعدد وتتنوع

---

[1]– انظر في ذلك: نجاح قدور، طرق البحث العلمي وتطبيقاتها في علم الاجتماع، الزاوية، ليبيا، دار شموع الثقافة، 2007م، ص82. كذلك: عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 12،11.

العلوم وحقولها المختلفة، وهو امرا منطقي، إذ من غير المقبول علميا ان يتم تحديد مجموعة من القواعد الجامدة ليلزم بها الباحثين على اختلاف تنوع المجالات العلمية التي ينتمون إليها.

ثانيا: منهج المسح

مفهوم المسح:

يعتبر منهج المسح أحد المناهج الرئيسية الواقعة في اطار البحوث الوصفية، ويتجه منهج المسح إلى تجميع الحقائق والبيانات والمعلومات عن الظواهر الاجتماعية والثقافية والسياسية كما هي في الواقع الذي نقوم بدراسته، وذلك بقصد الوصول إلى النتائج المتعلقة بما يفيد في فهم الظواهر وتقديم حلول للمشكلات البحثية، ولا يتوقف منهج المسح عند تجميع البيانات والمعلومات وتصنيفها وتبويبها، لكنه يتجاوز ذلك إلى تقديم حلول للمشكلات العلمية، ويقوم منهج المسح على الحصول على اكبر كم ممكن من المعلومات حول الظاهرة محل الدراسة بغية تحقيق قدر كبير من الفهم الشامل للوضع القائم.

ويعرف منهج المسح بانه "دراسة تنصب على الحاضر وتتناول اشياء موجودة بالفعل وقت اجراء الدراسة، كما يعرف بانه دراسة الظواهر الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين، وعرفه البعض على انه دراسة علمية يحاول فيها الباحث الكشف عن الأوضاع القائمة ليستعين بها على التخطيط للمستقبل."[1]

ويعرف هويتني منهج المسح بانه "محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي او جماعة او بيئة معينة، وهو ينصب على الموقف الحاضر، ويهدف للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها وتعميمها،

[1]– نوال محمد عمر، مرجع سابق، ص84.

وذلك للاستفادة بها في المستقبل"،[1] اما مورس فيعرف المسح بانه "منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية، أو جمهور ما، وذلك باتباع طريقة منظمة لتحقيق اغراض معينة، كما يعرفه كامبل وكاتوناCamppel&Catona بانه جمع البيانات بطريقة منظمة سواء من جمهور معين او عينة منه، وذلك عن طريق استخدام المقابلات أو أي أداة اخرى من أدوات البحث.[2]

ويقول فان دالين: ان الباحثين عندما يقومون بدراسات مسحية فانهم يجمعون اوصافا مفصلة عن الظاهرات الموجودة بقصد تخطيطات اكثر ذكاء بغية تحسين الظروف والعمليات الاجتماعية او الاقتصادية، وقد لا يكون هدفهم مجرد كشف الوضع القائم، ولكن تحديد كفاءته ايضا عن طريق مقارنته بمستويات او معايير او محكات تم اختيارها.[3]

وتتميز الموضوعات التي يتناولها المنهج المسحي بانها ظواهر قابلة للقياس والمقارنة، كما انها محددة بمجال جغرافي معين يتم دراستها فيه بهدف تحقيق الاصلاح والتطوير ووضع برنامج للتغيير والتحسين،[4] ويقوم الباحث في المنهج المسحي بدراسة الظاهرة كما هي في الواقع دون تدخل، وذلك على عكس ما يحدث في المنهج التجريبي؛ حيث يتحكم الباحث في ظروف ومتغيرات البحث داخل المعمل او في ظل اوضاع غير طبيعية "صناعية"، اما في المسح فإن

---

[1]– حسين رشوان، العلم والبحث العلمي – دراسة في مناهج العلوم، الاسكندرية، المكتب الجامعي الجديد، 1992م، ضص192.

[2]– جمال زكي، السيد ياسين، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962م، ص95.

[3]– ديوبولد فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نوفل وأخرون، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1969م، ص340، 341.

[4]– محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث واساليبه، ط2، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981م، ص636.

الباحث يقوم بدراسة الظاهرة أو الموقف في الوضع الطبيعي لها مما يقلل من امكانية التحكم في المتغيرات.

ويتطلب اجراء الدراسات المسحية تحديدا واضحا ودقيقا للمشكلة البحثية، وصياغة محددة للفروض والتساؤلات التي تنطلق منها الدراسة، فالمسح كمنهج علمي يتطلب اجراءات منهجية وقواعد صارمة لابد من الالتزام بها، فهو ليس مجرد تجميع للمعلومات وتبويبا وتصنيفا لها، بل انه يتعدى ذلك إلى تحليل وتفسير تلك البيانات ومناقشة النتائج، وبالتالي فإن نجاح الدراسات المسحية يتطلب مهارة عالية من الباحث وقدرة على اتباع الاجراءات العلمية وتحديدا واضحا للأهداف، وذلك حتى تتمكن هذه الدراسات من تقديم اضافة علمية للمعرفة الانسانية، والمساعدة في حل المشكلات العلمية.

ويعتمد الباحثون في العلوم الاجتماعية والانسانية عموما على منهج المسح بشكل كبير، حيث يعتبر المسح بمجالاته وطرقه المختلفة منهجا اساسيا في هذه العلوم، وتكاد الدراسات الاعلامية تعتمد عليه بشكل شبه كلي في حل المشكلات العلمية.

ويقوم المنهج المسحي على الآتي:

1 - الضبط الصارم لكافة الخطوات والاجراءات المنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي، خاصة فيما يتعلق بتحديد المشكلة، ووضع الفروض والتساؤلات، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة

2 – تحديد الأداة أو الأدوات البحثية المناسبة التي تمتلك المواصفات التي تؤهلها لتجميع المعلومات بالطريقة الأيسر والأصح والأكثر مناسبة عن الظاهرة محل الدراسة.

3 – التوجه نحو تجميع أكبر كميات ممكنة من البيانات والمعلومات عن الظاهرة أو الموقف او الحالة الخاضعة للدراسة.

4 – دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المحددة وذلك للكشف عن المزيد من الحقائق المتصلة بالظاهرة محل الدراسة، من اجل فهم واستيعاب وفك ما يحيط بها من غموض.

5 – عرض وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وتفسيرها ومناقشتها بما يقود إلى فهم صحيح وسليم للظاهرة وازالة ما يحيط بها من تشويش ولبس وغموض.

أنواع المسح:

بشكل عام يمكن تصنيف المسوحات إلى مسوحات ميدانية تتعلق بدراسة الجمهور، ومسوحات تتعلق بدراسة المضامين والنصوص الإعلامية والثقافية والادبية، وبشكل أكثر تفصيل نستعرض كل منهما على حدة بالتفصيل، وذلك كالتالي:

أ –المسوحات الميدانية:

تتوجه المسوحات الميدانية إلى دراسة اوضاع الجمهور من عدة جوانب، وذلك وفقا لأهداف الدراسة، فقد تهدف الدراسة إلى التعرف على الحالة الاقتصادية في مجتمع معين، أو التعرف على الخصائص العامة لمجتمع ما، من حيث عدد افراد الأسر وانماط الاستهلاك والأنفاق، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، أو قد تتجه الدراسة المسحية للتعرف على الوسائل الإعلامية المفضلة في مجتمع ما، أو للتعرف على أكثر القنوات التلفزيونية أو اكثر الصحف متابعة أو محل ثقة الجمهور المتلقي، وقد تتجه الدراسة المسحية للتعرف على اتجاهات الرأي العام نحو قضية أو ظاهرة معينة.

ويمكن تصنيف مسوحات الدراسات الميدانية إلى: مسوحات افقية؛ تجرى على نطاق جغرافي واسع وتضم قطاعات ومدن ومناطق مختلفة، و: مسوحات

رأسية تكون أكثر عمقا وتتجه نحو دراسة حيز جغرافي محدد أو قطاع من القطاعات، كقطاع التعليم أو الصحة او الزراعة او الإعلام .. أو غير ذلك.

كما يمكن تصنيف المسوحات الميدانية إلى: مسوحات تجرى على كافة افراد ووحدات المجتمع المستهدفة بالدراسة، وتسمى في هذه الحالة دراسات المسح الشامل، و: دراسات تعنى فقط بسحب عينة محددة وفقا لقواعد واجراءات تجعلها ممثلة للمجتمع الذي اخذت منه، وهو ما يعرف بالمسح بالعينة، وتتجه أغلب المسوحات إلى الاقتصار على هذا النوع (المسح بالعينة).

وتصنف المسوحات الميدانية ايضا وفق اهدافها، حيث تتوقف بعض الدراسات الوصفية عند حد وصف وعرض البيانات التي تتولى جمعها، في حين تتجاوز دراسات مسحية اخرى ذلك إلى تفسير تلك البيانات والربط بين متغيراتها، واختبار فروضها بغية التعمق في فهمها.

ونظرا لتعدد وتنوع مجالات المسح الميداني، فسوف نركز دراستنا على المسوحات الميدانية ذات الطابع الإعلامي

❖ مسح جمهور وسائل الإعلام:

تتعدد مجالات دراسات الجمهور في البحوث الإعلامية وذلك وفق الأهداف المتوخاة، وتعد تلك الدراسات ذات اهمية بالغة بالنسبة للقائم بالاتصال الذي يهمه دائما ان يتعرف بصورة صحيحة على الجمهور الذي يتوجه اليه ويستهدفه، وتكمن أهمية دراسة الجمهور في الدراسات الإعلامية فيما يلي:

1 – ان الجمهور المتلقي للرسالة الإعلامية هو الهدف النهائي للمرسل، وبالتالي فإنه من المهم جدا ان يكون المرسل على معرفة كاملة بذلك الجمهور من حيث تفضيلاته وخصائصه واتجاهاته .. الخ.

2 – ان معرفة المرسل لجمهوره تتيح له امكانية اعداد الرسالة الموجهة إليه بالطريقة الملائمة والصحيحة والفاعلة.

3– ان دراسات جمهور وسائل الاتصال تتيح معلومات وبيانات مهمة للمرسل تمكنه من تعديل الرسالة في الوقت المناسب إذا احس بعدم ملائمتها للجمهور او انها مرفوضة من قبله مثلا.

4 – ان دراسات جمهور وسائل الاتصال تمكن القائمين على وضع السياسات والخطط الإعلامية من رسم تلك السياسات بالطريقة الملائمة، وفق احتياجات الجمهور ومتطلباته وتطلعاته، بما يضمن قبول جماهيري واسع للمضمون الإعلامي المقدم عبر وسائل الإعلام المختلفة.

5 – ان دراسات جمهور وسائل الإعلام تساعد على تصنيف ذلك الجمهور ليس فقط من حيث اهتماماته، ولكن ايضا من حيث مؤهلاته وتخصصاته واماكن تواجده، بما يساعد على الوصول إليه بالطريقة الملائمة وفي الوقت المناسب.

6 – ان دراسات الجمهور من شأنها ان تسهم في توطيد العلاقة بين الوسيلة الإعلامية وجمهورها، بسبب ما يشعر به الجمهور من اهتمام، الأمر الذي يساعد على بناء جسور الثقة وتوطيد العلاقة بين الوسيلة وجمهورها.

اما فيما يتعلق بأنواع ومجالات دراسة الجمهور في البحوث الإعلامية فيمكن تصنيفها وفق اهداف تلك الدراسات كالآتي:

1 – دراسات للتعرف على اتجاهات الجمهور نحو الوسائل:

حيث تسعى هذه الدراسات إلى رصد اتجاهات الجمهور نحو مختلف الوسائل الإعلامية، بغية التعرف على أهم الوسائل الإعلامية المفضلة لديه واسباب ذلك التفضيل، وتشمل هذه الدراسات:

دراسات للتعرف على اكثر الوسائل قبولا ومتابعة من طرف الجمهور: جرائد – مجلات – قنوات مرئية – قنوات مسموعة.

دراسات في اطار كل وسيلة على حدة للتعرف على أكثرها قبولا من قبل الجمهور، وكمثال على ذلك التعرف على أكثر القنوات التلفزيونية الاخبارية

تفضيلا، أو أكثر الجرائد قراءة، أو أكثر القنوات المسموعة استماعا .. إلى غير ذلك في اطار الوسيلة الواحدة.

2 – دراسات للتعرف على اراء واتجاهات الجمهور نحو المضمون الإعلامي:

وهي الدراسات التي تجري للوقوف على رأي الجمهور في مضمون وسائلي محدد، مثل اراء الجمهور في برامج معينة في القنوات التلفزيونية، أو صفحات محددة في الجرائد أو المجلات، أو غير ذلك، ومن تلك الدراسات – على سبيل المثال – تلك التي تسعى إلى تقييم الجمهور للبرامج الرياضية في احدى القنوات، أو التي تهدف إلى معرفة اتجاهات الجمهور نحو صفحات وابواب صحفية معينة في الجرائد والمجلات، مثل الصفحات الصحية، أو الصفحات الرياضية، أو صفحة المرأة، أو صفحات الإعلانات .. الخ ، وقد يتم ذلك ايضا في اطار المقارنة بين مضامين محددة في صحف معينة، وتساعد هذه الدراسات وسائل الإعلام على التعرف على مواطن ومواقع القوة والضعف فيها، بما يمكنها من التعامل معها بالصورة السليمة.

3 – دراسات للتعرف على تفضيلات جمهور وسائل الإعلام:

وهي الدراسات والبحوث التي تتولى رصد ما يفضله متلقي الرسائل الإعلامية؛ المقروءة أو المسموعة أو المرئية، وذلك بغرض تلبية احتياجات ورغبات الجمهور، واستبعاد المواد الإعلامية التي لا يستسيغها، فقد تكتشف صحيفة – مثلا – ان جمهورها يرغب في زيادة المساحة المخصصة للأخبار المحلية، أو زيادة الصفحات الرياضية، أو زيادة عدد صفحات الجريدة، أو تخصيص صفحات اضافية للقضايا الدينية أو البيئية أو الاجتماعية .. أو غير ذلك.

فالدراسات هنا تتجه مباشرة للوقوف على احتياجات ورغبات وتفضيلات جمهور وسائل الإعلام ، بهدف العمل على تلبية تلك الرغبات والاحتياجات.

4 – دراسات دوافع الاستخدام:

وهي الدراسات التي تتوجه إلى جمهور وسائل الإعلام للتعرف على اسباب تعرضه لوسيلة أو وسائل معينة، وتتفاوت تلك الدوافع وتختلف عادة من شخص إلى أخر، ومن جمهور إلى أخر، فهناك دوافع طقوسية، وأخرى نفعية، وأخرى ترفيهية .. الخ.

5 – دراسات الاشباعات:

وهي تلك الدراسات الميدانية التي تحاول معرفة الاشباعات التي يحققها جمهور معين جراء تعرضه لوسيلة معينة او مضمون محدد، وتوفر هذه الدراسات قاعدة بيانات مهمة لوسائل الإعلام تزيد من درجة فهمها لجمهورها..

6 – دراسات كثافة التعرض:

تتولى هذه الدراسات الكشف عن حجم تعرض الجمهور لوسائل الإعلام، والوقت الذي يمضيه في القراءة أو الاستماع أو المشاهدة للوسائل المختلفة، وانماط وطرق ذلك التعرض، والأوقات والظروف والأمكنة المناسبة لذلك التعرض.

7– دراسات الاجندة وترتيب الاولويات:

وهي الدراسات التي تجرى على الجمهور بهدف معرفة مدى قدرة تلك الوسائل على تحديد وترتيب اولويات الجمهور تجاه قضايا معينة، ومقارنة ذلك بما تطرحه وسائل الإعلام من موضوعات وقضايا وما تتبناه بشأنها من أراء واتجاهات وأفكار ورؤى، وتفيد مثل هذه الدراسات في التعرف على مدى ما تتمتع به وسائل الإعلام من قوة وهيمنة وقبول من جانب المتلقي.

❖ مسح السوق:

تعكس هذه الدراسات تطورا ملحوظا في دراسات الجمهور، وهي دراسات ذات اهداف اقتصادية محضة، تهدف إلى التعرف على أراء الجمهور واحتياجاته وتفضيلاته وامكانياته وعاداته الشرائية واوضاعه الاقتصادية، وذلك كله بما يحقق عمليات تسويقية ناجحة للسلع والخدمات، حيث تعمل الشركات الصناعية والتجارية الكبرى على تصميم واجراء دراسات السوق للتعرف على اوضاعه من الجوانب المختلفة، كرغبات المستهلكين وامكانيات المنافسين، وحجم المنافسة المتاح، وكل ذلك من أجل تكوين صورة واضحة عن السوق تساعد على اتخاذ القرارات التسويقية المهمة.

ويقوم المعلنون ووكالات الإعلان ايضا بدراسات مشابهة حول السلع والمنتجات والخدمات التي يتولون الإعلان عنها، والتعرف على مدى اقبال الناس على المنتجات والخدمات المعلن عنها، ورأي الجمهور في الإعلانات المقدمة، حتى يتمكن المعلنون من اعداد وتصميم رسائلهم الإعلانية بطريقة تجذب اليها العملاء، وتجعلهم اكثر اقتناعا باقتناء السلع والتعامل مع الخدمات.

ويتوقف على دراسات السوق هذه قرارات تتعلق بإنتاج سلع جديدة، او ادخال تعديلات على سلع معينة بما يلبي تطلعات ورغبات الجمهور، أو التركيز على اسواق معينة، أو الانسحاب من بعض الأسواق، كما يتوقف عليها ايضا اتخاذ جملة من القرارات الإعلانية، كاختيار الوسائل الإعلانية المناسبة، ونوعية التصاميم الإعلانية الأكثر تأثيرا، والتعرف على الجمهور الذي يجب ان يستهدفه الإعلان، وغير ذلك من القرارات التي تحكم النشاط الإعلاني في الأسواق المختلفة.

❖ مسح الرأي العام:

نظرا للاهتمام المتزايد في المجتمعات الديمقراطية بالرأي العام، فقد انتشرت مراكز قياس الرأي العام في العديد من البلدان التي تسعى للتعرف على أراء المواطنين تجاه مختلف القضايا المهمة والمصيرية ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. وغيرها، حيث تتولى المراكز البحثية المتخصصة اعداد استمارات الاستبيانات والمقابلات التي تستهدف بها جمهور محدد، وفق اساليب تخضع لإجراءات منهجية وعلمية سواء فيما يتعلق بطرق اعداد الاستمارات، او سحب العينة، أو تفريغ البيانات في جداول احصائية معدة بالخصوص، أو استخدام الاساليب والمعاملات الاحصائية المناسبة.

وتتيح دراسات الرأي العام لصانع القرار التعرف على اتجاهات وأراء وميول الجماهير، من خلال عملية بحثية منضبطة تفيد نتائجها في تبني واتخاذ القرارات والمواقف الصائبة وفقا لاتجاهات ورغبات الجمهور، وتوفر دراسات الرأي العام معلومات تتسم بالمصداقية والموضوعية إلى درجة كبيرة، وذلك تبعا لما استخدم فيها من ضوابط منهجية وعلمية.

وتتبع مراكز الرأي العام عادة المؤسسات العلمية كالجامعات والاكاديميات، أو مراكز البحث الكبرى، حيث تتطلب دراسات الرأي لعام امكانيات كبيرة سواء من حيث الكوادر البشرية أو قواعد البيانات او الإمكانيات المالية بما يؤهلها لإجراء تلك المسوحات على قطاعات مختلفة من الجمهور وفق الأهداف المرسومة.

ومن بين اكثر مسوحات الرأي العام انتشارا تلك المتعلقة بالانتخابات الرئاسية التي تجرى غالبا قبيل الانطلاق الفعلي لتلك الانتخابات، خاصة في الولايات المتحدة الامريكية والبلدان الغربية، حيث تعد دراسات الرأي العام

انعكاسا لقوة الرأي العام وتزايد ضغوطاته في تلك المجتمعات، اما في المجتمعات الشمولية والأنظمة الدكتاتورية كما هو الحال في أغلب دول العالم، والتي من بينها الدول العربية فلا نكاد نلاحظ اهتماما بذكر بالرأي العام، وبالتالي لا يكاد هناك حضور لتلك المراكز.

❖ مسح وسائل الإعلام:

تتجه الدراسات المتعلقة بمسح وسائل الإعلام إلى دراسة تلك الوسائل من عدة جوانب من أهمها:

1 – نمط الملكية:

حيث تتراوح ملكية وسائل الإعلام بين الملكية الحكومية، والملكية الحزبية، والملكية المستقلة، والملكية الأهلية، وذلك وفقا لما تحدده التشريعات النافذة في كل بلد، وتنطلق أهمية دراسة نظام الملكية السائد لارتباط ذلك بطبيعة المضمون واتجاهه، حيث من يمتلك الوسيلة يحدد مضمونها.

2–التمويل:

من الجوانب التي يتطلب معرفتها في مسح وسائل الإعلام مصادر التمويل التي تعتمد عليها وسائل الإعلام، وعلى الرغم من ان التمويل يرتبط ارتباطا وثيقا بنوع الملكية، إلا ان هناك مصادر متعددة للتمويل كعائدات التوزيع والاشتراكات والإعلانات التي تعد من بين مصادر التمويل الرئيسية خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام المستقلة.

3– معدل الانتشار:

أي التعرف على حجم وصول وسائل الإعلام للجمهور المستهدف، فمعدل الانتشار للصحف يقترن بحجم التوزيع وعدد النسخ المباعة، اما معدل الانتشار بالنسبة للإذاعة المرئية فيشير إلى حجم المشاهدة والمتابعة من قبل المشاهدين،

وفي الاذاعة المسموعة يشير إلى اعداد المستمعين، كما يشير مصطلح الانتشار ايضا إلى المناطق الجغرافية التي يتم تغطيتها بالبث أو التوزيع.

4- التطور:

ويقصد به دراسة تاريخ الوسيلة الإعلامية من حيث نشأتها والمراحل الزمنية التي مرت بها وحالات التطور التي شهدتها، والتحسينات والتغيرات التي طرأت عليها، واهم المحطات التاريخية في مسيرتها، وما يتوفر لها من امكانيات؛ كالمقرات، وقاعات (استوديوهات) البث بالنسبة للإذاعات، والمطابع بالنسبة للصحف .. وغير ذلك من مظاهر التطور التي تشهدها وسائل الإعلام المختلفة.

❖ مسح أساليب الممارسة الإعلامية:

تختص هذه النوعية من الدراسات المسحية لوسائل الإعلام برصد ومتابعة وتوثيق العديد من الجوانب المتعلقة بتلك الوسائل، والتي من اهمها:

1 -الجوانب الادارية والتنظيمية والفنية:

وذلك للتعرف على الهيكل الاداري داخل المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية، وما يشتمل عليه من إدارات واقسام ووحدات ادارية، وأساليب العمل المتبعة فيها، واعداد العاملين بها وامكانياتهم ومؤهلاتهم والصلاحيات المتاحة لهم.

2-السياسات والخطط الاعلامية:

حيث وكما هو معروف فإن لكل وسيلة إعلامية حزمة من السياسات التي تعمل في ظلها وتسعى للالتزام بها، وذلك وفق لما تحدده لنفسها من أهداف، يتم ترجمتها إلى خطط تنفيذية تحقق من خلالها تلك الأهداف.

3-التنظيم التشريعي:

تخضع الوسائل الإعلامية لمجموعة من التشريعات النافذة في البلد الذي تعمل فيه، سواء كانت التشريعات الإعلامية، أو التشريعات الأخرى المتصلة بها،

ويدخل في هذا الاطار ايضا القرارات ذات الصلة التي تصدر عن المؤسسة الإعلامية التي تتبعها الوسيلة، او عن الدولة ممثلة في القطاعات المعنية بالشأن الإعلامي، ان هذه الحزمة التشريعية تحدد إلى درجة كبيرة طريقة تنظيم وعمل وأداء المؤسسات والوسائل الإعلامية.

4–الوسائل التقنية المتاحة:

حيث يتم هنا رصد أهم المعدات والوسائل التقنية التي بحوزة المؤسسات والوسائل الإعلامية، والتي تساعد على أدائها لمهامها بالصورة المناسبة، وتعد هذه التقنيات من بين أهم الأسباب التي تساعد على نجاح الوسائل الإعلامية.

5–العناصر والكوادر البشرية:

يمثل العنصر البشري أهم العلامات الفارقة في مستوى اداء كل وسيلة إعلامية، وبالتالي فإن رصد هذه العناصر ودراستها من شأنه ان يساعد على فهم اساليب الممارسة الإعلامية في المؤسسات والوسائل الإعلامية.

6– امكانيات الطباعة والتوزيع:

وينطبق ذلك على الصحف "الجرائد والمجلات"، حيث تمتلك بعض الصحف ذات الامكانيات الكبيرة مطابع خاصة بها تتولى طباعة اصداراتها من جرائد ومجلات وكتب وغيرها من المنشورات، اما الصحف والمؤسسات الصحفية الصغيرة والناشئة فإنها غالبا ما تقوم بطبع منشوراتها في مطابع مؤسسات وشركات اخرى خاصة او عامة، ويتوقف كل ذلك على الامكانيات المتوفرة لكل صحيفة أو مؤسسة صحفية.

وتمتلك بعض الصحف الكبيرة منافذ توزيع خاصة بها، وتكون قادرة على الوصول إلى مناطق وقرى ومدن وبلدان بعيدة، نظرا لما تمتلكه من وسائل توزيع حديثة ومتطورة، في حين تعتمد بعض الصحف على شركات ومكاتب خارجية

متخصصة في التوزيع، ويتوقف كل ذلك بالطبع على الامكانيات المالية لكل وسيلة.

7–الإعلان:

يعكس النشاط الإعلاني لوسائل الإعلام المختلفة مدى قدرتها على جذب المعلنين واقناعهم بالنشر لديها، وهي امور تتحكم فيها عدة عوامل من اهمها مكانة الوسيلة وانتشارها وحجم توزيعها، وما تتمتع به من مكانة في سوق الإعلام لدى جمهورها.

وهكذا فإن مسح اساليب الممارسة الإعلامية يتطلب ضرورة رصد ودراسة كافة العناصر السابقة بما يفضي إلى فهم أعمق لتلك الممارسة، ويتيح بيانات ومعلومات وحقائق حول تلك الوسائل والمؤسسات الإعلامية لم يكن بالإمكان الحصول عليها لولا استخدام منهج المسح الإعلامي في صوره المختلفة.

❖ مسح القائم بالاتصال:

يعتبر القائم بالاتصال داخل المؤسسة الإعلامية احد العناصر الفاعلة في نظام العمل، فهو الذي يتدخل في حركة سير المعلومات من مصادرها غلى المتلقي، بما يتسم بالسيطرة أو الضبط لهذه الحركة وناتجها النهائي الذي يتمثل في محتوى رسائل الإعلام التي تنقل إلى المتلقي،[(1)] ولكي نحدد تأثير الاتصال علينا ان نعرف انواع النظم الاجتماعية التي يعمل في اطارها القائم بالاتصال، ومكانته في النظام الاجتماعي، والأدوار التي يؤديها، والمهام التي يجب ان يقوم بها، والوضع الذي يراه الناس فيه، كما اننا في حاجة إلى معرفة الاطار الثقافي الذي يعايشه، والقيم والمعتقدات المسيطرة عليه، وانواع السلوك المقبولة وغير المقبولة، وتطلعاته وتوقعاته، وتوقعات الأخرين عنه.[(2)]

---

[1]– مي العبدالله، نظريات الاتصال، بيروت، دار النهضة العربية، 2006م، ص155، 156.

[2]– حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998م، ص46.

وبالتالي فإن دراسات القائم بالاتصال تعتبر احد أهم المسوحات في الدراسات الإعلامية، حيث يتم من خلالها التعرف على القائم بالاتصال وخصائصه واتجاهاته وامكانياته ومؤهلاته وخبراته وتصوراته، والضغوط التي يتعرض اليها، ومدى ما يتمتع به من حقوق، وما يتوفر له من ظروف مناسبة للعمل، وتكمن أهمية مسح القائم بالاتصال كونه يعد أحد أهم عناصر العملية الاتصالية التي تساعد دراستها في فهم تلك العملية فهم صحيحا وسليما.

وتتراوح دراسات مسح القائم بالاتصال بين استخدام استمارة الاستبيان، واستخدام أداة المقابلة، وهي دراسات تعد احيانا مكملة لدراسات تحليل المضمون، حيث تساعد على ادراك الظروف التي يجري فيها انتاج مضمون الرسالة الاعلامية، واستيعاب الظروف المحيطة بالقائم بالاتصال من امكانيات وتشريعات وسياسات ومعتقدات وقيم وايدولوجيات، وهي كلها عوامل تتدخل في التأثير على القائم بالاتصال وتوجه بشكل أو بأخر ما ينتجه من رسائل إعلامية.

وتتضح أهمية الدراسات المسحية للقائم بالاتصال من خلال الآتي:

1 – انها تمكن من التعرف على خصائص القائم بالاتصال وسماته وخبراته وكفاءاته.

2 – انها تمكن من التعرف على آراء القائم بالاتصال تجاه الظروف التي يعمل في ظلها.

3 – انها تساعد على التعرف على حجم الضغوطات التي يتعرض لها القائم بالاتصال، سواء كانت هذه الضغوطات من داخل المؤسسة التي يعمل بها أو من خارجها.

4 – انها تساعد على التعرف على مدى ما يتمتع به القائم بالاتصال من حقوق وحريات.

5 – انها تمكن من التعرف على مدى ما يتمتع به القائم بالاتصال من رضا مهني.

6 – انها تتيح التعرف على مدى ما يتوفر للقائم بالاتصال من امكانيات مادية في اطار المؤسسة التي يعمل بها.

7 – انها توفر مجالا للتعرف على تطلعات وطموحات القائم بالاتصال.

8 – انها تمكن من التعر ف على آراء القائمين بالاتصال تجاه المضمون الإعلامي الذي ينتجونه ويقدمونه عبر وسائلهم الإعلامية.

وتنقسم دراسات القائم بالاتصال إلى:

1 – دراسات تنصب على القائم بالاتصال في ذاته، من حيث خصائصه ومؤهلاته وامكانياته وتطلعاته .. إلى غير ذلك مما يتصل به مباشرة.

2 – دراسات تنصب على آراء القائم بالاتصال تجاه البيئة وظروف العمل التي يشتغل في ظلها، من امكانيات وتشريعات وسياسات وقيم ثقافية، وظروف واوضاع سياسية واجتماعية وفكرية، وغير ذلك.

3 – دراسات تنصب على تقييم ما ينتجه القائم بالاتصال من رسائل، وطرق واساليب اعدادها ومراجعتها ومراقبتها واجازتها ونشرها.

ب –مسوحات المضمون:

يقصد بمسوحات المضمون تلك الدراسات التي تتجه إلى دراسة النصوص والمواد المكتوبة أو المقروءة او المسموعة او المرئية، عبر الوسائل الثقافية و الإعلامية والتربوية والعلمية .. وغيرها، وذلك للتعرف على ما تحمله من مضامين وافكار وقيم واتجاهات .. الخ، ومن أهم أنواع مسوحات المضمون ما يلي:

مسح المضمون الصحفي للجرائد والمجلات:

حيث يتولى الباحث هنا دراسة مضمون محدد لصحف معينة؛ كأن يقوم مثلا بدراسة المضمون السياسي أو الرياضي أو العلمي، أو التعرف على الصور

والرسوم المستخدمة، أو العناصر التيبوغرافية أو اساليب الاخراج .. إلى غير ذلك، وفقا لتساؤلات البحث وفروضه واهدافه.

مسح مضمون الاذاعات المرئية:

يتجه الباحث هنا لمسح مضامين البرامج والمسلسلات والنشرات الاخبارية والرسوم المتحركة والإعلانات، وغيرها من المضامين التلفزيونية بهدف التعرف على القضايا والأفكار التي تعالجها ورصد اتجاهاتها وامكانياتها واهدافها والقيم التي تعكسها، وغير ذلك .. وفقا لتساؤلات البحث وفروضه واهدافه.

مسح مضمون الاذاعات المسموعة:

ويتم ذلك من خلال دراسة وفحص مضامين محددة تبثها الاذاعات المسموعة سواء كانت اذاعات محلية أو وطنية او دولية، وقد تكون تلك المضامين برامج اجتماعية أو سياسية أو نشرات اخبار أو إعلانات أو برامج اطفال .. وما إلى ذلك.

مسح مضمون مواقع شبكة المعلومات الدولية:

ويشمل هذا المسح دراسة كل من مضامين مواقع التواصل الاجتماعي، والصحف والمدونات الالكترونية، وغيرها من المواقع على الشبكة، وذلك من خلال تحليل مضامين ما تحتويه من نصوص وصور واخبار ومقاطع فيديو، وغيرها من مضامين وفقا للأهداف التي يحددها الباحث.

مسح مضامين المناهج التعليمية:

حيث تتجه بعض الدراسات إلى تحليل محتوى بعض المناهج التعليمية، للتعرف على ما تحتويه من موضوعات وأفكار وقيم واتجاهات، يسعى الباحث للتعرف عليها.

مسح مضامين الخطابات والوثائق:

وتشمل دراسة مضامين خطابات القادة والزعماء والرؤساء، ورسائل بعض الشخصيات السياسية أو الأدبية أو الفكرية للتعرف على افكارهم وآرائهم واتجاهاتهم.

مسح النصوص الأدبية:

وهي المسوحات التي تتجه إلى تحليل مضمون القصائد الشعرية والقصص والروايات، وغيرها من الأعمال الأدبية للكشف عن كيفية طرح ومعالجة وتناول قضايا ومواقف واحداث وشخصيات معينة.

مسح مضامين اللوحات واللافتات والملصقات الإعلانية:

وهي اللوحات واللافتات والملصقات الإعلانية المعلقة على الجدران، أو وسائل النقل، أو على جانبي الطريق أو في الميادين، سواء كانت إعلانات تجارية، أو إعلانات انتخابية، أو غيرها من انواع الإعلانات الأخرى المتعارف عليها.

عيوب منهج المسح:

لمنهج المسح بعض العيوب وذلك كغيره من مناهج البحث الأخرى، إلا ان هذه العيوب أو اوجه القصور لا تقلل بأي حال من الأحوال من الاعتماد عليه في دراسة الكثير من المشكلات العلمية، وانما هي تتصل ببعض الاجراءات الفنية التي تختلف باختلاف ظروف الباحثين والمبحوثين والمجتمعات التي تجرى فيها الدراسات العلمية، وتتمثل تلك العيوب في الآتي:

1 – عيوب تتعلق بالتكاليف:

حيث يتطلب استخدام المسح بذل جهد كبير من قبل الباحث، كما انه يحتاج إلى وقت طويل نسبيا لإنجاز البحوث من خلاله، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام منهج المسح في البحث العلمي قد يتطلب نفقات مالية مرتفعة.

2 – عيوب تتعلق بالمبحوثين:

حيث تتوقف دقة المعلومات في الجانب الميداني للمسح على مدى تعاون المبحوثين وتزويدهم للباحثين بالمعلومات والآراء والبيانات الصحيحة، فقد يحدث ان تكون المعلومات التي يدلي بها المبحوثين مزيفة وغير حقيقية، مما ينعكس على صدق واهمية نتائج الدراسة برمتها.

3 – عيوب تتعلق بحرية الرأي:

تحتاج المسوح الميدانية لنجاحها وجود مساحة عالية من الحرية تسمح للباحثين بإخضاع كافة المشكلات البحثية للبحث والدراسة دون حرج أو ضغوطات أو خوف او تردد لأسباب سياسية أو فكرية أو اجتماعية، كما تسمح للمبحوثين كذلك بالتعبير عن آرائهم ومواقفهم دون خوف من أية إجراءات قد تتخذ ضدهم.

4 – عيوب تتعلق بالباحثين:

تتطلب البحوث العلمية المسحية درجة عالية من المهارة والنزاهة والموضوعية والعلمية وعدم التحيز خاصة في القضايا الاجتماعية، بما يضمن تصميم البحث بحيادية عالية، وهي امور قد لا تتوفر في الكثير من الباحثين الذين قد يتأثرون بأهوائهم وميولهم ورغباتهم وولائهم، كما قد لا تتوفر لبعضهم الخبرة والمهارة اللازمة، وهي كلها عوامل تؤثر على سير البحث واجراءاته ونتائجه.

ثالثا: المنهج التجريبي

مفهوم المنهج التجريبي:

يعد المنهج التجريبي أحد أهم المناهج العلمية، وذلك نظرا للثقة العالية في النتائج التي يتم التوصل إليها من خلاله، ويستخدم المنهج التجريبي كثيرا في العلوم التطبيقية والطبيعية، وتتمتع اجراءاته بمستوى ثقة عال، وبالتالي فإن استخدامه في البحث العلمي يعد خطوة متطورة للوصول إلى الحقائق العلمية النى

تتمتع بالدقة والمصداقية نظرا لإمكانية التحكم في العوامل والظروف والمتغيرات المؤثرة في المشكلة البحثية.

و"التجريب هو تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة لحادثة ما، وملاحظة التغيرات الناتجة في الحادثة ذاتها وتفسيرها"(1)، فالتجريب سواء في المعمل أو في قاعة الدراسة أو في أي مجال أخر هو محاولة للتحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية باستثناء متغير واحد .. حيث يقوم الباحث بتطويعه أو تغييره بهدف تحديد وقياس تأثيره في العملية(2)، وهو يتضمن تغيير العوامل الثابتة أو المستقلة من اجل دراسة تأثير هذا التغيير على العامل التابع او المتحول، ويمتاز المنهج التجريبي بتوفر عنصر القدرة على ضبط التباين، وبالتالي فإن تصميم البحث يركز على احداث تغير في المتغير المستقل، وملاحظة أثر ذلك على المتغير التابع مع بقاء الظروف الأخرى ثابتة"(3)، والتجربة هي ملاحظة الظواهر بعد تعديلها تعديلا كبيرا أو قليلا، أي التحكم في الظروف والشروط عن طريق بعض الظروف المصطنعة(4)، والبحث التجريبي هو استخدام التجربة في اثبات الفروض، أو اثبات الفروض عن طريق التجريب(5)، ذلك ان التجريب في جوهره

---

[1] عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، 1971م، ص157.

[2]– احمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، ط5، 1979م، ص256.

[3]– فوزي غرابية وآخرون، اساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002م، ص34،35

[4]– حسين رشوان، العلم والبحث العلمي – دراسة في مناهج العلوم، ط2، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987م، ص177..

[5]– ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1997م، ص24.

تغيير عمدي ومضبوط للشروط المحددة لحدث ما، مع ملاحظة التغيرات الواقعة في ذات الحدث وتفسيرها[1].

ويعرف المنهج التجريبي ايضا بانه "إجراء بحثي يقوم فيه الباحث بخلق الموقف بما يتضمنه من شروط وظروف محددة، حيث يتحكم في بعض المتغيرات، ويقوم بتحريك متغيرات أخرى، حتى يستطيع بيان تأثير هذه المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، أي ان المنهج التجريبي محاولة لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات محددة"[2]، وبشكل أكثر وضوحا يمكن القول بان البحث التجريبي هو ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختبار فرض معين يقرر علاقة بين متغيرين، وذلك عن طريق الدراسة للمواقف المتقابلة التي ضبطت كل المتغيرات ما عدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره[3].

ويعتبر البعض ان المنهج التجريبي هو المنهج العلمي الحقيقي، ومن ثم فهو المعيار الذي يقاس عليه مدى علمية أي منهج آخر، فتزداد علمية المنهج بازدياد قدرته على ضبط المتغيرات ومحاكاته للمنهج التجريبي، وتقل علميته بابتعاده عن هذا النموذج المعيار[4]، وبذلك فهو ادق المناهج واكفأها في التوصل إلى نتائج دقيقة يوثق بها[5]، وأكثر الوسائل كفاية في الوصول إلى معرفة موثوق بها[1]،

1– صلاح مصطفى الفوال، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، الجزائر، مكتبة غريب، 1982م، ص213.

2– غريب محمد سيد احمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص119.

3– طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البح العلمي، 1984م، ص200.

4– احمد عطية احمد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1999م، ص151.

5– عزيز حنا داوود وآخرون، مناهج البحث في العلوم السلوكية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1999م، ص324.

واقرب المناهج لحل المشاكل بالطريقة العلمية[2]، وبالتالي فهو أكثر المناهج العلمية ملائمة لرصد الحقائق وصياغة التفسيرات على أساس متكامل من الضبط والصدق المنهجي، لما يتوافر له من مقومات واجراءات تحقق للباحث الصدق الداخلي والخارجي، ولذلك يعتبر أكثر ملائمة لاختبار العلاقة السببية، والتقرير بصحة وجودها أو غيابها، وحسم هذه العلاقة علميا، حيث يمكن من خلال هذا المنهج ملاحظة تأثير أحد المتغيرات في الأخر تحت ظروف الضبط المحكم[3].

ويوفر المنهج التجريبي إمكانية تحييد أثر المتغيرات المستقلة المطلوب تحييدها، والتي قد تتدخل في العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين، بما يمكن من توجيه العناية نحو عدد من المتغيرات، واختبار صحة الفروض المدروسة، كما يتيح المنهج التجريبي امكانية اعادة الدراسة أكثر من مرة، وعزل المتغيرات بعضها عن البعض الأخر وذلك لدراسة أثر كل منها على الأخر[4].

ونخلص من كل ما تقدم إلى ان المنهج التجريبي هو المنهج الذي تتضح فيه معالم الطريقة العلمية في التفكير بصورة جلية، لأنه يتضمن تنظيما يجمع البراهين بطريقة تسمح باختبار الفروض والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن ان تؤثر في الظاهرة موضع الدراسة، والوصول إلى العلاقات بين الأسباب

---

[1]– ديوبولد ب فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل، سليمان الحصري الشيخ، طلعت منصور غيريال، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1983م، ص407.

[2]– احمد بدر، مرجع سابق، ص256.

[3]– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص206.

[4]– محجوب الفاندي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، البيضاء، ليبيا، جامعة عمر المختار، 1994من ص95،94.

والنتائج، وتمتاز التجربة العلمية بإمكان إعادة إجرائها بواسطة اشخاص اخرين مع الوصول إلى نفس النتائج إذا توحدت الظروف[1].

خصائص المنهج التجريبي:

يتضح مما سبق ان المنهج التجريبي يتسم بعدد من الخصائص التي تميزه عن غيره من مناهج البحث الأخرى، وذلك كالتالي:

1 – ان النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام المنهج التجريبي في البحث العلمي تتمتع بمستوى دقة عال، وهي بالتالي محل ثقة الباحثين، وبالتالي فإن المعرفة المتحصل عليها من خلال هذا المنهج هي المعرفة الأكثر كفاية وثباتا ومصداقية ويقينا.

2– يتيح المنهج التجريبي للباحثين إمكانية التحكم والضبط وبدرجة عالية في كافة المتغيرات المطلوب التحكم فيها وعزلها، مما يجعله المنهج الأكثر مناسبة لدراسة العلاقة بين المتغيرات بأسلوب علمي يتيح التأكد من وجود أو عدم وجود علاقات بين متغيرات الدراسة.

3 – يقدم المنهج التجريبي تفسيرا متكاملا وفهما عميقا لمشكلة الدراسة ومتغيراتها، ويتيح للباحث التحقق من النتائج التي يتم التوصل إليها.

4 – ان التجربة المعملية هي الفيصل في اختبار الفروض في المنهج التجريبي، ويتم ذلك وفق ضوابط تتيح الوصول إلى نفس النتائج في حال إعادتها من باحثين اخرين تحت نفس الظروف.

5 – يعد المنهج التجريبي من أكثر مناهج البحث التي تتميز بالمقدرة على حل المشكلات بالأسلوب العلمي الصحيح.

---

[1]– ابراهيم ابوالغد، لويس مليكه، البحث الاجتماعي – مناهجه وأدواته، المنوفية، مصر، 1959م، ص45.

قواعد المنـهج التجريبي:

يقوم المنهج التجريبي على ثلاث قواعد اساسية، وذلك كالتالي:

1 – قاعدة السببية:

وتعني ان العلاقة بين المتغير المستقل والظاهرة كمتغير تابع هي علاقة بين علة ومعلول "سبب ونتيجة"، وللاستدلال على هذه العلاقة يجب توفر الأدلة التالية:

- دليل المتغير الاقتراني: وذلك لأثبات ارتباط المتغير التابع (ص) بالمتغير المستقل (س)، إما ارتباطا تبادليا طردي او عكسي، او ارتباط سببي.
- دليل الترتيب الزمني للحوادث: وذلك بأثبات ان المتغير المستقل (س) قد سبق المتغير التابع (ص) من الناحية الزمنية، وهنا لا يمكن ان نعتبر (س) سببا في حدوث (ص) إلا إذا سبقتها من الناحية الزمنية، فقد تثبت التجربة تبادل مواقع (س، ص) وهنا تكون العلاقة تناسبية.
- دليل استبعاد العوامل السببية المحتملة: إذ يحدث بعد القيام بالتجربة ظهور عوامل ومتغيرات جديدة عملت إلى جانب المتغير المستقل (س) على إحداث التأثير بالمتغير (ص)، وهنا يفحص الباحث هذه المتغيرات الجديدة، ليصل إلى استنتاجه النهائي حول الفرض الذي بدأ منه دراسته.[1]

وعلى الرغم من ترابط الأدلة وضرورتها في عملية تفسير النتائج والاستنتاج، إلا انها لا توفر في كل الأحوال التأكيد المطلق على العلاقة السببية .. ولكن يمكن القول ان الفرض يعتد به، بينما لا يمكن القول إن الفرض قد ثبت صحته كما هو الحال في العلوم الطبيعية.[2]

---

[1]– جمال زكي، السيد ياسين، البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962م، ص115، 121. في: السيد احمد مصطفى، البحث الإعلامي – مفهومه واجراءاته ومناهجه، مرجع سابق، ص160، 161، 277

[2]– السيد احمد مصطفى، مرجع سابق، ص161

2 – قاعدة الضبط:

وتعني التحكم في جميع المتغيرات التي قد تؤثر في إجراء التجربة، أو تؤثر في دقة نتائج العلاقة السببية، فيما عدا المتغير المستقل، ويتم التحكم في المتغيرات الأخرى عن طريق المضاهاة أو التماثل والتوزيع العشوائي، حيث يقصد بالمضاهاة إجراء المقارنة بين أفراد المجموعة البحثية للوصول إلى التماثل بين مفرداتها قدر الامكان، وخاصة في المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في عمل المتغير المستقل أثناء اجراء التجربة، مثل السن والمستوى التعليمي والمهنة والدخل .. الخ، اما التوزيع العشوائي فهي عملية تأتي بعد المضاهاة ويقصد بها ان يعطى كل فرد فرصة متكافئة لان يكون ضمن مفردات المجموعة الضابطة او المجموعة التجريبية.

3 – قاعدة التجريب:

وتعني تصميم التجربة أو مجموعة التجارب وفقا لمتطلبات الدراسة، وذلك لاختبار ومعالجة المتغيرات قيد البحث، بهدف التعرف على العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك عن طريق استخدام القياسات القبلية والبعدية على المجموعات الضابطة والتجريبية.(1)

الدراسات التجريبية والدراسات شبه التجريبية:

ثمة اختلاف بين الدراسات التجريبية، والدراسات شبه التجريبية التي تتم عادة في البحوث الوصفية، والتي يسعى الباحث فيها إلى دراسة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات إلا انه يمكن رصد العديد من الاختلافات بينهما، وذلك كالتالي:

---

[1]– المرجع السابق، ص277، 278.

1 – ان الدراسات شبه التجريبية تتم عادة في إطار استخدام مناهج أخرى غير المنهج التجريبي، في حين ان المنهج التجريبي يقوم اساسا على التجربة.

2 – يقوم الباحث في الدراسات شبه التجريبية بدراسة الظاهرة كما هي عليه في الواقع، وكما تتم في الحياة اليومية دون تدخل منه، اما في الدراسات التجريبية فإن الباحث يضع مجموعة من الضوابط المعملية التي تجعله أكثر قدرة على التحكم في متغيرات الدراسة وضبط وتوجيه المجموعات التي يقوم بالتجربة عليها، وهي المجموعات الضابطة والتجريبية.

3 – قدرة الباحث على التحكم في المتغيرات في الدراسات التجريبية بشكل فاعل يضمن سير التجربة بالطريقة الصحيحة والسليمة.

4 – ان النتائج التي يتوصل إليها الباحث في الدراسات التجريبية تكون اكثر دقة ومصداقية وثبات، أما نتائج الدراسات شبه التجريبية فإنه ونظرا لصعوبة ضبط متغيراتها، فإن نتائجها تظل أقل دقة من نتائج الدراسات التجريبية.

5 – توفر عوامل الضبط الدقيق والصارم لمتغيرات الدراسة في الدراسات التجريبية بسبب إجرائها في ظروف معملية صناعية، في حين ان السيطرة على المتغيرات في الدراسات شبه التجريبية يكون غير ممكن بالدرجة التي هي عليها في الدراسات التجريبية.

6 – صعوبة دراسة الظواهر الاجتماعية باستخدام المنهج التجريبي حيث يصعب إذا لم يكن يستحيل عزل الكثير من المتغيرات والتحكم فيها أثناء دراسة الظواهر الاجتماعية، وبالتالي يظل من الصعب رد ظاهرة معينة إلى سبب واحد ومحدد في هذه الدراسات، فإذا أردنا ان ندرس – مثلا – تأثير المسلسلات التلفزيونية المدبلجة على سلوكيات المراهقين، فإنه لا يمكن في هذه الحالة عزل عينة الدراسة من المراهقين والمراهقات عن مجموعة من الظروف والعوامل الاجتماعية الأخرى، والتي منها – مثلا – الرفاق والزملاء والأوضاع الأسرية

والتعرض لبرامج ومسلسلات أخرى وقراءة المجلات والثقافة الدينية لأفراد العينة وطبيعة العلاقات داخل المجتمع، حيث قد تتدخل كل أو بعض هذه العوامل التي يصعب ضبطها في التأثير على تلك السلوكيات، وبالتالي يكون من الصعب تفسير سلوك المراهقين على ضوء متابعتهم لتلك المسلسلات، وفي هذه الحالة فإنه حتى لو وجدت علاقة بين المشاهدة والسلوك فإنه لا يمكن رد ذلك السلوك للمشاهدة وحدها، دون الأخذ في الاعتبار الظروف المصاحبة.

اما في الدراسات الطبيعية المعملية فإنه يمكن وبشكل حاسم عند تكرار التجربة والوصول إلى ذات النتائج التأكيد على ان المتغير أو المتغيرات المستقلة هي السبب في حدوث المتغير التابع، بحيث تكون المعادلة: انه في ظل وجود المتغير المستقل أو التجريبي (س) يحدث المتغير التابع (ص)، أي ان العلاقة السببية هنا تكون واضحة ويقينية ومن السهل رصدها، "ذلك ان فرصة تكرار التجربة لعدة مرات مع استخدام متغيرات متعددة تزيد الثقة في نتائج التجربة".(1)

7 – انه يمكن تعميم نتائج الدراسات التجريبية المقامة في المعمل بعد التأكد منها من خلال إعادة التجربة لأكثر من مرة، وبالتالي فإن نتائج دراسة معملية مطبقة على عينات صغيرة يمكن سحبها على كافة مفردات المجتمع بسهولة وثقة ايضا، ومثال ذلك الدراسات في الطب والصيدلة والكيمياء وغيرها من العلوم الطبيعية، اما في الدراسات شبه التجريبية فإن مسألة التعميم تظل محل تردد وشك، وغالبا فإن النتائج تصدق فقط على العينة التي تمت دراستها.

التصميم التجريبي:

يقصد بالتصميم التجريبي كافة الخطوات التي يقوم بها الباحث في إطار إعداده للتجربة التي سيقوم بها، والتصميم بهذا المعنى هو بمثابة الخطة المتكاملة

[1]– عبدالعزيز عبدالله مختار، رياض أمين الحمزاوي، البحث الامبريقي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984من ص243.

للتجربة، وهو يتم بناء على الأهداف التي يسعى الباحث إلى الوصول إليها وتحقيقها.

وتتمثل اهم أجزاء التصميم التجريبي فيما يلي[1]:

1 – العينة العشوائية، أو التوزيع العشوائي.

2 – التحكم في المتغيرات المستقلة، حتى يمكن قياس تأثيرها على المتغيرات التابعة.

3 – عملية الملاحظة أو القياس.

ويعتمد التصميم التجريبي على المجموعات التجريبية والمجموعات الضابطة، وتعرف المجموعة التجريبية بانها هي "التي يتعرض أفرادها للمتغير المستقل، اما المجموعة الضابطة فهي التي يناظر أفرادها المجموعة التجريبية غير انهم لا يتعرضون للمتغير المستقل، ولنجاح البحث التجريبي يتطلب تحقيق وجود مجموعة تجريبية يمكن ان يدخل عليها الباحث المتغير المستقل، ثم قدرة الباحث على توزيع الوحدات على المجموعتين بطريقة عشوائية"[2].

ولابد هنا من الانتباه إلى ان عند اختيار المجموعات الضابطة والتجريبية لابد من مراعاة عدم وجود اختلاف فيما بينهم، بمعنى ضرورة وجود أعلى نسبة ممكنة من التشابه وعدم الاختلاف في كافة المتغيرات، ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري السيطرة على جميع المتغيرات المتوقع ان يكون لها تأثير على التجربة، وذلك من خلال عمليتي المزاوجة أو المضاهاة، والتوزيع العشوائي، اللذان سبق التعرض لهما.

[1]– سامي طايع، بحوث الإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001م، ص152.
[2]– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، القاهرة، بيت الحكمة، 1996م، ص110.

التصميمات شبه التجريبية والتصميمات التجريبية:

أ – التصميمات شبه التجريبية[1]:

يتناول الدكتور مصطفى التير في كتابه مساهمات في أسس البحث الاجتماعي ما يسميه بالتصميمات شبه التجريبية، التي يرى بعض الباحثين انها تصميمات تجريبية، إلا انها لا ترتقي – حسب رأيه – إلى ان تكون كذلك، حيث تفتقد إلى الشروط التي يجب توفرها في التجربة، وهي الضبط والتحكم والتحديد الدقيق للمتغيرات الرئيسية، وتتمثل هذه التصميمات شبه التجريبية في الاتي:

1 – تجربة المجموعة الواحدة والقياس البعدي:

يتمثل هذا النوع في اختيار الباحث لمجموعة واحدة، ثم يقدم المتغير المستقل، ثم يقوم بعملية القياس، ويفسر النتائج التي توصل إليها على انها نتيجة لتأثير المتغير المستقل.

2 – التجربة القبلية البعدية باستخدام مجموعة واحدة:

يختار الباحث طبقا لهذا النوع مجموعة ثم يقوم بعملية قياس للمتغير التابع "القياس القبلي"، وبعدئذ يقدم للمجموعة المتغير التجريبي، ثم يقوم بعملية قياس أخرى للمتغير التابع "القياس البعدي" .. ونظرا لعدم وجود جماعة ضابطة فإن بعض العوامل التي تؤثر في درجة الصدق الداخلي تعتبر وكأنها روقبت أو ضبطت.

3 – تجربة المجموعتين والقياس البعدي:

تتلخص هذه التجربة في ان الباحث يختار جماعة موجودة اصلا في شكل مجموعة، كفصل دراسي أو عمال مصانع او غير ذلك، ثم يقدم المتغير التجريبي

---

[1]– مصطفى عمر التير، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي، بيروت، معهد الانماء العربي، 1989، ص78، 79

لأفراد هذه الجماعة، ويختار جماعة أخرى موجودة أصلا في شكل مجموعة بنفس الطريقة السابقة، ثم يعرض أفراد المجموعتين للقياس، ويقارن المتوسطين الحسابيين لقيم أفراد المجموعتين، ويفسر الاختلافات بينهما بانها راجعة لأثر المتغير التجريبي الذي تعرض له أفراد احدى المجموعتين.

وعلى الرغم من ان بعض الباحثين والدارسين يصنفون التصاميم السالفة الذكر بانها تصميمات تجريبية لا انني اميل إلى ما ذهب إليه الدكتور مصطفى التير من اعتبارها شبه تجريبية، حيث لا تتوفر فيها الظروف التي تساعد على ضبط كافة المتغيرات بالصورة الصحيحة.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التصميمات تتميز بانها توفر الكثير من الوقت والجهد والامكانيات للباحثين، حيث تتسم بسرعة وسهولة تنفيذها، ما يجعل العديد من الباحثين يتجهون لاستخدامها خاصة في مجال الدراسات التربوية والنفسية والإعلامية.

ب- التصميمات التجريبية[1]:

وهي التجارب التي يقوم بها الباحثين للوصول إلى إجابات على تساؤلاتهم البحثية، والتأكد من صدق فروضهم، والتعرف على العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتأخذ هذه التصميمات عدة أنواع، من أهمها:

---

[1]- اعتمدنا في هذه الجزئية على المراجع التالية: معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، ط1، بيروت، دار الآفاق الجديدة،1983م، ص152.

كذلك: احمد بدر، اصول البحث العلمي ومناهجه، مرجع سابق، ص272 – 274.

كذلك: مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص51 – 85.

كذلك: غريب سيد احمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص127 – 130.

كذلك: سامي طايع، مرجع سابق، ص156،155.

كذلك نوال محمد عمر، مرجع سابق، ص 119 – 121.

1 – التجربة القبلية البعدية لمجموعتين تجريبية وضابطة:

في هذا النوع من التصميمات التجريبية يقوم الباحث باختيار مجموعتين وفقا لشروط المضاهاة والعشوائية التي تم التعرض لها في موضع سابق، ثم يقوم بعد ذلك بالقياس القبلي – وفقا لأهداف البحث – للمجموعتين، ويقوم برصد وتسجيل نتائج هذا القياس، وعلى أثر ذلك يقوم بتعريض المجموعة التجريبية فقط للمتغير المستقل أو التجريبي، ثم يجري الاختبار البعدي للمجموعتين التجريبية والضابطة، للتعرف على تأثير المتغير التجريبي، والاختلاف في ناتج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة يعود إلى مجموعة العوامل أو المتغيرات العارضة، وكذلك إلى تأثير القياس نفسه، اما الاختلاف في نتائج القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية فهو يعود إلى تأثير كل من: القياس والعوامل العارضة، والمتغير التجريبي، وهكذا يبقى امامنا فقط ان نقيس الاختلاف الحاصل بين المجموعتين الضابطة والتجريبية لنتعرف على أثر المتغير التجريبي.

2 – مجموعة تجريبية ومجموعتان ضابطتان:

الاختلاف الرئيسي بين هذا النوع والنوع السابق هو إضافة مجموعة ضابطة ثانية غير المجموعة الأولى، وبالتالي يصير امامنا مجموعة واحدة يتم اخضاعها للتجربة، ومجموعتان ضابطتان، مع ملاحظة ان المجموعة الضابطة الثانية لا تخضع للقياس القبلي، ويتم فقط تعريض المجموعة التجريبية للمتغير التجريبي، وبعد ذلك يتم اخضاع المجموعتين الضابطتين للقياس، الأولى التي خضعت للقياس القبلي، والثانية التي لم تخضع للقياس القبلي، وعلى الرغم من عدم وجود قياس قبلي للمجموعة الثانية إلا انه يتم وضع نتيجة تقديرية لما سينتج عنه القياس لو خضعت له بالفعل، وبالإمكان الاسترشاد في ذلك من خلال متوسط القياس الذي تم الحصول عليه للمجموعتين التجريبية والضابطة الأولى قبل إجراء

التجربة، وذلك تأسيسا على ان المجموعات الثلاث تتسم بالتشابه الكبير والتماثل فيما بينها، وانها اخضعت لقاعدتي المضاهاة والعشوائية.

3 – مجموعة تجريبية وثلاث مجموعات ضابطة:

لا يختلف هذا النوع كثيرا عن النوع السابق، إلا من حيث زيادة مجموعة أخرى للمجموعات الضابطة لتصبح ثلاث مجموعات بدلا من مجموعتين، وكل ذلك بغية التعرف على تأثير العوامل العارضة، وبالتالي محاولة تحييدها واستبعادها.

4 – تجربة المجموعات الأربع:

يقوم الباحث في هذا النوع باختيار اربع مجموعات متساوية العدد فيما بينها، ويتم توزيع الأفراد على المجموعات بطريقة عشوائية، ثم يقسم المجموعات إلى مجموعتين تجريبيتين، ومجموعتين ضابطتين، ويخضع الباحث مجموعتين أحدهما تجريبية، والأخرى ضابطة لعملية القياس القبلي، ثم يعرض المجموعتين التجريبيتين للمتغير التجريبي، ويتم بعد ذلك قياس المتغير التابع بين المجموعات الأربع، ومن ثم رصد الفروقات بين متوسطات المجموعات، وهو ما يقود إلى التعرف على أثر المتغير التجريبي.

5 – مجموعة تجريبية وأخرى ضابطة:

يختلف هذا النوع من التجارب عن تجربة المجموعتين والقياس البعدي التي سبق التعرض لها في التصميمات شبه التجريبية، في انه في الحالة السابقة "تجربة المجموعتين والقياس البعدي" يقوم الباحث باختيار مجموعتين كما هما موجودتان في الواقع مسبقا قبل التخطيط لإجراء التجربة، وان المقارنة تمت بعد تعرض احداها للمتغير التجريبي دون تدخل من الباحث لعزل المتغيرات التي قد تؤثر على النتائج، اما في النوع الحالي "مجموعة تجريبية واخر ضابطة" فإن الباحث لا يقوم باختيار مجموعتين موجودتين في الحالة الطبيعية كما هي في الواقع، بل

يقوم باختيار مجموعة من الأشخاص يوزعهم عشوائيا على مجموعتين، حيث تضمن عملية التوزيع العشوائي عزل وتحييد بعض العوامل التي قد تؤثر على القياس، ويقوم بعد ذلك بتعريض المجموعة التجريبية للمتغير التجريبي.

وهكذا فإن زيادة عدد المجموعات الضابطة واخضاعها لقاعدتي المضاهاة والتوزيع العشوائي وتكرار التجربة وضبط المتغيرات وتحييد العوامل العارضة، جميعها عوامل تساعد في ضبط التجربة والحصول على نتائج أكثر وضوحا، من خلال قياس جميع العوامل والمتغيرات التي تقود في النهاية إلى التعرف على أثر المتغير التجريبي بصورة اكثر دقة وثبات.

المنهج التجريبي والدراسات الإعلامية:

على الرغم من التقدم الهائل الذي احرزته العلوم التطبيقية من خلال استخدام التجربة، إلا ان استخدام هذا المنهج في العلوم الانسانية والاجتماعية عموما لايزال يسير بخطوات بطيئة، مع اعترافنا بالمحاولات المهمة لاستخدام هذا المنهج في الدراسات التربوية والنفسية، حيث يسعى اساتذة التربية وعلم النفس إلى وضع بعض التصميمات التي من شانها ان تزيد من درجة التحكم في بعض العوامل المتعلقة بالتجريب.

أما فيما يتعلق بالدراسات الإعلامية فإنه يمكن القول ان هناك احجاما كبيرا في استخدام التصميمات التجريبية أو شبه التجريبية من قبل الباحثين، خاصة في مجال الدراسات الإعلامية العربية، ولعل مرد ذلك يعود إلى الصعوبات البالغة التي تحيط باستخدام هذا المنهج، حيث يمكن رصد العديد من الملاحظات المتعلقة باستخدام المنهج التجريبي في مجال دراسات الإعلام والاتصال، وذلك كالتالي:

1 – ان الاستخدام السليم الذي يقود إلى نتائج موثوقة ومطمئنة في استخدامات المنهج التجريبي لا يكون إلا في العلوم الطبيعية، حيث تجرى التجارب في المعمل، وحيث بإمكان الباحث ان يتحكم في كافة المتغيرات وضبطها، وإعادة التجربة مرات غير محدودة والوصول إلى نفس النتائج.

2 – ان النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام المنهج التجريبي في الدراسات الإعلامية تظل نتائج غير نهائية، كما انها ليست قطعية، ولا يمكن الاطمئنان إليها بنفس المستوى كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وذلك لاعتبارات كثيرة؛ اهمها عدم إمكانية عزل جميع العوامل الخارجية التي قد يكون لها تأثير في المتغير التابع عزلا تاما ونهائيا ومؤكدا، كما هو الحال داخل المعمل في العلوم الطبيعية، حيث يكون بإمكان الباحث التحكم في كافة الظروف والعوامل والمتغيرات وضبطها بما يخدم العملية البحثية.

3 – ان قياس تأثير التعرض لبرامج إذاعية أو تلفزيونية أو صحف معينة يظل امرا تواجهه الكثير من الصعوبات، فإذا افترضنا ان الباحث يريد قياس تأثير التعرض للبرامج السياسية في التلفزيون على المشاركة في العملية الانتخابية، وقام باختيار مجموعات ضابطة وأخرى تجريبية، ثم عرض المجموعة التجريبية لعدد من البرامج السياسية التي تتضمن بيانات ومعلومات حول المشاركة في الانتخابات، وقام بكل القياسات القبلية والبعدية لكافة المجموعات، فإن وجود اتجاه ايجابي لدى المجموعة التجريبية نحو المشاركة في الانتخابات لا يمكن رده بالضرورة إلى تعرضهم للبرامج المذكورة فقط، فمن المحتمل وجود الكثير من العوامل الأخرى التي ساهمت في تشكل ذلك الاتجاه، رغم محاولة الباحث ضبط كافة العوامل والالتزام بقاعدة المضاهاة والعشوائية، ومن ذلك وجود مواقف وتجارب وخبرات سابقة للمبحوثين، وتأثير الرفاق والزملاء والأصدقاء والأسرة،

والقراءات الشخصية، وغيرها من العوامل التي تتدخل في تشكيل رأي المبحوث، والتي يكون من الصعب على الباحث عزلها مهما اتخذ من احتياطات واجراءات.

4 – ان عملية عزل وتحييد وضبط كافة العوامل والمتغيرات التي قد تؤثر في اتجاهات المجموعة أو المجموعات التجريبية في الدراسات الإعلامية تزداد تعقدا وصعوبة في ظل الظروف الإعلامية الراهنة في هذا العصر، حيث الانسان محاطا بالأف الرسائل الإعلامية اليومية من مختلف الوسائل الجماهيرية، وفي مختلف الموضوعات، وبشتى الأساليب، وفي كل الأوقات، وبسرعة فائقة، مما يجعل الفرد يعيش تحت ضغط قوي لتلك الوسائل، يصعب التخلص منه والحد من تأثيره عليه، وبالتالي فإن كافة الاجراءات الاحترازية كالضبط والعزل والتحييد التي يلجأ إليها الباحث ستكون غير كافية لمنع تدخل تأثير العوامل المطلوب استبعادها.

5 – إنه على الرغم من الصعوبة البالغة في استخدام المنهج التجريبي في الدراسات الإعلامية إلا انه يمكن الاستعاضة عن ذلك باللجوء إلى الدراسات شبه التجريبية، والتركيز على دراسة العلاقات الارتباطية بين الظواهر المختلفة في مجال الاتصال والإعلام.

6 – مع اعترافنا بصعوبة استخدام المنهج التجريبي بضوابطه الصارمة في مجال الدراسات الإعلامية، إلا إنني ومع كل ذلك لست مع الرأي القائل بالاستبعاد التام لاستخدام هذا المنهج في حقل الاتصال والإعلام، إذ لا مناص من ان يتجه الباحثون في هذا المجال نحو استخدام هذا المنهج مع محاولة الالتزام ما أمكن ذلك بكافة ضوابطه وخطواته، وهو امرا يتطلب جهودا كبيرة وحثيثة، ومحاولات دائبة ومستمرة وجادة، ونشاطا ذهنيا، حيث من الممكن ان يقود كل ذلك مع مرور الزمن إلى خلق تراكم معرفي ومنهجي، من شانه ان يساهم في تأسيس تصميمات ومواقف وأساليب علمية جديدة، تجعل من الممكن توظيف واستخدام

المنهج التجريبي مستقبلا في الدراسات الإعلامية بصرامة وانضباطية، من الممكن ان تقترب من صرامة وانضباطية استخدامه المعملي.

ويرى الدكتور محمد عبدالحميد ان استخدام المنهج التجريبي في الدراسات الإعلامية يرتبط بالكثير من المحاذير، وبصفة خاصة في دراسة جمهور المتلقين على اختلاف فئاتهم، وذلك للأسباب التالية:[1]

1 – عدم اتفاق عملية التجريب في الكثير من الحالات مع طبيعة جمهور المتلقين الذي يتميز بالضخامة والتشتت والتباين في السمات، فتحول ضخامة العدد والتشتت دون إمكانية الاختبار السليم للعينات، بحيث تصبح ممثلة لكل المجتمع، بالإضافة إلى ان التباين في السمات وبصفة خاصة في انماط السلوك الاتصالي، يحول دون تحقيق التماثل التام بين الجماعات المختارة للتجريب.

2 – عدم إمكانية الضبط المحكم للعوامل التجريبية إلا لفترات محدودة يزول بعدها أثر الضبط، ويصعب بعد ذلك عزل التأثيرات الخارجية.

3 – صعوبة التماثل بين المناخ التجريبي والمناخ الطبيعي الذي يعيشه جمهور المتلقين، وصعوبة ضبط جميع العوامل والمؤثرات المكونة للمناخ أو البيئة المعملية او الصناعية.

4 – عدم إنسانية التجريب في بعض الحالات التي تستدعي العزل عن المناخ الطبيعي أو التعريض إلى مثيرات قد لا تتفق مع التقاليد او القيم الاجتماعية السائدة، مثل دراسات العنف والانحراف.

صعوبات استخدام المنهج التجريبي في العلوم الانسانية:

على الرغم من المحاولات العديدة الهادفة إلى تطبيق المنهج التجريبي على الظواهر الاجتماعية والانسانية إلا انها في الواقع تظل مشوبة بالحذر، ولا يمكن

---

[1]– محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سابق، ص211،210

الاطمئنان إلى نتائجها، وذلك على الرغم من التطور الذي تم في هذا المجال من خلال وضع بعض التصميمات خاصة في مجالات العلوم التربوية والنفسية، ولعل صعوبة استخدام المنهج التجريبي في العلوم الانسانية والاجتماعية تعود للأسباب التالية:

1 – العوامل الأخلاقية: حيث ان اخضاع الناس للتجارب المعملية أمرا غير مرغوب فيه[1]، ولذلك فإننا نلاحظ ان العديد من الدراسات قد اجريت على بعض الحيوانات وتم سحب نتائجها على الانسان، ومن ذلك تجربة "بافلوف" الشهيرة التي استخدم فيها الكلاب، وغيرها من التجارب التي استخدمت فيها القطط والفئران والقردة وطبقت نتائجها على الانسان، ذلك ان التجريب على الانسان أمرا مستهجن وغير مقبول اخلاقيا، ومهين في بعض الأحيان، وقد يتعارض مع القيم الانسانية.

2 – صعوبة ضبط كافة المتغيرات المتعلقة بالظواهر في العلوم الاجتماعية والانسانية، وذلك نظرا لتعقدها وتداخلها، وصعوبة فهمها وتفسيرها بالدرجة الكافية، كما ان الانسان الذي هو محور الدراسة هنا لا يمكن بأي حال من الأحوال عزله عن مجموعة الظروف المحيطة به، والتي تشكل وتحدد مجتمعة رؤيته وحكمه عن الأشياء من حوله، ومن ذلك القيم والعادات والتقاليد والثقافة الدينية، والظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والمواقف والتجارب الحياتية التي مر بها، والتكوين الأسري، والخبرة الشخصية، حيث يتدخل كل ذلك في ما يتبناه الفرد من مواقف واراء، وفي تصرفه إزاء المواقف المختلفة، وبالتالي فإن مواقف واتجاهات وأراء الأفراد تجاه الظواهر والقضايا التي تتم دراستها ليست ثابتة، وانما تتسم بالتغير وفقا للاعتبارات المذكورة، وهو

[1]– احمد بدر، مرجع سابق، ص270.

ما يعني ان الدراسات التجريبية في العلوم الانسانية والاجتماعية، تظل مثار جدل وأخذ ورد رغم كل ما حققته من تقدم.

3 – ان المزاج العام والمزاج الشخصي والحالة النفسية التي عليها المبحوث في الدراسات التجريبية في العلوم الانسانية تجعله يتصرف بطريقة مختلفة ومتغايرة في ذات الموقف، وذلك تبعا لتغير مزاجه وحالته النفسية، وعلى العكس تماما فإن درجة التحكم والضبط والتوجيه والسيطرة في العلوم الطبيعية تكون عالية جدا.

4 –يقوم المنهج التجريبي على السبب والنتيجة والعلة والمعلول، فإذا وجد السبب وجدت النتيجة .. وهكذا .. وهو امرا ينطبق على الدراسات المعملية، فمثلا إذا وجد الاوكسجين مع الهيدروجين بنسبة معينة وفي ظروف معينة ينتج عنه ماء، ويحدث ذلك في اية بقعة من الكرة الأرضية، اما في العلوم الانسانية والاجتماعية فإنه من الصعب جدا وجود سبب محدد ووحيد ومؤكد لنشؤ ظاهرة، ففي المثال المتعلق بمشاهدة المراهقين للمسلسلات المدبلجة قد تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين المشاهدة وسلوكيات معينة، ولكن لا يمكن ربط تلك السلوكيات بمشاهدة تلك المسلسلات فقط، وذلك لتداخل عوامل أخرى من الصعب عزلها والتحكم فيها، وبالتالي لا يمكن التأكد من ان مشاهدة المراهقين للمسلسلات المدبلجة ينتج عنه تصرفات وسلوكيات معينة، فالسبب هنا لا يمكن حصره وتحديده بدقة كما هو الحال في الدراسات المعملية في العلوم الطبيعية، "وذلك نظرا لعدم توفر الأجهزة والأدوات الدقيقة التي تمكننا من قياس أثر المتغير التجريبي بين الجماعات التجريبية والضابطة"[1].

5 – ان قدرة الانسان وارادته كثيرا ما يجعلانه يتخذ موقف متعمد إزاء موقف معين، دون انتباه الباحث لذلك احيانا، وهو ما يعرف "بالميل نحو التصنع،

[1]– عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1999، ص126

وفقدان التلقائية في التصرف، عندما يعلم الانسان انه مستهدف وانه تحت التجربة أو الملاحظة"[1]، وهو امرا يؤثر في سير التجربة، وفي النتائج التي يتم التوصل إليها، وبالتالي فمن الممكن التوصل إلى نتائج تتناقض مع غيرها في كل مرة إذا ما تم إعادة التجربة على ذات المجموعة، ولعل ذلك هو ما جعل أحد الباحثين يقول "نكرر تحذيرنا من الانخداع في ان التجريب في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية هو التجريب في العلوم الطبيعية"[2].

6 – ان كل ظاهرة تحتاج إلى تحليل وتفسير، ومن الصعب ان يتجرد الباحث من ذاته تماما، أي من انتمائه الاجتماعي والفكري والديني، لهذا قد يتأثر الموضوع بتفسير الباحث، حتى وان أعتمد على المشاهدة والملاحظة والمقابلة في تجميع المعلومات فإن تفسيره لها قد لا يكون معبرا تماما عن مصداقية المبحوث، خاصة إذا فطن المبحوث بانه مشاهد او ملاحظ، أو انه تحت الدراسة، مما يجعله يتصنع السلوك الذي سيعتمد عليه الباحث في معلوماته وتفسيره[3].

وبناء على كل ما تقدم فإنه لايزال أمام الباحثين في العلوم الانسانية والاجتماعية عموما الكثير من الجهود والمحاولات العلمية، من أجل تطوير أدواتهم واساليبهم البحثية، والوصول بدراساتهم إلى مراحل متقدمة من حيث الضبط والصرامة، حتى يكون بالإمكان الاطمئنان إلى استخدام المنهج التجريبي والتعويل عليه في الوصول إلى نتائج معتبرة، بالإمكان التأكد منها، والاستناد عليها، والوثوق بها.

---

[1]– محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي: دراسة طرائق البحث واساليبه، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م، ص225.

[2]– حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية – نسق منهجي جديد، بيروت، دار النهضة العربية، 1984م، ص236.

[3]– عقيل حسين عقيل، مرجع سابق، ص، 127.

رابعا: المنـهج التاريخي

مفهوم المنـهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي أحد أهم المناهج التي تساعد الباحثين على دراسة الوقائع والأحداث والحقائق التي جرت في الماضي، ويطلق ايضا على المنهج التاريخي المنهج الاستردادي، والمنهج الوثائقي، وتستعين مختلف العلوم بالمنهج التاريخي، فهو اذا ليس قصرا أو حكرا على علم معين كما قد يتصور البعض.

ويعرف المنهج التاريخي بانه "الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها، والتأكد من صحتها وعرضها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها، واستخلاص النتائج والتعميمات، ولا تقف فائدته على فهم احداث الماضي، بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية، وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ويقوم المنهج التاريخي على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة منها"[1].

ويعرف توينبي "Toynbee" المنهج التاريخي بانه "العلم الذي يبحث في الحياة التي تحياها الوحدات البشرية أي المجتمعات، وفي العلاقة القائمة بينهما[2]، والبحث التاريخي هو جمع نسقي للبيانات والمعطيات التي تتعلق بالأحداث الماضية، وتقويم موضوعي لها، للتعرف على اسباب ونتائج واتجاهات الأحداث

[1]- عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط2، طرابلس، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975م، ص80،78.

[2]- مراد وهبة، يوسف كرم، المعجم الفلسفي، ط2، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، 1971من ص44.

التي قد تساعد على تفسير الوقائع والأحداث، وعلى التنبؤ بالوقائع المستقبلية[1]، ووفقا لما جاء في المعجم الفلسفي فإن المنهج التاريخي يجب ان يعتمد على النصوص والوثائق التي هي مادة التاريخ الأولى ودعامة الحكم القوية، فيتأكد من صحتها ويفهمها، وبذا يستعيد الماضي ويكون اجزائه البالية ويعرض منه صورة تطابق الواقع ما امكن[2].

وهكذا فإن المنهج التاريخي يعني طريقة الوصول إلى المبادئ المتصلة بأحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الانسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، ذلك لأننا كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر بعض الظواهر دون الرجوع إلى ما فيها .. ومن ثم فإننا غالبا ما نستعين بالمنهج التاريخي في الحصول على بعض أنواع المعرفة ذات الجذور التاريخية بقصد تحليل ودراسة بعض المشكلات الانسانية الحاضرة[3].

ويعتبر ابن خلدون أول من اتبع المنهج التاريخي في مقدمته في القرن الرابع عشر[4]، حيث طالب ابن خلدون بملاحظة الظواهر وتتبع ذات الظاهرة في تأريخ نفس الشعب في فترات متلاحقة، مع التحري في صدق الروايات التاريخية، حيث يقول في ذلك: فإذا لم يقيس الغائب من الأخبار بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لا يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق[5]، ويرى عبدالرحمن بدوي ان مهمة علم التأريخ ان يقوم بوظيفة مضادة لفعل التاريخ إلا

---

[1]– ل. ر. جاي، مهارات البحث التربوي، ترجمة عبدالحميد جابر، القاهرة، دار النهضة العربية، 1993م، ص201.

[2]– مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، القاهرة، 1983م، ص195.

[3]– السيد احمد مصطفى، مرجع سابق، ص127.

[4]– حسين رشوان، العلم والبحث العلمي – دراسة في مناهج العلوم، ط2، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1987م، ص165.

[5]– عبدالباسط محمد حسن، اصول البحث الاجتماعي، ط8، القاهرة، مكتبة وهبة، 1982م، ص269.

وهي ان يحاول ان يسترد ما كان من الزمان لا ليتحقق فعليا من مجرى الأحداث بل محاولة ان يستعيد في الذهن وبطريقة عقلية ما جرت عليه احداث التاريخ في مجرى الزمان، وهذا التحليل يكون عن طريق ما خلفته الأحداث الماضية من آثار ووثائق دالة عليه[1].

ويشترط علم المنهج التاريخي ان تبدأ الاجابة على السؤال الوقائعي ماذا حدث؟ بتثبيت الوقائع، من هنا تبرز ضرورة امتلاك الباحث القدرة على استيعاب المواد التاريخية وتوزيعها وطريقة الكشف عنها وتجميعها[2]، ويستقرئ الباحث عن طريق المنهج التاريخي الوثائق ويحللها ويستخلص منها المعلومات بعد اخضاعها لعملية الاستدلال والاستنباط العقلي[3].

ويمكننا تعريف المنهج التاريخي بانه المنهج الذي يختص بدراسة الأحداث الماضية من خلال رصد الوقائع التاريخية ومراجعتها وتحليلها وفحص مختلف المصادر المتعلقة بها ومحاولة تفسيرها والوصول إلى نتائج تفيد في فهمنا واستيعابنا لتلك الوقائع والحقائق ووضعنا في صورة ما حدث، واستخلاص العبر التي من شأنها ان تساعد في ادراك وتفسير بعض الأحداث الحالية، وبالتالي كيفية التعامل معها بالطريقة الصحيحة، حيث من الممكن ان يقدم المنهج التاريخي معلومات وحقائق تبنى على ضوئها سياسات وقرارات واستراتيجيات متصلة بالحاضر الذي هو امتداد واستمرار للماضي.

---

[1]– عبدالرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط3، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977م، ص184.

[2]– اسامة عبدالرحمن النور، محاضرات في منهج البحث التاريخين فاليتا مالطا، منشورات، ELGA، 2001م، ص110.

[3]– معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1983م، ص46.

خصائص المنهج التاريخي:

من خلال ما تقدم يمكننا ان نضع عدد من الخصائص المتعلقة بالمنهج التاريخي، وذلك كالتالي:

1 – يختص المنهج التاريخي بدراسة الاحداث والوقائع الماضية، أي تلك التي جرت في فترات زمنية سابقة.

2 – يركز المنهج التاريخي على معرفة ما الذي جرى؟ أو ما الذي حدث؟ بمعنى تقديم سيرة غنية عن الأحداث التي تمت في أوقات سابقة، من خلال عرض سردي يتم فيه تقديم صورة واقعية وحقيقية لتلك الأحداث.

3 – لا يقتصر دور المنهج التاريخي على الاجابة على السؤال ماذا جرى، بل يحاول ان يجد تفسيرا لماذا جرى؟ وذلك بهدف الاحاطة الكاملة بالأحداث ومحاولة فهم الظروف التي جرت فيها، وتفسيرها واستيعابها.

4 – استخدامات المنهج التاريخي ليست حكرا على علم محدد، بل ان الكثير من العلوم يمكن ان تستفيد من هذا المنهج من خلال توظيفه بالطريقة المناسبة لكل علم.

5 – يساعد المنهج التاريخي على فهم ليس فقط الأحداث الماضية، بل ايضا كثير من الأحداث الحالية التي لها امتدادات وابعاد تاريخية، وهو امرا من شأنه ان يساعد في ادراكنا للحاضر.

6 – توفر الدراسات التاريخية معارف ومعلومات من شأنها ان تساعد في توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل، ذلك ان الفهم الصحيح لأحداث الماضي، والقدرة على تفسير الحاضر سوف تتيح بلا شك مجالا لاستشراف المستقبل.

7 – يقوم المنهج التاريخي على الفحص العلمي السليم الموضوعي لكافة المصادر التي يستند اليها في الحصول على المعرفة التاريخية.

8 – يعتمد المنهج التاريخي على الوثائق والآثار التي خلفتها الوقائع والأحداث الماضية، من خلال دراستها بعمق والوصول إلى الحقائق المتصلة بها.

9 – من الممكن ان تستعين الدراسات المنصبة على الحاضر بالمنهج التاريخي، وذلك في حال وجود جذور تاريخية للحالة التي تتم دراستها، حيث يجري تتبع تلك الجذور بغرض الوصول إلى فهم الظروف والأحوال التي نشأت فيها، والتي ساهمت في ظهورها ونشؤها وتطورها وتشكلها حتى آلت إلى ما هي عليه في الوقت الحاضر، وكل ذلك بهدف تحقيق فهما اشمل واعمق للظاهرة محل الدراسة.

10 – يسعى المنهج التاريخي إلى الالتزام بالدقة والموضوعية في متابعته وتحليله ونقده للمصادر والروايات المتعددة للظواهر التاريخية التي يقوم بدراستها في سياق البحث عن الحقيقة.

قواعد المنهج التاريخي:

يستند المنهج التاريخي على القواعد التالية:[1]

1 – قاعدة التحديد:

يقصد بقاعدة التحديد تحديد الظاهرة التاريخية محل الدراسة زمانيا ومكانيا، مع الاهتمام بالظروف التي صاحبتها باعتبارها جزء اصيلا منها.

2– قاعدة التحليل:

وتعني جمع أكبر قدر ممكن من الحالات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة وتحليلها، واجراء دراسة نقدية عليها، للتأكد من صحتها.

---

[1]– السيد احمد مصطفى، مرجع سابق، ص179،178. نقلا عن: احمد محمود صبحي، في فلسفة التاريخ، الاسكندرية، ب. ن، ب. ت، ص53.
كذلك: محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، ط5، القاهرة، دار المعارف، 1967م، ص3.

3- قاعدة التركيب:

وتعني إعادة صياغة المادة التاريخية صياغة علمية، وتجاوز مرحلة السرد والوصف إلى التعليل، مع افتراض ان الوقائع التاريخية معلولة بعلل واسباب يسعى الباحث إلى استخلاصها.

4- قاعدة اصدار الاحكام:

وتعني الحكم على الظاهرة بمنطق العصر الذي ظهرت فيه، على اعتبار ان لكل عصر تاريخي حضارة لها شخصيتها وقيمها، ولكل فترة تاريخية احداثها وظروفها، وليس من شأن المؤرخ ان ينظر إلى الماضي من خلال معايير الحاضر.

أهمية المنـهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي أحد مناهج البحث العلمي المهمة، وبشكل أكثر تفصيلا يمكننا ان نحدد جوانب الأهمية في هذا المنهج فيما يلي:

1 – يمكن المنهج التاريخي الباحثين من سبر اغوار الماضي، وفهم ملابساته، والتعرف على الظروف التي نشأت فيها الظواهر والأحداث، والوقوف على اسبابها وعوامل وظروف نشأتها وتطورها، وذلك من خلال تتبع جذورها التاريخية، ورصد ما مرت به من اوضاع وظروف، وما شهدته من احوال عبر مراحل تطورها المختلفة.

2 – ان فهم احداث الماضي من خلال استخدام المنهج التاريخي من شأنه ان يقدم لنا توصيفا دقيقا للبيئة التي نشأت فيها الأحداث والظواهر التاريخية، وهو التوظيف الذي من شأنه ان يساعد ليس فقط على فهم الماضي ولكن ايضا على استيعاب وفهم وتفسير الكثير من الأحداث والظواهر الجارية في الوقت الحاضر من خلال ربطها بجذورها التاريخية.

3 – ان المنهج التاريخي بتتبعه للأحداث التي جرت في حقب وازمان وعصور خلت، وقدرته ان يقدم لنا صورة واضحة وتفسيرا منطقيا لما جرى وكيف جرى فإنه يرشدنا إلى أساليب حل الكثير من المشكلات، وفهم العديد من المجريات والمواقف الحاضرة في واقعنا الحالي.

4 – ان استخدامات المنهج التاريخي في البحث العلمي يتيح كم هائل من المعلومات حول المواقف والأحداث والظواهر التي يمكن من خلال ربطها بالحاضر التنبؤ بما ستؤول إليه الظواهر المشابهة والمتكررة، وبالتالي التعامل معها بالطريقة الملائمة، واتخاذ المواقف استنادا إلى دروس الماضي.

5 – يمكن المنهج التاريخي من تتبع مراحل تطور العلوم المختلفة، والوقوف على اهم المحطات في مسيرتها التاريخية، وهو ما يجعلنا أكثر ادراكا لما وصلت إليه العلوم المختلفة من تطور، حيث يوفر لنا المنهج التاريخي مجالا لرصد وتتبع حركة البشرية وتطور أدائها العلمي في مختلف مجالات وشؤون الحياة.

مصادر البحوث التاريخية:

المصدر هو ما يعتمد عليه الباحث في جمع مادته العلمية، والمصادر متعددة وكثيرة، إلا انه يمكن تصنيفها إلى قسمين اساسيين يندرج تحت كل واحد منها العديد من المصادر الأخرى، القسم الأول هو المصادر الأولية، والقسم الثاني هو المصادر الثانوية، فالأولى تمثل المصادر الرئيسية والأساسية المتصلة مباشرة بالظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، والتي تعود إلى المرحلة الزمنية للظاهرة أو الحدث محل الدراسة، أي تلك المعاصرة لها، أما المصادر الثانوية فهي تلك المصادر التي نقلت بدورها عن المصادر الأولية، ولم تعاصر الحدث، والمصادر الثانوية قد تكون ملخصات أو تقارير أو كتابات أو روايات شفهية تم تناقلها عبر

مراحل وفترات تاريخية متلاحقة، فالمصدر الثانوي لم يكن حاضرا للحدث أو الواقعة التي يكتب حولها، لكنه قد يكون نقلها من مصدر اولي أو مصادر ثانوية أخرى.

وعلى الرغم من ان المصادر الأولية تعد أكثر أهمية وأكثر ثقة إلا ان للمصادر الثانوية ايضا أهميتها ودورها في الكشف عن الكثير من الحقائق، وتزويد الباحث بالمعلومات التي يسعى للحصول عليها، خاصة في ظل تعذر الوصول إلى المصادر الأولية.

وتتمثل كل من المصادر الأولية والمصادر الثانوية فيما يلي:[1]

أ – المصادر الأولية:

سبق ان عرفنا المصادر الأولية بانها تمثل المصادر الرئيسية والأساسية المتصلة مباشرة بالظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، والتي تعود إلى المرحلة الزمنية للظاهرة أو الحدث محل الدراسة، و تضم المصادر الأولية ما يلي:

1 – الآثار:

وهي ما خلفه القدماء من انتاج حضاري، وتشمل آثار الحضارات القديمة، كالأثار الرومانية والفينيقية والاغريقية في مدن لبدة وصبراتة وشحات الليبية، والاهرامات في مصر، وجرش في الاردن، وغيرها من آثار الحضارات القديمة، بالإضافة إلى المعابد والمخطوطات.

---

[1]– انظر كل من: مهدي زويلف، تحسين الطراونه، مرجع سابق، ص201، 202.
كذلك: ابوالنجا محمد العمري، أسس البحث في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999م، ص372،371،370،369.
كذلك: احمد بدر، اصول البحث العلمي، مرجع سابق، ص242،239.
كذلك: احمد السيد مصطفى، مرجع سابق، 195 – 198.
كذلك: عامر قنديلجي، مرجع سابق، ص102،101.
كذلك: اسامة عبدالرحمن النور، مرجع سابق، ص55،54.

2 – الوثائق والسجلات الرسمية:

وتضم القوانين والقرارات واللوائح والتقارير الرسمية للمؤسسات المختلفة، ومحاضر الاجتماعات الرسمية، والتقارير السنوية أو الفصلية التي تعدها الجهات والمؤسسات الادارية بما في ذلك المتعلقة بالميزانيات والمذكرات والنشرات الاحصائية والمناشير والرسائل والمخاطبات والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق والاعلانات والعهود والدساتير، وكل ما شابه ذلك.

3 – السجلات المصورة:

وتضم الصور الثابتة، والصور المتحركة المسجلة على أشرطة الفيديو والافلام والاقراص المرئية، والنقوش والمنحوتات والرسوم والنقود وطوابع البريد والخرائط.

4– السجلات الصوتية:

وتضم المواد المسجلة على الأشرطة والاسطوانات والأقراص المسموعة، وكافة أجهزة ووسائل التسجيل المسموع بأنواعها المتعددة.

ب – المصادر الثانوية:

كما سبق واشرنا فإن المصادر الثانوية في البحث التاريخي تلي من حيث الأهمية المصادر الأولية، وهي تضم كل من:

1 – الصحف:

وتشمل الجرائد والمجلات العامة والمتخصصة، وتزداد أهمية الصحف كمصدر مهم وموثوق في المجتمعات التي تتمتع فيها بحرية واسعة بما يسمح لكتابها بنشر وتناول الأحداث والوقائع بمهنية وموضوعية وحيادية وتجرد، أما في البلدان التي تعاني صحافتها من التضييق وانعدام حرية الرأي والتعبير فإن الأمر مختلف، حيث تتحول الصحف في هذه المجتمعات إلى وسائل للدعاية

والتطبيل والتصفيق للسلطة الحاكمة، وبالتالي قد يتم تزوير وتشويه وتحريف الكثير من الحقائق، لذا فإنه يجب أخذ الحيطة العلمية عند التعامل مع الصحف، فلكل صحيفة اتجاهاتها وسياساتها التي قد تجعلها تصبغ الأحداث والوقائع بأسلوب مختلف عن غيرها، إلا انه وعلى الرغم من كل ذلك فإن الصحف تعتبر من المصادر المهمة التي يمكن الرجوع إليها في حالات كثيرة، حيث تمكننا من التعرف على الأجواء العامة التي حصلت فيها الظواهر والأحداث، وتمكن المواد الصحفية من اعطاء صورة حية من خلال قدرتها على نقل الباحث إلى الأجواء التاريخية والاجتماعية والسياسية التي حدثت فيها الظواهر.

وفي كل الأحوال فإن الباحث يجب ان يمتلك القدرة والكفاءة والخبرة العلمية التي تؤهله على عزل الحدث عن محاولات التوظيف التي قد تلجأ اليها بعض الصحف.

2 – شهود العيان وكبار السن:

وهم الأشخاص الذين عاصروا وعاشوا وشهدوا الأحداث التي يكتب عنها الباحث، فالمصدر هنا هو ذاكرة الأفراد التي قد يشوبها ما يشوبها من ضعف ونسيان، وفي كل الاحوال فإنه على الباحث هنا ان يتحرى الدقة، وان يقوم باستخدام آلة التسجيل لتوثيق الروايات والقصص، ويفضل هنا ألا يتم الاعتماد على شخص واحد، بل يجب على الباحث ان يقوم بالتسجيل مع كل الرواة من شهود العيان وكبار السن الذين لهم علاقة بالموضوع، ثم يعقد مقارنات بين ما يحصل عليه من روايات وذلك تحريا للحقيقة.

وعلى الباحث هنا بالإضافة إلى كل ما سبق ان ينتبه إلى ما قد يتم دسه أو تحريفه أو اخفائه من قبل بعض الشهود لأغراض تتعلق بمواقفهم واهوائهم وميولهم الشخصية، وهو امرا يمكن تفاديه والحد منه بالاستماع إلى روايات أكبر عدد متاح من شهود العيان، والقيام بعقد مقارنات بين تلك الروايات، ومقارنتها

كذلك بالمصادر الأخرى التي تعرضت لنفس الموضوع، وكذلك الاعتماد على أهل الثقة ممن يتمتعون بالمصداقية والموضوعية والنزاهة والمكانة في مجتمعاتهم.

3 – الدراسات السابقة:

وهي الدراسات والبحوث العلمية التي اجريت من قبل باحثين سابقين، والتي تحتوي على معلومات وبيانات وحقائق مهمة عن الوقائع والأحداث التاريخية التي يقوم الباحث بدراستها، فقد تمثل تلك الدراسات مصدرا مهما للباحثين في التزود ببعض البيانات المهمة، خاصة عندما يصير من الصعب إعادة إجراء تلك الدراسات.

وتوفر الدراسات السابقة مجالا للباحث للخروج ببعض الأفكار التي تمكنه من تقديم قراءات وتفسيرات جديدة، وكذلك الاطلاع على اساليب الباحثين السابقين في نفس المجال في عرض الوقائع وتفسيرها وتحليلها.

4 – الكتابات والمؤلفات:

وتضم كافة ما كتب وألف ونشر في مختلف الموضوعات والقضايا السياسية والأدبية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية والدينية والفنية، حيث يمثل كل ذلك الانتاج الثقافي مصدرا مهما يعكس طبيعة العصر الذي كتبت فيه، ويحمل ملامحه بصورة واضحة، ويجسد كل ما كان سائد من ظروف، فتلك الكتابات على اختلاف توجهاتها ومجالاتها انما هي في الواقع انعكاس للبيئة المحيطة التي كتبت فيها، وذلك على الرغم من ذاتيتها في كثيرا من الأحيان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالكتابات الأدبية، كالشعر والقصة والرواية والمسرح، أو الكتابات السياسية التي تعكس مواقف معينة، إلا انه وبالرغم من كل ذلك فإن الباحث يمكنه الاستعانة بهذه المصادر، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل كل تلك الكتابات عن واقع ومشكلات وقضايا واحداث وصراعات العصر الذي كتبت فيه.

5 – **المذكرات والتراجم والسير الذاتية:**

على الرغم من الذاتية المفرطة التي غالبا ما تعكسها مثل هذه الكتابات، نظرا لكونها تعبر بشكل واضح عن وجهة نظر كتابها وانطباعاتهم الشخصية وقراءاتهم لما يعايشونه، إلا انه يمكن الاستفادة مما ورد فيها من معلومات وأراء، ومقارنتها بغيرها من المصادر لغرض التدقيق والتأكد، وقد تكون المذكرات والسير منشورة أو غير منشورة، وقد يحتفظ بها اصحابها ولا يتم نشرها إلا بعد مماتهم من قبل الأشخاص المقربين منهم، وفي كل الأحوال فإن هذه المذكرات قد تحوي معلومات وحقائق واقعية تتسم بالشفافية والجرأة، خاصة تلك التي يتم نشرها بعد وفاة اصحابها، لكن بعضها قد يحمل ايضا بعض المبالغات والبطولات الشخصية واظهار مواقف غير حقيقية لتبرير واقع معين او احداث معينة.

تحليل المصادر ونقدها وتقويمها[1]:

على الباحث بعد ان ينتهي من تحديد وتجميع مصادر بحثه الأولية والثانوية، ويحصل على الوثائق المتعددة التي يعتمد عليها في دراسته، ان ينتقل إلى مرحلة فحص ونقد وتقويم تلك الوثائق، وذلك للتأكد من صحتها وصدق ما تتضمنه من

---

[1]– اعتمدنا في هذه الجزيئة على المراجع التالية: فان دالين، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، مرجع سابق، ص 260– 276.

كذلك: احمد بدر، مرجع سابق، ص244 – 250.

كذلك: محمد قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، ط5، القاهرة، دار المعارف، 1967م، ص503.

كذلك: مهدي زويلف، تحسين طراونه، مرجع سابق، ص203.

كذلك: احمد السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 198 – 202.

كذلك: اسامة عبدالرحمن النور، مرجع سابق، ص54،55.

معلومات وبيانات، ويتم ذلك على مرحلتين اثنتين هما: مرحلة النقد الخارجي للوثيقة، ومرحلة النقد الداخلي للوثيقة، ونفصل لكل واحدة منهما كالتالي:

أ – النقد والتحليل الخارجي للوثيقة:

يهدف النقد الخارجي للوثيقة إلى التأكد من صدق الوثيقة وصحتها، من حيث مظهرها الخارجي، بغض النظر عن مضمونها ومحتواها والموضوع الذي تتناوله، ويشمل النقد والتحليل الخارجي للوثيقة ما يلي:

1 – التأكد من صدق الوثيقة وعدم تحريفها:

وهي من أهم عمليات النقد والتحليل الخارجي للوثيقة، وتهدف إلى التحقق من صحة الوثيقة، وعدم وجود تناقض في أي من النقاط الأساسية الواردة فيها، وعدم تعرضها للتزوير والتزييف والتحريف، والذي قد يقع لغايات سياسية، أو لأهداف ومصالح شخصية، أو تحت إغراءات مالية، أو غيرها، وقد شهدت عملية التأكد هذه تطور كبير في أساليبها وأدواتها، حيث صار هناك معامل التحليل الكيمائي والفيزيائي للمواد التي كتبت عليها، سواء كانت ورق أم غير ذلك.

2 – التأكد من مؤلف الوثيقة:

بعد استيفاء الخطوة الأولى والتأكد من صحة الوثيقة على الباحث ان ينتقل إلى الخطوة التي تليها، وذلك للتأكد من ان الشخص المنسوبة إليه الوثيقة هو بالفعل من قام بتأليفها وليس غيره، فقد تنسب بعض الوثائق لغير اصحابها لأسباب متعددة، منها ان يكون صاحب الوثيقة الحقيقي شخصية غير معروفة، مما قد يقلل من أهميتها، فيتم اللجوء إلى استبدال اسمه بغيره ممن هو أكثر شهرة، حتى تلقى الوثيقة القبول المطلوب، حيث ان بعض الأسماء التاريخية في حد ذاتها قد تضفي قيمة على الوثيقة أكثر مما لو نسبت لمؤلفها الحقيقي.

وبالتالي فإن على الباحث هنا ان يدقق في اسم صاحب الوثيقة، وان يتأكد من هوية كاتبها، وانه بالفعل هو من قام بكتابتها، وذلك بمراجعة ما إذا كان موضوع الوثيقة يدخل في نطاق تخصص واهتمامات مؤلفه أم لا؟ وهل المؤلف

قد عاش بالفعل في الزمان والمكان المبين فيه صدور الوثيقة؟ وما إذا كانت المعلومات والحقائق والآراء الموجودة بالوثيقة تتفق مع مستوى تعليم المؤلف وخبرته واتجاهه الفكري واهتماماته ومؤلفاته الأخرى وأسلوبه ولغته ومنهجه؟ .. وغير ذلك مما يميز مؤلف ما عن غيره من المؤلفين الأخرين.

3 – التأكد من بيئة الوثيقة:

ونقصد هنا تحديدا البيئة الزمنية والمكانية، بمعنى التحقق من ان الوثيقة قد ظهرت في زمن محدد ومكان محدد، وان الشخص المنسوبة إليه موجود فعلا في ذلك الوقت ونفس المكان، ويمكن الاستعانة في ذلك باللغة التي كتبت بها الوثيقة ومقارنتها باللغة السائدة في الفترة المنسوبة إليها، وكذلك نوع الخط المستخدم، ونوع الورق أو المادة المكتوبة عليها الوثيقة، حيث يجب وضع كل هذه الاعتبارات في الحسبان، ذلك ان لكل عصر خصائصه التي تجعله مختلف عن غيره في نوع الورق والمواد المستخدمة، والاسلوب اللغوي السائد، ونوع الخط المتداول.

ب – النقد والتحليل الداخلي للوثيقة:

بعد ان ينتهي الباحث من التأكد من صحة الوثيقة وفقا لمعايير التدقيق والتقويم الخارجي ينتقل إلى مرحلة النقد الداخلي للوثيقة، وهي العملية الأخيرة التي بناء عليها سيتحقق الباحث من الوثيقة، ويقرر بالتالي الاعتماد عليها كوثيقة مقبولة أو رفضها واستبعادها تماما.

وفي عملية النقد والتقويم الداخلي يتحول الباحث إلى مضمون الوثيقة أي محتواها، وينقسم النقد الداخلي إلى: النقد الداخلي الايجابي، والنقد الداخلي السلبي، وذلك كالتالي:

1 – النقد الداخلي الايجابي:

وفيه يتم التركيز على اللغة التي كتبت بها الوثيقة، والتعرف على دلالات الكلمات المستخدمة، ومقاصد المؤلف، حيث يتوجه جهد الباحث هنا إلى معاني

الكلمات والالفاظ التي يقصدها المؤلف، وهي مهمة شاقة وتحتاج إلى جهد كبير من الباحث ومعرفة عميقة باللغة المستخدمة في العصر الذي كتبت فيه الوثيقة، وكذلك لغة كاتب الوثيقة، ويجب على الباحث هنا توخي الحذر، ذلك ان الكثير من الألفاظ والكلمات تستخدم بصورة مختلفة من عصر إلى أخر، ومن مكان إلى أخر ايضا، وبالتالي فإن لتلك الكلمات معان قد تكون ليست هي المقصودة في الوثيقة، ولذلك فقد وصفت اللغة بانها كائن حي يتطور مع الزمن، حيث تختفي كلمات ومصطلحات والفاظ، وتحل بدلا عنها اخرى مختلفة عنها قد تحمل ذات المعنى.

2 – النقد الداخلي السلبي:

يتجه الباحث في هذه المرحلة إلى التأكد من صدق الوثيقة واصالتها، أو كذبها، بمعنى دقة وصدق المعلومات الواردة بالوثيقة، ومدى تماسكها الداخلي، وهو امرا يتطلب من الباحث التعرف على الظروف التي كتبت فيها الوثيقة من حيث مصلحة المؤلف فيما كتبه، وارتباطه بموضوع الوثيقة، ومدى نزاهته وكفاءته وموضوعيته وصدقه وسمعته، ومدى التزامه بذكر كل الحقائق المرتبطة بالواقعة؟ وما إذا كان قد اغفل أو تجاهل بعضها؟ وهل كان المؤلف حاضرا بشخصه خلال توثيقه للوقائع، أم اعتمد على عمليات الاستماع والنقل من الأخرين؟.

مجالات استخدام المنهج التاريخي:

تتعدد استخدامات المنهج التاريخي بتعدد الأحداث والموضوعات التاريخية، إلا انه يمكن رصد أهم استخدامات هذا المنهج في:

1 – تتبع سير الأولين ورصد وتفسير انتاجهم الفكري والثقافي في العصور والأزمان التي عاشوا فيها، والتعرف على توجهاتهم وافكارهم وآرائهم ومواقفهم،

وقد يكون أولئك الأولين قادة عسكريون او زعماء سياسيون، أو كتاب أو شعراء أو أدباء أو علماء أو مؤرخون أو رحالة، أو غير ذلك من الشخصيات على اختلاف اهتماماتها وتخصصاتها التي عاشت في ازمان مضت، ويرغب الباحث في دراستها، حيث يستخدم في ذلك المنهج التاريخي بأدواته المختلفة.

2 – رصد وتفسير الأحداث والظواهر التي جرت في عصور وفترات تاريخية ماضية، وقد تكون تلك الأحداث والظواهر حروب أو صراعات أو هجرات او مجاعات و اتفاقيات أو مواقف أو احداث سياسية او اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، أو قيام ونشوء دول، أو تقارب بين مجتمعات وبلدان معينة، او حالات انفصال وتفكك دول ومجتمعات، او احتلال دول لدول أخرى .. وغير ذلك مما يكون قد جرى في الماضي من احداث وظواهر ووقائع يرغب الباحث في دراستها وفهمها والوصول إلى الحقائق المتعلقة بها.

3 – كما يستخدم المنهج التاريخي ايضا في دراسة الآثار القديمة والحفريات والنقوش والتماثيل والمنحوتات والجداريات والرسوم، بهدف فك ما يحيط بها من غموض وفهمها.

4 – ويستخدم المنهج التاريخي ايضا في دراسة خطب ورسائل وكتابات ومؤلفات المشاهير الذين عاشوا في فترات زمنية سابقة، كالقادة السياسيين والعسكريين، والشخصيات الأدبية والفنية المفكرين والفلاسفة.

5 – يستخدم المنهج التاريخي في البحث في العادات والقيم والتقاليد والأعراف التي كانت سائدة في عصر من العصور أو زمن من الأزمنة، كالعادات المرتبطة – مثلا – بمراسم الزواج أو الأعياد أو المناسبات الدينية، أو الطقوس المتصلة بجوانب الحياة الاجتماعية والدينية والأخلاقية لدى المجتمعات .. وغير ذلك حيث يتطلب البحث في تلك الموضوعات والقضايا والظواهر استخدام المنهج التاريخي.

6 – يستخدم المنهج التاريخي في فهم الايدولوجيات والأفكار، ودراسة الأديان والفكر الديني في العصور المختلفة، وما يتصل بكل ذلك من معتقدات وأيدولوجيات تحدد شكل واتجاه الحياة في عمومها بمختلف مظاهرها السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية.

7 – تتبع مسيرة وحركة العلوم المختلفة، حيث يستخدم المنهج التاريخي في دراسة مراحل تطور العلوم المختلفة للتعرف على ظروف نشأتها وظهورها وما مرت به من محطات ومواقف واكتشافات جديدة، وما شهدته من اضافات عبر تاريخها حتى وصلت إلى ما وصلت إليه.

والمنهج التاريخي بهذا المعنى لا يصلح فقط لدراسة علم التاريخ فقط، بل يتجاوز ذلك ليدرس تاريخ العلوم في العموم، حيث لا يمكن فهم ما وصل إليه أي علم من تطور دون اللجوء إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع مسيرة ذلك العلم، ومعرفة أهم شخوصه العلمية واضافاتهم وآرائهم ومنجزاتهم وانتاجهم العلمي، فهذا التراكم التاريخي للعلوم يتطلب فهمه والالمام به ضرورة استخدام المنهج التاريخي.

الدراسات الإعلامية والمنهج التاريخي:

يعد المنهج التاريخي أحد اهم المناهج المستخدمة في الدراسات الإعلامية، وذلك على الرغم من تراجع استخدام هذا المهج بعد ظهور اتجاهات بحثية جديدة في الدراسات الإعلامية تركز في مجملها على تحليل مضمون وسائل الإعلام ودراسة الجمهور المتلقي والاهتمام بعمليات التكميم والأساليب الاحصائية، وهو اتجاه ساد بقوة في المنطقة العربية، وذلك تمشيا مع موجة بحثية سادت في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما.

وعلى الرغم من شيوع الدراسات المسحية في العقود الأخيرة إلا ان الحاجة للمنهج التاريخي واستخداماته في الدراسات الإعلامية تظل قائمة وضرورية احيانا، فكثيرا من الدراسات الإعلامية تقوم في بعض جوانبها على التاريخ، فالظاهرة الإعلامية في عمومها هي ظاهرة تاريخية، لا يمكن فهم وادراك حاضرها إلا بتتبع نشأتها وتطورها والظروف التي أدت إلى تشكلها حتى وصلت إلى ما هي عليه، وهو ما يعني ضرورة الاستعانة بالمنهج التاريخي في مثل هذه الدراسات.

وبشكل أكثر تفصيل يمكن ان نوضح كيفية استخدام وتوظيف المنهج التاريخي في الدراسات الإعلامية، وذلك كالتالي:

1 – تعتمد البحوث الإعلامية على المنهج التاريخي بشكل كبير في الدراسات المتعلقة بتتبع نشأة وظهور وتطور وسائل الإعلام، والتعرف على ظروف تلك النشأة والعوامل المؤثرة فيها، والبيئة المحيطة بها، سواء تعلق الأمر – مثلا – بنشأة الصحافة الورقية في العالم أو في اقليم ما كالوطن العربي، أو بدولة محددة كليبيا، او دراسة تطور نوع معين من الصحافة كالصحافة الاقليمية أو الصحافة الأدبية أو الصحافة الاقتصادية، أو غير ذلك من الدراسات الصحفية التي تعني بالنشأة والتطور لأية حالة صحفية، وعلى أي مستوى جغرافي محلي او اقليمي او دولي، أو تعلق الأمر بتتبع نشأة أية وسيلة إعلامية أخرى كالسينما أو الراديو أو التلفزيون في المجتمعات المختلفة، ومراحل تطور كل منها، وكل ما يتصل بهذه الوسائل من اختراعات وعلى مختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية، وما ينطبق على الصحافة ينطبق على بقية الوسائل فيما يتعلق بجوانب دراستها.

ان كل تلك الدراسات المتعلقة بتاريخ وسائل الإعلام تعتمد اساسا على المنهج التاريخي في البحث والتنقيب على الحقائق المتعلقة بها، وتتبع مراحل نشأتها وتطورها.

2 – يوفر المنهج التاريخي ظروفا مواتية لدراسة التشريعات الإعلامية في مراحل زمنية سابقة، فمن خلال استخدام هذا المنهج يصير بإمكان الباحث ان يدرس القوانين واللوائح والقرارات والتعميمات التي نظمت عمل وسيلة إعلامية معينة في مرحلة تاريخية محددة، وعلى سبيل المثال فإن تتبع دراسة القوانين التي تنظم العمل الصحفي في ليبيا خلال الفترة من 1908م حتى 1911م يتطلب من الباحث الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يمكنه هنا رصد ظروف الممارسة الصحفية وشروطها وامكانياتها في تلك المرحلة.

ان مثل تلك الدراسات الإعلامية التاريخية من شأنها ان توفر معلومات تساعد على فهم ظروف الكثير من الحقائق المترتبة على تلك التشريعات والمتصلة بالعمل الإعلامي، وطبيعة العلاقة بين وسائل الإعلام من ناحية والسلطة من ناحية اخرى.

3 – يستخدم المنهج التاريخي في دراسة نظريات الإعلام والاتصال وتتبع الجذور التاريخية لتلك النظريات، والتطورات والاضافات التي شهدتها عبر المراحل والمحطات والتي تشكلت خلالها، ورصد الدراسات والأبحاث التي تمت في اطارها أو التي ساهمت في وضع وتطوير فروضها ومقولاتها، والتعرف على الانتاج الفكري الذي افضى إلى وضع نظريات ونماذج الإعلام والاتصال، وذلك كله بما يساعد على فهم الظاهرة الاعلامية في عمومها، والتعرف على حدود ومجالات تأثيرها، وأهميتها وامكانياتها؟

4 – كما يستخدم المنهج التاريخي كذلك اثناء دراسة الظروف التي تعمل في ظلها المؤسسة الإعلامية في مرحلة زمنية سابقة، ذلك ان عملية الممارسة

الإعلامية وطبيعة الظاهرة الإعلامية في مجملها في أي عصر، انما تعمل في اطار بيئة معينة لها ابعادها وواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هذه البيئة هي التي تحدد وإلى درجة كبيرة طبيعة الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام في تلك المرحلة، وبالتالي فإن الفهم العميق للأوضاع الإعلامية في مرحلة زمنية معينة يتطلب من الباحثين ايضا دراسة بيئة الإعلام بأبعادها المختلفة، وهو ما يتطلب استخدام المنهج التاريخي لتحقيق الأهداف البحثية التي يسعون إليها.

5 – يستخدم المنهج التاريخي ايضا في الدراسات التي تهدف إلى رصد دور وسائل الإعلام أو وسيلة إعلامية معينة في التصدي لحالة أو وضع معين أو التعامل مع ظروف معينة في حقبة زمنية لها أوضاعها وظروفها المختلفة، كأن يجري – مثلا – أحد الباحثين دراسة للتعرف على دور الصحافة الوطنية في مقاومة التغلغل الايطالي في ليبيا قبل عام 1911م، ويشمل ذلك ايضا الدراسات الإعلامية التي تسعى إلى دراسة أوضاع الصحافة – مثلا – أو غيرها من الوسائل الإعلامية في حقبة زمنية محددة قد تكون استثنائية، كأن يدرس أحد الباحثين أوضاع الصحافة الليبية تحت الإدارة البريطانية، او خلال فترة الاحتلال الايطالي لليبيا.

وهكذا فإن للمنهج التاريخي استخدامات متعددة في الدراسات الإعلامية لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، حيث يساعد هذا المنهج الباحثين في الحقل الإعلامي على فهم كل ما يتعلق بالأوضاع الإعلامية في صورتها التاريخية، وهو الفهم الذي من شأنه ان يوفر قاعدة من البيانات والمعلومات التي تعين على فهم واقع الإعلام في الوقت الحاضر، واستشراف الظاهرة الإعلامية ومالاتها المستقبلية.

خامسا: المنـهج المقارن

مفهوم المنـهج المقارن:

يعد المنهج المقارن أحد المناهج العلمية التي تستخدم للمقارنة بين الظواهر والمواقف المختلفة في مجتمعات متعددة في ذات الفترة الزمنية، أو في نفس المجتمع في مرحلتين زمنيتين مختلفتين، وذلك للتعرف على أوجه التشابه أو الاختلاف بين تلك الظواهر في ظروف متباينة، بغرض التعرف على دلالتها، والعوامل المؤثرة فيها، والوصول بذلك إلى نتائج تفيد في رصد المتغيرات المتحكمة في الظواهر، مما يساعد في وضع تعميمات نظرية تقود إلى تفسيرها تفسيرا علميا، بغرض الاسهام في تطوير المعرفة العلمية.

"ووفقا لما ذكره ستيروات ميل فإن المقارنة هي: دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"،[1] وإذا كانت المقارنة تسعى للوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين أحداث وظواهر معينة بقصد الكشف على دلالتها، فإنه ليس من المتصور ان تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية تتخذها للمقارنة[2].

ويرى جون دوبي John Doby إنه إذا اتيحت للباحث ظواهر شوهدت في أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة وتحت ظروف مختلفة فإن ذلك يعطي للمقارنة قاعدة عريضة ومادة غزيرة .. وافضل انواع التحليل المقارن هو الذي يبنى على أساس

---

[1]– نصر عارف، نظريات السياسة المقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1995م، ص68.

[2]– طه بدوي، المنهج في علم السياسة، الاسكندرية، منشورات كلية التجارة، 1979م، ص191.

برهنة الفرضيات او رفضها عند عدة حضارات أو مجتمعات مختلفة ومتباينة .. من أجل الوصول إلى تعميمات أوسع لنتائج الدراسة.[1]

وتتطلب المقارنة جهدا بحثيا كبيرا خاصة عندما تجرى بين مجتمعات متباعدة جغرافيا، كما تتطلب دقة عالية في عملية رصد وتصنيف وتنظيم المشاهدات حول تطور الظاهرة محل المقارنة، ومن المهم التأكيد على ان المقارنة لا تجرى إلا بين مجتمعات تشترك في عوامل وظروف متشابهة، ولا يمكن ان تتم بين مجتمعات متباينة تماما، وليس هناك ما يجمع بينها، فلا يمكن مثلا إجراء دراسة مقارنة حول مستويات النمو الاقتصادي، أو بين أوضاع الصحافة في كل من ليبيا واليابان لكن يمكن ان تجرى دراسة للعرف على تلك المستويات بين ليبيا والكويت مثلا أو بين مصر والمغرب، لوجود عوامل مشتركة بين هذه البلدان، ولابد ان تكون الدراسات المقارنة ذات مغزى وهدف واضح، بحيث لا تجرى المقارنة لمجرد المقارنة، وانما للخروج بنتائج تفيد في وضع تعميمات ونظريات علمية تثري المعرفة الانسانية.

مستويات المقارنة:

يخضع التحليل المقارن إلى أربع حالات من المقارنة، وذلك كالتالي:[2]

1 – مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، كدراسة الوضع التربوي لأبناء العمال في المدارس الابتدائية عند مجتمعين صناعيين.

2 – مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، كدراسة التطور السياسي لعشرة اقطار نامية، ويصنف متغير التطور السياسي إلى خمس وحدات اجتماعية

---

[1]– طاهر حسن الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص75.

[2]– معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996م، 289،290. في: طاهر حسن الزيباري، مرجع سابق، ص72،73.

هي: الوظيفة الادارية، والوظيفة القانونية، والتنظيم الحزبي، والسلطان والسلطة، وتأثير المواطنين.

3 – مقارنة علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد؛ مثل دراسة علاقة معدل الانجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية وريفية) في مجتمع ما.

4 – مقارنة علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي، ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي.

مزايا البحوث المقارنة:

للبحوث المقارنة عدد من المزايا، يمكن تحديدها فيما يلي:

1 – تتيح البحوث المقارنة المجال للتعرف على الظاهرة وسط ظروف مختلفة، مما يساعد على فهم اعمق واشمل لها.

2 – توفر البحوث المقارنة معلومات عن الظروف المؤثرة في الظاهرة، وتساعد على تحديد المتغيرات التي من شأنها ان تتحكم فيها وتوجهها.

3 – تسهم البحوث المقارنة في توفير معلومات وبيانات عن الظاهرة في ظروف مختلفة، مما يمكن الباحث من تقديم تفسيرات مقنعة ومدعمة بالحجج.

4 – تسهم البحوث المقارنة في توفير معلومات عن المجتمعات المختلفة، مما يساعد الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات المعمقة حول تلك المجتمعات.

5 – تتيح البحوث المقارنة إمكانية أكبر للتحكم في الظواهر وتوجيهها، وذلك نظرا لحجم البيانات والمعلومات التي توفرها هذه النوعية من البحوث.

الصعوبات التي تواجه المنهج المقارن:

تواجه الدراسات المقارنة عدد من الصعوبات يمكن تحديدها في الآتي[1]:

1 – من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة، أو العلة من المعلول، خصوصا إذا كان التلازم بينهما هو تلازم قائم على الصدفة وليس تلازما سببيا.

2 – لا ترتبط النتائج غالبا وفي كثير من العلوم بعامل واحد، بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

3 – قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معين، وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب أخر يختلف عن السب الأول في ظرف أخر.

4 – لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة والتحكم بها وعزلها والسيطرة عليها، كما هو الحال في المنهج التجريبي مثلا، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض.

5 – قد تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية، عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، مما يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.

مجالات المنهج المقارن في الدراسات الإعلامية:

يستخدم الباحثون المنهج المقارن في البحث الإعلامي في عدة حالات، يمكن تحديدها في التالي:

1 – مقارنة النظم والتشريعات الإعلامية في مجتمعات متشابهة، كدراسة التنظيم القانوني للصحافة في كل من مصر وليبيا.

---

[1]– طاهر حسن زيباري، مرجع سابق، ص74. انظر كذلك كتاب ذوقان عبيدات، البحث العلمي مفهومه ، أدواته، واساليبه، ط9، عمان، دار الفكر، 2005م، ص344..

2 – مقارنة أوضاع الصحافة – وفق عدة متغيرات – في عدة بلدان متشابهة، كدراسة ملكية وتنظيم وتمويل وسياسات وتوزيع الصحف في البلدان العربية، أو بلدان المغرب العربي.

3 – مقارنة مضمون الخطاب الصحفي تجاه قضية معينة في صحف مختلفة الملكية والتوجهات في بلد واحد، كمقارنة تناول كل من الصحف الحكومية والصحف الحزبية أو النقابية في بلد ما لقانون معين.

4 – مقارنة الخطاب الصحفي في مجتمعات مختلفة تجاه قضية معينة، كمقارنة معالجة كل من الصحف الليبية والصحف المصرية للتدخل الأجنبي في سوريا.

5– مقارنة أوضاع أو ممارسات صحفية معينة في فترات زمنية مختلفة في نفس المجتمع.

سادسا: منهج دراسة الحالة

مفهوم دراسة الحالة:

يعرف منهج دراسة الحالة بانه "المنهج الذي يهدف إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في الوحدة (الحالة) وابراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة، ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي او الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، على أساس ان الجزيئات هي جانب او مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية"[1].

---

[1]– فاروق يوسف، وسائل جمع البيانات، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1985م، ص51.

كما يعرف منهج دراسة الحالة بانها "المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة او نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، او دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها"[(1)].

ويعرف البعض دراسة الحالة بانها "نوع من الدراسة الوصفية ترتكز على الحصول على بيانات ومعلومات وحقائق دقيقة وتفصيلية من فرد معين، او عن سلوك محدد، أو عن موقف مستهدف بالدراسة البحثية أو عن مؤسسة أو حتى عن مجتمع معين بكامله، وفي هذا النوع من الدراسة البحثية الوصفية يتقصد الباحث ويتعمد محاولة النفاذ بكل ما أوتي من خبرة وطرائق ووسائل إلى عمق الحالة التي يقوم بدراستها ليستكشف ويكتشف الصفات والخصائص المميزة والفريدة لها"[(2)].

ويطلق على منهج دراسة الحالة في اللغة الفرنسية "المنهج المونوغرافي"، ويقصد علماء الاجتماع الفرنسيين بالمنوغرافيا القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية او القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة، للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المشابهة، أما العلماء الامريكان فيذهبون من خلال تعريفاتهم إلى ان دراسة الحالة تتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا او مجتمعا محليا او مجتمعا عاما، على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد

1- عبدالباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص241،240.

2- خليفة شحاته الباح، طرق البحث العلمي والتربية البدنية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1992م، ص227.

الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.[1]

ويعتبر منهج و طريقة أو اسلوب دراسة الحالة من أقدم الطرق التي استخدمت في عرض وتفسير التجارب الشخصية والسلوك الاجتماعي، ونلمس جذور هذه الطريقة في تلك القصص التي تحكي عن الأنبياء والحكماء، كما نجدها ممثلة في الروايات بمختلف أنواعها، وقد استخدمت هذه الطريقة في وصف الشعوب والأمم وفي دراسة الحوادث الاجتماعية والأفراد[2].

ويستخدم اسلوب دراسة الحالة في مجالات العلوم المختلفة، فقد يستخدم في الدراسات الإعلامية من خلال دراسة قناة اذاعية أو صحيفة او وكالة أنباء دراسة معمقة، كما قد يستخدم في علم الاجتماع في دراسة أسرة أو قبيلة أو ظاهرة اجتماعية معينة، كما يستخدم ايضا في مجال علم النفس، "مثل علم النفس الارتقائي وعلم النفس الاكلينيكي والمهني .. ودراسة الجريمة والانتحار والاستجابة للكوارث والمواقف غير المألوفة حيث ينصب اهتمام الاخصائي النفسي هنا على السببية في المرض النفسي والعقلي"[3].

وفي كل الأحوال فإن اسلوب دراسة الحالة يقوم على أساس اختيار وحدة ادارية او اجتماعية واحدة، كأن تكون مدرسة أو مكتبة واحدة أو قسما واحدا من اقسامها، أو فردا واحدا أو جماعة واحدة من الأشخاص – عائلة واحدة – صف

1- ابوالنجا محمد العمري، البحث في الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 1999م، ص403. كذلك: احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986م، ص52.

2- نجاح قدور، طرق البحث العلمي وتطبيقاتها في علم الاجتماع، الزاوية، ليبيا، دار شموع الثقافة، 2007م، ص185.

3- لويس مليكه، علم النفس الاكلينكي، ج1، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م، ص80.

طلابي واحد – مجموعة واحدة من الموظفين في قسم أو إدارة من الادارات ..الخ.. ، وجمع المعلومات التفصيلية عن كل جوانب انشطتها وصفاتها، فقد تدرس حالة شخص واحد مدمن على المخدرات لغرض معرفة كل تفاصيل حياته وتاريخه، أو تدرس حالة عائلة واحدة بشكل مفصل ومعرفة كل ما يتعلق بنشاطها وحركتها، أو ان تدرس مدرسة واحدة أو صف واحد من صفوفها بشكل تفصيلي، وقد تدرس مكتبة واحدة او قسم من اقسامها بنفس الطريقة المعمقة والمفصلة[1]، أو صحيفة، أو مؤسسة صحفية، أو قناة تلفزيونية أو اذاعية .. إلى غير ذلك ..

وترتبط دراسة الحالة بفكر الباحث وقدرته وخبرته، فالدراسة تعتمد على الحكم الذاتي للباحث الذي يتولى بمفرده تحديد المشكلة وصياغتها، وتحديد أدوات جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، والخروج منها بنتائج وتوصيات، ويتطلب كل ذلك معرفة واسعة للباحث ورأي سديد، وان يبتعد عن التحيز والأهواء الشخصية، وان يرفض أية فكرة سابقة عن الحالة موضوع الدراسة، وان يتجرد من النزعات وكافة العوامل الشخصية[2].

وفي حقيقة الأمر فإنه لايزال ثمة جدل مستمر بين المتخصصين والباحثين حول ما إذا كانت دراسة الحالة منهج متكامل، أم أداة، أم اسلوب بحثي، حيث اختلف الباحثون في تصنيف دراسة الحالة، فهناك من ذهب إلى انها منهج كغيرها من المناهج البحثية الأخرى، وهناك من اعتبرها طريقة من طرق البحث تدخل في اطار الدراسات الوصفية، وهناك من يرى بانها اسلوب من اساليب منهج المسح، ولكل فريق مبرراته، وان كنت شخصيا اميل إلى اعتبار دراسة الحالة

---

[1] – عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1999م، ص111.

[2] – شعبان عبدالعزيز، المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1997م، ص204،203.

اسلوب وليس منهج، فهو يعتمد على مناهج اخرى مثل منهج المسح، ويقع ضمن الدراسات الوصفية، وفي كل الأحوال فإن المهم ليس هو التعامل مع دراسة الحالة كمنهج أو اداة و غير ذلك، فلكل باحث رؤيته واتجاهه الذي يظل محل احترام، لكن المهم هنا هو الالتزام بكافة الضوابط والاجراءات العلمية في دراسة وفهم وتحليل المشكلة التي يقوم الباحث بدراستها.

ويستخدم اسلوب دراسة الحالة ضمن اطار العديد من المناهج البحثية، مثل المنهج التاريخي، حيث يتم اخضاع ظاهرة تاريخية معينة كحالة للدراسة، ومن ذلك دراسة صحيفة معينة دون غيرها كانت قد صدرت في ليبيا خلال العهد العثماني، فدراسة الحالة الصحفية يتطلب ايضا استخدام المنهج التاريخي من اجل رصد وتحديد الظروف التي صدرت في ظلها الصحيفة، كما قد يستخدم اسلوب دراسة الحالة ضمن المنهج التجريبي، حيث يتم اختيار مجموعة واحدة (فصل دراسي) (مجموعة سكانية)، الخ .. ويتم تطبيق احد التصميمات التجريبية عليها، كما يتم استخدام دراسة الحالة ايضا في اطار المنهج المسحي، من خلال – مثلا – دراسة حالة صحفية واحدة، كأن تكون صحيفة واحدة، أو قناة اذاعية، وقد يشمل ذلك المضمون فقط، أو القائم بالاتصال، أو جمهور محدد.

وهكذا يتضح ان دراسة الحالة طريقة تخدم منهجا معينا أو أكثر من مناهج البحث العلمي، ولها أدواتها الخاصة والمشتركة لجمع البيانات[1].

ويتضح من كل ما سبق ما يلي:

1 – ان اسلوب دراسة الحالة يقوم اساسا على اختيار حالة واحدة واخضاعها للدراسة، هذه الحالة قد تكون فردا أو جماعة أو قرية أو مؤسسة أو صحيفة .. إلى غير ذلك.

---

[1]– غريب محمد سيد احمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995، ص179.

2 – ان الحالة التي يقوم الباحث بدراستها هنا ليست مرتبطة بعدد معين من الأفراد، طالما انها تقع كلها في اطار ذات الجماعة أو نفس الوحدة، فدراسة قرية واحدة مثلا كحالة هو اجراء بحثي يتم بغض النظر عن عدد افرادها سواء كان كثيرا او قليلا.

3 – تعد دراسة الحالة من الدراسات المركزة والمفصلة والمعمقة والشاملة، التي تتولى دراسة الموقف من كافة جوانبه، والغوص في ذلك دون اهمال لأي جانب من جوانبه وذلك بغرض جمع كافة البيانات والمعلومات والحقائق والآراء المتعلقة بها، وعدم الاكتفاء بالتوصيف الخارجي للحالة.

4 – ان الحالة التي يقوم الباحث باختيارها للدراسة لا تمثل عينة لمجتمع ما، بل هي كل المجتمع الذي يقوم الباحث بدراسته.

5 – ان النتائج التي يتم التوصل اليها باستخدام دراسة الحالة لا يجوز تعميمها على غير الحالة التي اجريت عليها، فهي ليست ممثلة لحالات أخرى مشابهة او غير مشابهة.

6 – ان طريقة دراسة الحالة مفيدة جدا في تقديم تفاصيل ومعلومات وبيانات دقيقة عن الموقف أو الظاهرة محل الدراسة من الصعب الوصول اليها باستخدام الأساليب البحثية الأخرى.

7 – على الرغم من ان النتائج التي يتم التوصل اليها باستخدام اسلوب دراسة الحالة لا يمكن تعميمها في كل الظروف خاصة في دراسات العلوم الاجتماعية، إلا انه بالإمكان الاستفادة منها كمؤشرات تفيد في الاقتراب من معرفة الحالات المشابهة.

8 – يقوم اسلوب دراسة الحالة على تشخيص الوضع الراهن للحالة محل الدراسة ومعرفة حاضرها وتاريخها، وذلك بغية التوصل إلى حلول بشأنها وتقديم العلاج والمقترحات اللازمة.

9 – يستخدم اسلوب دراسة الحالة العديد من الأدوات البحثية وذلك وفقا لما تتطلبه الحالة وما يراه الباحث، فقد يتم استخدام استمارة الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة العلمية، كما قد يستخدم الباحث الوثائق التي يتفيد في التعرف على تاريخ الحالة واتجاهاتها وآرائها.

أهداف استخدام دراسة الحالة:

يهدف الباحثون من استخدامهم لأسلوب دراسة الحالة، إلى ما يلي[1]:

1 – دراسة المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي والمحيط الثقافي، مما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأراء وافكار واتجاهات شائعة.

2 – التوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما، بدراسة حاجته الاجتماعية واهتمامه ودوافعه على ان ينظر إلى الفرد باعتباره عضوا في الجماعة التي يعيش فيها ويتفاعل معها.

أدوات البحث في منهج دراسة الحالة:

تختلف الأدوات البحثية المستخدمة في دراسة الحالة تبعا لطبيعة الحالة التي يتم دراستها، وذلك كالتالي:

1 – المقابلة المعمقة: حيث يتم اعداد استمارة خاصة بذلك وفقا للشروط العلمية في اعداد استمارات المقابلة، بحيث تتضمن اسئلة المقابلة كافة التفاصيل

---

[1]– محمد انور محروس، مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص42.

المطلوب الحصول على معلومات بشأنها، وتزداد أهمية الوسيلة وفاعليتها كلما صغرت الحالة التي تخضع للدراسة.

2 – الملاحظة العلمية: وهي أداة مهمة جدا في الوحدات الصغيرة خاصة عندما تكون الحالة فردا أو فصلا دراسيا أو أية جماعة صغيرة العدد، حيث يرصد الباحث كافة الملاحظات في استمارة معدة للغرض، وذلك بهدف تتبع ظروف الحالة واوضاعها والتغيرات التي تحدث لها.

3 – تحليل المضمون: وهو من أهم الأدوات البحثية التي تستخدم في التعرف على مضمون النصوص، مثل الصحف والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والروايات والقصص والسير والكتب .. إلى غير ذلك.

4 – استمارة الاستبيان: وهي تفيد في جمع البيانات من قبل مفردات الحالة الخاضعة للدراسة، حيث يقوم الباحث بإعداد استمارة تحوي كافة الأسئلة التي يريد اجابات بشأنها من المبحوث أو المبحوثين، وتصلح للمجموعات الكبيرة نسبيا عدديا.

5 – الوثائق والسجلات: تضم كافة الوثائق التاريخية المتصلة بالحالة الخاضعة للدراسة، وكذلك الاحصاءات والكتابات والسير الذاتية والمذكرات الشخصية.

6 – الاختبارات والتجارب التربوية والنفسية والمعملية: وهي تصلح في الحالات الصغيرة كأن تكون الحالة فردا مثلا.

7 – الرواة وشهود العيان واصحاب الخبرة: الذين تربطهم علاقات وطيدة مع الحالة محل الدراسة والذين لديهم معلومات وافية عنها.

ولابد من الاشارة هنا ان لكل دراسة ظروفها التي قد تختلف عن غيرها من الدراسات الأخرى، وبالتالي فإن لكل حالة أدواتها، كما ان بعض الحالات تتطلب استخدام اداة واحدة في حين تتطلب حالات أخرى استخدام أكثر من أداة، وذلك

تبعا لطبيعة الظاهرة المدروسة والجوانب المطلوب من الباحث تغطيتها في دراسته.

ويلاحظ مما سبق ان هناك تداخلا واضحا بين دراسة الحالة وبعض المناهج الأخرى، كمنهج المسح والمنهج التاريخي، وذلك من حيث نوعية الأدوات المستخدمة، كالمقابلة والملاحظة العلمية، وتحليل المضمون، ومراجعة الوثائق والسجلات .. وغيرها من الأدوات.

استخدامات اسلوب دراسة الحالة في البحث الإعلامي:

يمكن تعريف اسلوب دراسة الحالة في الدراسات الاعلامية بانه "اسلوب منهجي يستهدف تقديم وصف لحالة أو سلوك أو موقف أو جماعة، بغرض الكشف عن سلوك ظاهرة معينة، عن طريق دراسة العلاقة بين عناصر الظاهرة ومكوناتها والعوامل الداخلة فيها في اطار إعلامي معين[(1)]، ووفقا للتعريف السابق فانه يمكن القول بان استخدام اسلوب دراسة الحالة يتسع ليشمل كافة عناصر الظاهرة الإعلامية، بما في ذلك الموضوعات والقضايا والمشكلات التي يطالها البحث العلمي الإعلامي، وبشكل اكثر دقة يمكن تحديد مجالات استخدام اسلوب دراسة الحالة في الحقل الإعلامي كالتالي:

1 – الدراسات التي تستهدف التعرف على تأثير مضامين معينة على المتلقي، ومن ذلك – مثلا – التعرف على تأثير المسلسلات المدبلجة في قناة معينة على ربات البيوت في قرية من القرى، او التعرف على تأثير برامج الاطفال في قناة فضائية على تلاميذ الصف الأول الابتدائي في حي معين، أو تأثير افلام العنف في الفضائيات على سجناء الأحداث في منطقة معينة .. وما

[1]– السيد احمد مصطفى، مرجع سابق، ص249.

شابه ذلك من دراسات إعلامية تسعى إلى التعرف على ما تخلفه مضامين وسائل الإعلام على جمهور معين هو كله محل الدراسة، حيث هذا الجمهور هو مجتمع الدراسة بأكمله.

2 – دراسات الدور: وهي تلك الدراسات التي تستهدف الوقوف على الدور الذي تقوم به وسائل إعلامية معينة في تغيير قيم أو اتجاهات أو آراء أو مواقف معينة، وكمثال على ذلك الدراسات التي تسعى إلى التعرف على الدور الذي تقوم به صحافة الطفل في التوعية بقضايا البيئة لتلاميذ الصف السادس في حي معين، والدراسات التي تستهدف الوقوف على آراء المرشحين للانتخابات البلدية تجاه دور الصحافة في التوعية الانتخابية في بلدية معينة .. وما شابه ذلك من دراسات تهدف إلى الكشف عن دور سيلة إعلامية معينة أو برامج محدد تجاه جمهور أو موقف ما محدد.

3 – دراسات المضمون: وهي تلك الدراسات التي تهدف إلى التعرف على مضمون معين في وسيلة إعلامية محددة خلال فترة زمنية محددة، وكمثال على ذلك الدراسات التي تستهدف التعرف على مضمون الإعلانات في صحيفة الحياة اللندنية، أو برامج المرأة في قناة m b c، أو برامج الأطفال في قناة ليبيا المسموعة .. أو ما شابه ذلك من مضامين إعلامية مكتوبة أو مسموعة او مرئية، وبالطبع فان المضامين التي تتم دراستها هنا لا يتم النظر اليها بانها عينة ممثلة لمجتمع دراسي هو كل الصحف، او كل القنوات الفضائية مثلا، ولكن وكما هو معروف في دراسة الحالة فإنه يتم التعامل مع كل حالة بانها مجتمع متكامل، وليست عينة مسحوبة من مجتمع، وبالتالي فإن النتائج تنسحب عليها دون غيرها.

فإذا اردنا مثلا دراسة الإعلان في قناة mbc من خلال استخدام اسلوب دراسة الحالة فإن هذا المضمون الإعلاني الذي يتم دراسته هنا هو كل المجتمع الذي تتم دراسته، والنتائج هنا تفيد فقط في تزويدنا بمعلومات مركزة وعميقة

ودقيقة وشاملة عن الإعلانات في هذه القناة دون غيرها .. وقس على ذلك في بقية الدراسات.

4 – دراسات الوسيلة: تتجه دراسات الوسيلة وفق اسلوب دراسة الحالة إلى دراسة صحيفة معينة أو قناة إذاعية أو تلفزيونية معينة، وقد تشمل الدراسة مؤسسة إعلامية معينة؛ كمؤسسة الصحافة، أو هيئة الاذاعة، وذلك لتشخيص واقعها والتعرف على ظروفها والوصول إلى حقائق بشأنها، فالصحيفة هنا تمثل حالة دراسية متكاملة، وبالتالي فإن الدراسة تتطرق إلى المضمون والشكل والإدارة والتحرير والطباعة والتوزيع والإعلان، وكل ما يتعلق بالصحيفة، ودراسة الحالة هذه قد تكون نتاج دراسة أخرى اظهرت تراجع مستوى الصحيفة وبالتالي انخفاض مبيعاتها بسبب تراجع اقبال الجمهور عليها، ففي هذه الحالة يتقرر اجراء دراسة حالة على الصحيفة لمعرفة كافة ظروفها، والوقوف على اسباب ذلك التراجع، والتعرف على مكامن الخلل، ومن ثمة تقديم الحلول الناجعة والمقترحات العملية التي تساعد على انقاذ الصحيفة من الحالة التي تعانيها، والأمر ينسحب على صفحة محددة في الصحيفة أو قناة معينة أو برنامج اذاعي محدد.

5 – دراسات القائم بالاتصال: تستهدف هذه النوعية من الدراسات الوقوف على ظروف واوضاع وخصائص وامكانيات القائم بالاتصال في وسيلة إعلامية محددة، ومن ذلك على سبيل المثال إجراء دراسة على رؤساء الأقسام التحريرية بصحيفة الشرق الأوسط، وقد تتوقف الدراسة على رئيس التحرير فقط، والتعرف على كتاباته ومؤهلاته وخبراته وامكانياته وتاريخه، وكل ما يتعلق به مما له صلة بوظيفته، فالحالة هنا هي رئيس التحرير، وفي المثال السابق هي رؤساء الأقسام التحريرية بصحيفة الشرق الأوسط.

وعلى الباحث الإعلامي الذي يستخدم اسلوب دراسة الحالة كما في الحالات والنماذج السابقة ان ينتبه إلى:

1 – ان الحالة التي يقوم بدراستها سواء كانت صحيفة أو قناة اذاعية أو القائم بالاتصال و مضمون معين، لا يمثل عينة لمجتمع أكبر، بل ان الحالة التي يتم اخضاعها للدراسة هي ذاتها تمثل كل المجتمع، وللتوضيح أكثر نقول انه في حال إجراء دراسة حول صورة المرأة في إعلانات القنوات الفضائية العربية، وتم اختيار ثلاث قنوات فضائية لتمثل القنوات العربية الأخرى وفق أسس واعتبارات علمية، فإن هذه القنوات التي اختيرت ينظر اليها كعينة من مجتمع أكبر هو كل القنوات الفضائية العربية التي يجب ان تكون ممثلة لها، اما في حالة اتجاه الباحث مباشرة إلى اجراء دراسة منفصلة حول صورة المرأة في إعلانات قناة mbc مثلا فإن هذه الدراسة تعتبر دراسة حالة، وهذه القناة هي مجتمع الدراسة الذي يتم اخضاعه بالكامل للبحث في دراسات الحالة.

2 – ان دراسة الحالة قد تكون مقدمة لدراسة أكثر عمقا واتساعا وشمولا، وذلك عندما يتم التعامل معها كدراسة استطلاعية تساعد في وضع الفروض والتساؤلات لدراسات لاحقة.

3 – ان دراسة الحالة تتطلب جهدا اضافيا من الباحث، حتى إذا ما انتهى إلى النتائج النهائية لدراسته يكون قد قدم وصفا وتشخيصا وافيا ومفصلا وشاملا ومقنعا وكاملا للحالة.

مزايا وعيوب منهجدراسة الحالة[1]:

أ – مزايا منهج دراسة الحالة:

1 – يمكن منهج دراسة الحالة الباحث من النفاذ إلى اعماق الظواهر التي يقوم بدراستها، بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد تكون ذات دلالة غير حقيقية، وبذلك فان هذا النوع من الدراسات يتميز بالعمق أكثر مما يتميز بالاتساع.

2 – تعتبر دراسة الحالة مصدرا للفرضيات التي تتطلب التحقق والاختبار عن طريق المزيد من الدراسات.

3 – نظرا لان استخدام منهج دراسة الحالة يوفر معلومات معمقة وشاملة عن الظاهرة المدروسة، فان من شأن ذلك ان يساعد في الحصول على المعلومات الاساسية التي يمكن الاستفادة منها في التخطيط لدراسات موسعة.

---

[1]– انظر في ذلك كل من:
غريب سيد احمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص182 – 184.
كذلك: محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000من ص172،171
كذلك: عمار بوحوش، محمد محمود الذينبات، الزرقاء، الاردن، مكتبة المنار، 1989م، ص124، 125، 126.
كذلك: محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي،1983م، ص393
كذلك: فوزي العكش، البحث العلمي – المناهج والاجراءات، 1986م، ص125.
كذلك: عامر ابراهيم قنديلجي، البحث العلمي – دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث، بغداد، مكتبة عصام، 1979م، 52،51.
كذلك: طاهر حسن الزيباري، اساليب البحث في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص80،79.

ب – عيوب منهج دراسة الحالة:

1 – التفسير الذاتي للباحث للكثير من المعلومات والبيانات والنتائج التي يتوصل اليها، مما قد يجعل ما يتوصل اليه يتسم إلى حد كبير بالانطباعية والذاتية.

2 – التشكيك في مدى الثقة التي تعول على البيانات التي يتم التوصل اليها باستخدام دراسة الحالة، نظرا لعدم وجود اتفاق بين المتخصصين حول ما إذا كانت دراسة الحالة منهجا أم أسلوب أم أداة.

3 – تحتاج دراسة الحالة إلى جهود كبيرة، ووقت طويل من قبل الباحث، مما قد يتطلب نفقات عالية، للوصول إلى النتائج التي قد لا تتناسب مع هذا الجهد والوقت.

4 – ان دراسة الحالة مهما كانت متعمقة ومركزة فان نتائجها لا تصلح للتعميم، وهذه النتائج تفيد فقط في الحالة التي اجريت عليها.

5 – من الممكن الا يقدم المبحوث خاصة عندما يكون فردا كل المعلومات والبيانات المطلوبة منه بدقة، وقد يتعمد اخفاء بعض المعلومات المهمة والمؤثرة في نتائج الدراسة، وقد تقوم الحالة بتزويد الباحث بالإجابات التي تتصور ان الباحث يريدها، وخاصة عندما تكون العلاقة وطيدة بين الطرفين، وقد تلجأ الحالة إلى تضخيم الحوادث او سرد حوادث خيالية.

6 – التخلف الثقافي: تتسم المجتمعات المتخلفة بانعدام الفردية واستقلالية الرأي وذوبان الفرد في الجماعة، ووقوع الاشخاص تحت تأثير العادات والتقاليد والعقائد الدينية دون فهم واع، والوقوع كذلك تحت ضغوط النظام السياسي، ومن شأن كل ذلك ان يجعل المعلومات التي يتوصل اليها الباحث يسودها الشك والغموض.

سابعا: اسلوب الدراسات التتبعية

يعد اسلوب الدراسات التتبعية أحد الأساليب البحثية التي يتم من خلالها تتبع ظاهرة معينة عبر فترة زمنية محددة، وذلك للتعرف على خصائصها وسماتها وصفاتها والتطورات والتغيرات التي طرأت عليها، ويتم تطبيق اسلوب الدراسات التتبعية من خلال تصميمين اثنين، هما: البحث الطولي، والبحث المستعرض، حيث لكل منهما تصميماته، ونفصل هنا لكل منهما، وذلك كما يلي:

أ- البحث التتبعي الطولي:

وهي الدراسات التي يتم من خلالها تتبع مجموعة من الحالات أو ظاهرة معينة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا قد تمتد إلى شهور أو سنوات، بهدف رصد ومتابعة التطورات التي تحدث خلال هذه الفترة، ويقوم هذا النوع من الدراسات على دراسة الظاهرة أو الحالة محل الدراسة كما هي في الواقع ودون تدخل من الباحث، ويتم خلال هذه الفترة الزمنية تسجيل وتدوين كافة الملاحظات والبيانات والنتائج التي يحصل عليها الباحث طوال فترة الدراسة، "ويتيح هذا النوع من الدراسات قياس التغير واتجاهاته للمجموعة الواحدة في اوقات مختلفة"[1]، الذي قد يكون سلوكا أو موقفا أو رأيا أو اتجاها نحو قضية أو ظاهرة معينة مستمرة طوال فترات الدراسة، ويقوم الباحث هنا باستخدام ذات الاجراءات البحثية في كل مرة، سواء من حيث الفروض أو التساؤلات أو المتغيرات، وفقا لنفس الأهداف المحددة.

تصميمات البحث التتبعي الطولي:

يذهب الباحثون إلى ان هناك ثلاثة تصميمات لبحوث الدراسات الطولية، وذلك كالتالي:[2]

---

[1]- عبدالله عامر الهمالي، اسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، ط2، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1988م، ص132.

[2]- انظر كل من : دونالد أري، لوكي شيزرجاكويس، اسغهاررازفيش، مقدمة للبحث في التربية، ترجمة سعد الحسيني، العين، الامارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2004م، ص470 – 472.

1 – دراسة المجموعة ذاتها:

أي إعادة اجراء الدراسة على نفس العينة في كل مرة دون تغيير، فقد يسأل الباحث عينة من طلاب قسم الإعلام بالجامعة في مطلع العام الدراسي عن اتجاهاتهم نحو البرنامج التدريبي الذي يقدم لهم، ثم يعاد اجراء الدراسة دون تغيير على ذات العينة بعد مرور فترة زمنية من العام الدراسي، وفي فترة أخرى يعاد اجراء الدراسة على نفس العينة، حيث يلاحظ هنا ان المجموعة التي اجريت عليها الدراسة في المرات الثلاث هي ذاتها دون تغيير، وكذلك اسئلة استمارة الاستبيان، والهدف هو رصد التغيرات التي حدثت عبر هذه المرحلة الزمنية على اتجاهات وأراء عينة الدراسة تجاه البرنامج التدريبي المعد في القسم.

2 – دراسات النزعة أو الاتجاه:

يجري في هذا النوع من التصميمات دراسة اشخاص مختلفين في كل مرة عن المرة التي سبقتها بنفس الأداة، ومن المجتمع الاحصائي نفسه الذي تسحب منه العينة في كل المرات، مع ملاحظة ان المجتمع هنا غير ثابت، فإذا اراد الباحث مثلا معرفة آراء موجهي المرحلة الثانوية حول الدروس الخصوصية، فانه يقوم باختيار عينة عشوائية من موجهي المرحلة الثانوية ويقوم بإعداد استبيان خاص لهم حول الموضوع، ثم وفي السنة التي تليها يقوم بإعادة تطبيق نفس الاستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع، ويمكن له ان يكرر ذلك عدة

كذلك: مفتاح محمد عبدالعزيز، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية – اساليبها وتقنياتها، بيروت، دار النهضة العربية، البيضاء ليبيا، مكتبة الزهراء للنشر والتوزيع، 2010م، ص203.

كذلك: العجيلي عصمان سركز، عياد سعيد امطير، البحث العلمي اساليبه وتقنياته، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002م، ص137، 138.

كذلك: عبدالله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص132 – 134.

كذلك: Borg, and Gamll., M. Educational Research, AN. Introduction. (N. Y. Longman, co 1993) P142,143, 146.

سنوات دراسية، وتتم مقارنة النتائج المتحصل عليها، وذلك بهدف معرفة ما إذا كان هناك نزعة أو اتجاه واضح نحو الدروس الخصوصية من قبل الموجهين، وهكذا فان مجتمع الدراسة هو ذاته، كما ان الأداة هذ ذاتها، في حين تم تغيير عينة الدراسة في كل مرة.

3 – دراسة الجماعة أو العصبة:

يتم في تصميم الجماعة أو العصبة دراسة مجتمع محدد لا يتغير اعضائه خلال فترة الدراسة، من خلال سحب عينات مختلفة عبر نقاط زمنية متعددة من نفس المجتمع، فإذا اراد مثلا احد الباحثين معرفة أراء خريجي كلية الإعلام بالجامعة لعام 2017م حول مدى ملائمة المقررات التي قاموا بدراستها للتطور الحاصل في عالم الاتصال والإعلام، فانه يقوم بتحديد مجتمعه بدقة من خلال قائمة تضم اسماء كافة الخريجين للعام المحدد ثم يقوم بسحب عينة ودراستها، وفي مرحلة زمنية لاحقة يقوم بسحب عينة أخرى من نفس المجتمع، ويكرر ذلك في نقاط زمنية مختلفة يحددها الباحث، ثم يقوم بجمع النتائج من العينات التي قام بدراستها، ويلاحظ هنا ان المجتمع ثابت، وكذلك الأداة البحثية، اما العينة فإنها تختلف في كل مرة عن غيرها.

مزايا وعيوب الدراسات التتبعية الطولية:

من أهم مزايا البحوث التتبعية الطولية كونها تجعل الباحث على اتصال مستمر ولفترة طويلة بالحالات البحثية التي يقوم بدراستها، مما يمكنه من الاقتراب من الظاهرة في وضعها الطبيعي، والتعرف عليها وفهمها واستيعابها، وبالتالي التوصل إلى نتائج أكثر دقة.

وعلى الرغم من ذلك فإن لهذا النوع من الدراسات بعض العيوب الناتجة عن طول فترة الدراسة، وهو امرا قد يترتب عليه وفاة بعض المبحوثين أو انتقالهم

إلى مناطق أخرى وسفرهم، مما يؤثر على حجم العينة، وقد يعالج الباحث هذا الأمر بتعويض الحالات المفقودة بحالات جديدة، إلا ان ذلك لا يضمن توفر نفس الخصائص للحالات التي يتم تعويضها، كما قد يشهد بعض أفراد العينة تغير يتعلق بطبيعة المهام والوظائف المكلفين بها وازدياد انشغالهم بأعمال اضافية، مما قد يفقدهم الحماس والرغبة بسبب انعدام الوقت لديهم في الاستمرار في خضوعهم للدراسة، ومع مرور الزمن قد يفقد بعض المبحوثين ايضا حماسهم في التعاون مع الباحث، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات التتبعية الطولية تحتاج إلى الكثير من الجهد والمال والوقت.

ب – البحث التتبعي المستعرض:

وتسمى هذه الطريقة ايضا الطولية الجاهزة، حيث تتم دراسة الظاهرة أو الحالات في نفس الفترة، ولكن في أوضاع مختلفة يمثل كل منها مرحلة معينة للظاهرة بطريقة متكاملة، بحيث تمثل كل حالة أو كل مرحلة خصائص معينة، لنخرج في النهائية بصورة متكاملة توفر معلومات مفصلة عن كل مرحلة من المراحل المطلوب رصد الظاهرة خلالها؟

فإذا كانت الدراسة الطولية يتم خلالها – كما عرفنا – تتبع مجموعة من الحالات أو ظاهرة معينة عبر فترة زمنية طويلة نسبيا قد تمتد إلى شهور أو سنوات، بهدف رصد ومتابعة التطورات التي تحدث خلال هذه الفترة، فإن الدراسة المستعرضة أو الأفقية تجرى خلال فترة زمنية قصيرة، وترصد في ذات الوقت الظاهرة في اوضاعها المختلفة بما يمكن من الحصول على معلومات تمثل الظاهرة او الحالة المدروسة في ظروفها المتعددة، فإذا كانت الدراسة تدور مثلا حول التعرف على التغيرات التي يمر بها الأفراد في مراحل التعليم المختلفة فإنه وبدلا من تتبع تلك التغيرات من خلال مجموعة من التلاميذ عبر فترات تعليمهم

من الابتدائي إلى الاعدادي إلى الثانوي مما يتطلب استمرار الدراسة لسنوات طويلة كما في الدراسات الطولية، فإننا نلجأ في الدراسات المستعرضة إلى سحب عينات من تلاميذ كل مرحلة تعليمية في نفس الفترة، حيث يمثل كل منها مرحلة عمرية مختلفة، لنصل في المحصلة إلى نتائج تمثل مختلف المراحل التعليمية، وبالتالي فإننا نستطيع ان نقدم وصفا علميا للتغيرات التي يمر بها التلاميذ عبر مراحل التعليم الثلاث الابتدائي والاعدادي والثانوي، دون الحاجة لاستمرار تتبع عينة معينة من التلاميذ عير تلك المراحل التعليمية، وهو الأمر الذي سيحتاج إلى وقت طويل ونفقات عالية.

وبالإمكان الاستعانة بالطريقة البحثية المستعرضة في الدراسات الإعلامية، وذلك من خلال دراسة الظاهرة الإعلامية في اوضاع متعددة ومختلفة في نفس الفترة، فإذا اردنا مثلا التعرف على تتبع التغيرات التي تطرأ على استخدام الأفراد فوق الثامنة عشرة للتلفزيون خلال سنوات نموهم حتى الثمانين سنة، فإننا وباستخدام الطريقة المستعرضة يمكننا ان نسحب عينات ممثلة لكل مرحلة عمرية مع الانتباه للمتغيرات الأخرى، ونجري الدراسة عليها في نفس الوقت، لنحصل على نتائج تتعلق بطبيعة الاستخدام للتلفزيون، واختلافها من مرحلة عمرية إلى أخرى، وذلك بدل إجراء الدراسة على عينة محددة وتتبعها عبر فترة زمنية تمتد لسنوات طويلة.

ومن أهم مزايا الدراسات الافقية المستعرضة، الاختصار الكبير للوقت، والجهد، والتكاليف المالية، ومن مزاياها ايضا انها تضمن استمرار التركيز والاهتمام من قبل الباحث، وضمان الاتجاه الواحد للبحث، وعلى الرغم من ذلك فإن أهم صعوبة تواجهها هذه النوعية من الدراسات تتمثل في سحب العينة الممثلة

للمجتمع الاصلي، والتي تعتمد عليها صحة التعميمات وشمولها،[1] كما ان النتائج التي يتم التوصل إليها من الممكن ان تكون أقل دقة مما لو تم تتبع الحالات ذاتها كما هو الحال في الدراسة التتبعية الطولية.

ونظرا للاعتبارات المتعلقة بالزمن والامكانيات فإن الدراسات المستعرضة تعد الأكثر استخداما بين الباحثين، حيث توفر نتائج حديثة في زمن محدود، وبتكاليف أقل.

ثامنا: اسلوب الدراسات الارتباطية

تسعى الدراسات الارتباطية إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات المختلفة، والوقوف على مدى ارتباطها ببعضها، وعلى ذلك فإن الدراسات الارتباطية هي تلك الدراسات التي تتوجه إلى الكشف عن العلاقات بين متغيرين او أكثر، واظهار حجم تلك العلاقة واتجاهها، ويتضح من ذلك ما يلي:

1- ان السؤال الرئيسي الذي تنطلق منه الدراسات الارتباطية هو: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة بين متغيرات الدراسة ام لا.

2- لا يمكن اجراء دراسة ارتباطية إلا في ظل وجود متغيرات في موضوع البحث.

3- ضرورة ان يقوم الباحث بتحديد متغيرات دراسته بشكل واضح ومحدد.

4- ان الدراسات الارتباطية تتوجه اساسا للكشف عن العلاقة بين المتغيرات.

---

[1]- السيد علي شتا، المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية، الاسكندرية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م، ص379، 380.

5- ان الدراسات الارتباطية لا تتوقف عند نقطة الكشف عن العلاقات بين المتغيرات، بل تتجاوز ذلك إلى اظهار حجم تلك العلاقة، وما إذا كانت قوية أو متوسطة أو ضعيفة او غير ذلك.

6- ان الدراسات الارتباطية تتولى كذلك الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فيما إذا كانت سالبة أو موجبة او صفرية.

وتقوم الدراسات الارتباطية على الخطوات العلمية التالية:[1]

1 – جمع البيانات الخاصة بكل متغير من المتغيرات.

2 – عرض هذه البيانات في صورة تعكس حركة المتغيرات، (قيم متغيرة – معدل التغير – الترتيب).

3 – تقدير قيمة الارتباط بين المتغيرات واتجاهها ايجابا او سلبا، بما يعكس العلاقة الطردية أو العكسية (احصائيا).

4 – تقرير دلالة الارتباط والمغزى (جدوليا).

وقد تشمل الدراسات الارتباطية دراسة متغيرين اثنين فقط او أكثر من ذلك، بحيث تضم عدة متغيرات في وقت واحد.

ولقياس مدى وجود الارتباط من عدمه، واتجاه الارتباط وشدته يتطلب الأمر استخدام اساليب وطرق احصائية يطلق عليها معامل الارتباط، ومعامل الارتباط هو " الجدر التربيعي لمعامل التحديد، وتدل قيمته على درجة العلاقة بين متغيرين، فكلما اقتربت قيمته من 1 دل ذلك على قوة العلاقة، وكلما اقتربت من الصفر دل على ضعف العلاقة".[2]

---

[1]– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، مرجع سابق، 199، 200.

[2]– فوزي غرايبة وأخرون، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002م، ص163.

ولا تخرج نتائج الارتباط في بحوث العلاقة بين المتغيرات ذات البيانات الكمية عن الحالات التالية[1]:

1- اما ان يكون ارتباطا في اتجاه واحد، بمعنى ان أي زيادة في المتغير الأول يصحبها زيادة في المتغير الثاني، وان أي نقص في المتغير الأول يصاحبه نقص في المتغير الثاني .. ويسمى هذا الارتباط طرديا وعند قياسه نحصل على جواب موجب(+).

2- واما ان يكون الارتباط في اتجاه عكسي، وهذا معناه ان الزيادة في المتغير الأول يقابلها نقص في المتغير الثاني، والعكس صحيح، ويسمى هذا الارتباط بالارتباط العكسي، وعند قياسه تحصل على جواب (-).

وإلى جانب الارتباط الموجب والسالب فللارتباط ايضا درجة تتوقف عليها طبيعة العلاقة بين المتغيرات، فقد يكون الارتباط قويا أو ضعيفا أو ضعيفا جدا.

وقد يقابل الباحث عند حسابه لمعامل الارتباط نتيجة مساوية للواحد الصحيح، وهذا يعني ان الارتباط تام بين المتغيرين سواء سالب أو موجب، ومعنى هذا (+1 أو -1) وجود علاقة ثابتة تحكم وتصف هذين المتغيرين.

3 - وقد يقابل الباحث عند حسابه لمعامل الارتباط نتيجة مساوية للصفر تماما، وهذا يعني احصائيا انعدام العلاقة بين المتغيرين موضع الدراسة.

أهمية دراسة العلاقات في البحوث الاعلامية:

ان مهمة العلم الرئيسية انما هي دراسة العلاقة بين المتغيرات .. أي دراسة العلاقات الكائنة بين الأجزاء أو الكليات .. والعلاقة هنا تعني الرابطة التي تربط

---

[1] - السيد احمد مصطفى، البحث الإعلامي، مرجع سابق، ص262،261.

انظر كذلك كل من:

مختار محمد الهانس، مقدمة طرق الاحصاء الاجتماعي، ج1، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، د.ت، ص325، 402.

عباس محمود عوض، علم النفس الاحصائي، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص101 - 107.

بين شيئين أو اكثر، ففي تعريفنا للمجتمع مثلا نقول: انه عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يقطنون في قطعة من الأرض وتربط بينهم علاقة اجتماعية وقانونية واقتصادية وسياسية .. وما إلى ذلك، إذا فالعلاقة بين الأفراد وما يعملون، أو الرابطة بينهم وبين الأرض التي يقيمون عليها هي التي تهم العلم .. ومهمة العلم هي دراسة هذه العلاقات لأغراض العلم نفسه، كأن ينظمها أو يطورها لصالح أفراد المجتمع.(1)

وفي مجال الدراسات الاعلامية فإن اهمية دراسة العلاقات الارتباطية تتمثل في كونها تفيد في الجوانب والمجالات التالية:

1 – قدرتها على التنبؤ:أي التنبؤ بما ستؤول إليه الظاهرة الاعلامية محل الدراسة ولو بشكل جزئي وبقدر معقول من الصحة، وهو ما يساعد على وضع التقديرات المناسبة التي تساعد في ايجاد حل للمشكلات الإعلامية، فإذا توصل الباحثون – مثلا – إلى وجود علاقة طردية بين زيادة عدد الصفحات المتخصصة في صحيفة ما وارتفاع معدل الاقبال على شرائها فإن ذلك من شأنه ان يساعد على التنبؤ بما ستكون عليه ارقام التوزيع مع تخصيص صفحات جديدة متخصصة في الصحيفة.

كذلك فيما يتعلق بالإنفاق الإعلاني فإذا لاحظ قسم الإعلان بمؤسسة تجارية ما ان زيادة الانفاق الإعلاني على سلعة معينة قد ساهم في زيادة مبيعاتها فإن ذلك من شأنه التنبؤ بما ستكون عليه المبيعات في السنة التالية، في حال زيادة أو نقصان المبالغ المالية المخصصة للإعلان.

1– احمد جمال ظاهر، البحث العلمي الحديث، ط2، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1984، ص73، 74.

2 – التخطيط: ان التعرف على العلاقة بين الظواهر الإعلامية يساعد القائم على العمل الإعلاني على وضع الخطط الإعلامية المناسبة للمجتمع، فإذا ما اظهرت الدراسات – مثلا – وجود علاقة طردية بين مشاهد العنف في برامج الاطفال التلفزيونية وارتفاع معدل العدوانية لدى الاطفال فإن هذه النتائج من شأنها ان تضع المخطط الإعلامي امام مسؤولياته الاخلاقية، بحيث يتجه المخططون إلى منع بث مشاهد العنف في برامج الاطفال من خلال وضع سياسات وخطط إعلامية تشدد الرقابة على تلك المشاهد.

3 – التطوير والتحسين: إذا ما اتضح من خلال الدراسات الارتباطية في مجال الإعلام وجود علاقة – مثلا – بين الشكل الفني للجرائد وزيادة درجة الاقبال عليها، فإن ذلك يعد حافزا للجرائد بان تطور من هيئتها الشكلية، سواء من حيث نوع الورق المستخدم او الطباعة او الاخراج أو استخدام الصور والرسوم والخطوط، وغير ذلك مما يساعد على زيادة انتشار الصحيفة.

وإذا ما اظهرت الدراسات الارتباطية – مثلا – وجود علاقة ارتباطية بين نوعية الافلام المعروضة وتوقيت عرضها وامكانيات دور السينما من ناحية، واقبال الرواد عليها من ناحية أخرى فإن ذلك سيدفع القائمين على دور العرض السينمائي إلى انتقاء الأفلام الملائمة، واختيار التوقيت المناسب لعرضها، وتحسين امكانياته الجذب المزيد من الرواد اليها.

4 – التفسير: حيث من شأن العديد من دراسات العلاقات الارتباطية ان تفسر لنا الكثير من الظواهر والمواقف بشكل علمي يمكن ان تؤسس عليه فيما بعد الفروض والنظريات العلمية، فإذا ما لاحظنا – مثلا – وجود تراجع في نسبة توزيع الصحف في مجتمع ما فإن من شان الدراسات الارتباطية ان تساعد على تفسير اسباب هذا التراجع، فقد يكون الأمر متعلق بالدخل الاقتصادي، أو مستوى

التعليم، أو توفر المواصلات، أو بمراكز التوزيع، فإذا ما وجد ان هناك علاقة ارتباطية – مثلا – بين تراجع توزيع الصحف في منطقة ما وقلة عدد منافذ التوزيع فيها، فإن ذلك قد يفسر ذلك التراجع، وقد يكون الأمر متعلق بعدم وجود وسائل مواصلات منتظمة بين العاصمة مكان صدور الصحيفة، والمنطقة التي يتراجع فيها التوزيع .. وهكذا فإن فهم العلاقات الارتباطية يساعد في معرفة وتفسير الظاهرة الاعلامية بصورة واضحة.

ان كل ما سبق من شأنه ان يجعل الظاهرة الاعلامية محل فهم وادراك وتفسير، وهو ما يساعد على التحكم في الظاهرة الاعلامية وتوجيهها بالصورة الصحيحة والمرغوبة.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات الارتباطية إلا انه ثمة العديد من الصعوبات التي تواجهها، والتي من أهمها ما يلي:[1]

1 – يقف حدود اسلوب الدراسات الارتباطية عند تقرير العلاقة ومدى الارتباط، ولا يسهم في تقرير العلاقة السببية وتحديدها تحديدا قاطعا، ذلك لان الارتباط لا يعني ان حركة المتغير (س) هي السبب في حركة المتغير (ص)، أو ان ذلك نتيجة تأثير المتغير (س) لان العلاقة الارتباطية قد تكون بتأثير متغير ثالث مؤثر في الأثنين معا، فالعلاقة الارتباطية بين مستوى التعليم وتوزيع الصحف لا تعني بالضرورة ان ارتفاع مستوى التعليم هو السبب في ارتفاع نسبة توزيع الصحف، في المقابل فإن ارتفاع مستوى الدخل قد يكون سبب في ارتفاع الاثنين معا.

2 – تحتاج الدراسات الارتباطية إلى جهد علمي من الباحث لتقرير صحة العلاقة الارتباطية بعد الوصول إليها احصائيا وجدوليا، لان هذه العلاقة قد تكون

[1]– محمد عبدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الاعلامية، مرجع سابق، ص201،200.

علاقة زائفة ولا تعبر عن ارتباط حقيقي، وذلك لا يكفي لتقرير العلاقة الارتباطية أو الدلالة الاحصائية دون محاولة التقرير العلمي والمنطقي لصحة العلاقة وصحة الدلالة، وهذا يحتاج جهدا فكريا منظما من الباحث لتقرير هذه النتائج، ففي بحوث الاجندة – مثلا – ورغم الوصول إلى تقرير العلاقة الارتباطية بين تفضيل وسائل الإعلام وجمهور المتلقين إلا انه مازال البحث جاريا حول السؤال الخاص باحتمالات تأثير اجندة الجمهور على اجندة وسائل الإعلام وليس العكس، كما تقرر النظرية الخاصة بترتيب اجندة الجمهور ووسائل الإعلام.

3 – ان تقرير العلاقة الارتباطية يعود بالدرجة الاولى إلى الاجراءات الخاصة بجمع البيانات واستخدام الأدوات المنهجية لتقرير علاقات كمية باستخدام طرق واساليب احصائية، وليس هناك ما يضمن صدق الاجراءات والأدوات وثباتها، أو مصداقية المبحوثين بشكل كبير، حتى يمكن تأكيد صحة العلاقة الارتباطية والاعتماد عليها في صياغة القرار، لان النتائج في الدراسات الارتباطية تميل إلى ان تكون احتمالية، فهي علاقات احصائية لأرقام قد لا تعكس خصائص أو انماط سلوكية حقيقية، نتيجة تأثير خصائص الاستقصاء أو المقابلة على هذه الارقام اتي يتم حساب المعاملات الارتباطية على اساسها.

ومن أمثلة الدراسات الارتباطية التي يمكن ان تجرى في مجال الإعلام ما يلي:

1 – العلاقة بين الجنس (النوع) واستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي.

2 – العلاقة بين مشاهدة القنوات الاخبارية ومستوى المعرفة السياسية بقضايا معينة.

3 – العلاقة بين استخدام وسائل الاتصال الحديثة ومستوى الاتصال الاسري.

4 – العلاقة بين قراءة الصحف ومستوى المشاركة السياسية.

5 – العلاقة بين الجنس (النوع) ومتابعة مضامين صحفية معينة.

6 – العلاقة بين السن (العمر) ونوعية المضامين التلفزيونية المفضلة.

7 – العلاقة بين المستوى التعليمي واستخدامات الانترنت.

8 – العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية عموما ونوعية القنوات الفضائية المفضلة.

9 – العلاقة بين مستوى الدخل الاقتصادي ونوعية المجلات المفضلة.

تاسعا: الأسلوب الاحصائي

ثمة خلاف بين الباحثين لم يحسم بعد حول ما إذا كان الإحصاء منهج أم أسلوب بحثي، حيث يذهب البعض إلى اعتبار الاحصاء منهج بحثي كغيره من المناهج البحثية الأخرى، في حين يعتبره البعض الأخر أحد الأساليب البحثية المستخدمة في جمع البيانات الرقمية وتنظيمها وتصنيفها وتفسيرها، وفي حقيقة الأمر فإنني أميل إلى اعتبار الاحصاء اسلوبا بحثيا يمكن استخدامه في اطار العديد من المناهج التي تعنى بلغة الأرقام التي تستخدم لأجل قياس وفهم وتفسير الظواهر الخاضعة للدراسة، وتحديد اتجاهاتها والعلاقات بينها، حيث يستخدم الاسلوب الاحصائي في تحليل وتفسير البيانات التي تم التوصل إليها من خلال عمليات المسح والتجريب والمقارنة.

وقد جاء في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: ان الاحصاء علم يبحث في طريقة جمع الحقائق الخاصة بالظواهر العلمية والاجتماعية التي تتمثل في حالات او مشاهدات متعددة، وفي كيفية تسجيل هذه الحقائق في صورة قياسية رقمية، وتلخيصها بطريقة يسهل بها معرفة اتجاهات هذه الحقائق وعلاقتها

بعضها ببعض، والقوانين التي تسير عليها،[1] ويشير مصطلح الاحصاء إلى الطرق أو الأساليب الرياضية في معالجة البيانات التي نحصل عليها بالعد والقياس[2]، كما ان الاحصاء هو ذلك الفرع من فروع الرياضيات الذي يأخذ على عاتقه تقويم أو حصر أو عد أو حساب المعطيات العددية[3]، ويشمل هذا العلم مجموعة النظريات والطرق الخاصة بتجميع البيانات ووصفها والاستدلال عليها[4]، باستخدام الاسلوب العلمي في طرق جمع البيانات وتلخيصها وعرضها وتبويبها وتحليلها بقصد الوصول منها إلى استنتاجات، أو معارف تساعد على اتخاذ القرار عندما تسود ظروف عدم التأكد[5].

وهناك الكثير من المقاييس الاحصائية التي يستخدمها الباحثون، والتي من بينها؛ المتوسط، والوسيط، والمنوال، بالإضافة إلى مربع كاي، واختبار T، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ارتباط سبيرمان، وغيرها من المقاييس الاحصائية.

ويختلف استخدام المقاييس الاحصائية وفقا لطبيعة وأهداف كل دراسة، وتساؤلاتها وفروضها، حيث هناك – مثلا – مقاييس خاصة بالعلاقة والارتباط، مثل: كا^2، ومعامل ارتباط سبيرمان، ومعامل كندال، ومعامل بيرسون، ومعامل

---

[1]– احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، 1986م، ص409.

[2]– محمد عاطف غيث، وأخرون، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1997من ص472.

[3]– اسعد رزوق، موسوعة علم النفس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977م،ص14.

[4]– جيهان محمود السيد، الاساليب الاحصائية في المكتبات والمعلومات، الاسكندرية، دار الثقافة العلمية، 2005م، ص9.

[5]– احمد محمد الشامي، سيد حسب الله، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض، دار المريخ، 1988م، ص1070.

كرامر، ويتوقف استخدام معامل الارتباط المناسب على طبيعة المتغيرات الخاضعة للدراسة .. كما توجد مقاييس الفروق، التي تستخدم اختبارZ الذي يناسب العينات الكبيرة، ويستخدم في حالة وجود مجموعتين مستقلتين؛ مثل: ذكور واناث، وريف وحضر، واختبار (ت) المعروف ب t – test وهو من أبرز المعالجات الاحصائية لأجراء المقارنات الثنائية التي تعتمد على المتوسط الحسابي، وتحليل التباين احادي الاتجاه ANOVA الذي يستخدم لمعرفة الفروق بين ثلاث مجموعات أو اكثر، وتحليل التباين المتعدد الاتجاه MANOVA الذي يستخدم لتقصي الاختلافات أو الفروق بين المجموعات في أكثر من متغير تابع، وتحليل التغاير الذي يتم من خلاله التحكم في المتغيرات التي تتداخل مع المتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع.(1)

أهمية الاسلوب الاحصائي في البحث العلمي:

يعتبر الاسلوب الاحصائي ذا أهمية كبيرة في البحث العلمي، وذلك للاعتبارات التالية:

1 – يعتبر الاحصاء اسلوبا رئيسيا ومهما لا غنى عنه في البحث العلمي، وذلك نظرا لاهتمام البحوث العلمية عموما بالبيانات الحسابية التي تقود للتعرف على المواقف والاتجاهات والمتغيرات المتعلقة بالظواهر التي تتم دراستها، حيث يمكننا الاحصاء من تحليل البيانات وقياسها وتحديد مؤشراتها وتقديم توصيفا دقيقا لها، ووضع مخططات تساعد على ادراكها وفهمها، كالرسوم البيانية، والجداول والأشكال، والأعمدة، والدوائر، وغيرها من الأشكال الهندسية.

---

[1]– بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الاعلامي – الاصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث،2012م، ص369 – 387.

2 – يعتبر الاحصاء هو الاسلوب الوحيد الذي يمكننا من التعرف على العلاقة بين الظواهر واتجاهاتها وشدتها، كما ان الاساليب الاحصائية المتعددة هي التي تقود إلى الوصول إلى نتائج أكثر دقة وثقة.

3 – يمكن الاحصاء من تقديم تصنيفات واضحة للبيانات التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي.

4 – يساعد الاحصاء على التعبير بلغة رقمية مختصرة تعكس واقع الظاهرة واتجاهها.

5 – تمكن الاساليب الاحصائية الباحثين من التحقق من الفروض العلمية، والاجابة على التساؤلات البحثية.

6 – تقدم الاساليب الاحصائية تفسيرا عميقا ومنطقيا ومبررا للنتائج التي يتم التوصل إليها.

7 – تمكن الأساليب الاحصائية من التأكد من صحة عدة اجراءات منهجية في البحث العلمي، ومن ذلك طريقة تحديد حجم العينة، وتحديد مستوى الثقة، والانحرافات المعيارية، وحساب المتوسطات، واجراءات الصدق والثبات، وغير ذلك.

8 – تدعم الاساليب الاحصائية دقة النتائج التي يتم التوصل اليها.

9 – تفيد العمليات الاحصائية المستخدمة في البحث العلمي في الوصول إلى نتائج تعتبر محل ثقة.

10 – تمكن الاساليب الاحصائية الباحثين من الوصول إلى نتائج وشروحات مفصلة حول الظواهر الخاضعة للدراسة.

11 – يمكن الأسلوب الاحصائي من تحديد معدلات انتشار الظاهرة محل الدراسة، والتعرف على حدودها الدنيا والعليا.

أنواع الطرق الاحصائية:

هناك نوعان من الطرق الاحصائية، هما[1].

1 – الاحصاء الوصفي:

يركز هذا النوع على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين، كمدرسة أو مكتبة او مؤسسة، أو مجتمع معين .. ولا يشترط ان تكون هذه النتائج قياسية أو نمطية، أي انها لا تنطبق بالضرورة على مؤسسة أو مجتمع أخر.

1 – الاحصاء الاستدلالي:

وهو الذي يعتمد على اختيار نموذج أو عينة من مجتمع أكبر، وتحليل وتفسير البيانات المجمعة عنها، والوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع وأكبر من المجتمع الأصلي المعني بالبحث، ويقوم الاحصاء الاستدلالي على أساس التعرف على ما تعنيه الأرقام المجمعة واستقرائها ومعرفة دلالتها، أكثر من مجرد وصفها وتفسيرها وتقديمها للقارئ، كما هو الحال في الاحصاء الوصفي.

محاذير استخدام الاسلوب الاحصائي:

يجب على الباحثين عند استخدام الاسلوب الاحصائي الانتباه إلى بعض المحاذير، التي قد تقود إلى الوقوع في اخطاء فادحة، وذلك كالتالي:

1 – ان الاحصاء، والعمليات والاساليب الاحصائية ليست هدفا في حد ذاتها، وانما هي وسيلة للتوصل إلى نتائج معينة تكون محل ثقة.

---

[1]– عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار اليازوري، 1999م، ص123.

2 – ان العبرة ليست بتعدد وكثرة استخدام المعاملات والأساليب الاحصائية، وانما يجب ان يكون ذلك في حدود الأهداف المتوخاة من البحث.

3 – على الباحث ان ينتبه إلى اختيار الاسلوب الاحصائي المناسب، الذي يتلائم وطبيعة المشكلة البحثية التي يقوم بدراستها، ووفقا لأهداف البحث وفروضه وتساؤلاته، وان يدرك بان المعاملات الاحصائية تختلف أهميتها ودورها ووظيفتها من بحث إلى أخر بناء على ما يطرحه الباحث من تساؤلات وفروض، وما يحدده من اهداف يسعى للوصول إليها، وبالتالي فإن المعاملات والأساليب الاحصائية التي تصلح لبحث معين قد لا تصلح لبحث اخر.

4 – على الباحث ان ينتبه إلى ان الأرقام والنسب المئوية وغيرها من النتائج الرقمية التي يتوصل اليها باستخدام المعاملات الاحصائية المختلفة يجب ان تترجم إلى كلمات وجمل وعبارات مفهومة تعبر عن نتائج البحث.

5 – على الباحث ان ينتبه إلى ان الاختيار الخاطئ للأساليب الاحصائية المناسبة ستقود بالضرورة إلى الوصول إلى نتائج خاطئة ايضا، مما ينسف تلك النتائج برمتها.

الفصل التاسع
أدوات البحث العلمي

تمهيد

إذا كان المنهج هو الطريقة المستخدمة في البحث العلمي، فإن الأداة هي الوسيلة التي يقوم الباحث من خلالها بجمع البيانات والمعلومات عن المشكلة البحثية، وأدوات البحث متعددة وكثيرة، والباحث هو الذي يحدد الأداة المناسبة لبحثه وفق طبيعة المشكلة البحثية واهداف وتساؤلات الدراسة وفروضها، حيث تتدخل هذه جميعا في تحديد نوع الأداة أو الأدوات المناسبة لجمع البيانات، وبذلك فإننا لا نستطيع الجزم بان أداة بحثية معينة هي افضل من غيرها أو أهم من غيرها، إلا في اطار كل مشكلة بحثية على حدة، بمعنى ان هناك شروطا علمية موضوعية هي التي تجعل أداة بحثية اهم من غيرها لبحث معين وفي ظرف معين، أما غير ذلك فإن لكل أداة مزاياها وعيوبها، التي تجعلها صالحة لبحث ما وغير صالحة لبحث أخر .. وهكذا.

وتتحدد أدوات جمع البيانات وفقا لطبيعة المنهج المستخدم، فالمنهج المسحي مثلا يحتاج إلى الاستبيان أو المقابلة، أما المنهج التجريبي فإنه يحتاج أساسا إلى الملاحظة المقصودة وليس الملاحظة المجردة، أما المنهج التاريخي فيحتاج إلى الوثائق المكتوبة أو المطبوعة أو الالكترونية، ويحتاج منهج دراسة الحالة بالدرجة الاولى إلى الملاحظة، ثم المقابلة[1].

وتتمثل هم ادوات البحث العلمي في: الاستبيان، والمقابلة، والملاحظة العلمية، وتحليل المضمون، والوثائق، وهذه الأخيرة تم تناولها بالتفصيل عند تناول المنهج التاريخي، وبالتالي فإننا سوف نتناول هنا فقط كل من الاستبيان، والمقابلة، والملاحظة العلمية، وتحليل المضمون، وذلك كالتالي:

---

[1]– عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، عمان، دار اليازوري، 1999م، ص149.

أولا: الاستبيان

* مفهوم الاستبيان:

الاستبيان هو أحد أكثر أدوات البحث العلمي استخداما في الدراسات الاجتماعية والإعلامية والتربوية والادارية، وهو من الأدوات البحثية المهمة التي لا غنى عنها للباحثين في هذه العلوم بهدف جمع المعلومات والبيانات من الأشخاص المبحوثين، والخروج بتصورات ونتائج بما يخدم اغراض البحث ويحقق أهدافه ويجيب على تساؤلاته.

ويعرف الاستبيان بانه " أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق استمارة معينة تحتوي على عدد من الأسئلة مرتبة بأسلوب منطقي مناسب يتم توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها"(1)، كما يعرف الاستبيان بانه "قائمة مكتوبة مسبقا تتضمن عدد من الأسئلة ليفوم الأفراد موضوع البحث بالإجابة عليها"(2)، والاستبيان ايضا هو "عبارة عن مجموعة من الأسئلة المصممة للتوصل من خلالها للحقائق التي يهدف اليها البحث"(3)، ولعل التعريف الأكثر وضوحا هو ان الاستبيان "مجموعة من الأسئلة توجه أو ترسل أو تسلم إلى الأشخاص الذين تم اختيارهم لموضوع الدراسة ليقوموا بتسجيل اجاباتهم عن الأسئلة الواردة به وإعادته إلى الباحث"(4).

---

[1]– ريحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج واساليب البحث العلمي – النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000م، ص82.

[2]– كمال الدين الدهراوي، منهجية البحث العلمي في المحاسبة والادارة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006م، ص90.

[3]– محمود السيد ابوالنيل، علم النفس الاجتماعي – دراسات عربية وعالمية، القاهرة، دار النهضة المصرية، 1975م، ص281.

[4]– محمد فتحي عبدالهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م، ص178.

أما في المعجم الوسيط فقد جاء الاستبيان بمعنى ظهر واتضح، والشيء استوضحه وعرفه(1)، وورد في قاموس علم الاجتماع ان الاستبيان هو "شكل من أشكال البحث يستخدم فيه مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين، وعادة ما يستخدم الاستبيان عندما يكون المستجوب متعلما، حيث يطلب منه ان يكتب بنفسه الاجابة على هذه الأسئلة، وقد يستخدم احيانا في حالة المستجوب غير المتعلم، حيث يقوم الباحث بتدوين إجابته نيابة عنه، ومن الضروري ان تحمل الأسئلة نفس المعنى الحقيقي والمقصود بالنسبة لكل المجيبين .. ويجب ان توضع الأسئلة بنفس النظام ونفس الكلمات"(2)، وجاء في معجم العلوم الاجتماعية بان الاستبيان هو "وسيلة تستخدم لجمع المعطيات أو الحقائق او البيانات من عدد معين من الأفراد بصدد مسألة من المسائل أو موضوع من الموضوعات بقصد التعرف على واقعها، وأفكار هؤلاء الأفراد عنها او أراءهم فيها او مواقفهم منها، ثم تحلل هذه المعطيات أو الحقائق أو البيانات بعد تصنيفها ليتسنى للباحث تفسيرها"(3).

ويرى وولف (WOLF) ان الاستبيان يقوم على ثلاثة افتراضات تتعلق جميعها بالمبحوث، وهي كالتالي:

1 – ان المبحوث قادر على قراءة وفهم اسئلة الاستمارة.

2 – ان المبحوث يمتلك كافة المعلومات التي تمكنه من الاجابة على اسئلة الاستمارة.

3 – ان المبحوث يمتلك الارادة للإجابة على الأسئلة المقدمة له.(4)

1– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص80.

2– محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988م، ص365.

3– حسن الساعاتي، معجم العلوم الاجتماعية، تحرير: إبراهيم مدكور، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، ص33.

4– زايد بن عجير الحارثي، بناء الاستفتاءات وقياس الاتجاهات، مكة المكرمة، مطبوعات مكة، 1992م، ص28.

ويمكننا تعريف الاستبيان بانه أداة لجمع البيانات، تعد من خلال استمارة تتضمن عدد من الأسئلة المكتوبة، توضع بشكل محكم من قبل الباحث، وتدور حول موضوع محدد، وذلك وفقا لطبيعة المشكلة البحثية، وبما يكفل تحقيق اهداف البحث ويجيب على تساؤلاته، ، وتسلم إلى مجموعة من الأشخاص المحددين للحصول على أراءهم والتعرف على اتجاهاتهم حول ذلك الموضوع.

*** أنواع الاستبيان:**

يمكن تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أنواع، وذلك وفقا لطريقة عرض الأسئلة والخيارات التي تتيحهاللمبحوثين للإجابة عليها، وذلك كالتالي:

1 – الاستبيان المغلق أو المقفل: "وهو الذي تكون اسئلته محددة الإجابات، مثل: نعم أو لا، أو: أوافق أو لا اوافق، أو: قليلا أو كثيرا، أوضع اشارة صح امام الإجابات التي تختارها، وما شابه ذلك، وقد يتضمن الاستبيان اختيار بديل واحد من بين عدة بدائل جاهزة ومحددة للمستجيب"[(1)]، وقد يترك المجال أمام المبحوث ليختار أكثر من إجابة، وذلك وفقا لطبيعة كل استبيان، والهدف من السؤال، وفي كل الأحوال فإن الباحث يطرح السؤال ثم يذيله بعدد من الاجابات المتوقعة، ويترك المجال للمبحوث في ان ينتقي منها ما يراه مناسبا وما يتوافق مع رأيه واتجاهه، وفي كل الأحوال فإن المبحوث هنا مقيد بإجابات محددة ومقترحة من قبل الباحث بطريقة لا يستطيع الخروج عنها.

ومن مزايا هذه النوعية من الاستبيانات انها سهلة الترميز والتحويل إلى أرقام، وقليلة التكلفة والوقت المستغرق في الإجابة عليها، إلا ان المشكلة الأساسية فيها هي عملية بناؤها بالطريقة العلمية الصحيحة، والتي تمكن الباحث بشكل لا لبس فيه من استخراج الإجابات المطلوبة[(2)].

---

[1]– محمد أحمد جرناز، اساسيات البحث العلمي ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، طرابلس، دار الرواد، 2012م، ص161.

[2]– مفتاح محمد عبدالعزيز، مناهج البحث العلمي في العلوم التربوية والنفسية – أساليبها وتقنياتها، البيضاء ليبيا، مكتبة الزهراء للنشر والتوزيع، بيروت، دار النهضة العربية، 2010م، ص312.

2- الاستبيان المفتوح: وهو الاستبيان الذي لا يضع إجابات محددة للمبحوث على الأسئلة التي يتضمنها، بل يتركه يدون اجاباته على كل سؤال وفق ما يراه، وكمثال على ذلك السؤال التالي: ما الصحف العربية التي تفضل قراءتها؟، ولا يضع الباحث هنا أي اقتراحات، ولا يتدخل في تقديم خيارات محتملة للمبحوث حول أسماء تلك الصحف، ولكن يتركه يكتبها بنفسه.

ومن مزايا الاستبيانات المفتوحة "انها تتيح للمبحوث وقتا كافيا للتفكير والكتابة بخصوص رأيه الكامل نحو موضوع السؤال، كما تسمح للمبحوث بالتعبير عن نفسه باللغة التي يرتاح إليها، وبناء عليه فإن الصدق في الاجابات يمكن الاعتماد عليه إلى حد كبير وخاصة في تفسير أراء المستجيبين الحقيقية وانماط شخصياتهم .. وفي المقابل فإن من عيوب هذا النوع من الأسئلة هي الصعوبة التي تواجه الباحث في تصنيف الاجابات، وطريقة عرضها وتفسيرها، كما ان بعض الاجابات قد تكون غامضة، زد على ذلك التكلفة المادية والوقت الكثير الذي يضيع في تصميم هذا النوع من الاستبيانات"[1].

3- الاستبيان المغلق المفتوح:

يجمع هذا النوع من الاستبيانات بين النوعين السابقين، فهو يتضمن عدد من الأسئلة المفتوحة، كما يتضمن في ذات الوقت عدد من الأسئلة المغلقة، وعادة ما يجمع الباحثون خلال تصميم استبياناتهم بين هذين النوعين، فتعد بعض الأسئلة بالطريقة المغلقة، وبعضها الأخر بالطريقة المفتوحة، ومن مزايا هذا النوع من الاستبيانات ما يوفره من مرونة تمكن الباحث من ان يختار الطريقة التي يراها مناسبة للحصول على البيانات والاجابات المتعلقة بكل سؤال، حيث تتطلب بعض الأسئلة افساح المجال للمبحوث ليجيب بطريقة غير موجهة وبدون اقتراحات منه،

---

[1]- المرجع السابق، ص 312.

في حين تتطلب طبيعة بعض الأسئلة الأخرى ان يضع الباحث مجموعة من الخيارات كإجابات لينتقي المبحوث منها الاجابة المناسبة.

وقد تصاغ بعض الأسئلة بطريقة تجمع بين كونه سؤال مقفل ومفتوح في ذات الوقت، وكمثال على ذلك عندما يذيل السؤال بعدد من الاجابات المقترحة من قبل الباحث، ثم يمنح المبحوث إضافة ما يره مناسبا من خلال خيار: أخرى تذكر، بمعنى أي إجابة أخرى إجابة أخرى غير تلك المحددة من الباحث.

ويتيح هذا النوع من الاستبيانات للباحث مجالا أوسع للاستفادة من المزايا التي يوفرها كل من النوعين السابقين، ويحد بالتالي من حجم العيوب المترتبة على الاقتصار على استخدام نوع واحد فقط من النوعين المذكورين.

ويضيف بعض المتخصصين نوع أخر من الاستبيانات يسميه الاستبيان المصور، وان كان في حقيقته لا يخرج عن أحدى الأنواع الثلاثة السابقة، وذلك بغض النظر عن الشكل الذي قدم به، "حيث يعمد بعض الباحثين إلى تقديم استبياناتهم على شكل رسوم أو صور بدلا من عبارات مكتوبة، ويعتبر هذا النوع من الاستبيانات أداة مناسبة لجمع البيانات من الأطفال ومن الكبار ضعيفي القدرة على القراءة، وتتضمن مثل هذه الاستبيانات تعليمات شفوية بديلة عن التعليمات الكتابية، ومن مزايا الاستبيان المصور الجاذبية التي توفرها الصور للمبحوثين، واثارة اهتمام المستجوبين والتقليل من مقاومتهم، وعرض مواقف لا تعرض بالوصف اللفظي، وكشف الاتجاهات والحصول على معلومات لا يمكن الحصول عليها بطرق أخرى، أما عيوب الاستبيان المصور فهي اقتصار استخدامه على مواقف تتضمن خصائص بصرية يمكن تمييزها وفهمها، وصعوبة تقنينها"[(1)].

---

[1]– حسان حلاق، مقدمة في مناهج البحث العلمي، بيروت، 2010م، ص135.

* مزايا الاستبيان:

للاستبيان عدد من المزايا التي تجعل منه أداة مهمة للحصول على البيانات والمعلومات التي يريد الباحث الحصول عليها من المبحوثين، حيث يتمتع الاستبيان بالمزايا التالية[1]:

1 – يسمح بمدى توزيع أوسع للعينة مقارنة بطريقة إجراء المقابلات.

2 – يوفر فرصة للأفراد لكي يعطوا إجابات صريحة وبدون ذكر الأسماء.

3 – يساعد على توفير في الجهد، حيث تستخدم أداة واحدة يتم نسخها وتوزيعها على عدد كبير من الأفراد، والحصول على كم هائل من المعلومات.

4 – يمكن تصميمه بحيث يكون من السهل نسبيا جمع البيانات الكمية وتحليلها.

5 – يمكن تصميمه لجمع معلومات أساسية تتعلق بالأفراد، إضافة إلى البيانات التي يصعب الحصول عليها.

6 – يساعد على جمع كم كبير من البيانات في فترة زمنية وجيزة.

7 – يتيح جمع معلومات متبصرة في الدراسات الاستكشافية حول مسألة أو موضوع غير مستكشف نسبيا.

8 – يمكن استكماله في أوقات فراغ الأفراد ضمن مهل زمنية يحددها الباحث بدون التطفل عليهم.

9 – يساعد في جمع المعلومات الموضوعية فيما يتعلق بالأسئلة الخاصة.

* عيوب الاستبيان:

رغم أهمية الاستبيان كأداة أساسية في جمع البيانات، إلا ان هذه الأداة لها بعض من العيوب التي يمكن تحديدها في الآتي:

1 – ارتفاع نسبة الاستمارات المفقودة.

---

[1]– تشارلز ه . بوشا، ستيفن ب . هارتر، طرق البحث في علم المكتبات – الأساليب والتأويل، ترجمة محمد الفيتوري عبدالجليل، بيروت، دار الكتاب الجديد، 2005م، ص94.

2 – عدم امكانية العودة إلى المبحوثين إذا تطلب الأمر ذلك.

3 – قد يؤدي إلى ملل المبحوثين إذا كانت الأسئلة مطولة ومبهمة.

4 – إهمال المبحوثين للأسئلة الغامضة.[1]

5 – الأسئلة ذات الصياغة السيئة أو الموجهة قد تثير حفيظة الأفراد.

6 – قد يكون من الصعب احيانا التثبت من دقة إجابات الاستفتاء بل قد يكون ذلك مستحيلا.

7 – لا يمكن تصميم معظم الاستبيانات لكي تكشف الأسباب او الدوافع التي تقف وراء ميول الأفراد أو معتقداتهم أو تصرفاتهم.

8 – قد تكون هناك كراهية لدى بعض الأفراد للاستبيانات البريدية بصرف النظر عن الغرض من الأداة الموزعة أو نوعيتها.

9 – بما ان الأفراد المتشبثين بآرائهم يرجح ان يجيبوا على الاستفتاء أكثر من غيرهم فقد يؤدي استخدام الاستفتاء إلى انحياز ضد الممتنعين عن الاجابة.

10 – يحول دون الاتصال الشخصي بالأفراد، وربما يتسبب في جعل الباحث يحصل على معلومات غير كافية حول المشاركين في الدراسة.

11 –عندما يكون الاستفتاء غير شخصي فقد لا يثير أحاسيس المستفتي، وبالتالي قد يؤدي إلى الحصول على إجابات غير صحيحة.[2]

12 – قد يحتاج تطبيق الاستبيان إلى فريق عمل كبير خاصة إذا كان يستهدف قطاعات جغرافية متباعدة، وهو ما يزيد من حجم التكلفة المالية.

13 – عدم جدية الكثير من المبحوثين، وبالتالي عدم تعاونهم مع الباحثين، مما يترتب عليه تراجع الثقة في إجاباتهم.

---

[1]– محمد ازهر سعيد السماك، مناهج البحث الجغرافي بين النظرية والتطبيق، ط2، فاليتا مالطا، مطبوعات شركة القا ELGA ، 2004م، ص90.

[2]– تشارلز ه. بوشا، ستيفن ب. هارتر، مرجع سابق، ص95.

14 – توجس الكثير من المبحوثين من الاستبيانات والنظر إليها بانها وسيلة استخباراتية للحصول على معلومات تخصهم.

15 – يحتاج تطبيق الاستبيان في بعض الدول إلى قائمة طويلة من الموافقات الأمنية مما يعد نوع من التضييق على الباحثين.

*** طريقة تقديم الاستبيان:**

يتم تقديم الاستبيان بإحدى الطريقتين التاليتين:[1]

أ – عن طريق البريد:

ويشمل ذلك البريد العادي، والبريد الالكتروني عن طريق شبكة المعلومات الدولية، ومن مزايا هذه الطريقة:

1 – وصولها إلى الكثير من الناس في مناطق واسعة ومتفرقة.

2 – سرعة الوصول وسهولته وقلة التكلفة.

أما عيوب هذه الطريقة فهي:

1 – عدم عودة الرد بشكل سريع.

2 – أمكانية ان تؤدي الردود الجزئية إلى تحيزات تجعل البيانات التي نحصل عليها لا فائدة منها.

3 – الاختلاف الكبير بين المستجيبين وغير المستجيبين في مواصفات معينة ممثلة بآرائهم في الاجابة على الأسئلة، ومن ثم فإن هذه البيانات قد تغير من نتائج الدراسة تغييرا جوهريا.

ب – عن طريق الاتصال المباشر أو المواجهي:

تتم هذه الطريقة من خلال توجه الباحث شخصيا إلى المستفتين، حيث يقدم لهم الاستبيان، ومن مزايا هذه الطريقة:

---

[1] – حسان حلاق، مرجع سابق، ص127، 129.

1 – قدرة الباحث على شرح هدف البحث ومغزاه.

2 – توضيح الباحث لبعض النقاط للمستجيب.

3 – الاجابة على الأسئلة التي تتم اثارتها.

4 – استثارة دوافع المستفتين للإجابة على الأسئلة بعناية وصدق.

5 – الحصول على عدد أقل من الاستجابات الجزئية، وحالات رفض الاجابة.

اما عيوب هذه الطريقة فتتمثل في:

1– انها مكلفة على صعيد الوقت والجهد والمادة.

2–صعوبة تجميع كل المبحوثين في وقت ومكان واحد معا.

*** خطوات اعداد الاستبيان:**

يمر الاستبيان بعدة مراحل حتى يكون جاهزا للتطبيق، وعلى الباحث ان ينتبه إلى أهمية كل مرحلة من تلك المراحل، وان يولي كل منها العناية اللازمة حتى يخرج الاستبيان في صورته النهائية بالطريقة المناسبة التي تحقق أهداف البحث، وتتمثل تلك الخطوات في:

1 – وضع المحاور الأساسية للاستبيان:

يبدأ الباحث هنا بوضع مخطط عام للاستبيان يحدد فيه المحاور التي يرى انه يجب ان تتضمنها الاستمارة، حيث ان هذه المحاور هي التي ستحدد بعد ذلك نوعية الأسئلة التي يجب ان يحتويها كل محور، وترتيبه في القائمة العامة لأسئلة الاستمارة، وتعد هذه الخطوة أساسية، حيث تمكن الباحث من التوجه مباشرة إلى الجوانب التي يجب ان يركز عليها ويعالجها الاستبيان، والتي ستدور كل الأسئلة في فلكها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من أين تستمد تلك المحاور شرعيتها، وكيف يتعرف عليها الباحث حتى يحددها بدقة؟ وللإجابة على هذا السؤال فإن على الباحث ان يعيد قراءة مشكلته البحثية أكثر من مرة، وان يخرج بسؤال رئيسي ومحدد وكبير تسعى المشكلة للإجابة عليه، ومن ثمة تفكيك هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة الفرعية، ثم يستمر بعد ذلك في تفكيك تلك الأسئلة الفرعية إلى اسئلة أخرى أكثر تفصيل، ان ذلك سوف يساعد الباحث على تلمس الطريق الذي يجب يسير فيه للوصول إلى إجابات مقنعة تساعده في حل مشكلته البحثية التي انطلق منها، حيث تمثل كل تلك الأسئلة المحاور التي يقوم عليها الاستبيان، وبالتالي فإن محاور الاستبيان هي انعكاس للمشكلة البحثية للدراسة.

ويرى بعض المتخصصين انه "من المفيد توفير مجموعات تركيز تناقش الأسئلة بصيغة غير منتظمة، ويقصد بها قيام الباحث بجمع مجموعات صغيرة من خمس إلى عشرة أشخاص يمثلون مجتمع الدراسة بغية مناقشة الموضوعات التي يشملها المسح، ويعمل رئيس حلقة النقاش على إدارة الحوار ويقوم بتوجيه أسئلة لإيضاح التعليقات، وتساعد نقاشات مجموعات التركيز الباحث على فهم الكيفية التي يتحدث بها الناس عن قضايا المسح، مما يساعد في اختيار المفردات وصياغة الأسئلة، وغالبا ما يكون بوسع مجموعات التركيز اقتراح قضايا واهتمامات ووجهات نظر حول موضوع معين لم يأخذه الباحث في الاعتبار"[(1)].

2- اعداد مخطط مبدئي لأسئلة الاستبيان:

بعد وضع المحاور الأساسية للاستبيان يتجه الباحث مباشرة إلى وضع مخطط مبدئي لأسئلة الاستبيان، يشتمل على تحديد نوعية ومجالات الأسئلة في كل محور، والموضوعات التي يجب ان تطرقها وتدور حولها الأسئلة، حيث

---

[1]- دونالد اري، لوكي شيرزجاكوبس، اسكار رازفيش، مقدمة للبحث في التربية، ترجمة سعيد الحسيني، العين، الامارات العربية المتحدة، 2004م، ص485ن486.

يساعد هذا المخطط على تلمس الباحث لعناصر مشكلته البحثية لضمان تغطية جميع جوانبها من خلال استمارة الاستبيان، وبالتالي فإن على الباحث وهو يضع مخططه هذا ان ينتبه إلى ضرورة ان تضم الاستمارة كافة الأسئلة التي لها علاقة بالمشكلة التي يقوم بدراستها.

3- تحديد نوعية الأسئلة المطلوبة:

حيث يقوم الباحث هنا باتخاذ القرارات المتعلقة بنوعية الأسئلة التي يجب ان تتضمنها الاستمارة، من حيث كونها اسئلة مفتوحة تترك المجال للمبحوث للاستطراد في اجابته دون تقييده بإجابات مقترحة من قبل الباحث، أو مغلقة بحيث يتضمن كل سؤال عدد محدد من الاجابات يختار المبحوث من بينها ما يراه مناسب، ام ان الاستمارة تجمع بين النوعين السابقين، وعلى الباحث هنا ان يتخذ قراره وفق اعتبارات علمية وبما يخدم ويحقق أهداف الدراسة، ويجيب على تساؤلاتها، ويتحقق من فروضها.

4- صياغة اسئلة الاستبيان:

بعد ان يكون الباحث قد تجاوز الخطوات السابقة يتحول إلى صياغة اسئلة الاستبيان في صورتها شبه النهائية، وفقا للشروط والضوابط والمعايير العلمية المحددة التي يجب ان يلتزم بها أثناء كتابة تلك الأسئلة، ومن ثمة توزيعها على المحاور التي قام بتحديدها كل حسب محوره، وعلى الباحث هنا ان ينتبه إلى عدد من الامور، حيث عليه ان يعي بالتحديد أبعاد المشكلة البحثية، والهدف من الدراسة التي يقوم بها، وان يكون على دراية تامة بخصائص الجمهور المستهدف بالدراسة وخاصة من حيث المستوى التعليمي، معاييره الثقافية، ودرجة معرفته بالموضوع الذي تدور حوله اسئلة الاستبيان، وان يكون مدرك تماما لما عليه ان يضعه من اسئلة.

5- تحكيم الاستبيان:

في هذه المرحلة يقوم الباحث بإحالة الاستبيان الذي قام بإعداده إلى المتخصصين والخبراء المشهود لهم بالكفاءة والمقدرة والخبرة العلمية في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه بحثه، حيث يتولى المحكمون مراجعة الاستبيان وتقييمه وإبداء الملاحظات العلمية حوله، وتحديد ما يجب حذفه أو تعديله أو إضافته، وعادة ما يتكون المحكمون من فئتين هما: المتخصصون في المجال العلمي الذي يدرسه الباحث، ويفضل ان يكونوا من اصحاب الدرجات العلمية العليا، وممن لهم خبرة وتجربة في المجال البحثي، اما الفئة الثانية فهم من أساتذة مناهج البحث العلمي، وهم الأساتذة الذين يقومون بتدريس مناهج وطرق البحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، حيث يمتلك هؤلاء خبرة نظرية وتطبيقية تمثل نتاج سنوات ممارستهم العلمية، وبالإضافة إلى هاتين الفئتين من الأساتذة يستحسن عرض استمارة الاستبيان كذلك على أحد اساتذة الاحصاء، الذي سيرشد بدوره الباحث ويساعده في تقنين استمارته وضبطها بما يمكنه بعد ذلك من استخدام الأساليب والمعامل والمقاييس والاختبارات الاحصائية المناسبة لطبيعة دراسته.

6- تجريب الاستبيان:

من المهم ان يقوم الباحث بعد الانتهاء من وضع الاستمارة بتجريبها على عينة محدودة وصغيرة من العينة التي سيتم تطبيق الاستمارة عليها، وذلك لغرض التأكد من وضوح الاستمارة، ومدى قدرة المبحوثين على استيعاب وفهم اسئلتها، ولا بأس من فتح حوار مع تلك العينة للاستفادة من ملاحظاتهم والاسترشاد بها.

7- ادخال التعديلات النهائية على الاستبيان:

يتم في هذه المرحلة تجميع كافة الملاحظات التي يتم ابدائها حول الاستمارة من الاطراف المختلفة، ومن ثمة تعديل أو حذف أو زيادة ما يتطلب التعديل أو الحذف أو الزيادة.

8 – طباعة الاستبيان ووضعه في صورته النهائية:

بعد ادخال التعديلات النهائية على اسئلة الاستمارة وفق ما تم التأكيد عليه في النقطة السابقة، يقوم الباحث بوضع استمارة الاستبيان في صورتها النهائية وذلك قبل الشروع في توزيعها على المبحوثين من عينة الدراسة، وفي هذه المرحلة يجب ان ينتبه الباحث إلى ما يلي:

– كتابة عنوان البحث، وأسم الباحث وصفته، واسم المؤسسة التي ترعى البحث سواء كانت جامعة أو مركز بحثي، أو غير ذلك على الصفحة الخارجية للبحث.

– تخصيص الصفحة الثانية من استمارة الاستبيان لكتابة بعض العبارات الموجهة للمبحوثين، يؤكد من خلالها على أهمية تعاونهم في الإجابة على اسئلة الاستبيان، وعلى أهمية ما سيدلون به من معلومات لاستكمال الدراسة التي يقوم بها الباحث، وان كل المعلومات التي سيدونونها ستكون موضع السرية المطلقة، ولن تستخدم إلا في البحث العلمي فقط، وعلى الباحث هنا ان ينتقي الكلمات المناسبة التي من شأنها ان تدفع المبحوثين للتعاون معه، كأن يقول مثلا: (نظرا لما تتمتعون به من خبرة وكفاءة ودراية فقد وقع عليكم الاختيار لإجراء هذه الدراسة..)، وعلى الباحث ان يشعر المبحوثين بان دورهم في انجاز الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية، كما عليه ان ينتقي ايضا وبعناية فائقة كلمات الشكر والعرفان على تعاونهم ، حيث سيساعد كل ذلك على تعاون المبحوثين مع الباحث من خلال اجاباتهم الصريحة والصادقة.

من المهم جدا ان تبدأ الصفحة الثالثة التي تتضمن بداية الاستبيان بتوجيه من الباحث للمبحوثين نحو ما هو مطلوب منهم بالضبط في التعامل مع اسئلة الاستبيان، كوضع علامة صح أمام الاجابة التي يرونها مناسبة، أو ان يقوموا

بتضليل المربع الواقع امام الاجابة التي يختارونها، أو أية علامة يقوم الباحث بتحديدها ويشير على المبحوثين ان يستخدمونها حول الاجابة التي تتفق وآرائهم.

في حالة وجود خيارات أو إجابات متعددة للسؤال الواحد على الباحث ان يحدد هل المطلوب من المبحوث هو اختيار إجابة واحدة فقط، أم انه بإمكانه ان يختار أكثر من إجابة واحدة، أو ان يقوم بترتيب الاجابات، وعلى الباحث ان يدون ذلك عقب السؤال مباشرة، وذلك حتى يكون المبحوث على بينة مما هو مطلوب منه بالضبط.

من المستحسن ترك البيانات الشخصية، كالعمر والدخل والجنس، وغير ذلك إلى نهاية الاستمارة، أي بعد ان يكون المبحوث قد أكمل الاجابة على اسئلة الاستبيان.

على الباحث وهو يقوم بطباعة الاستبيان ووضعه في صورته النهائية ان يحرص على ان تكون لغته سليمة خالية من العيوب، وان يتجنب الأخطاء الاملائية.

9- تطبيق الاستبيان:

بعد الانتهاء من كافة الخطوات والمراحل السابقة، وإعداد الاستبيان وطباعته ومراجعته ووضعه في صورته النهائية يشرع الباحث في توزيع الاستبيان على العينة المختارة للدراسة، ويتم ذلك إما بصورة مباشرة بحيث يقوم الباحث بنفسه أو من يختاره من الفريق البحثي الذي يعمل معه بالتوجه مباشرة إلى المبحوثين والقيام بعملية التوزيع، أو ان يقوم بإرساله عبر البريد العادي أو الالكتروني إلى الأشخاص المستهدفين بالبحث.

* معايير الاستبيان الناجح :

من المهم جدا ان يولي الباحث الاهتمام المناسب بالاستبيان اثناء وضعه في شكله النهائي، فهو الأداة التي سيتم من خلالها جمع البيانات من المبحوثين،

وبالتالي فإن أي ضعف أو خلل في هذه الاستمارة سوف ينعكس سلبا على نوعية ومصداقية البيانات التي سيتم الحصول عليها، وبالتالي فإن من شأن ذلك ان يقود إلى نتائج مضللة، لذا فإن على الباحث ألا يتعجل في تقديم استمارة الاستبيان وتوزيعها على المبحوثين إلا بعد مراجعة وتمحيص وتدقيق لكل الجوانب التي يتضمنها، حتى يضمن توفر عوامل النجاح المطلوبة والمتمثلة في الحصول على إجابات حقيقية ومعبرة عن آراء وتوجهات المبحوثين حول مشكلة الدراسة .. لذلك كله فمن المهم جدا ان يضع الباحث في اعتباره عدد من الأمور والشروط التي عليه الالتزام بها خلال وضعه للاستبيان ، والتي تتمثل في:

1 – يجب ان يضع الباحث اسمه وعنوانه وصفته وعنوان البحث على صفحة الغلاف للاستبيان، وذلك حتى يتعرف المبحوثين على الباحث ويطمئنون إليه، فعدم وجود هذه البيانات التي هي بمثابة تعريف بالباحث من شانه ان يخلق حالة من الشك والريبة والتوجس لدى المبحوثين تقود إلى عدم التعاون مع الباحث.

2 – على الباحث ان يضع تصميم مبدئي لاستمارة الاستبيان توضح المحاور التي يجب ان يتضمنها، وبالتالي فإن كل مجموعة من الأسئلة المتشابهة يجري تبويبها تحت محور معين يتناسب معها.

3 – يجب على الباحث ان يشير في بداية الاستبيان إلى ما يلي:

الغرض من البحث الذي يجريه.

ان يتعهد للمبحوثين بان البيانات التي سيدلون بها من خلال الاستمارة سرية وسوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، وذلك بهدف طمأنة المبحوثين.

ان يشعر المبحوثين بأهميتهم وبان اختيارهم يعود إلى تمتعهم بقدرات معينة تجعلهم أكثر دراية ومعرفة بالموضوع الذي يدور حوله الاستبيان.

ان نجاح البحث يعتمد على تعاون المبحوثين، واختيارهم للإجابات التي تعبر فعلا عن آرائهم الحقيقية، وبالتالي فإن دورهم مهم في نجاح الاستبيان من عدمه، حيث من شأن كل ذلك ان يحفز المبحوثين على التعاون مع الباحث.

4–يجب على الباحث ان يجري دراسة استطلاعية مبدئية على عينة صغيرة من المبحوثين لمعرفة مدى قدرتهم على استيعاب وفهم اسئلة الاستبيان.

5 – يجب على الباحث ان يشير في مقدمة الاستبيان إلى الطريقة المطلوبة من المبحوثين للإجابة على الاستمارة سواء كانت وضع علامة معينة، أو بالتظليل او غير ذلك.

6 – يجب البدء بالأسئلة السهلة غير المعقدة والتي لا تحتاج إلى وقت أو جهد ذهني للإجابة عليها، ومن ثمة الانتقال إلى الأسئلة الأصعب.

7 – يجب ان تكون جميع اسئلة الاستبيان لها علاقة بمشكلة الدراسة، وعلى الباحث ان يحذف أية أسئلة لا تضيف لموضوع دراسته شيء.

8 – على الباحث ان يستخدم الكلمات والجمل السهلة والمفهومة، والتي لا تقبل أكثر من معنى، وان يتجنب استخدام المصطلحات المعقدة التي قد تحتاج إلى قواميس لفهمها، حيث من شأن استخدام الكلمات والمصطلحات الغامضة ان يربك المبحوث ويؤثر على اجاباته.

9 – يجب على الباحث ان يتعرف على مستوى المبحوثين وقدراتهم العلمية والذهنية والمعرفية، حتى يتمكن من صياغة استبيانه وفق ما هو متاح لهم من قدرات.

10 – يجب على الباحث تجنب استخدام الأسئلة المركبة التي تتضمن أكثر من سؤال واحد حتى لا يربك المبحوث.

11 – يجب صياغة أسئلة الاستبيان بإحكام وبلغة رصينة سهلة يمكن فهمها واستيعابها من القراءة الأولى، بحيث لا يضطر المبحوث إلى إعادة قراءتها أكثر من مرة

12 – يجب الاختصار غير المخل في عدد الكلمات المستخدمة في كل سؤال، والابتعاد عن الأسئلة الطويلة.

13 – التركيز قدر الامكان على الأسئلة المغلقة التي توفر الوقت والجهد لكل من الباحث والمبحوث في نفس الوقت، وتجنب استخدام الأسئلة المفتوحة إلا بالقدر الضروري.

14 – يجب ان تتضمن إجابات أسئلة الاستبيان المقترحة جميع الاحتمالات التي تتيح للمبحوث اختيار الإجابة التي تتناسب وموقفه أو رأيه حول ما يطرح عليه من أسئلة، مع إتاحة الفرصة له من خلال إجابة مفتوحة تحت مسمى (أخرى تذكر)، تتيح المجال للمبحوثين ان يضيفوا ما يرونه منسبا استكمالا لإجاباتهم.

15 – تجنب وجود تداخل في الاجابات المقترحة على كل سؤال، حتى لا يقع المبحوث في حيرة من أمره عند اختيار الاجابة التي تتناسب وموقفه، وان يتم حصر وتحديد كافة الاجابات المتوقعة على كل سؤال ووضعها من ضمن الخيارات امام المبحوث.

16 – في حال السماح للمبحوث باختيار أكثر من إجابة أو خيار على السؤال الواحد فإنه يجب الاشارة إلى ذلك من قبل الباحث في نهاية كل سؤال يسمح بذلك.

17 – يجب الا تكون استمارة الاستبيان طويلة، حتى لا يشعر المبحوث بالملل وبالتالي قد يترك الاجابة على بعض الأسئلة، أو لا يوليها الاهتمام والعناية الكافية.

18 – يجب ان تتضمن الاستمارة جميع المحاور وبالتالي الأسئلة المطلوب الإجابة عليها وفقا لما هو محدد في مشكلة البحث وأهدافه وتساؤلاته.

19 – تجنب طرح الأسئلة الايحائية التي تدفع أو توحي للباحث باختيار إجابة معينة دون غيرها.

20 – يجب تجنب استخدام الكلمات المشحونة بالأحاسيس والمشاعر والعواطف التي قد تحمل في طياتها حثا للمبحوث على اختيار إجابة معينة دون غيرها بشكل قد يكون خادع.

21 – يجب ان تتدرج الأسئلة من العام إلى الخاص.

22 – يجب ان تصاغ الأسئلة بطريقة تمكن المبحوث من الاجابة عليها بشكل سريع.

23 – على الباحث ان ينتبه دائما إلى ان الاستبيان أداة لجمع البيانات حول ظاهرة معينة، وبالتالي فإنه أي الاستبيان يجب ان يقيس بأعلى درجة ممكنة من الدقة ما وضع لقياسه فقط.

24 – من المهم ان يكرر الباحث بعض الأسئلة بصيغ مختلفة، وذلك للتأكد من نزاهة ودقة الاجابة على بعض الأسئلة.

25 – "لابد ان يسبق تصميم الاستمارة تحديد طبيعة المعطيات الاحصائية المطلوب جمعها وفقا لأهداف الدراسة ولطبيعة العلاقات الاحصائية المستهدفة بين المتغيرات .. وبما يمكن بعد ذلك من استخدام الحاسب الآلي لاستخراج النتائج من خلال البرامج والأنظمة اللازمة"[1].

26 – على الباحث ان يقوم بإجراء اختبارات الصدق والثبات على الاستمارة قبل الشروع في توزيعها على المبحوثين، وان يقوم بتعديل ما يحتاج إلى ذلك حتى يصل إلى تحقيق نسبة صدق وثبات عاليتين.

27 – من المستحسن ان يترك الباحث الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية، كالعمر والمهنة والدخل وغير ذلك إلى أخر الاستبيان.

---

[1]– عبدالحميد عبدالمجيد البلداوي، الطرق الاحصائية التطبيقية للمعاينة، الزاوية ليبيا، جامعة السابع من ابريل، 1995م، ش19،17.

28 – ضرورة الانتباه إلى الأخطاء الاملائية واللغوية والمطبعية، والعمل على تصحيحها قبل الشروع في توزيع استمارة الاستبيان.

29 – عند طباعة الاستبيان يجب استخدام نوعية جيدة من الورق، مع الاهتمام بالطباعة ونوعية الحبر المستخدم، حيث من الممكن ان يساهم كل ذلك في إخراج الاستمارة بالشكل الجذاب.

ثانيا: المقابلة

* مفهوم المقابلة:

تعد المقابلة العلمية واحدة من بين أهم أدوات جمع البيانات التي تستخدم في مختلف مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية، ويتم من خلالها توفير كم كبير من المعلومات، ويمكن تعريفها بانها "تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهم ان يستثير بعض المعلومات التي تدور حول آرائه ومعتقداته"[1]، كما تعرف المقابلة بانها طريقة للاتصال المباشر لجمع البيانات، إذ يتم فيها انتقال الباحث إلى المبحوثين، وذلك بغرض المواجهة الشخصية للحصول على المعلومات التي تحتاجها الدراسة[2]، وتعرف ايضا بانها "عبارة عن تبادل حديث منظم بين شخصين يتفاعلان، أحدهما الباحث والأخر المبحوث، بهدف جمع معلومات محددة عن الموضوع محل الدراسة، حيث يقوم الباحث خلال المقابلة بمراقبة ردود فعل المبحوث وتعبيرات وجهه وايماءته وثبات سلوكه،

---

[1]– أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة – دراسة منهجية لكتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، ط4، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1997م،

[2]– فتحي عبدالعزيز ابوراضي، الطرق الاحصائية في العلوم الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، 1998م، ص73،74.

ويجب ان يكون للمقابلة هدف واضح"[1]، كما تعرف المقابلة بانها "اتصال شخصي منظم وتفاعل لفظي مباشر يقوم به فرد مع فرد أخر أو مجموعة افراد هدفه استثارة انواع معينة من المعلومات والبيانات لاستخدامها في البحث العلمي من أجل تحليل ظاهرة معينة وتشخيص الصعوبات التي تواجهها والعمل على توصيف معالجتها"[2]، وهي ايضا نمط أو اسلوب مخصص للاتصال الشخصي والتفاعل اللفظي الذي يجري لتحقيق غرض خاص يركز فيه على بيانات ومعلومات ويستبعد ما عداها من معلومات دخيلة غير ذات أهمية[3].

فالمقابلة إذا هي عبارة عن جهد منظم وهادف يقوم به الباحث للحصول على معلومات وبيانات من خلال حديث مباشر مع شخص أو اشخاص عديدين يمثلون عينة البحث، حول موضوع معين يفترض ان هؤلاء الأشخاص على دراية ومعرفة وعلم به، وتوفر المقابلة إمكانية رصد ردود الافعال والتعبيرات المختلفة للمبحوثين من قبل الباحث، بما في ذلك نبرات الصوت وطريقة الحديث وحركات الايدي وتعبيرات الجسد المختلفة، وهي بذلك تختلف عن الاستبيان الذي عادة لا يتمكن فيه الباحث من رصد وتسجيل ردود افعال المبحوثين بذات الكيفية والدقة التي تتيحها المقابلة.

وبناء على ما تقدم يمكن رصد ما يلي بانها:

1 – ان المقابلة هي أداة شخصية ولفظية لجمع البيانات والمعلومات.

2 – تجرى المقابلة لغرض معين، وهي بالتالي تركز فقط على بيانات ومعلومات معينة وتستبعد ما دونها.

1– المهدي امحمدالجديدي، علي محمد عيسى، عبدالرزاق جاسم العيساوي، علم النفس التربوي بين النظرية والتطبيق، الزاوية، ليبيا، جامعة السابع من ابريل، 2008م، ص24،25.

2– محمد ازهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص87.

3– المرجع السابق، ص86.

3– المقابلة قد تكون مع شخص واحد أو مع اشخاص عديدين في نفس الوقت.

4– ان المبحوثين على معرفة ودراية بالموضوع أو المشكلة التي يدرسها الباحث.

وغالبا ما يلجأ الباحث لإجراء المقابلة في الحالات التالية:

1 – في حال ان عينة البحث كلها او اغلبها من الاميين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

2 – عندما يكون عدد أفراد العينة المستهدفة بالدراسة محدودا وصغيرا ويمكن الوصول إلى مفرداته بسهولة.

3– في حال رأى الباحث ان الأسئلة التي يريد طرحها على المبحوثين معقدة وفي حاجة إلى بعض التوضيح والشرح.

4 – إذا رأي الباحث ان طبيعة الأسئلة وموضوع البحث يتطلب لاستكماله ضرورة رصد ومراقبة ردود أفعال المبحوثين بصورة مباشرة، وان الاجابة المكتوبة لا تكفي وحدها للحصول على البيانات والمعلومات التي يمكن ان تجيب على أسئلته البحثية.

5 – إذا كان موضوع البحث ذا طابع سري، والمعلومات التي سيدلي بها المبحوثين على درجة كبيرة من الخصوصية، ولا يستطيع المبحوث الأدلاء بها إلا للباحث شخصيا وعلى انفراد.

* أنواع المقابلة:

للمقابلة أنواع متعددة، حيث يمكن تقسيمها وفق عدة تصنيفات، وذلك كالتالي:

أ – انواع المقابلة وفق للغرض من إجرائها:

ويمكن تقسيم المقابلة وفق لهذا المعيار إلى[1]:

1 – المقابلة الاستطلاعية المسحية: يستخدم هذا النوع من المقابلات للحصول على معلومات أشخاص ممثلين لمجموعاتهم.

2 – المقابلة التشخيصية: ويستعمل هذا النوع لفهم مشكلة ما واسباب نشؤها، وكل ما يتعلق بها.

3 – المقابلة العلاجية: في هذا النوع تستخدم المقابلة للتخطيط لعلاج مناسب للمشكلة، والقضاء على أسباب المشكلة.

4 – المقابلة الاستشارية: يستعمل هذا النوع لمساعدة الشخص على فهم وحل مشاكله الشخصية بمساعدة الباحث.

ب – انواع المقابلة وفق نوع الاتصال المستخدم:

تنقسم المقابلة وفق هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع، وذلك كالتالي:

1 – المقابلة الشخصية وجه لوجه: في هذا النوع من المقابلات يلتقي الباحث مع المبحوث مباشرة في نفس المكان بدون وسيط، ويكون الحديث بينهما مباشرة، حيث يقوم الباحث بطرح اسئلته على المبحوث وتدوين إجاباته، ويقوم كذلك بتسجيل كل الملاحظات المتعلقة بسلوك المبحوث وردود افعاله وتعبيرات جسده المختلفة.

2 – المقابلة عبر الهاتف: حيث يتم التواصل هنا بين الباحث والمبحوث عبر الهاتف المحمول أو الثابت، فيقوم الباحث بطرح الأسئلة على المبحوث وتسجيل إجاباته إما الكترونيا أو يدويا، ويجرى الحوار بينهما كله هاتفيا، ولا

---

[1]– مي العبدالله، البحث في علوم الاعلام والاتصال، بيروت، دار النهضة العربية، 2011م، ص257. نقلا عن: امين الساعاتي، تبسيط كتابة البحث العلمي، القاهرة، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، 1993م.

يستطيع الباحث هنا تسجيل كل ردود الافعال للمبحوث، لكنه يمكنه تسجيل ما يطرأ على صوته من تغييرات؛ كنبرة الصوت وارتفاعه أو انخفاضه أو حالة التلعثم التي قد تعتريه.

3 – **المقابلة المصورة:** وهي المقابلات التي تتم بين الباحث من ناحية والمبحوثين من ناحية أخرى عبر وسائل الاتصال الحديثة من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مثل سكاي بي، والمسنجر، والفيس بوك .. وغير ذلك، وفيها يتاح للباحث ان يجري المقابلات المصورة بالفيديو مع المبحوثين من أي مكان في العالم، وفي أي وقت يناسبه، ويستطيع ان يلحظ الكثير من ردود افعالهم وتعبيرات اجسادهم خاصة في حالات معينة من التصوير الذي يسمح بتوثيق بعض التفاصيل، ويتميز هذا النوع من المقابلات بالسرعة والسهولة وانخفاض التكاليف، وامكانية الوصول إلى أماكن متباعدة من العالم، مع امكانية تسجيل الكثير من تعبيرات الجسد الصادرة عن المبحوث.

ج – انواع المقابلة وفق لطبيعة الأسئلة:

تنقسم المقابلة وفق هذا التصنيف إلى نوعين هما:

1 – **المقابلة المقننة:** وهي التي تتخذ أسلوبا منظما، حيث تكون حالة وضع الأسئلة سابقة على المقابلة نفسها، وتوجه نفس الأسئلة لجميع المفردات بدون تغيير، لا في الأسلوب ولا في الصياغة[1]، ويتم في المقابلة المقننة تسجيل الاجابات وفق خانات معدة مسبقا من الباحث، ويحتاج هذا النوع من المقابلات إلى ترتيبات مسبقة يتم خلالها صياغة الأسئلة بدقة، وبأسلوب يتوافق وقدرات المبحوثين الذهنية، ووضع كل سؤال في موضعه ومكانه المناسب.

[1]– فتحي عيدالعزيزابوراضي، مرجع سابق، ص74.

2 – المقابلة غير المقننة: وتسمى ايضا المقابلة المفتوحة، وفيها تكون المقابلة أشبه بالحوار المفتوح بين الباحث والمبحوث، حيث يتم الانتقال من فقرة إلى اخرى بدون ترتيب، وتتسم الأسئلة هنا بالعفوية والتلقائية، والانسيابية، وهي نوعية من الأسئلة الحرة غير المعدة سلفا، والتي لا تخرج عن موضوع المقابلة، وقد تختلف طريقة طرح الأسئلة سواء من حيث المضمون أو من حيث طريقة صياغتها من مبحوث إلى أخر.

*** مزايا المقابلة:**

إذا كانت المقابلة هي تفاعل لفظي بين شخصين هما الباحث والمبحوث في موقف مواجهة كما سبقت الاشارة، فإن ذلك من شأنه ان يوفر للباحث ظروف ملائمة للحصول على اجابات أكثر صدقا وواقعية، فالباحث في المقابلة يجلس إلى المبحوث ويقوم بنفسه بتدوين اجاباته، مما يتيح عدد من المزايا التي يمكن تحديدها في الآتي:

1 – توفر المقابلة فرصة للباحث ليعيد قراءة السؤال على المبحوث أكثر من مرة، وان يفسر الكلمات أو الجمل أو الاصطلاحات الغامضة، وفي حالة عدم فهم السؤال فإن المجال متاح للباحث ان يقوم بشرح وتوضيح المطلوب من المبحوث بالطريقة التي تمكنه من فهمه واستيعابه.

2 – تتيح المقابلة للباحث ان يرصد تعبيرات الوجه وحركات الجسد، التي تعكس أحاسيس ومشاعر ومواقف معينة للمبحوث قد لا يعبر عنها لفظيا.

3 – "توفر المقابلة مجالا للباحث لان يضغط للحصول على معلومات إضافية عندما تبدو الاستجابة غير كاملة أو لا علاقة لها بما يريده الباحث."[1]

---

[1]– دونالد اري، لوكي شيزرجاكوس، اسغهارر ازفيش، مرجع سابق، ص474.

4 – توفر المقابلة مستوى مرتفع للاستجابة، بحيث تقل إلى حد كبير نسبة الفاقد في الاستمارات، وهو ما يجعل المقابلة تتفوق في هذه الناحية على الاستبيان.

5 – ان التفاعل اللفظي المباشر بين الباحث والمبحوث يجعل امكانية الحصول على معلومات إضافية أمرا ممكنا بدرجة عالية بالنسبة للباحث.

6 – ان ظروف اجراء المقابلة كاختيار المكان والتوقيت والسياق المناسب، جميعها توفر أجواء مناسبة للحصول على معلومات أوفر وأكمل من المبحوث.

7 – ان التواصل المباشر بين الباحث والمبحوث من شأنه ان يسهم في خلق علاقة ود وتفاهم وثقة بين الطرفين تشجع المبحوث على الإدلاء بكافة المعلومات والبيانات المطلوبة منه.

8 – تتيح المقابلة فرصة للتواصل مع الأشخاص الذين لا يجيدون القراءة والكتابة (الاميين)، حيث يتولى الباحث طرح السؤال وشرحه للمبحوث، وتدوين إجابته.

9 – تتيح المقابلة من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة الاتصال بأشخاص متباعدين واختصار الوقت والجهد في الوصول إليهم.

*** عيوب المقابلة:**

كما ان للمقابلة كأداة لجمع البيانات والمعلومات عدد من المزايا، فإن لها كذلك بعض العيوب، وذلك كالتالي:

1 – قد يشعر المبحوث بتركيز الباحث على نظراته وتعبيرات وجهه وحركاته، مما يقد يجعله يتصرف بطريقة مغايرة لما يشعر ويحس به.

2 – تحتاج المقابلة الشخصية إذا ما اراد الباحث ان يقابل كل مبحوث على حدة إلى وقت وجهد كبيرين.

3–تتطلب المقابلة فريق بحثي كبير، الأمر الذي سيترتب عليه ارتفاع التكاليف المالية للمقابلة.

4 – قد ينتج عن المقابلة تأثير من قبل الباحث على المبحوثين وتوجيههم نحو إجابات معينة، خاصة إذا ما كان المبحوثين من الأميين.

5 – قد يتدخل الباحث في إعادة صياغة بعض الاجابات التي يدلي بها المبحوثين.

* شروط المقابلة الناجحة:

تتطلب المقابلة الناجحة توافر عدد من الشروط، وذلك كالتالي[1]:

1 – تحديد البيانات المطلوبة، فالمقابلة الناجحة هي محادثة هادفة للحصول على بيانات وخصائص محددة، فهي عملية انتقائية.

2 – الاهتمام بصياغة الأسئلة شكلا ومضمونا وتعبيرا هادفا وموصلا لأغراض البحث، مراعيا المستوى الاجتماعي والثقافي للمبحوثين.

3 – يجب ان تعكس الأسئلة فرضيات البحث.

4 – الانتقال في الأسئلة من العام إلى الخاص، ومن المعلوم إلى المجهول,

5– العناية بتحديد مكان وزمان المقابلة.

6 – تهيئة الجو النفسي والاجتماعي، وبناء علاقة ودية بين الباحث والمبحوث.

7 – تسجيل الملاحظات عن كل مقابلة بعد الانتهاء منها في سجلات خاصة.

وبالإضافة إلى ما ذكر يقدم كل من تشارلز بوشا وستيفن هارتر عدد من المقترحات والنصائح والتوجيهات للباحثين لإجراء مقابلة ناجحة، والتي تتمثل في[2]:

---

[1]– محمد ازهر سعيد السماك، مرجع سابق، ص 87،88.

[2]– تشاربز ه . بوشا، ستيفن ب . هارتر، مرجع سابق، ص117،118

1 – تهيأ للمقابلة جيدا وتعرف على موضوع المسح والغرض منه بشكل واف، لكي تخرج من الأسئلة ببيانات البحث المطلوبة.

2 – كن ودودا ولطيفا واشعر من تستجوبه بالراحة خلال جلسة المقابلة.

3 – تقرب من كل المستجوبين كأفراد،وأكد لهم ان وجهات نظرهم قيمة وذات أهمية للبحث الجاري تنفيذه.

4 – اطرح سؤالا واحدا في كل مرة، وتأكد من ان كل سؤال موجز وواضح.

5 – لا تحاول وضع الكلمات في افواه المستجوبين، فالغرض من المقابلة الحصول على أراءهم وليس آراء الذين يجرون المقابلات.

6 – لا تتفاعل مع إجابات الأفراد بالتعبير عن الموافقة أو المعارضة أو التعجب أو الصدمة، وكن مقدرا لكل المعلومات التي يقدمها هؤلاء.

7 – لا تناقش الأفراد مباشرة، حتى ولو كنت تعلم ان اجاباتهم غير دقيقة أو مشكوك فيها.

8 – لا تجادل من تستجوبهم، ولا تحكم ببطلان آرائهم.

9 – كن حياديا في تدوين الاجابات، بحيث تكون البيانات المجمعة دقيقة وموضوعية.

10 – بعد استكمال جلسات المقابلة عبر عن امتنانك للمبحوثين لتعاونهم ومساعدتهم.

ثالثا: الملاحظة

* مفهوم الملاحظة :

الملاحظة هي أحدى أدوات البحث العلمي التي تتطلب جهدا اضافيا من الباحث، وتعتمد بالدرجة الأولى على ما يتمتع به من مهارة وكفاءة وقدرة علمية، تمكنه من الرصد الدقيق للمواقف المتعلقة بالظاهرة البحثية التي يقوم بدراستها،

وبالتالي فإن الملاحظة تختلف عن كل من الاستبيان والمقابلة من حيث انها تعتمد أساسا على قدرة ومهارة الباحث، في حين إنه من غير المطلوب من المبحوثين ان يدلوا بأية معلومات أو بيانات بصورة مباشرة للباحث كما هو الحال في كل من الاستبيان والمقابلة، فالمعلومات التي يتحصل عليها الباحث من خلال الملاحظة تمثل ما تمكن من رصده لسلوك ومواقف وممارسات المبحوثين، دون ان يكون هؤلاء بالضرورة على علم بان مواقفهم يتم رصدها وتسجيلها.

وتعرف الملاحظة بانها "طريقة لجمع البيانات يقوم خلالها الباحث أو شخص مدرب بملاحظة مبحوث أو ظاهرة، ويسجل ملاحظاته باستخدام نموذج معد لذلك، وقد يستخدم أجهزة التسجيل الصوتي أو الفيديو، وتستخدم الملاحظة حينما لا تتوفر طريقة لقياس السلوك من خلال الأدوات الأخرى، ومن ذلك مثل ملاحظة عملية التفاعل الجماعي، أو ملاحظة عملية اتخاذ القرار في مؤتمر ما."[1]

كما تعرف الملاحظة بانها المشاهدة الدقيقة لظاهرة ما، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة لقياس وتسجيل كافة أوجه التغيرات مكانية أو زمنية في الظاهرة، وفق خطة معينة تتلائم مع طبيعة تلك الظاهرة[2].

وتتطلب الملاحظة تدريب جيدا للباحث أو الباحثين الذين يتولون عملية الملاحظة، بما يمكنهم من التعرف على كيفية رصد وتسجيل وتوثيق كافة الممارسات والسلوكيات والمواقف المطلوب دراستها، وفق لما تتطلبه الدراسة، كما تتطلب الملاحظة ايضا من الباحث ان يقوم بإعداد نماذج تتضمن خانات معدة خصيصا لتسجيل كافة الملاحظات أولا بأول، بحيث يسهل بعد ذلك تفريغها

1- عبدالحميد صفوت ابراهيم، مرجع سابق، ص294.

2- فتحي عبدالعزيز ابوراضي، الطرق الاحصائية في العلوم الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، 1998م، ص74.

وتحليلها والوصول إلى تفسيرات بشأنها، وتتطلب بعض المواقف البحثية من الباحث ان يستخدم وسائل التسجيل الصوتي، أو الكاميرات الثابتة أو المتحركة، ولذلك فإن على الباحث هنا ان يتدرب على كيفية استخدام تلك الأجهزة وطريقة التعامل معها، دون مضايقة للمبحوثين.

*** أنواع الملاحظة :**

تتعدد أنواع الملاحظة وفقا لعدة معايير، وذلك كالتالي:

1 – الملاحظة المنظمة والملاحظة غير المنظمة:

الملاحظة المنظمة هي الملاحظة المقصودة التي يقوم بها الباحثون لغرض رصد مواقف وحالات معينة لأهداف محددة مسبقا، ويتم التجهيز لهذا النوع جيدا، ويخضع الملاحظون للتدريب والتأهيل والتوجيه قبل ان يشرعوا في عملية الملاحظة.

اما الملاحظة غير المنظمة فلا يتم التجهيز لها مسبقا، وتستخدم مع قلة الامكانيات وضيق الوقت، ولا يعتد كثيرا بنتائجها.

2– الملاحظة بالمشاركة والملاحظة بغير المشاركة:

في الملاحظة بالمشاركة ينخرط الملاحظ مع المبحوثين في ممارسة ومعايشة ما يود ملاحظته، بحيث يقضي معهم اطول وقت ممكن، يشاركهم حياتهم ويرصد ويسجل ملاحظاته أولا بأول، وهذا النوع يعد أكثر دقة، إلا انه يحتاج إلى جهد من الباحث ليلقى قبول من المبحوثين بما يساعده على الاندماج بينهم دن رفض أو حرج.

اما في الملاحظة غير المشاركة فإن الملاحظ أو الملاحظين يراقبون المبحوثين دون الانخراط معهم بشكل مباشر، ويقومون برصد وتسجيل وتوثيق سلوكياتهم دون ان يشعر بهم المبحوثين.

3- الملاحظة الفردية والملاحظة الجماعية:

الملاحظة الفردية هي ذلك النوع الذي يقوم فيه باحث واحد بمراقبة سلوك أو موقف أو حدث أو ظاهرة معينة، دون ان يشرك معه في ذلك باحثين أو معاونين أخرين له.

أما الملاحظة الجماعية فهي تتم من قبل فريق بحثي يعمل تحت اشراف باحث معين، ويتولى هذا الفريق معا رصد وتسجيل المواقف والسلوكيات المطلوب رصدها.

*** أساليب وطرق الملاحظة:**

تتم الملاحظة بطريقتين أو اسلوبين أثنين، هما:

1- الملاحظة باستخدام الحواس البشرية:

حيث يقوم الباحث وفقا لهذا الاسلوب باستخدام حواسه، كالسمع أو البصر، أو غير ذلك من الحواس، في ملاحظة الظاهرة أو السلوك الذي يرغب في ملاحظته، وتوثيق ما قام بملاحظته كما هو في الواقع.

2- الملاحظة باستخدام اجهزة التسجيل:

يقوم الباحث هنا بتوظيف بعض الوسائل التقنية في رصد الظاهرة، حيث تتم الملاحظة من خلال أجهزة التسجيل الصوتي، أو كاميرات الفيديو، أو كاميرات التصوير الفوتوغرافي، ثم يقوم الباحث بعد ذلك بتحليل ما تم تسجيله وتصويره.

*** إجراءات وخطوات الملاحظة :**

تمر إجراءات الملاحظة بعدة خطوات يمكن تحديدها في التالي[1]:

---

[1]- علي عسكر وأخرون، مقدمة في البحث العلمي، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1992م، ص208 – 210.

أ – التحديد الدقيق والواضح لأهداف الملاحظة وفقا لأهداف البحث.

ب – تحديد أنواع السلوك المراد ملاحظته بصورة اجرائية خالية من الغموض بما يمكن من تسجيل ذلك السلوك بكل سهولة.

ج – تجهيز الأداة الملائمة للملاحظة وفقا للهدف المطلوب.

ومن أهم أدوات الملاحظة ما يلي:

1 – قوائم المراجعة:

وهي تتمثل في عدد من النشاطات وأنواع السلوك التي يستعين بها الباحث في تسجيل ملاحظاته، ومن خلالها يستطيع تحديد السلوك بدقة، ومن ذلك ملاحظة أنشطة المعلم التي يتضح من خلالها سلوك واضح، وتتميز هذه القوائم بتركيز انتباه الملاحظة في الصفات المسجلة في القائمة، وكذلك مقارنة الأفراد بعضهم ببعض بالنسبة لمجموعة من السمات.

2 – مقاييس التقدير:

وتحتوي وصفا كميا للسلوك المراد قياسه، (ممتاز – جيد – ضعيف) . الخ، وتستخدم في حالة تحديد درجة حدوث سلوك ما وبخاصة في المواقف التي يتنوع فيها السلوك، مما يتطلب اعطاء تقدير لكل جانب من جوانب السلوك، فإذا كان الباحث بصدد ملاحظة كفايات المعلم داخل الفصل فإن عليه ان يرصد كفاياته في تنفيذ الدرس في النظام وفي العلاقات مع الطلاب وفي ايصال المعلومات.

"وقبل استخدام الملاحظة لابد من التأكد من صدقها وثباتها، ويمكن الحصول على صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين للتأكد من مناسبة بنودها للسلوك المراد ملاحظته، اما ثبات الأداة فيمكن الحصول عليه عن طريق إعادة الملاحظة أكثر من مرة وعلى فترات متباعدة، أو عن طريق استخدام الأداة

لأكثر من ملاحظة حتى يمكن الحصول على درجة الارتباط بين الملاحظتين، فإذا كان الارتباط عاليا فإن ذلك يعني ثبات الأداة والعكس صحيح"[1].

*** مميزات وعيوب الملاحظة:[2]**

أ – مميزات الملاحظة:

للملاحظة كأداة بحثية العديد من المميزات تتمثل في:

1 – تفيد في جمع البيانات في المواقف التي تتطلب دراسة السلوك في سياقه الطبيعي، مثل: تفاعل الأطفال – العنف الجماعي – الذعر لجماعي – التشجيع الكروي.

2 – يفيد تسجيل الملاحظة بالفيديو في إعادة مشاهدتها أكثر من مرة والاتفاق على تقدير السلوك بشكل أكثر دقة.

ب – عيوب الملاحظة:

للملاحظة بالإضافة إلى ما تمتع بها من مزايا بعض من العيوب يمكن تحديد أهمها في:

1 – تستهلك وقت اطول مقارنة بتطبيق الأدوات الأخرى.

2 – هناك اعتبارات اخلاقية يقع فيها الباحث نتيجة تسجيله لسلوك الأفراد دون استئذانهم.

3 – في حالة معرفة المبحوثين بانهم سيكونون تحت الملاحظة فسوف يغيرون من سلوكياتهم.

---

[1]– محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في العلوم الادارية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2012م، ص83.

[2]– عبدالحميد صفوت ابراهيم، مرجع سابق، 295،294.

رابعا: تحليل المضمون

يختلف المتخصصون حول ما إذا كان تحليل المضمون أداة أو اسلوب أو منهج مستقل، ولكل مبرراته التي يدفع بها لتأكيد موقفه، وفي كل الأحوال وبغض النظر ما إذا كان تحليل المضمون أداة أو سلوب بحثي او منهج علمي، فإن ما يعنينا هنا هو كيفية توظيفه واستخدامه في البحث العلمي بالصورة الصحيحة، وهو ما يجب التركيز عليه في العملية البحثية بعيدا عن جدل لن يضيف شيء ذا بال.

* مفهوم تحليل المضمون:

يعتبر تحليل المضمون أحد أهم الأساليب البحثية الأساسية في حقل علم الاتصال الجماهيري وخاصة في مجالي الصحافة والاذاعة على وجه التحديد، حيث ازداد استخدامه في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ، باعتباره الأسلوب الأمثل لدراسة الرسالة الإعلامية والوقوف على توجهاتها ونواياها والقيم التي تعكسها، كما ان لتحليل المضمون القدرة على رصد أهداف وغايات ومقاصد القائم بالاتصال بطريقة موضوعية.

وقد تعددت تعريفات تحليل المضمون، إلا ان اكثرها شهرة وذيوعا هو التعريف الذي قدمه بيرنارد بيرلسون الذي ينظر إلى تحليل المضمون على انه اسلوب بحثي وليس منهج، حيث يعرفه بانه "أحد اساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر والصريح لمضمون الاتصال،[1] اما هولستي فقد عرف تحليل المضمون بانه "وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معينة في الرسائل

[1] –Bernard Berelson, content Analysis in communication Research, Glencoe, IL, free press, 1952. P.18.

الاتصالية"[1]، ويبدو الفرق واضحا بين نظرة كل من بيرلسون وهولستي لتحليل المضمون، ففي حين يركز بيرلسون على المضمون الظاهر والصريح فقط للرسالة، أي وصف الرسالة دون الدخول في المعاني التي قد تكون كامنة داخلها، فإن هولستي يذهب ابعد من ذلك حين يقرر بان تحليل المضمون هو وسيلة للقيام باستنتاجات، مما يعني عدم توقف التحليل عند المعنى الظاهر بل يتعداه إلى الخروج باستنتاجات واستدلالات من خلال قراءة معمقة لما بين الجمل والعبارات التي تتضمنها الرسالة.

وتنظر دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية لتحليل المضمون على انه منهج، وتعرفه بانه "احد المناهج المستخدمة في دراسة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وذلك باختيار عينة من المادة موضوع التحليل وتقسيمها وتحليلها كميا وكيفيا على اساس خطة منهجية منظمة"[2].

ويعرف تحليل المضمون ايضا بانه "اسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن ان يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة .. لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون، ويستخدم ايضا في الدراسات التربوية والنفسية والسياسية[3]، كما يعرف تحليل المضمون ايضا بانه احدى طرق البحث التي تستخدم من اجل الوصول إلى وصف منظم موضوعي وكمي لمختلف تسجيلات التعبير الرمزي[4]، وتحليل

---

[1]1Ole Holsti. Content Analysis for social science and Humanities, Addition, 1969. P.12.

[2]– عاطف عدلي العبد، زكي احمد عزمي، الاسلوب الاحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002م، ص208.

[3]– طاهر حسو الزيباري، اساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011م، ص83،82.

[4]– سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، ط5، القاهرة، 1992م، ص159.

المضمون هو كذلك "مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى"[1].

ويمكننا هنا تقديم تعريف لتحليل المضمون مفاده انه أحد الأساليب البحثية الكمية والموضوعية والمنظمة التي تستخدم في دراسة المضمون الصريح والكامن للرسائل الاتصالية مقروءة ومسموعة ومرئية، للإجابة على التساؤلات البحثية المتعلقة بها، والتوصل إلى نتائج تصف وتفسر ذلك المضمون، وتحدد طبيعة العلاقات القائمة بين متغيراته، كالعلاقة مثلا بين تكرار الظهور والمساحة، أو موقع وتوقيت النشر، وفق ضوابط وخطوات منهجية صارمة.

وفي الحقيقة فإنني اميل إلى الرأي القائل بضرورة الا يكتفي تحليل المضمون برصد المضمون الظاهر فقط للرسالة بل ينبغي ان يتعداه ايضا إلى المضمون الكامن، وهو امرا يحتاج إلى معرفة واسعة ودراية بظروف انتاج الرسالة وقدرة على القراءة المعمقة، ومهارة بحثية قد لا تتوفر لدى كل الباحثين.

*** سمات تحليل المضمون:**

من خلال ما تم استعراضه من تعريفات يمكن تحديد عدد من السمات التي يتصف بها تحليل المضمون، وذلك كالتالي:

1 – الوصف:

فعملية التحليل تتضمن في الأساس توصيفا واضحا لمضمون المادة الاتصالية موضع التحليل، ذلك ان الهدف من تحليل محتوى الرسائل والنصوص هو الوصول إلى توصيف محدد بشأنها، مما يمكن من تصنيفها داخل فئات

---

[1]– محمد عيدالحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص220؟

محددة، بحيث يكون بإمكاننا ان نصل على أثر ذلك إلى نتائج تتيح لنا اصدار احكاما توصيفية للمضمون محل التحليل، وكمثال على ذلك فإنه في حال دراسة المقال الافتتاحي لصحيفة ما للتعرف على موقفها من حدث معين يمكننا ان نصف موقف الصحيفة بانها كانت مؤيدة أو معارضة أو محايدة بشأن ذلك الحدث، أي انه صار بإمكاننا من خلال تحليل المضمون ان نطلق وصفا محددا على موقف الصحيفة.

2- الموضوعية:

يتسم تحليل المضمون خاصة في شقه الكمي بالموضوعية والحيادية إلى حد كبير، فالباحث يتخلص اثناء التحليل من الأهواء والرغبات والميول الشخصية، فهو يرصد ويسجل ويصنف المضمون الذي يتولى تحليله بأمانة ونزاهة، وفق ما تم تحديده من فئات، وتساعد اختبارات الصدق التي يجريها الباحث قبل الشروع في التحليل على تأكيد الاتجاه الموضوعي للباحث، كما ان اجراءات الثبات تساعد هي الأخرى في التأكد من موضوعية الباحث فيما قام بتحليله.

3- التنظيم:

يخضع تحليل المضمون لإجراءات وقواعد علمية منهجية صارمة ومنضبطة، تتسم بالوضوح والانتظام، لا يمكن تجاوزها، وذلك في كل الخطوات التي يمر بها، فتحليل المضمون يتكون من عناصر أو اجزاء مترابطة فيما بينها لا يمكن فصلها، بحيث يصير كل عنصر او جزء مرتبط بالجزء الأخر، يحقق كل منها هدفا معينا، لتنتهي فيما بعد نحو تحقيق هدف واحد، ففئات ووحدات التحليل والتسجيل والقياس والسياق تشكل فيما بينها هيكلا منظما ومتكاملا يتم من خلاله تصنيف المضمون بغرض تحليله تبعا للضوابط العلمية، واستخراج الحقائق والنتائج وفقا لمتطلبات واهداف الدراسة، ولكي تكتمل عملية التنظيم فإنه من

الضرورة الالتزام بوضع تعريفات محددة ودقيقة ومحكمة وشاملة وواضحة لفئات التحليل، بما يضمن عدم التداخل والتضارب فيما بينها وبما يكفل تحقيق التنظيم المطلوب.

4- الكمية:

يعتبر عنصر التكميم اساسيا في عملية تحليل المضمون، حيث تعتمد هذه العملية على العد والقياس، وتصل بنا في النهاية إلى إصدار احكامنا وفقا للأرقام والنسب التي نتوصل إليها، والتي من خلالها يتم وصف محتوى الرسائل الخاضعة للتحليل، فإذا كان التحليل مثلا يدور حول تناول قضايا التنمية الاجتماعية في الصحف الليبية في فترة زمنية معينة، فإن النتائج النهائية يتم قياسها من خلال النسب المئوية لنوعية المضمون الذي تم دراسته مقارنة ببقية الموضوعات الصحفية، بحيث نقول مثلا ان قضايا التنمية الاجتماعية احتلت 10% من المساحة الاجمالية لصحيفة معينة، وان قضية التعليم مثلا جاءت في المقدمة بنسبة 50% من اجمالي تكرارات قضايا التنمية الاجتماعية التي تم دراستها، وان هناك فروقا ذات دلالة احصائية بين صحيفة واخرى في معالجتها لقضايا الدراسة، وهكذا فإن المقاييس الحسابية الكمية تعد اساسية في دراسات تحليل المضمون، وذلك كله طبعا دون اغفال الجانب الكيفي في التحليل.

5-دراسة المضمون الصريح:

تذهب المدارس التقليدية في دراسات المضمون إلى إن التحليل يجب ان يتجه إلى التركيز على المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة المراد تحليلها، حيث يسهل في هذه الحالة دراسة وتصنيف المضمون، وذلك بغض النظر عما يخفيه المصدر من نوايا ومقاصد قد يختلف المحللون في تفسيرها وبالتالي في تصنيفها داخل الفئة المناسبة لكل منها، مما يؤدي إلى نتائج

متضاربة، ووفقا لهذا الرأي فإن التحليل ينبغي ان ينصب على المضمون الظاهر والواضح للرسالة محل الدراسة.

وفي المقابل فإنني أؤكد على اهمية عدم الوقوف عند ظاهر النص خلال عملية التحليل، بل يجب ايضا الانتباه إلى ما قد يكون مخفيا بين السطور، والذي قد لا يكشف عنه القائم بالاتصال بصورة صريحة لاعتبارات متعددة، مع ضرورة الانتباه إلى عدم تحميل النصوص أكثر مما تحتمل، من خلال لي عنق بعض التعبيرات لتوظيفها بطريقة غير صحيحة لأغراض معينة، وبالتالي فإن من يقوم بذلك يجب ان يتمتع بخبرة ودراية واسعة وقدرة على الفهم والتفسير، وان يكون على اطلاع كامل بظروف انتاج الرسائل الخاضعة للتحليل.

***أهمية استخدام تحليل المضمون:**

تتمثل أهمية تحليل المضمون في ما يلي:

1 – إنه يفيد في الحصول على إجابات حول العديد من القضايا والموضوعات التي قد يصعب الحصول على إجابات بشأنها بالطرق البحثية الأخرى:

فقد يتحرج البعض من الاجابة على أسئلة الباحث وقد يتلكؤون في ذلك أو حتى يمتنعون، وقد تأتي اجاباتهم ناقصة وغير مكتملة، وبالتالي فإن تحليل المضمون يعفي في بعض الحالات الباحث والمبحوث على السواء من كل ذلك، ويتيح للباحث الحصول على إجابات لأسئلته بطريقة قد تكون اكثر موضوعية ودقة ووضوح، وكمثال على ذلك دراسات القائم بالاتصال، حيث قد لا يجد الباحث التعاون الكافي من طرفه للحصول على اجابات تتعلق بمواقف وقضايا معينة، او قد يتعذر اصلا التواصل معه بسبب سفره أو وفاته أو توقف الوسيلة، أو بسبب بعد المسافة، أو غير ذلك من الأسباب التي قد تحول دون التواصل مع

القائم بالاتصال، وبالتالي فإن توجه الباحث إلى المضمون الذي هو اصلا نتاج افكار واتجاهات وقيم وقناعات القائم بالاتصال سوف يجعله يكشف عن كل ذلك دون الحاجة إلى التواصل معه مباشرة، "ومن ذلك ما قام به أحد الباحثين في الولايات المتحدة الامريكية عندما اراد التعرف على اتجاهات أحد اكبر كتاب أعمدة الصحافةفي امريكا نحو الصراع العربي الصهيوني خلال حرب 1973م، ووجد تحيزا واضحا وكاملا إلى جانب اسرائيل ضد العرب"[(1)].

كما يتيح تحليل المضمون كذلك إمكانية تحليل خطب القادة والزعماء والحكام السياسيين والتعرف على نواياهم ومواقفهم من العديد من القضايا دون الحاجة إلى التحدث إليهم مباشرة.

2 – يمَكن تحليل المضمون الباحثين من دراسة رسائل ونصوص انتجت في ازمنة بعيدة:

في كثير من الأحيان يستحيل الحصول على معلومات مباشرة من المبحوثين ليس بسبب تحرجهم في الاجابة، ولكن لكونهم ينتمون إلى أزمنة ماضية، ولم يعد بالإمكان التواصل معهم، وبالتالي فإن تحليل المضمون من شأنه ان يقدم لنا إجابات على العديد من الأسئلة التي تدور في ذهن الباحث، ومن ذلك مثلا دراسة عينة من مقالات الكتاب الليبيين في الصحف الصادرة في ليبيا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، بغرض التعرف على موقفهم من النشاط الايطالي في البلاد قبيل الغزو الايطالي، حيث يتعذر في هذه الحالة الالتقاء بكتاب تلك الصحف ومحاورتهم وطرح الأسئلة عليهم، لكن يظل بالإمكان تحليل كتاباتهم في تلك الفترة للتعرف على اتجاهاتهم ومواقفهم بالخصوص.

[1]– محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والاعلامية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1989م، ص145.

كما يتيح تحليل المضمون دراسة وتحليل النصوص الأدبية المختلفة التي انجزت عبر عصور زمنية بعيدة والتعرف بذلك على الكثير من الملامح المتصلة بشخصية كاتبها واتجاهاته وبيئته والظروف التي نشأ فيها.

ويمكننا تحليل المضمون من الاقتراب من شخصيات سياسية تعود إلى زمن بعيد، من خلال تحليل خطبهم واحاديثهم، وبالتالي معرفة السمات النفسية التي كانت تميزهم، وتحديد مواقفهم تجاه قضايا عصرهم، والقيم التي يعتنقونها، وازالة الكثير من اللبس والغموض الذي قد يحيط بهم، وكمثال على ذلك "ما قام به الباحث (هوايت) من تحليل لخطب كل من هتلر وروزفلت، حيث اخضع 4077 خطبة لهتلر، و1250 خطبة لروزفلت للتحليل، واحتوت هذه الخطب على عبارات تعكس كل منها قيم معينة، وانتهى الباحث إلى ان روزفلت ركز على القيم الاقتصادية، في حين ركز هتلر على القيم المعنوية وقيم القوة"[1].

3 – ان تحليل المضمون هو أهم الاساليب والأدوات البحثية القادرة على تقديم وصف موضوعي كمي يتسم بالدقة والنزاهة إلى حد كبير لمضامين وسائل الإعلام:

وهي خاصية لا تكاد تتوفر لغير تحليل المضمون، حيث تظل الأساليب البحثية الأخرى تتعامل مع المضمون محض اجتهادات وانطباعات محاطة بالشكوك، فتحليل المضمون هو الاسلوب البحثي الأمثل في التعرف على مواقف واتجاهات ونوايا وقيم ووظائف الرسائل الإعلامية، وبالتالي فإنه يظل من الصعب الاستعاضة عنه بأي اسلوب بحثي أخر، خاصة عندما يتعلق الأمر بما تقدمه وسائل الاتصال أو الأنشطة الاتصالية المختلفة.

---

[1] – المرجع السابق، ص145،144.

***مجالات استخدام تحليل المضمون:**

لتحليل المضمون العديد من الاستخدامات البحثية، وذلك كالتالي:

1 – التعرف على حجم الاهتمام بالقضايا والموضوعات والأفكار، وذلك من خلال رصد تكرار ظهورها عبر وسائل الاتصال المختلفة والمساحات التي احتلتها، والزمن المخصص لها، ومواقع نشرها، فارتفاع تكرارات قضية سياسية مثلا وارتفاع نسبة المساحة المخصصة لها في صحيفة ما هو مؤشر على درجة الاهتمام بتلك القضية.

2 – التعرف على حجم الاهتمام بشخصيات معينة، سياسية أو فكرية أو أدبية أو اقتصادية أو غير ذلك، وذلك من خلال رصد ما تم تخصيصه لتلك الشخصية من مساحات وتكرارات نشر، وابرازها في مواقع معينة، وغير ذلك من مؤشرات الاهتمام كاستخدامات الصور البارزة والالوان وغير ذلك.

3– التعرف على الاهتمام بدول أو مدن أو مناطق معينة، من حيث التركيز عليها وتغطية ما يدور فيها من أحداث، وابرازها وتسليط الضوء عليها.

4 – التعرف على نوايا واتجاهات ومواقف واراء القائم بالاتصال، من خلال رصد وتحليل الرسائل الصادرة عنه، التي تعكس بالضرورة موقفه ومعتقداته ومهاراته، أو موقف الوسيلة، وبالتالي فإن تحليل المضمون قد يوفر علينا كباحثين التواصل مباشرة مع القائم بالاتصال، إلا في حالات معينة، ذلك ان المضمون هو تعبير عن هوية ومواقف واتجاهات صاحبه، وهو ما قد يجعلنا نكتفي احيانا بدراسة المضمون للتعرف على القائم بالاتصال.

5 – التعرف على القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة والفاعلة داخل المجتمع، والمواقف التي تتبناها، والايدولوجيا التي تستند اليها، وذلك من

خلال تحليل تصريحات واراء ومواقف تلك القوى وانعكاس ذلك على مضمون وسائل الاتصال واتجاهها نحوه.

6 – التعرف على الصورة الذهنية التي تسوق لها وسائل الإعلام وتعمل على ترسيخها تجاه اية قضية أو فكرة أو مجتمع أو غير ذلك، حيث بالإمكان مثلا التعرف على صورة اسرائيل في الصحافة العربية، أو صورة الرئيس الامريكي ترامب في وسائل الإعلام العربية، وذلك من خلال تحليل محتوى تلك الوسائل.

7 – التعرف على حجم الحريات المتاح في وسيلة إعلامية معينة، وذلك من خلال تحليل مضمونها لمعرفة مدى تعدد المواقف والاتجاهات والآراء تجاه قضايا وأفكار وشخصيات رئيسية وفاعلة ومهمة داخل المجتمع، بالإضافة إلى ما يدور من نقاشات وطرح للأفكار حول مختلف الموضوعات من خلال تلك الوسيلة.

8 – التعرف على القيم والاتجاهات والمواقف السائدة داخل المجتمع خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال تحليل مضامين وسائل الاتصال خلال نفس الفترة، والوقوف على ما تعكسه من مواقف وقيم واتجاهات.

9 – المقارنة بين طبيعة الموضوعات والقضايا والمواقف والاتجاهات في وسائل إعلامية متعددة في مجتمعات مختلفة أو داخل نفس المجتمع، أو بين نفس الوسيلة في فترات زمنية مختلفة، وذلك لمعرفة المواقف المتعددة والمتغيرة تجاه قضايا وأفكار معينة من مجتمع لأخر ومن وسيلة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى.

10 – تحليل مضمون وسائل معينة لمعرفة دورها في التعريف والاقناع والترويج لقضايا أو موضوعات أو افكار أو قيم أو شخصيات معينة.

11 – تحليل مضمون وسيلة معينة للتعرف على أولويات اهتماماتها ومقارنة ذلك بأولويات اهتمامات الجمهور المتلقي، وذلك في اطار دراسات الاجندة.

12 – التعرف على الوظائف والأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام داخل المجتمع.

13 – التعرف على المضامين الإعلانية المختلفة التي تنشرها وسائل الإعلان.

14 – التعرف على الأساليب والاستمالات والاوتار الاقناعية للمضمون الاتصالي.

15 – التعرف على المصادر التي تستقي منها وسائل الإعلام المعلومات والبيانات والحقائق التي تقوم 1بنشرها.

16 – التعرف على فنون التحرير والعرض، وقوالب النشر، ووسائل الابراز المختلفة التي تستخدمها وسائل الإعلام.

17 – التعرف غلى الأساليب اللغوية التي تقدم من خلالها وسائل الإعلام مضامينها.

18 – التعرف على اساليب الاخراج والتصميم في وسائل الإعلام.

هذه هي أهم استخدامات تحليل المضمون في مجالات البحث العلمي، غير انه من المناسب التأكيد على ان هذه الاستخدامات ليست نهائية، فتحليل المضمون يتسم بالتطور المستمر، حيث من الممكن ان تطل علينا استخدامات جديدة للتحليل غير التي تم تحديدها، وهو امرا يتوقف كثيرا على قدرة الباحثين على ابتكار مجالات واساليب جديدة، واستخدامات جديدة لتحليل المضمون تستجيب لطبيعة التطور الدؤوب الذي يشهده البحث العلمي.

* فئات تحليل المضمون:

يرى بيرلسون ان قيمة تحليل المضمون في فئاته[1]، وبالتالي فإنه من المهم جدا ان يحدد الباحث بدقة ووضوح الفئات التي سيقوم على ضوئها بالتحليل،

---

[1] –Bernard Berelson, content Analysis in communication Research, Glencoe, IL, free press, 1952. P147.

حيث يتم داخل هذه الفئات تصنيف المضمون الخاضع للتحليل، وعلى ذلك فإن الفئات "هي عبارة عن اجزاء اصغر تجتمع فيها وحدة الصفات أو الخصائص أو الأوزان، وتعتبر بذلك جيوب او مستودعات يضع فيها الباحث كل ما يقابله من وحدات تجتمع فيها هذه الصفات او الخصائص او الأوزان"[1]، ويتوقف نجاح تحليل المضمون على عدة خطوات من اهمها تحديد فئات التحليل، وبالتالي فمن الضروري ان يتوفر في تلك الفئات ثلاثة شروط اساسية، هي:

1 – **الاستقلالية:** بمعنى الا تتداخل الفئات مع بعضها البعض، والا يكون من الممكن تصنيف أي مضمون إلا في فئة واحدة فقط، وهو ما يتطلب تعريفا دقيقا لكل فئة من فئات التحليل، ووضع مؤشرات وحدود لها، وبدون ذلك فإن التحليل كله مآله الفشل الذريع.

2 – **الشمولية:** ونقصد بها ان يتم تحديد الفئات بطريقة تسمح بان تضم كل الاحتمالات الممكنة للمضمون الواقع في اطارها، وتساعد الفئات الفرعية المنبثقة على كل فئة رئيسية إلى حد كبير على تحقيق ذلك.

3 – **الملائمة:** وهو ان تكون الفئات المحددة متلائمة مع اهداف الدراسة، وتجيب على تساؤلاتها، وتحقق فروضها، ويتطلب ذلك من الباحث ان يضع من الفئات ما تتطلبه دراسته فقط.

وحتى يتمكن الباحث من تحديد فئاته بالدقة المطلوبة فإن عليه ان يتبع عدد من الخطوات المنهجية المهمة، والمتمثلة في:

1 – ان يلم الماما كاملا بالاطار المعرفي للدراسة، حيث من شأن ذلك ان يساعده في تحديد مجال بحثه، وبالتالي فعلى الباحث الا يخوض في مسألة اعداد الاستمارة قبل ان ينتهي من انجاز الجانب المعرفي لدراسته.

---

[1]– محمد عبدالحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، القاهرة، عالم الكتب، 2010م، ص113.

2 – ان يقوم بتحليل مبدئي لعينة محدودة من المضمون الذي سيجري عليه الدراسة، وهو الأمر الذي سيساعده كثيرا في وضع وتحديد الفئات المناسبة لذلك المضمون.

3– ان يستعين بالدراسات السابقة ويسترشد بها.

4 – ان يعرض الاستمارة على عدد من المحكمين في مجال الاختصاص.

*** أنواع الفئات:**

تندرج جميع فئات تحليل المضمون تحت احدى التصنيفين التاليين، وهما: ماذا قيل؟ (فئات المضمون) وكيف قيل؟ (فئات الشكل)، حيث يهتم الأول بالمحتوى الخاص بالأفكار والمعاني، والثاني بالشكل الذي قدم من خلاله هذا المحتوى.

وعلى الرغم من وجود العديد من الفئات الشائع استخدامها في تحليل المضمون، إلا إنني أرى ان على الباحث ان يختار دائما الفئات المناسبة لبحثه، وفقا لما حدده من تساؤلات وفروض، ويتميز الباحثون الجادون بالقدرة على استنباط فئات جديدة غير تقليدية تخدم موضوعاتهم، والباحث المتميز هو الذي يكون قادرا على توظيف فئات معينة قد يستنبطها من الاطار المعرفي لدراسته، أو من طبيعة المضمون ذاته الذي يقوم بتحليله، أو من خلال خبرته البحثية، ولابد هنا من الانتباه إلى ان بعض الفئات تتناسب مع موضوعات معينة ولا تتناسب مع غيرها، وعلى الباحث ان يدرك ان لكل بحث خصوصيته التي تجعله يختلف عن غيره.

ومن التصنيفات الشائعة والمتداولة لفئات تحليل المضمون، ما يلي:

أ – فئات المضمون – ماذا قيل؟: وتضم الفئات التالية:

1 – فئة الموضوع: ويقصد به نوع المضمون الخاضع للتحليل وفقا لمشكلة الدراسة واهدافها وتساؤلاتها، ففي دراسة – مثلا – حول مضمون الإعلانات التجارية في صحيفة معينة، فإنه يتم تقسيم الموضوع إلى: إعلانات

سلع معمرة، وإعلانات سلع استهلاكية، وإعلانات خدمات، وفي اطار كل نوع من هذه الأنواع يتم تحديد فئات فرعية تعبر عن مضامين مختلفة في اطار الفئة الرئيسية، فمثلا في اطار إعلانات الخدمات هناك إعلانات الخدمات العقارية، وإعلانات الخدمات الصحية، وإعلانات الخدمات التعليمية، وإعلانات الخدمات السياحية.. الخ، وفي اطار فئة إعلانات السلع الاستهلاكية تجيء إعلانات المواد الغذائية والمشروبات، وإعلانات مواد التنظيف، وإعلانات الملابس، وإعلانات العطور .. الخ .. وقد يقسم الموضوع في دراسة أخرى حول القضايا العربية في الصحافة اليومية في ليبيا – مثلا – إلى : قضايا سياسية ، وقضايا اقتصادية، وقضايا عسكرية، وقضايا اجتماعية، وقضايا رياضية، وقضايا أدبية، وفي اطار كل فئة من الفئات الرئيسية هذه تندرج مجموعة من الفئات الفرعية الأخرى، ففي فئة القضايا السياسية – مثلا – يمكن ان تكون هناك فئات: الصراع العربي الصهيوني –الوحدة العربية – الخلافات الحدودية – العلاقات مع دول الجوار – الاتفاقيات الثنائية – لقاءات القادة والزعماء العرب .. الخ، وهكذا.

2 – فئة الاتجاه: ويقصد به موقف واتجاه القائم بالاتصال من الموضوع الخاضع للتحليل، وعادة تضم هذه الفئة: مؤيد، ومحايد، ومعارض، ويتم تحديد ذلك من خلال مؤشرات معينة يحددها الباحث اثناء وضع استمارة التعريفات الاجرائية، ونعود لنذكر هنا بأهمية وضع تعريفات اجرائية واضحة ودقيقة وجامعة مانعة لكل فئات استمارة تحليل المضمون بما يضمن انجاز التحليل بالصورة الصحيحة، والوصول إلى نتائج موثوقة.

3 – فئة القيم: ويقصد بها طبيعة ونوع القيم التي يعكسها المضمون، ويتم تصنيف القيم بناء على طبيعة كل موضوع، فالقيم قد تصنف على انها قيم سلبية أو ايجابية، وقد تصنف وفق نوع القيم التي يتبناها الموضوع، مثل قيمة التكافل، وقيمة تقدير الوقت، وقيمة الجمال، وقيمة الصدق .. الخ .. والأمر يتوقف على

طبيعة كل موضوع, وما يمكن ان يعكسه من قيم، وتتحدد طبيعة القيم وفقا للمفاهيم والأفكار والمعتقدات السائدة في كل مجتمع.

4 – فئة الأهداف: وهي مجموع الأهداف التي يسعى المضمون لتحقيقها، وهي تختلف وفقا لطبيعة كل دراسة، فقد تتمثل الأهداف في الدعوة إلى تبني قيم او أفكار معينة، أو في الحث على تبني سياسات محددة، أو الدعوة إلى تغيير مفاهيم سائدة .. وهكذا.

5 – فئة المصدر: ويقصد به مصدر استقاء المادة محل الدراسة، وتقسم عادة في الدراسات الإعلامية إلى نوعين، هما مصادر الوسيلة وتتمثل في: المراسلون ووكالات الأنباء والاذاعات والصحف وشبكة المعلومات الدولية .. وغير ذلك، أما النوع الثاني فهي مصادر الصحفي، التي تتمثل في الشخصيات التي يستقي منها مصدر الوسيلة معلوماته، وقد تكون رؤساء دول، أو وزراء، أو مواطنون عاديون أو غير ذلك.

6 – فئة السمات: ويقصد بها السمات العامة التي يظهر من خلالها الموضوع أو الشخصية أو الحدث أو المكان أو الفكرة محل التحليل، وتميزه عن غيره، وقد تستخدم هذه الفئة لمعرفة السمة العامة المتعلقة بتحديد سمات شخصية معينة تظهر في عمل درامي مثلا أو في إعلان أو اغنية أو غير ذلك، ومن الممكن ان تشمل تلك السمات ما يتصل بالشخصية ذكر وانثى مثلا أو حالته الدينية او مستواه العلمي أو الاقتصادي أو غير ذلك .. ولهذه الفئة استخدامات متعددة فقد تستخدم ايضا عندما يتعلق الأمر بالسمات الشخصية لزعيم سياسي، أو نظام سياسي، (عنصري – منفتح) أو طبيعة نظام الحكم في دولة ما (ديمقراطي – غير ديمقراطي)، أو السمة العامة التي يصور بها المضمون مجتمع معين .. وهكذا .

7 – فئة الجمهور المستهدف: تستخدم هذه الفئة للتعرف على الجمهور المستهدف من قبل القائم بالاتصال، وهذا الجمهور يمكن تقسيمه إلى عدد من

الفئات الفرعية التي تختلف من تحليل إلى أخر حسب طبيعة كل مضمون، فقد يقسم الجمهور على أساس الجنس، أو المهنة، أو الدخل، او السن، أو مكان السكن، وهكذا.

8 – فئة النطاق الجغرافي: وتستخدم هذه الفئة للتعرف على المناطق والبلدان والمدن الأكثر اهتماما من قبل القائم بالاتصال، حيث تحظى اخبارها واحداثها بتغطية اكثر كثافة.

9– فئة شدة التعبير أو شدة الاتجاه: وتسمى ايضا فئة الانفعالية، وتستخدم للتعرف على شدة التأييد أو المعارضة، من خلال تحديد أوزان تظهر ذلك.

10– فئة أساليب الاقناع: وتستخدم للتعرف على الأساليب التي يستخدمها القائم بالاتصال لإقناع المتلقي بالفكرة التي يسعى للترويج لها، حيث قد يتم ذلك من خلال الاستمالات المختلفة أو تقديم حقائق معينة أو الاستشهاد بأقوال وأراء متخصصين .. إلى أخر ذلك من الأساليب التي يوظفها القائم بالاتصال لآجل اقناع المتلقي برسالته.

ولابد من التذكير هنا بان هذه الفئات ليست نهائية، لكنها قد تمثل أكثر فئات المضمون استخداما وانتشارا، ويظل امام الباحثين براح اكبر لابتكار فئات أخرى تستدعيها طبيعة موضوعات معينة وفقا لاجتهاد وقدرة كل باحث.

ب – فئات الشكل – كيف قيل؟: وتضم الفئات التالية:

1 – فئة شكل أو قوالب النشر: تستخدم هذه الفئة للتعرف على القوالب أو الفنون التحريرية التي يقدم من خلالها المضمون محل التحليل، ففي الصحف مثلا تتمثل تلك القوالب في: المقالات والأخبار والتحقيقات والتقارير والمقابلات،

والرسوم والصور، اما في التلفزيون فتتمثل في نشرات الاخبار والتقارير والتعليقات والأعمال الدرامية .. الخ.

2 – فئة اللغة المستخدمة: تستخدم هذه الفئة للتعرف على اللغات التي قدم من خلالها المضمون الخاضع للتحليل، والمستويات اللغوية المستخدمة، كاللغة العربية واللغة الانجليزية، واللهجات المحلية .. الخ.

3 – فئة الأساليب الفنية: وهي عناصر الابراز المختلفة، كالصور والرسوم والخطوط واستخدام الشبك والتباين والتظليل والالوان، إلى اخر العناصر التي يكون الهدف منها ابراز المادة.

4 – مكان وتوقيت النشر: تستخدم هذه الفئة للتعرف على موقع النشر في المطبوعات، مثل الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة والصفحات الداخلية .. وغير ذلك، وفي الاذاعة والتلفزيون تستخدم للتعرف على التوقيت التي بثت فيه المادة، هل هو وقت الذروة مثلا، أو وقت تقديم برامج لها جمهور واسع، او في الفترة الصباحية أو المسائية .. الخ.

5 – فئة المساحة والزمن: وتستخدم هذه الفئة للتعرف على حجم المساحة التي خصصت للمادة محل التحليل في المطبوعات، كما تستخدم فئة الزمن للتعرف على الزمن المخصص للمواد التي تم بثها في الاذاعة والتلفزيون.

وبالإضافة إلى كل فئات الشكل هذه يظل أمام الباحث إمكانية كما سبقت الاشارة لابتكار فئات جديدة، وفق طبيعة دراسته وتساؤلاته وفروضه.

*** وحدات تحليل المضمون:**

تعرف وحدات التحليل بانها "وحدات المحتوى التي يمكن اخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها أو غيابها وتكراراها أو ابرازها دلالات تفيد

الباحث في تفسير النتائج الكمية"[1]، كما ان وحدة التحليل هي عبارة عن الشيء الذي يمكن حصره وهي جزء من المضمون الذي يمكن وصفه في فئة محددة[2]، ويجب التفريق بين مستويين من الوحدات، هما: وحدات التسجيل، ووحدات السياق، فوحدات التسجيل هي اصغر جزء في المحتوى يختاره الباحث ويخضعه للعد والقياس، ويعبر ظهوره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل، مثل الكلمة أو الجملة أو الفقرة .. اما وحدات السياق فهي وحدات لغوية داخل المحتوى (جملة –عبارة – فقرة – الموضوع) تفيد في التحديد الدقيق لمعاني وحدات التسجيل التي يتم عليها العد والقياس[3]، وهي أكبر كيان في المضمون يمكن فحصه لتأكيد صفات وحدة التسجيل، فمثلا وحدة التسجيل قد تكون عبارة واحدة، ولكن لكي يتم معرفة ما إذا كانت العبارة قد عولجت بطريقة مواتية على الباحث ان يقوم بتقديم كامل للجملة التي وردت فيها العبارة (وحدة السياق)[4]، وإذا كانت الكلمة هي وحدة التسجيل فإن الجملة تصبح وحدة السياق التي يجب قراءتها بعناية لتحديد مدلول الكلمة وترميزها في المكان الصحيح[5]، وهو ما يعني ان وحدات التسجيل ووحدات السياق ليست ثابتة بل متغيرة بتغير طبيعة التحليل ونوع الوحدات المستخدمة، فالجملة قد تستخدم وحدة تسجيل في تحليل مضمون معين، ووحدة سياق في تحليل مضمون أخر، فإذا كانت الجملة وحدة تسجيل فإن الفقرة التي وردت فيها الجملة تكون وحدة سياق، اما إذا كانت الكلمة هي وحدة التسجيل فإن الجملة هنا هي وحدة السياق التي يجب قراءتها بالكامل للتعرف على دلالة الكلمة، وهكذا .

---

[1]– محمد عبدالحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، مرجع سابق، ص135.

[2]– سامي طايع، بحوث الإعلام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2002م، ص245.

[3]– محمد عبدالحميد، المرجع السابق، ص136.

[4]– نوال محمد عمر، مرجع سابق، ص144.

[5]– محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص136.

ان التوصل إلى نتائج سليمة في التحليل يلزمنا بان نضع دائما السياق الذي ورد فيه المضمون في الاعتبار، فالكلمات والجمل والعبارات قد تكون لها معان ودلالات مختلفة بناء على السياق الذي وردت فيه، فتكرار كلمة الديمقراطية مثلا، أو الحقوق، في مضمون معين قد يعكس مواقف مختلفة من الكلمة ولا يعبر بالضرورة على الموقف الايجابي منها، وبالتالي فإن مراجعة السياق الذي وردت فيه تلك الكلمات سيحدد مقاصد نشرها، وهكذا يصعب ترميز اية وحدة دون الرجوع إلى الوحدة الأكبر أي السياق الذي وردت فيه.

*** أنواع وحدات التحليل:**

ذكرنا ان وحدات التحليل تمثل مكونات المضمون التي يقوم الباحث بتحليلها، وهي التي على ضوئها تتم عملية العد والقياس، ويمكن رصد ست وحدات رئيسية للتحليل، وذلك كالتالي:

1 – وحدة الكلمة:

تعتبر الكلمة اصغر وحدة من وحدات تحليل المضمون، ويتم عادة استخدام هذه الوحدة عندما يكون الهدف من التحليل رصد ظهور كلمات معينة وتكراراها في مضمون معين، بهدف التعرف على مدلولاتها في ذلك المضمون، ويتم هنا حصر وعد الكلمات المستهدف عدها والسياق الذي وردت فيه، فقد يكون هدف الباحث التعرف على استخدام كلمة الديمقراطية، أو الارهاب، أو الوحدة، أو الاستعمار، أو الليبرالية، أو الاصلاح، أو غير ذلك .. في مضمون معين.

ومن الدراسات التي استخدمت الكلمة كوحدة للعد، الدراسة التي قام بها (لازويل) بعنوان لغة السياسة، وذلك لتحديد الرموز المستعملة في لغة السياسة الحديثة، مثل كلمات: القومية – الاشتراكية – الشيوعية – الحرية – التحرر .. الخ، وايضا الدراسات الأدبية التي قام بها (مايلز، ومبارجون، وهاملتون) لتحديد

أكثر الكلمات انتشارا في الأدب الانجليزي، وكذلك الدراسات التي اجريت في الصحافة حول مقروئية الكلمات المختلفة، لمعرفة مدى سهولة أو صعوبة قراءة المادة الاعلامية وفهمها، وقد تمكن الباحثون عن طريق نتائج هذه الأبحاث تكوين قواعد خاصة بمقروئية الصحف، ساعدت في تطوير أساليب التحرير والاخراج الصحفي.[1]

2- وحدة الموضوع أو الفكرة:

وهي من أكبر وحدات التحليل، واكثرها استخداما، حيث يتم من خلالها دراسة الأفكار والمواقف الرئيسية في المضمون الخاضع للتحليل، ويتم من خلال هذه الوحدة دراسة الآراء والاتجاهات والقيم السائدة في المضمون، وقد يواجه الباحث هنا بعض الصعوبات عندما يعكس المضمون الواحد (مقال مثلا، أو تحقيق، او خبر)، أكثر من فكرة واحدة، وفي هذه الحالة فإن امام الباحث خيارين، فهو اما ان يقوم بقراءة النص بالكامل والتعرف على الفكرة الرئيسية التي يدور حولها، ويتم تصنيفه على هذا الأساس، أو ان يقسم المضمون في حال تداخل الأفكار إلى عدة عناصر يحلل كل منها على حدة.

3- وحدة الشخصية:

تستخدم هذه الوحدة عندما يكون الهدف من التحليل التعرف على سمات واوصاف شخصية أو شخصيات معينة، كما في الافلام والمسلسلات والقصص والروايات والرسوم المتحركة والمسرحيات والكتب المدرسية والصحف والإعلانات، وذلك كله لمعرفة مدى تكرار ظهور شخصية معينة والكيفية الذي ظهرت بها، والصورة التي تعكسها، والقيم التي تروج لها، ويتجه استخدام

---

[1]- أحمد ازوي، منهجية البحث وتحليل المضمون، ط2، الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، 2008م، ص117.

الشخصية كوحدة للتحليل إلى التركيز على مواصفات تلك الشخصية ودورها ومكانتها ومواقفها وآراءها، كما هو الحال مثلا عند تحليل صورة المرأة أو الطفل في الإعلانات التلفزيونية، أو صورة المسلمين في الافلام الامريكية، أو صورة العرب في الصحافة الاسرائيلية، وغير ذلك.

4– وحدة المفردة:

وهي من الوحدات التي ينتشر استخدامها في دراسات تحليل المضمون، وتسمى ايضا الوحدة الطبيعية للمادة الاعلامية، وتعرف بانها "الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار من خلال وسائل النشر والإعلام المختلفة، وتضم الموضوع او المادة موضع التحليل، وتختلف باختلاف الوسائل الإعلامية، ومن امثلتها الكتاب كوسيلة من وسائل النشر، والفيلم في السينما، والبرنامج والدراما والأحاديث والندوات والتعليقات والأخبار في الاذاعة والتلفزيون، والخبر والمقال بأنواعه والتحقيق والحديث الصحفي والرسوم والكاريكاتير في الصحف، وغيرها من الأشكال والقوالب الفنية التي تستخدمها وسائل الإعلام في تقديم المحتوى إلى جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين"[(1)]، حيث تمثل كل تلك الأشكال وحدة طبيعية للمادة.

ووحدة المفردة من الوحدات التي يكثر استخدامها عند وجود موضوعات أو مفردات متجانسة وليس بين مضامينها فروق تصنف بناء عليها، بحيث يمكن – مثلا – تقسيم المضمون إلى مضمون سياسي وأخر اقتصادي أو اجتماعي، الخ .. وقد يكون هذا المضمون مقال – مثلا – في صحيفة، أو خبر، أو تحقيق صحفي، أو غير ذلك.

---

[1]– محمد عبدالحميد، مرجع سابق، ص147.

5– وحدة الجملة أو العبارة:

يقصد بوحدة الجملة أو العبارة "كل جملة مفيدة تامة المعنى، سواء كانت أسمية أو فعلية .. وفي حال استخدام هذه الوحدة فإن ذلك معناه ان التكرارات تعبر عن عدد الجمل"[1]، وهنا يتم التحليل على أساس الجمل أو العبارات الواردة في مضمون معين، بحيث يتم حصر ودراسة جمل معينة عبرت عن فكرة أو قيمة واحدة.

6– وحدة مقاييس المساحة والزمن:

تستخدم هذه الوحدة للتعرف على حجم الاهتمام بالمضمون المراد تحليله، من خلال استخدام مقاييس معينة تبعا لنوعية كل وسيلة، ففي الصحافة يتم استخدام السنتيمتر العمود، والصفحة وربع ونصف الصفحة، والسطر، أما في الراديو والتلفزيون فيتم استخدام وحدة الزمن من خلال الثانية والدقيقة والساعة، وذلك كله لإظهار مدى الاهتمام بمضمون معين في وسيلة اتصال معينة.

وتجدر الاشارة إلى إنه بإمكان الباحث ان يستخدم في بحث واحد أكثر من وحدة، وذلك حسب طبيعة الدراسة ومتطلباتها والتساؤلات التي تسعى للإجابة عليها، بل ان استخدام أكثر من وحدة من شأنه ان يثري البحث ويغنيه، كما يجب الانتباه إلى إنه لا توجد وحدات بذاتها صالحة للاستخدام بصورة دائمة في كل البحوث، او في مجال معين من البحوث، وانما يتوقف الأمر على مدى قدرة الوحدة التي تم اختيارها على تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها والتحقق من فروضها.

---

[1] - بركات عبدالعزيز، مناهج البحث الإعلامي – الاصول النظرية ومهارات التطبيق، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012م، ص272.

* الصدق والثبات في تحليل المضمون:

أ – صدق تحليل المضمون:

ويقصد به صلاحية الأداة التي هي هنا استمارة تحليل المضمون لقياس وتحليل المضمون المراد تحليله، ومدى قدرة تلك الأداة على تحقيق أهداف الدراسة، وتتطلب عملية الصدق مراجعة استمارة التحليل، ووضع تعريفات ومؤشرات دقيقة لجميع فئات التحليل الرئيسية والفرعية، والتأكد من ان فئات التحليل تعبر تعبيرا دقيقا عن التساؤلات المطلوب الاجابة عليها، واختيار الوحدات المناسبة لتحليل، ثم عرض استمارة التحليل على عدد من الخبراء والمتخصصين في مجال البحث لتحكيمها، واخيرا تضمين الاستمارة ما تتطلبه من تعديلات حتى تصير قادرة على قياس ما هو مطلوب قياسه.

ب – ثبات تحليل المضمون:

يقصد بالثبات في تحليل المضمون الوصول إلى نفس النتائج عند دراسة نفس المضمون باستخدام نفس المقياس، الذي هو هنا استمارة التحليل، في أوقات متباينة، سواء اعاد التحليل الباحث نفسه، أو باحثين أخرين.

ويتطلب ذلك وضع وتحديد وتعريف الفئات بشكل واضح وفقا للشروط التي سبق ذكرها في موضع سابق، كما يتطلب الأمر ايضا تدريب الباحثين تدريبا جيدا بما يضمن قدرتهم على فهم عملية الترميز وتسجيل الوحدات بصورة صحيحة في الفئات المناسبة لكل منها.

وتجرى عملية الثبات من خلال عدة اختبارات، وذلك كالتالي[1]:

1 – الثبات بطريقة الاتفاق:

وهو ان يقوم أكثر من شخص مدرب تدريبا جيدا على التحليل بتحليل نفس المضمون، ومن الممكن ان يكون هؤلاء اثنان أو ثلاثة او أربعة، ثم بعد ذلك يتم

[1]– بركات عبدالعزيز، مرجع سابق، ص275 – 280.

حساب عدد الفئات التي اتفق فيها المحللون للتعرف على نسبة الثبات، وكمثال على ذلك إذا قام ثلاثة باحثين بتحليل عينة من عشر مقالات، وكان عدد الفئات في استمارة التحليل خمسين فئة، أي ان اجمالي الفئات التي تم تمرير المقالات عليها هي خمسمائة فئة، وهو ما يعني ان كل باحث من الباحثين الثلاثة قد تعامل مع خمسمائة فئة، أي ان اجمالي الفئات التي قام الباحثون الثلاثة بالتعامل معها هي الف وخمسمائة فئة، وسينتج عن ذلك اتفاق الباحثين في وضع علامات على بعض الفئات، واختلافهم في وضع علامات على فئات أخرى، والثبات هنا هو عبارة عن عدد الفئات التي اتفق فيها الباحثون، فإنه يتم حساب الثبات كالتالي:

الباحث الأول والباحث الثاني اتفقا في 432 فئة، فيكون معامل الثبات بين هذين الباحثين = 2 (432) ÷ 1000 = 86.4%.

الباحث الأول والباحث الثالث اتفقا في 436 فئة، فيكون معامل الثبات بين هذين الباحثين = 2 (436) ÷ 1000 = 87.2%.

الباحث الثاني والباحث الثالث اتفقا في 421 فئة، فيكون معامل الثبات بين هذين الباحثين = 2 (421) ÷ 1000 = 84.2%.

ويمكن الحصول على متوسط نسبة الثبات بجمع هذه النسب وقسمتها على3، أي:

86.4% + 87.2% + 84.2% ÷ 3 =86% تقريبا.

ويلاحظ من ذلك ان العدد المقسوم يعني عدد الفئات التي اتفق فيها اثنان من الباحثين، فالعدد 432 يعني عدد الفئات التي اتفق عليها الباحث الأول مع الباحث الثاني .. وهكذا، أما العدد المقسوم عليه فهو 1000 وهو يعني اجمالي عدد الفئات التي قام بترميزها اثنان من الباحثين (فالباحث الأول قام بترميز 500 فئة، والباحث الثاني قام بترميز 500 فئة ايضا)، وهو ما يعبر عنه هولستي بمعادلته الشهيرة:

$$\text{الثبات} = \frac{2\,(\text{ت})}{\text{ن}1 + \text{ن}2}$$

فالرمز 2ت هو عدد الفئات التي اتفق عليها الباحثان، أما الرمز ن1 + ن2 فيعني مجمل عدد الفئات التي قام بترميزها هذان الباحثان، غير ان ذلك لا يعني ان المعادلة المذكورة تحتم ان يكون الثبات بين اثنين فقط من الباحثين، فمن الممكن تطبيق معادلة هولستي بحيث تناسب أي عدد من الباحثين المشاركين في تحليل عينة الثبات، فقد يقرر الباحث – زيادة في الدقة – ان يقوم ثلاثة باحثين بإجراء عملية الثبات وحينئذ يكون الثبات:

$$\text{الثبات} = \frac{3(\text{ت})}{\text{ن}1 + \text{ن}2 + \text{ن}3}$$

2- الثبات بإعادة التطبيق:

يتخذ هذا الأسلوب طريقتان، هما: الطريقة الذاتية، أي ان يقوم الباحث بتحليل عينة الثبات، وبعد مضي فترة زمنية، يقوم بإعادة تحليل العينة نفسها، ومن ثم حساب عدد الفئات التي جاءت متفقة، فإذا كان عدد الفئات التي تم ترميزها 500 فئة، وتبين ان 450 فئة منها أخذت نفس التصنيفات في التحليلين، فإن ذلك يعني ان نسبة الاتفاق 90%.

والطريقة الثانية هي: طريقة المساعدين، وتعني ان يقوم باحث أخر، أو باحثون آخرون بتحليل عينة الثبات، وبعد مضي فترة زمنية، يقوم هذا الباحث الأخر أو هؤلاء الباحثون الأخرون بتحليل العينة نفسها، ومن ثم حساب نسبة الفئات التي جاءت متفقة في التحليلين، باستخدام نفس المعادلة.

"و لكي يكون معامل الثبات مقبولا يجب ان يفوق 80%"[1].

*** مزايا وعيوب تحليل المضمون:**

أ – مزايا تحليل المضمون:

يتمتع تحليل المضمون بالعديد من المزايا، من أهمها ما يلي:

1 – إمكانية إجراء دراسات لمضامين ونصوص قديمة تعود لعصور وأزمنة بعيدة، بما يحمي الباحث من الوقوع تحت تأثير ظروف معينة، سياسية أو اجتماعية مثلا، أثناء قيامه بالتحليل واستخراج النتائج، وبالتالي فإن الباحث يتمتع بحرية أوسع خاصة عند دراسة بعض القضايا والموضوعات التي قد تسبب حرجا للباحث.

2 – إمكانية إعادة إجراء الدراسة على نفس العينة بعد فترة زمنية طويلة أو قصيرة، وبنفس الاجراءات، وباستخدام نفس الوحدات والفئات، ومقارنة النتائج فيما بينها.

3 – في حال تعذر الوصول إلى الجمهور المتلقي، او القائم بالاتصال، في بعض الدراسات الإعلامية فإن تحليل المضمون هو الأسلوب الأنسب والأنجع للإجابة على الكثير من التساؤلات المتعلقة بالدراسة.

---

[1]– حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001م، ص87.